

شرح سنن ابن ماجه

المؤلف

مُرْشِدُ ذَوِي الْحِجَاوِ الْحَاجَّةِ إِلَى سُنَنِ ابْنِ مَاجَهَ
وَالْقَوْلِ الْمُكْتَفَى عَلَى سُنَنِ الْمُصْطَفَى

جمع وتأليف

مُحَمَّدُ الْأَمِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُوسُفَ بْنِ حَسَنِ الْأُرُمِيِّ
الْعَلَوِيِّ الْأَثِيوِيِّ الْهَرَرِيِّ الْكِرِّيِّ الْبُؤَيْطِيِّ

نزيل مكة المكرمة والمجاور بها والمدرس في دار الحديث الجبزية

مراجعة لجنة من العلماء
برئاسة

الأستاذ الدكتور هاشم محمد علي حسن مهدي

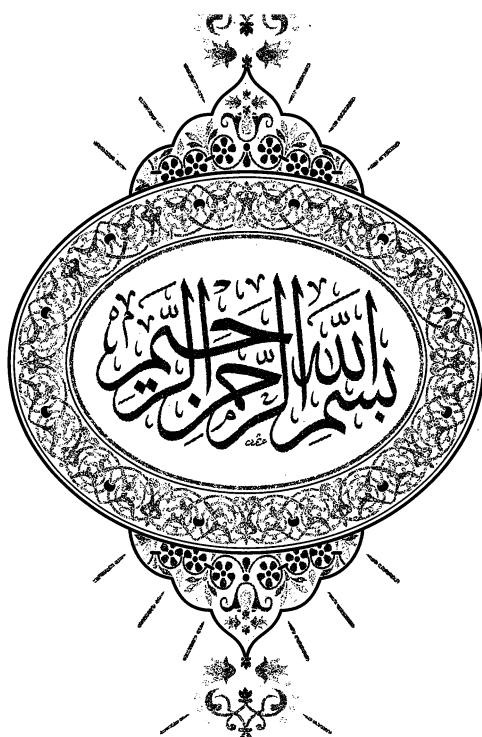
المستشار برابطة العالم الإسلامي سابقاً - مكة المكرمة

المجلد الحادي عشر

كتاب النكاح

دار طوق النجاة

دار المنهاج

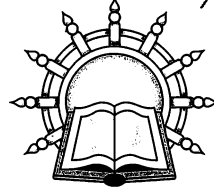


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



دار المنهج

المملكة العربية السعودية - جدة
هاتف ٦٣٢٦٦٦٦ - فاكس ٦٣٢٠٣٩٢



دار الحقائق

لبنان - بيروت - فاكس: ٧٨٦٢٣٠
ص. ب: ٥٥٧٤ / ١٣ / بيروت

الطبعة الأولى
١٤٣٩ هـ - ٢٠١٨ م
جميع الحقوق محفوظة

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه، وبأي شكل من الأشكال، أو نسخه، أو حفظه في أي نظام إلكتروني أو ميكانيكي يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، وكذلك لا يسمح بالاقتراس منه أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبقاً.



الرقم المعياري الدولي

ISBN: 978 - 9933 - 503 - 20 - 8

www.alminhaj.com

E-mail: info@alminhaj.com

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى :

| | |
|------------------------------------|--------------------------------------|
| وُطِئَ لِأَصْحَابِ أَخْبَارِهِ | هَنِيئاً لِأَصْحَابِ خَيْرِ الْوَرَى |
| وَنَحْنُ سَعِدْنَا بِتَذْكَارِهِ | أُولَئِكَ فَازُوا بِتَذْكِيرِهِ |
| وَهَا نَحْنُ أَتْبَاعُ أَنْصَارِهِ | وَهُمْ سَبَقُونَا إِلَى نَصْرِهِ |
| عَكَفْنَا عَلَى حِفْظِ آثَارِهِ | وَلَمَّا حُرِمْنَا لِقَا عَيْنِهِ |
| بِرَحْمَتِهِ مَعَهُ فِي دَارِهِ | عَسَى اللَّهُ يَجْمَعَنَا كُلَّنَا |

وما أحسن قول أبي نواس :

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| فلقد علمت بأن عفوك أعظم | يا رب إن عظمت ذنوبي كثرةً |
| فمن الذي يدعو ويرجو المجرم | إن كان لا يرجوك إلا محسن |
| وجميل عفوك ثم أني مسلم | ما لي إليك وسيلة إلا الرجا |

کتاب النِّکاح

الخطبة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد :

فلما فرغت من الجزء العاشر من تعليقي هذا . . تفرغتُ للشروع في الجزء الحادي عشر مستعيناً بالله وتوفيقه ، راجياً منه الإمهال لي في عمري إلى إكماله على الوجه الذي يرضيه ؛ لأنني قد شرعتُ في هذا اليوم في السنة الخامسة والثمانين من عمري فقلت مستمداً من الله التوفيق ، والهداية لأقوم الطريق في كتابة هذا التعليق :



قال المؤلف رحمه الله تعالى ونفعنا بعلومه ، آمين :

(٧) - كِتَابُ النِّكَاحِ

(٧) - (كِتَابُ النِّكَاحِ)

والنكاح في اللغة : يطلق على الضم ، يقال : تناكحت الأشجار ؛ إذا تمايلت وانضم بعضها إلى بعض ؛ لما فيه من انضمام أحد الزوجين إلى الآخر في الاستمتاع .

وعلى العقد ؛ كما في قولهم : فلان نكح فلانة أو بنت فلان ؛ أرادوا : عقد عليها .

وعلى الوطء ؛ كما في قولهم : نكح امرأته أو جاريتها ؛ أرادوا : وطئها .
وشرعاً : عقد يتضمن إباحة وطء ، بلفظ إنكاح أو تزويج أو ترجمته .
وأركانه خمسة : زوج ، وزوجة ، وولي ، وشاهدان ، وصيغة .

والنكاح من الشرائع القديمة المستمرة ؛ فإنه شرع من لدن أبينا آدم عليه السلام واستمر حتى في الجنة ؛ فإنه يجوز للإنسان النكاح في الجنة ، وهو من خاصية الإنسان .

وفائدته في الدنيا : حفظ النسل ، وتفرغ ما يضر حبسه من المني ، واستيفاء اللذة والتمتع ، وهذه هي التي تبقى في الجنة . انتهى « بيجوري » ، ونقل الثعالبي عن بعضهم : أنه قال : النكاح فرح شهر ، وغم دهر ، وغرم مهر ، ودق ظهر . وفائدته : حفظ النسل ، وتفرغ ما يضر حبسه ، واستيفاء اللذة والتمتع ، وهذه هي التي تبقى في الجنة . انتهى « شرح م ر على المنهاج » .

فائدة

ذكر ابن عبد السلام أنه كان في شريعة موسى عليه السلام جواز النساء من

(١) - (٥٦٩) - بَابُ مَا جَاءَ فِي فَضْلِ النِّكَاحِ

(١) - ١٨١٧ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرٍ بْنِ زُرَّارَةَ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ،
.....

غير حصر ؛ تغليبا لمصلحة الرجال ، وفي شريعة عيسى عليه السلام أنه لا يجوز
غير واحدة ؛ تغليبا لمصلحة النساء ، وراعت شريعة نبينا محمد صلى الله عليه
وسلم مصلحة النوعين .

والحكمة في أن موسى غلب مصلحة الرجال أن فرعون كان يقتل أبناءهم ،
ويستحيي نساءهم ، فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة الرجال ؛ لقلتهم وكثرة
النساء ، والحكمة في أن عيسى غلب مصلحة النساء أنه خلق من أمه بلا أب ،
فناسب أن يغلب في شريعته مصلحة النساء ؛ لكونها نوع أصله الذي هو أمه .

والحكمة في تخصيص الأربع في هذه الشريعة المحمدية : أن الشخص له
طبائع أربع ، وأن المقصود من النكاح : الألفة والمؤانسة ، وذلك يفوت بالزيادة
على الأربع دون الاختصار على الأربع ؛ لأنه إذا دار عليهن بالقسم . . فإنه يغيب
عن كل واحدة منهن ثلاث ليالٍ ، وهي مدة قريبة مغتفرة شرعاً في كثير من
الأبواب . انتهى من « البيجوري على الغزي » .



(١) - (٥٦٩) - (باب ما جاء في فضل النكاح)

(١) - ١٨١٧ - (١) (حدثنا عبد الله بن عامر بن زرارة) الحضرمي مولاهم
أبو محمد الكوفي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين
(٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (م د ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) - بضم الميم وسكون المهملة وكسر الهاء - القرشي

عَنِ الْأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ بِمَنْىَ فَخَلَا بِهِ عُثْمَانُ فَجَلَسْتُ قَرِيباً مِنْهُ ،
.....

الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي الكوفي ، ثقة فقيه إلا أنه يرسل كثيراً ، من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقمة بن قيس) بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ، من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

(قال) علقمة : (كنت مع عبد الله بن مسعود) رضي الله تعالى عنه (بمنى ، فخلا به) أي : بآبن مسعود ؛ أي : انفرد به (عثمان) بن عفان رضي الله تعالى عنه ؛ هو من الخلوة عن الناس ، وقوله : (بمنى) أي : في أيام الموسم .

قال الحافظ : كذا وقع لفظ (بمنى) في أكثر الروايات ، وفي رواية زيد بن أبي أنيسة عن الأعمش عند ابن حبان : (بالمدينة) وهي شاذة ، والصواب ما هنا بلفظ (منى) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قال الحافظ : وهذا الإسناد مما ذكر أنه أصح الأسانيد ؛ وهو رواية الأعمش عن إبراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن ابن مسعود ، ومن لطائفه : أن رجاله كلهم كوفيون .

قال علقمة : (فجلست قريباً منه) أي : من ابن مسعود ، وكان مقتضى السياق

فَقَالَ لَهُ عُثْمَانُ : هَلْ لَكَ أَنْ أَرْوِّجَكَ جَارِيَةً بَكْرًا تُذَكِّرُكَ مِنْ نَفْسِكَ بَعْضَ مَا قَدْ مَضَى ،

قريباً منهما (فقال له) أي : لابن مسعود (عثمان : هل لك) يا أبا عبد الرحمن رغبة في (أن أزوجك) وأنكحك (جارية) أي : شابة (بكراً ؟) لعل عثمان رأى منه قشفاً ورثاة هيئة ، فحمل ذلك على فقدته الزوجة التي ترفهه ، قاله الحافظ .

وقوله : (جارية بكراً) يؤخذ منه : أن معاشرته الزوجة الشابة تزيد في القوة والنشاط ، بخلاف عكسها فبالعكس ، كذا في « الفتح » .

قال النووي : فيه استحباب نكاح الشابة ؛ لأنها المحصلة لمقاصد النكاح ؛ فإنها ألد استمتاعاً ، وأطيب نكهاً ، وأرغب في الاستمتاع الذي هو مقصود النكاح ، وأحسن عشرةً ، وأفكه محادثةً ، وأجمل منظراً ، وألين ملمساً ، وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التي يرضيها . انتهى .

(تذكرك) تلك الجارية (من نفسك بعض ما قد مضى) منها من شبابك ، قال النووي : أي : تتذكر بها ما مضى من قوة شبابك ؛ فإن ذلك ينعش البدن ، وأخبرت من بعض شيوخنا أنه قال : كنت أظن أنني عجزت عن النساء ، فلما تزوجت الصغيرة .. وجدت في نفسي من النشاط ما كنت أعهده في الصغر .

قال القرطبي : إنما قال له ذلك ؛ لأنه كان قد قلت رغبته في النساء ؛ إما لاشتغاله بالعبادة ، أو للسن ، أو لهما .

قلت : فعلى أنه للسن : ففيه جواز نكاح ذي السن البكر ، ويأتي الكلام على ذلك في حديث جابر ، إن شاء الله تعالى . كذا في « شرح الأبى » رحمه الله تعالى .

فَلَمَّا رَأَى عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ حَاجَةٌ سِوَى هَذَا أَشَارَ إِلَى بَيْدِهِ فَجِئْتُ وَهُوَ يَقُولُ : لَيْنُ قُلْتَ ذَلِكَ لَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ ؛ »

قال علقمة : (فلما رأى عبد الله) بن مسعود ؛ أي : عرف وعلم (أنه) أي : أن عثمان (ليس له حاجة) إلى عبد الله (سوى هذا) الترغيب له في الزواج والحض عليه . . (أشار) عبد الله (إلى بيده) بأن تعال إلينا .

قال علقمة : (فجئت) ه ؛ أي : فجئت عبد الله (وهو) أي : والحال أن عبد الله (يقول) لعثمان : والله (لئن قلت) لي يا عثمان (ذلك) الترغيب في الزواج ، فوالله (لقد) وافق قولك لي ذلك الترغيب سنة محمد صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه قد (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا معشر الشباب) ويا زمرة الفتيان ؛ أي : حضنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على الزواج حين قال لنا : يا معشر الشباب .

والمعشر : هم الطائفة الذين يشملهم وصف ، فالشباب معشر ، والشيخوخة معشر ، والشباب جمع شاب ، ويجيء مصدراً أيضاً ، لكن ها هنا جمع ، ولم يجمع فاعل على فعال غيره ، ويجمع أيضاً على شبيهة ، وشبان - بضم أوله وتشديد الموحدة - كفارس وفرسان ، وأصله : الحركة والنشاط .

وقال النووي : والشباب عند أصحابنا : هو من بلغ ولم يجاوز الثلاثين سنة ، وقال القرطبي : يقال له : حدث إلى ست عشرة ، ثم شاب إلى اثنين وثلاثين ، ثم كهل ، وكذا ذكره الزمخشري ، وقال ابن شاس المالكي في « الجواهر » : إلى أربعين .

وإنما خصص الشباب بالخطاب ؛ لأن الغالب وجود قوة الداعي فيهم إلى النكاح ، بخلاف الشيخوخة ، وإن كان المعنى معتبراً إذا وجد السبب في الكهول والشيخوخة أيضاً .

مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ الْبَاءَةَ .. فَلْيَتَزَوَّجْ ؛ فَإِنَّهُ أَغْضُ لِلْبَصْرِ وَأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ ،

(من استطاع) وقدر (منكم الباءة) أي : مؤن النكاح ؛ أي : من وجد منكم ما يتزوج به ؛ من مهر ونفقة يوم وليلة وكذا كسوة ؛ إذ الخطاب للقادرين بالفعل ، وإلا .. لم يستقم قوله : (ومن لم يستطع .. فعليه بالصوم) (فليتزوج) وفي الباءة أربع لغات : الفصيحة المشهورة منها : (الباءة) بالمد والهاء ، والثانية : (الباءة) بلا مد ، والثالثة : (الباء) بالمد بلا هاء ، والرابعة : (الباهة) بهاءين بلا مد .

قال الخطابي : المراد بالباءة : النكاح ، وأصله : الموضع الذي يتبوؤه ويأوي إليه ، وقال المازري : اشتق العقد على المرأة من أصل الباءة ؛ لأن من شأن من يتزوج المرأة أن يبوئها منزلاً ، وقال النووي : اختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين يرجعان إلى معنى واحد : أحدهما أن المراد : معناها اللغوي ؛ وهو الجماع ؛ تقديره : من استطاع منكم الجماع ؛ لقدرته على مؤنه وهي مؤن النكاح .. فليتزوج ، ومن لم يستطع الجماع ؛ لعجزه عن مؤنه .. فعليه بالصوم ؛ ليدفع شهوته ، ويقطع شر منيه ؛ كما يقطع الوجاء ، وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الشباب الذين هم مظنة شهوة النساء ولا ينفكون عنها غالباً .

والقول الثاني : أن المراد هنا بالباءة : مؤن النكاح ، سميت باسم ما يلزمها ؛ تقديره : من استطاع منكم مؤن النكاح .. فليتزوج ، ومن لم يستطع .. فليصم لدفع شهوته .

(فإنه) أي : فإن التزوج (أغض للبصر) أي : أشد غضاً لها ؛ أي : أخفض وأدفع لعين المتزوج عن الأجنبية ؛ من غض طرفه ؛ إذا خفضه وكفه (وأحصن للفرج) أي : أشد إحصاناً له ومنعاً من الوقوع في الفاحشة ؛ أي : أحفظ لوقوع الفرج في الحرام ، وفي الحديث : الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل

وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ .. فَعَلَيْهِ بِالصَّوْمِ ؛ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ .

ممکن ، وعدم التكليف بغير المستطاع (ومن لم يستطع) منكم الباءة ؛ أي :
ومن لم يجد منكم ما يتزوج به من مؤن النكاح .. (فعلیه بالصوم) أي : فليلزم
الصوم ، قال عياض : ليس فيه إغراء الغائب ، بل الخطاب للحاضرين الذين
خاطبهم أولاً بقوله : « من استطاع منكم » ، فالهاء في قوله : « فعلیه » ليست
لغائب ، وإنما هي للحاضر المبهم ؛ إذ لا يصح خطابه ، ونظير هذا قوله تعالى :
﴿ كَتَبَ عَلَيْكُمُ الْقَصَاصَ فِي الْقَتْلِ ... ﴾ إلى أن قال : ﴿ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ ﴾^(١)
ومثله لو قلت لاثنتين : من قام منكما .. فله درهم ، فالهاء للمبهم من المخاطبين
لا لغائب . انتهى ملخصاً .

(فإنه) أي : الصوم (له) أي : للعاجز عن الباءة (وجاء) بوزن كتاب ؛ أي :
خصاً ؛ لما فيه من الجوع ، وقلة الأكل مما يزيد في الشهوة وطغيان الماء ؛ أي :
كالوجاء له ، ففي الكلام تشبيه بليغ ، والوجاء : مصدر وجأ يوجأ ؛ من باب نفع ؛
وهو رض عروق البيضتين حتى تنفضخا من غير إخراج ، يقال : كبش موجوء ؛
إذا رضت منه عروق البيضتين ؛ كما في « المصباح » .

قال أبو عبيد : الوجاء ، بكسر الواو : رض الأنثيين ؛ والمعنى : أن الصوم
يقطع شهوة النكاح ؛ كما يقطعها الوجاء ، يقال : وجئ الفحل وجاء ؛ إذا رضت
خصيته ، وقال غيره : الوجاء : أن توجأ العروق والخصيتان قائمتان على حالهما ،
والخصاء : شق الخصيتين واستئصالهما ؛ أي : إلقاؤهما ، والعجب : أن تحمى
الشفرة ، ثم يستأصل بها الخصيتان .

قال الخطابي : وفي الحديث : جواز معالجة الشهوة بالأدوية ، ودليل على أن
مقصود النكاح : الوطء .

(١) سورة البقرة : (١٧٨) .

(٢) - ١٨١٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْأَزْهَرِ ، حَدَّثَنَا آدَمُ ،

قال ابن بزيمة : فيما قاله نظر ؛ فإن لقائل أن يقول : قطعه بالصوم فيه قطع عبادة بعبادة ، بخلاف قطعه بالعلاجات الطبية . انتهى من « الأبي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب من لم يستطع الباءة . . فليصم ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب التحريض على النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في فضل التزوج والحث عليه ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وقد روى غير واحد عن الأعمش بهذا الإسناد مثل هذا ، والنسائي في كتاب الصيام ، باب ذكر الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢) - ١٨١٨ - (٢) (حدثنا أحمد بن الأزهر) بن منيع أبو الأزهر العبدى النيسابورى ، صدوق ، كان يحفظ ، ثم كبر فصار كتابه أثبت من حفظه ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا آدم) بن أبي إياس عبد الرحمن العسقلاني ، أصله خراساني ، يكنى أبا الحسن ، نشأ ببغداد ، ثقة عابد ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وعشرين ومئتين (٢٢١ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مَيْمُونٍ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « النِّكَاحُ سُنَّتِي ، فَمَنْ لَمْ يَعْمَلْ بِسُنَّتِي .. فَلَيْسَ مِنِّي ، وَتَزَوَّجُوا فَإِنِّي مُكَاثِّرٌ بِكُمْ الْأُمَمَ ، وَمَنْ كَانَ ذَا طَوْلٍ .. فَلْيَنْكِحْ ، وَمَنْ لَمْ يَجِدْ

(حدثنا عيسى بن ميمون) المدني مولى القاسم بن محمد ، يعرف بالواسطي ، ويقال له : ابن تليدان - بفتح المثناة الفوقانية - ضعيف ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة على الصحيح (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عيسى بن ميمون ، وهو متفق على ضعفه .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : النكاح سنتي) أي : الزواج من طريقي وملتي ، بشرطه المار في الحديث قبله ؛ أي : طلب النساء بالوجه المشروع في الدين من سنتي ؛ أي : من طريقي التي أنا سلكتها (فمن لم يعمل بسنتي) ولم يسلك - بلا مانع له من ذلك العمل - بها .. (فليس مني) أي : من أهل سنتي ، إن تركه بقصد المخالفة لسنتي مستحلاً لذلك .

(وتزوجوا) أيها المؤمنون إن استطعتم الباءة ، ولا عذر بكم ؛ كالعنة والجب (فإنني مكاثر بكم) أي : مفاخر بكثرتكم على سائر (الأمم ، ومن كان) منكم (ذا طول) أي : صاحب قدرة على طول ومهر وعلى سائر مؤن النكاح من النفقة والكسوة ولا مانع به في نفسه .. (فلينكح) أي : فليتزوج ، (ومن لم يجد)

فَعَلَيْهِ بِالصَّيَامِ ؛ فَإِنَّ الصَّوْمَ وَجَاءَ لَهُ .

(٣) - ١٨١٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ
سُلَيْمَانَ ،

طولاً ولا سائر مؤن النكاح .. (فعلية بالصيام) أي : فليلزم الصيام ؛ (فإن الصوم
وجاء) أي : خصاء ووقاء (له) من الوقوع في العنت .

قال السندي : قوله : (النكاح) أي : طلب النساء بالوجه المشروع في الدين
(من سنتي) أي : من طريقتي التي سلكتها وسبيلي التي ندبتها (فمن لم يعمل
بسنتي) رغبة وإعراضاً عنها ، وقلة مبالاة بها ، فلا يشمل الحديث من يترك
النكاح ؛ لعدم تيسر المؤن ، أو للاشتغال بالعبادة ، ونحو ذلك ؛ كالعلم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد في « الصحيحين »
وغيرهما من حديث ابن مسعود المذكور قبله ، ورواه البزار من حديث
أنس .

فدرجته : أنه صحيح المتن بما قبله ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن مسعود بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٣) - ١٨١٩ - (٣) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد
الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين
ومئتين (٢٥٨ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سعيد بن سليمان) الضبي أبو عثمان الواسطي نزيل بغداد البزاز ،

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مَيْسَرَةَ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَمْ نَرِ لِلْمُتَحَابِّينِ
مِثْلَ النِّكَاحِ » .

لقبه سعدويه ، ثقة حافظ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وعشرين ومئتين
(٢٢٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن مسلم) بن سوسن الطائفي ، وقيل : سويس ، وقيل :
سيس ، وقيل : سنين ، وقيل : سوير ، يعد في المكيين . روى عن : إبراهيم بن
ميسرة ، ويروي عنه : (م عم) ، وسعيد بن سليمان ، صدوق يخطئ من حفظه ،
من الثامنة ، مات قبل التسعين ومئة (١٩٠ هـ) .

(حدثنا إبراهيم بن ميسرة) الطائفي نزيل مكة ، ثقة ثبت حافظ ، من
الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن طاووس) بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري مولاهم
الفارسي ، يقال : اسمه ذكوان وطاووس لقبه ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات
سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لم نر)
- بالنون بإسناده إلى المتكلمين ، وبالياء التحتانية على صيغة المجهول
ونائب فاعله - مثل النكاح (للمتحابين) يحتمل أن يكون بصيغة التثنية ،
وأن يكون بصيغة الجمع (مثل النكاح) أي : لم ير مثل النكاح والزواج
للرجل والمرأة المتحابين في دوام محبتهما ؛ أي : لم ير لهما شيء أحب
إليهما من الاجتماع بالنكاح ، أو لم نر لهما شيئاً أحب إليهما من النكاح ؛

.....
أي : من المناكحة ؛ أي : إذا تحابا .. فالنكاح أحب لهما ؛ خوفاً من الوقوع في العنت .

قال السندي : والمعنى : أنه إذا كان بين اثنين محبة .. فتلك المحبة لا يزيدها شيء من أنواع التعلقات بالتقربات ولا يديمها مثل تعلق النكاح ، فلو كان بينهما نكاح مع تلك المحبة .. لكانت المحبة كل يوم بالازدياد والقوة . انتهى منه .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو يعلى الموصلي عن زهير عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة ، فذكر حديث ابن ماجه ، ورواه البيهقي في « الكبرى » من طريق عبد الله بن يوسف التنيسي ، ورواه الحاكم من طريق ابن جريج عن إبراهيم بن ميسرة عن طاووس مرسلاً .
فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢) - (٥٧٠) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ التَّبَتُّلِ

(٤) - (١٨٢٠) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَعْدٍ قَالَ : لَقَدْ رَدَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ التَّبَتُّلَ

(٢) - (٥٧٠) - (باب النهي عن التبتل)

(٤) - (١٨٢٠) - (١) (حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان) بن خالد الأموي (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (الزهري) ثقة إمام ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن سعد) بن أبي وقاص مالك بن وهيب الزهري المدني رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سعد : (لقد رد رسول الله صلى الله عليه وسلم) وأنكر (على عثمان بن مظعون التبتل) ولم يأذن له فيه ، بل نهاه عنه ، حين أراد ، وهو عثمان بن مظعون - بالطاء المعجمة - ابن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح

.....

القرشي الجمحي رضي الله تعالى عنه ، قال ابن إسحاق : أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً ، وهاجر إلى الحبشة هو وابنه السائب الهجرة الأولى في جماعة ، فلما بلغهم أن قريشاً أسلموا . . رجعوا ، فدخل عثمان في جوار الوليد بن المغيرة ، وفي « الصحيحين » عن أم العلاء قالت : لما توفي عثمان بن مظعون . . قلت : شهادتي عليك أبا السائب لقد أكرمك الله ، توفي بعد شهوده بدرأ في ذي الحجة ، في السنة الثانية من الهجرة ، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين ، وأول من دفن بالبقيع منهم ، وروى الترمذي من طريق القاسم عن عائشة قالت : قبل النبي صلى الله عليه وسلم عثمان بن مظعون وهو ميت ، وهو يبكي ، وعيناه تذرفان ، ولما توفي إبراهيم ابن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « الحق بسلفنا الصالح عثمان بن مظعون » .

وقالت امرأة ترثيه :

يا عين جودي بدمع غير ممنون على رزية عثمان بن مظعون
انتهى من « الإصابة » .

قال العلماء : التبتل : هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاعاً إلى عبادة الله تعالى ، وتفرغاً لها ، وهو شريعة النصارى ، وأصل التبتل : الانقطاع مطلقاً ، ومنه : مريم البتول ، وفاطمة البتول ؛ لانقطاعهما من نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبةً في الآخرة ، ومنه : صدقة بتلة ؛ أي : منقطعة عن تصرف مالهها ، قال الطيبي : التبتل : هو ترك لذات الدنيا وشهواتها ، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته ، ومعنى قوله : (رد عليه التبتل) : نهاه عنه .

قال تقي الدين : نهى عن التبتل هنا ، وأمر به في قوله تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ ﴾

وَلَوْ أْذَنْ لَهُ لَاخْتَصَيْنَا .

تَبَيَّلَا ﴿١﴾ ، فبينهما معارضة ، ووجه الجمع : أن المنهي عنه غير المأمور به ، فلا تعارض ؛ فالمنهي عنه : ترك النساء وما انضم إليه من الغلو في الدين مما هو داخل في جنب التنطع ، والمأمور به : هو ملازمة العبادة والإكثار من قيام الليل وترتيل القرآن ، ولم يقصد به ترك النساء ؛ فقد كان النكاح موجوداً مع ذلك . انتهى « فتح الملهم » .

قال الراوي ؛ أعني : سعداً : (ولو أذن) النبي صلى الله عليه وسلم (له) أي : لعثمان بن مظعون في التبتل . . (لاختصينا) أي : لجعل كل منا نفسه خصياً ؛ كيلا يحتاج إلى النساء ، وهو مأخوذ من الخصاء ؛ وهو الشق على الأنثيين وانتزاع بيضتهما .

قال النووي : قالوا ذلك ظناً منهم جواز الاختصاء ، ولم يكن هذا الظن موافقاً للصواب ؛ فإن الاختصاء في الآدمي حرام ، صغيراً أو كبيراً ، وكذلك يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل لحمه ؛ كالبغل والحمار ، وأما المأكول ؛ كالتيس والثور . . فيجوز خصاؤه في صغره ؛ لغرض تطيب اللحم ، ويحرم في كبره . انتهى « مرقاة » ، قال السندي في « حواشي النسائي وابن ماجه » : الأحسن حمل ظنهم على أحسن الظنون ، فمرادهم بالاختصاء : قطع الشهوة بمعالجة ، أو التبتل والانقطاع إلى الله تعالى بترك النساء ؛ والمعنى : أي : لفعلنا فعل المختصي في ترك النكاح والانقطاع عنه ؛ اشتغالاً بالعبادة .

قال الطيبي : قوله : (ولو أذن له . . لاختصينا) كان الظاهر أن يقال : (ولو أذن له . . لتبتلنا) لكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله : (لاختصينا) لإرادة المبالغة ؛ أي : لبالغنا في التبتل حتى يفضي بنا الأمر إلى الاختصاء ، ولم يرد به

(١) سورة المزمل : (٨) .

.....

حقيقة الاختصاص ؛ لأنه حرام ، وقيل : بل هو على ظاهره ، وكان ذلك قبل النهي عن الاختصاص ، ويؤيده توارد استئذان جماعة من الصحابة النبي صلى الله عليه وسلم في ذلك ؛ كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما ، وإنما كان التعبير بالاختصاص أبلغ من التعبير بالتبتل ؛ لأن وجود الآلة يقتضي استمرار وجود الشهوة ، ووجود الشهوة ينافي المراد من التبتل ، فيتعين الخصاء طريقاً إلى تحصيل المطلوب .

وغايته : أن فيه ألماً عظيماً في العاجل يغتفر في جنب ما يندفع به في الآجل ، فهو كقطع الإصبع إذا وقعت في اليد الآكلة ؛ صيانةً لبقية اليد ، وليس الهلاك بالخصاء محققاً ، بل هو نادر ويشهد له كثرة وجوده في البهائم مع بقائها ، وعلى هذا ؛ فالحكمة في منعهم من الاختصاص : إرادة تكثير النسل ؛ ليستمر جهاد الكفار ، وإلا لو أذن في ذلك .. لأوشك تواردهم عليه ، فينقطع النسل ، فيقل المسلمون بانقطاعه ، ويكثر الكفار ، فهو خلاف المقصود من البعثة المحمدية ، كذا في « الفتح » انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب ما يكره من التبتل والخصاء ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب استحباب النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في النهي عن التبتل ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب في النهي عن التبتل ، والدارمي في كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل عن سعد بن أبي وقاص .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(٥) - ١٨٢١ - (٢) حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ آدَمَ وَزَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ قَالَا : حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ سَمُرَةَ

ثم استشهد المؤلف لحديث سعد بن أبي وقاص بحديث سمرة بن جندب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥) - ١٨٢١ - (٢) (حدثنا بشر بن آدم) بن يزيد البصري أبو عبد الرحمن ابن بنت أزهر السمان ، صدوق فيه لين ، ووثقه ابن حبان ، من العاشرة ، مات سنة أربع وخمسين ومئتين (٢٥٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(وزيد بن أخزم) - بمعجمتين - الطائي النبهاني أبو طالب البصري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، استشهد في كائنة الزنج بالبصرة سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(قالوا : حدثنا معاذ بن هشام) الدستوائي البصري ، صدوق ربما وهم ، من التاسعة ، مات سنة مئتين (٢٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) هشام بن أبي عبد الله سنبر الدستوائي البصري ، ثقة ثبت وقد رمي بالقدر ، من كبار السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيراً ويدلس ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سمرة) بن جندب بن هلال الفزاري حليف الأنصار الصحابي المشهور

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنِ التَّبَتُّلِ ، زَادَ زَيْدُ بْنُ أَخْزَمَ وَقَرَأَ قَتَادَةُ : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً ﴾ .

رضي الله تعالى عنه ، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (٥٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولكن في سماع الحسن من سمرة اختلاف بين الناس إلا في حديث العقيقة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن التبتل ، زاد زيد بن أخزم)
على بشر بن آدم بالسند السابق ، قال هشام : (وقرأ قتادة) حين روى لنا
هذا الحديث قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا
وَذُرِّيَّةً ﴾ (١) ؛ أي : وهم الذين أمر الله تعالى بالاعتداء بهديهم بقوله :
﴿ فَيَهْدِيهِمْ أَفْثَةً ﴾ (٢) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما
جاء في النهي عن التبتل ، وقال أبو عيسى : حديث سمرة حديث حسن غريب ،
وروى الأشعث بن عبد الملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن
عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه ، ويقال : كلا الحديثين صحيح ،
والنسائي في كتاب النكاح ، باب النهي عن التبتل ، والدارمي في كتاب النكاح ،
باب النهي عن التبتل عن عائشة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث سعد .



(١) سورة الرعد : (٣٨) .

(٢) سورة الأنعام : (٩٠) .

.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣) - (٥٧١) - بَابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ

(٦) - (١٨٢٢) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي قَرْعَةَ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا

(٣) - (٥٧١) - (بَابُ حَقِّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ)

(٦) - (١٨٢٢) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان السلمي مولا هم الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شعبة) بن الحجاج ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قزعة) سويد بن حجير - بتقديم المهملة مصغراً - الباهلي البصري ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (م عم) .

(عن حكيم بن معاوية) بن حَيْدَةَ الْقُشَيْرِي ، وَالِدُ بَهْزٍ ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) معاوية بن حيدة بن معاوية بن كعب القشيري ، الصحابي الفاضل نزل البصرة ، ومات بخراسان ، وهو جد بهز بن حكيم رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رجلاً) من الحاضرين عنده صلى الله عليه وسلم ؛ وذلك الرجل الذي أبهمه في هذه الرواية هو نفس معاوية الراوي ؛ كما تدل عليه رواية أبي داود ؛ حيث قال : (عن أبيه قال : قلت : يا رسول الله . . .) إلى آخره .

سَأَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : مَا حَقُّ الْمَرْأَةِ عَلَى الزَّوْجِ ؟ قَالَ : « أَنْ يُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمَ ، وَأَنْ يَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَى ، وَلَا يَضْرِبَ الْوَجْهَ وَلَا يُقَبِّحَ ، وَلَا يَهْجُرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ » .

أي : أن رجلاً (سأل النبي صلى الله عليه وسلم) عن حقوق الزوجة ، فقال الرجل : (ما حق المرأة) الذي يجب لها (على الزوج ؟ قال) النبي صلى الله عليه وسلم في جواب سؤاله : حقها (أن يطعمها إذا طعم) بنفسه (وأن يكسوها إذا اكتسى) بنفسه ؛ أي : يجب عليه إطعام الزوجة وكسوتها عند قدرته عليهما لنفسه ، كذا في « المرقاة » .

(ولا يضرب الوجه) - بالجزم على النهي بلا الناهية - إن احتاج إلى ضربها للتأديب أو لتركها الفرائض عليها ؛ من الصلوات والصيام مثلاً ؛ لأنه أعظم الأعضاء وأشرفها وأظهرها ، ومشمول على أجزاء شريفة ، وأعضاء لطيفة ، وفيه دليل على وجوب اجتناب الوجه .

(ولا يقبح) - بتشديد الباء - أي : صورتها بضرب الوجه ، ولا ينسب شيئاً من أفعالها وأقوالها إلى القبح . انتهى « سندي » ، أو : لا يقل لها قولاً قبيحاً ، ولا يشتمها ، ولا يقل لها : قبحك الله ، ونحوه . انتهى من « العون » ، (ولا يهجر) لها (إلا في البيت) أي : إلا في المبيت والمضجع ، ولا يتحول عنها بوجهه ، ولا يحولها إلى دار أخرى . انتهى « سندي » ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ ﴾ ^(١) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في حق المرأة على زوجها ، والنسائي في كتاب النكاح .

(١) سورة النساء : (٣٤) .

(٧) - ١٨٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ شَيْبِ بْنِ غَزَقْدَةَ الْبَارِقِيِّ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْأَخْوَصِ ، حَدَّثَنِي أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ حِجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث معاوية بحديث عمرو بن الأخوص رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧) - ١٨٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ (بن الوليد الجعفي مولاهم أبو محمد الكوفي ، ثقة عابد ، من التاسعة مات سنة ثلاث أو أربع ومئتين (٢٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زائدة) بن قدامة الثقفي أبي الصلت الكوفي ، ثقة ثبت صاحب سنة ، من السابعة ، مات سنة ستين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن شبيب بن غرقدة البارقي) - بفتح المعجمة والقاف بينهما راء ساكنة - السامي ، الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن عمرو بن الأخوص) الجشمي - بضم الجيم وفتح المعجمة - الكوفي مقبول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » . يروي عنه : (عم) .

(حدثني أبي) عمرو بن الأخوص الجشمي ، الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له حديث واحد في حجة الوداع . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنه) أي : أن أبي (شهد) أي : حضر (حجة الوداع مع رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَحَمِدَ اللَّهُ وَأَثْنَى عَلَيْهِ وَذَكَرَ وَوَعَظَ ثُمَّ قَالَ : « اُسْتَوْصُوا
بِالنِّسَاءِ خَيْرًا ؛ فَإِنَّهُنَّ عِنْدَكُمْ عَوَانٍ لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئًا غَيْرَ ذَلِكَ إِلَّا
أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ، فَإِنْ فَعَلْنَ .. فَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضْرِبُوهُنَّ
ضَرْبًا غَيْرَ مُبْرِحٍ ،

صلى الله عليه وسلم ، فحمد الله (عز وجل ؛ أي : وصفه بالكمالات) وأثنى
عليه (بتنزيهه عن النقائص) وذكر (- بتشديد الكاف - الناس ؛ أي : رغبتهم في
الخيرات) ووعظ (أي : رهبهم من المنكرات) ثم قال : استوصوا بالنساء خيراً (أي :
فليوص بعضكم إلى بعض بأن يفعل بالنساء خيراً ، وأن يحسن المعاشرة
معهن ، قال القاضي : الاستيضاء : قبول الوصية ، والمعنى : أوصيكم بهن خيراً ،
فاقبلوا وصيتي فيهن . انتهى من « التحفة » .

(فإنهن عندكم عوان) - جمع عانية - بمعنى : الأسيرة ؛ نظير جوارٍ وجارية ؛
أي : أسيرات محبوسات عندكم لا يقدرن على الخروج إلا بإذنكم ؛ كالأسير
المحبوس في يد مَنْ أسره (ليس) الشأن (تملكون منهن شيئاً غير ذلك)
الاستمتاع ، وقوله : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) أي : واضحة .. استثناء من
الاستيضاء .

أو المعنى : لا تملكون منهن شيئاً من الضرب والهجران والتأديب .. إلا أن
يأتين بفعلة فاحشة مبينة ؛ أي : واضحة ظاهرة فحشاً وقبحاً ؛ كالنشوز وسوء
العشرة وعدم التعفف .

(فإن فعلن) تلك الفاحشة المبينة .. (فاهجروهن) أي : فارقوهن (في
المضاجع) أي : في المراقد والمفارش ، فلا تدخلوهن تحت لحفكم وكسائكم ،
ولا تباشروهن ، فيكون كنايةً عن الجماع (واضربوهن ضرباً غير مبرح) - بتشديد
الراء المكسورة وبالحاء المهملة - أي : غير مجرح ؛ أي : ضرباً لا يكسر عظماً

فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ . . فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا ، إِنْ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا ؛ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ . . فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ ، وَلَا يَأْذَنَنَّ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ » .

ولا يجرح لحماً ؛ أي : ضرباً خفيفاً (فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ) أي : رجعن إلى طاعتكم بترك النشوز . . (فلا تبغوا عليهن) أي : فلا تطلبوا لهن (سبيلاً) إلى الضرب ولا سبباً له ، ولا تعتدوا عليهن بالتوبيخ والإذابة ؛ أي : فأزِيلُوا عَنْهُنَّ التَّعَرُّضَ ، واجعلوا ما وقع لهن كأن لم يكن ؛ لأنَّ التائب من الذنب كمن لا ذنب له .

(إِنْ لَكُمْ مِنْ نِسَائِكُمْ حَقًّا ، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقًّا ؛ فَأَمَّا حَقُّكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ . . فَلَا يُوطِئَنَّ فُرْشَكُمْ) من الإيطاء ؛ من باب الإفعال ، قاله القاري ؛ أي : فلا يبسطن فرشكم لـ (من تكرهون) هـ ، ولا يجلسن عليها من لا ترضونه (ولا يأذن في) دخول (بيوتكم لمن تكرهون ، أَلَا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم (وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن) ووسعوا عليهن (في كسوتهن وطعامهن) .

قوله : « فلا يوطئن . . . » إلى آخره ، قال الطيبي : أي : لا يأذن لأحد أن يدخل منازل الأزواج ، والنهي يتناول الرجال والنساء . انتهى ، وقال الخطابي : معناه : ألا يأذن لأحد من الرجال يدخل فيتحدث إليهن ، وكان الحديث من الرجال إلى النساء من عادات العرب لا يرون ذلك عيباً ولا يعدونه ريباً ، فلما نزلت آية الحجاب ، وصارت النساء مقصورات . . نهى عن محادثتهن والقعود إليهن ، لمن تكرهون ؛ أي : من تكرهون دخوله ، سواء كرهتموه في نفسه أم لا ، قيل : المختار : منعهن عن إذن أحد في الدخول والجلوس في المنازل ، سواء كان محرماً أو امرأة إلا برضاه . انتهى من « السندي » .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، وله شاهد في « الصحيحين » من حديث أبي هريرة ، أخرجه البخاري ومسلم في كتاب الرضاع .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤) - (٥٧٢) - بَابُ حَقِّ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ

(٨) - ١٨٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَوْ أَمَرْتُ أَحَدًا أَنْ يَسْجُدَ لِأَحَدٍ »

(٤) - (٥٧٢) - (باب حق الزوج على المرأة)

(٨) - ١٨٢٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ (بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، من كبار العاشرة ، قال ابن معين : أنكرناه في صفر سنة تسع عشرة ومئتين ، ومات بعدها بيسير . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ) بن دينار البصري أبو سلمة ، ثقة عابد أثبت الناس في حديث ثابت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن علي بن زيد ابن جدعان) التيمي البصري ، أصله حجازي ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن ، ثقة ، من الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ، وهو متفق على ضعفه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد)

لَأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، وَلَوْ أَنَّ رَجُلًا أَمَرَ امْرَأَتَهُ أَنْ تَنْقُلَ مِنْ جَبَلٍ أَحْمَرَ إِلَى جَبَلٍ أَسْوَدَ وَمِنْ جَبَلٍ أَسْوَدَ إِلَى جَبَلٍ أَحْمَرَ . . لَكَانَ نَوْلُهَا أَنْ تَفْعَلَ » .

غير الله تعالى . . (لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها) وهذا كناية عن تعظيم حق الزوج عليها ؛ أي : أمرتها بالسجود له ؛ لكثرة حقوقه عليها ، وعجزها عن القيام بشكرها ، وفي هذا غاية المبالغة ؛ لوجوب إطاعة المرأة في حق زوجها ؛ فإن السجدة لا تحل لغير الله . انتهى « تحفة » .

(ولو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل (الأحجار) من جبل أحمر إلى جبل أسود) والجبل بفتح الحاء مع الجيم - كما في بعض النسخ - هو معروف ، أو بالحاء المهملة وسكون الباء : الرمل المستطيل ؛ أي : لو أمرها أن تنقل الأحجار من جبل أحمر إلى جبل أسود ، أو أمرها أن تنقل الرمال من رمل أحمر إلى رمل أسود (ومن جبل أسود إلى جبل أحمر . . لكان نولها) أي : حقها الواجب عليها ، والذي ينبغي لها (أن تفعل) ما أمرها به ؛ من نقل الأحجار من جبل إلى جبل ، ومن نقل الرمال من جبل إلى جبل ، فإذا كان اللائق بحالها أن تطيع في مثل هذا مع أنه تعب شديد بلا فائدة . . فكيف بأمر آخر ؟! وذكر الألوان في الجبال والحبال ؛ للمبالغة في بعدها وطولها ؛ إذ لا يكاد يوجد أمثال هذه الجبال متقاربة . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، مع أن إسناده ضعيف ؛ لما تقدم آنفاً ، لكن رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وله شاهد من حديث طلق بن علي ، رواه الترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق الزوج على المرأة ، قال أبو عيسى : وفي الباب عن معاذ بن جبل وسراقة بن مالك بن جعشم وعائشة وابن عباس وعبد الله بن أبي أوفى وطلق بن علي وأم سلمة وأنس وابن عمر وأبي هريرة .

(٩) - ١٨٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ قَالَ : حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ الْقَاسِمِ الشَّيْبَانِيِّ ،
.....

قال الشوكاني في « النيل » بعد ذكر هذه الأحاديث : فهذه أحاديث تدل على أنه لو صلح السجود لبشر . . لأمرت به الزوجة لزوجها ، يشهد بعضها لبعض ، ويقوي بعضها بعضاً ، وإن كانت أسانيدها ضعافاً . . فترتفع بكثرتها إلى درجة الصحة .

فنقول : هذا الحديث الذي ذكره ابن ماجه صحيح بغيره ، وإن كان سنده ضعيفاً ، فغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عبد الله بن أبي أوفى رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩) - ١٨٢٥ - (٢) (حدثنا أزهر بن مروان) الرقاشي - بتخفيف القاف والشين المعجمة - النواء - بنون وواو مشددة - لقبه فريخ - بالخاء المعجمة - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(قال : حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تيمية كيسان السخيتاني البصري ، ثقة حافظ ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن القاسم) بن عوف (الشيباني) الكوفي صدوق يغرب ، من الثالثة . يروي عنه : (م س ق) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ : لَمَّا قَدِمَ مُعَاذٌ مِنَ الشَّامِ . . سَجَدَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَا هَذَا يَا مُعَاذُ ؟ » ، قَالَ : أَتَيْتُ الشَّامَ فَوَافَقْتُهُمْ يَسْجُدُونَ لِأَسَاقِفَتِهِمْ وَبِطَارِقَتِهِمْ ، فَوَدِدْتُ فِي نَفْسِي أَنْ نَفْعَلَ ذَلِكَ بِكَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَلَا تَفْعَلُوا ؛ فَإِنِّي لَوْ كُنْتُ أَمِراً أَحَداً أَنْ يَسْجُدَ لِغَيْرِ اللَّهِ . . لِأَمَرْتُ الْمَرْأَةَ أَنْ تَسْجُدَ لِزَوْجِهَا ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ؛ لَا تُؤَدِّي الْمَرْأَةُ حَقَّ رَبِّهَا حَتَّى تُؤَدِّيَ حَقَّ زَوْجِهَا ، »

(عن عبد الله بن أبي أوفى) علقمة بن خالد الأسلمي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) بالكوفة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله بن أبي أوفى : (لما قدم معاذ) بن جبل (من الشام . . سجد للنبي صلى الله عليه وسلم ، قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (ما هذا) السجود الذي سجدته لي (يا معاذ) وأنا بشر مثلكم !؟ (قال) معاذ : (أتيت الشام ، فوافقتهم) أي : صادفتهم ووجدتهم ورأيتهم (يسجدون لأساقفتهم) أي : لرؤسائهم (وبطارقتهم) أي : أمرائهم (ف) لما رأيتهم كذلك . . (وددت) أي : أحببت أنا (في نفسي) أي : في قلبي (أن نفعل) نحن معاشر الصحابة (ذلك) السجود لك ، ونخصه (بك) من بيننا .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لمعاذ : (فلا تفعلوا) ذلك السجود لي ؛ لأنني مخلوق مثلكم (فإنني لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لغير الله) تعالى . . (لأمرت المرأة) بـ (أن تسجد لزوجها ، والذي نفس محمد بيده) المقدسة (لا تؤدي المرأة حق ربها) وخالفها ؛ أي : لا يقبل منها حق الله تعالى إذا فعلت حق القبول (حتى تؤدي حق زوجها) لأن الله تعالى ساخط عليها ، ولو فعلت

وَلَوْ سَأَلَهَا نَفْسَهَا وَهِيَ عَلَى قَتَبٍ . . لَمْ تَمْنَعُهُ .

حقه ما دام زوجها ساخطاً عليها ؛ كما في الحديث (ولو سألها) زوجها ؛ أي : راود (نفسها) للجماع بها (وهي) أي : والحال أنها راكبة (على قتب) وهو للجمل ؛ كالسرج للخيول ، والإكاف للحمار . . (لم تمنعه) من الجماع بها من غير عذر شرعي .

ومعنى الحديث : الحث لها على مطاوعة زوجها فيما أراد منها من الاستمتاع ، وأنها لا ينبغي لها الامتناع منه في هذه الحالة ، فكيف في غيرها ؟!

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه ابن حبان في « صحيحه » عن أحمد بن علي بن المثنى عن محمد بن أبي بكر المقدمي عن حماد بن زيد به ، ورواه البزار في « مسنده » من حديث معاذ بن جبل ، ورواه أحمد بن منيع في « مسنده » : حدثنا عُبَيْدَةُ بن حُمَيْد عن أَبِي إِسْحَاق السَّيْنَانِيَّ به ، ورواه البيهقي في « سننه » من طريق سليمان بن حرب عن حماد ، فذكره بإسناده ومثله ، إلا أنه قال : « حتى تؤدي حق زوجها كله » والباقي مثله ، وله شاهد من حديث قيس بن سعد ، رواه أبو داود والبيهقي في كتاب النكاح ، باب في حق الزوج على المرأة ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، وأخرج الترمذي بعضه عن أبي هريرة في كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق الزوج على المرأة ، قال : « لو كنت امرأةً أهدأ أن يسجد لغير الله . . لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها » ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



(١٠) - ١٨٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ ، عَنْ أَبِي نَصْرِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُسَاوِرِ الْحَمِيرِيِّ ، عَنْ أُمِّهِ قَالَتْ : سَمِعْتُ أُمَّ سَلَمَةَ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَنْهَا رَاضٍ .. دَخَلَتْ الْجَنَّةَ » .

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٠) - ١٨٢٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فَضِيلٍ (بن غزوان الضبي الكوفي ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن) الضبي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن مساور الحميري) مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن أمه) وهي مجهولة أيضاً ، في « التقريب » : لا يعرف حالها ، من الرابعة . يروي عنها : (ت ق) .

(قالت) أم مساور : (سمعت أم سلمة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه مساوراً ، وهو مجهول ، وكذا أمه مجهولة .

أي : سمعت أم سلمة حالة كونها (تقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : أيما امرأة ماتت) من الموت ، وهو الظاهر ، وفي رواية الترمذي : (أيما امرأة باتت) من البيتوتة (وزوجها عنها راضٍ) جملة حالية .. (دخلت الجنة) أي : ابتداءً ؛ لمراعاتها حق الله تعالى وحق عباده .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما

.....
جاء في حق الزوج على المرأة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، وقد صححه الحاكم ، وأقره الذهبي ، كذا في « النيل » . انتهى « تحفة » .

وأخرجه الحاكم في كتاب البر والصلة ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ورواه ابن أبي شيبة في كتاب النكاح ، باب ما حق الزوج على امرأته .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن المتن صحيحه ؛ لأن الترمذي حسنه ، والحاكم صححه ، وصحيح بما قبله ، ضعيف السند جداً ، وغرضه : الاستشهاد به ، فهو : صحيح المتن بغيره ؛ لأن له شواهد ، ضعيف السند جداً ؛ لما مر آنفاً .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥) - (٥٧٣) - بَابُ أَفْضَلِ النِّسَاءِ

(١١) - (١٨٢٧) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زِيَادٍ بْنُ أَنْعُمٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّمَا الدُّنْيَا

(٥) - (٥٧٣) - (بَابُ أَفْضَلِ النِّسَاءِ)

(١١) - (١٨٢٧) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي أخو إسرائيل الكوفي ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم) - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - الإفريقي قاضيا ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن عبد الله بن يزيد) المعافري أبي عبد الرحمن الحبلي - بضميتين - ثقة ، من الثالثة ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) بإفريقية . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ؛ لأن ابن أنعم وإن كان ضعيفاً في حفظه . . فهو ثقة في كتابه .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إنما الدنيا) أي : دارها

مَتَاعٌ ، وَلَيْسَ مِنْ مَتَاعِ الدُّنْيَا شَيْءٌ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ الصَّالِحَةِ » .

ونعيمها (متاع) أي : شيء يمتع به حيناً ؛ كما قال تعالى : ﴿ قُلْ مَتَعُ الدُّنْيَا قَلِيلٌ ﴾ ^(١) .

(وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة) وهي الصالحة في دينها ونفسها ، والمُصْلِحَةُ لِحالِ زَوْجِها .

وهذا كما قال في الحديث الآخر : « ألا أخبركم بخير ما يكنز المرء ؟ » قالوا : بلى قال : « المرأة الصالحة ، التي إذا نظر إليها .. سرت ، وإذا غاب عنها .. حفظته ، وإذا أمرها .. أطاعته » رواه أبو داود .

قال الأبى : المتاع : ما يستمتع به من متاع الدنيا ، قليلاً أو كثيراً ، ولا يبعد أنه إشارة إلى أن متنعمات الدنيا حقيرة لا يؤبه بها ، ولذلك لما ذكر الله تعالى أصناف متنعماتها في قوله : ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ ... ﴾ الآية .. قال بعد ذلك : ﴿ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ ﴾ ^(٢) .

وخص هنا منها المرأة ، وقيدها بالصلاح ؛ ليؤذن بأنها شر متاعها إذا لم تكن بتلك الصفة ، وفي حديث أسامة : « ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء » ، وكونها في هذا الحديث (أضرب) يتناول الزوجة مع زوجها ؛ فإنها إذا لم يمنعها الصلاح .. كانت عين المفسدة ، فلا تأمر زوجها ولا تحثه إلا على شر ، وأقل ذلك أن ترغبه في الدنيا حتى يتهالك فيها ، وأي شيء أضرب من ذلك ؟!

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الرضاع ، وفي باب خير متاع الدنيا المرأة الصالحة ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب المرأة

(١) سورة النساء : (٧٧) .

(٢) سورة آل عمران : (١٤) .

(١٢) - ١٨٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ،

الصالحة ، والبيهقي في كتاب النكاح ، باب استحباب التزوج بذات الدين ، وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ولهذه المشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمرو بحديث ثوبان رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٢) - ١٨٢٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ سَمُرَةَ (الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرُّؤاسي الكوفي ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو بن مرة) المرادي الجملي - بفتحيتين - الكوفي ، صدوق يخطئ ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) عمرو بن مرة بن عبد الله بن طارق المرادي الجملي أبي عبد الله الكوفي الأعمى ، ثقة عابد ، كان لا يدلس ، ورمي بالإرجاء ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين ومئة (١١٨ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم بن أبي الجعد) رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي ، ثقة ، وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين ، وقيل : مئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

عَنْ ثَوْبَانَ قَالَ : لَمَّا نَزَلَ فِي الْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ مَا نَزَلَ قَالُوا : فَأَيُّ الْمَالِ نَتَّخِذُ ؟
قَالَ عُمَرُ : فَأَنَا أَعْلَمُ لَكُمْ ذَلِكَ ، فَأَوْضَعَ عَلَى بَعِيرِهِ فَأَذْرَكَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا فِي أَثَرِهِ

(عن ثوبان) بن بجدد الهاشمي مولا هم ؛ مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم رضي الله تعالى عنه ، مات بحمص سنة أربع وخمسين (٥٤ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في سماع سالم عن ثوبان
خلاف ، وعبد الله بن عمرو بن مرة مختلف فيه .

(قال) ثوبان : (لما نزل في الفضة والذهب) أي : في اتخاذهما (ما نزل)
من القرآن ؛ يعني : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ ... ﴾
الآية ^(١) .

(قالوا) أي : قال الأصحاب بعضهم لبعض : (فأى المال نتخذ) ه ونقنتيه ؟
وفي رواية الترمذي : (قال) ثوبان : (كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بعض أسفاره ، فقال بعض أصحابه : أنزلت) آية من القرآن (في) ذم اتخاذ
الذهب والفضة ، لو علمنا أي المال خير) لنا (فنتخذه ...) الحديث .

ف (قال عمر) بن الخطاب للناس : على مهلكم (فأنا) أسأل لكم رسول الله
صلى الله عليه وسلم و (أعلم لكم ذلك) المال الذي هو خير لكم اتخاذه
(فأوضح) عمر (على بغيره) أي : أسرع بغيره راكباً عليه ؛ ليدرك رسول الله
صلى الله عليه وسلم ويسأله عن ذلك المال الذي هو خير لهم (فأدرك) عمر
(النبي صلى الله عليه وسلم) قال ثوبان : (وأنا في أثره) صلى الله عليه وسلم

(١) سورة التوبة : (٣٤) .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَيُّ الْمَالِ نَتَّخِذُ ؟ فَقَالَ : « لِيَتَّخِذَ أَحَدُكُمْ قَلْبًا شَاكِرًا ، وَلِلْسَانِ ذَاكِرًا ، وَزَوْجَةً مُؤْمِنَةً تُعِينُ أَحَدَكُمْ عَلَى أَمْرِ الْآخِرَةِ » .

- بفتحتين أو بكسر فسكون - أي : والحال أنني ماشٍ في أثره وعقبه ووراءه صلى الله عليه وسلم .

(فقال) عمر : (يا رسول الله ؛ أي المال نتخذ) ه ونقته للارتفاع به ؟ (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ليتخذ أحدكم) أيها المؤمنون (قلباً شاكراً) لربه على إنعامه وإحسانه إليه (ولساناً ذاكراً) لربه ؛ بتمجيده تعالى وتقديسه وتسبيحه وتهليله ، والثناء عليه بجميع محامده ، وتلاوة القرآن (وزوجة مؤمنة) صالحة (تعين أحدكم على أمر الآخرة) وعملها ؛ من امثال المأمورات واجتناب المنهيات ؛ بأن تذكره الصلاة والصوم ، وغيرهما من العبادات ، وتمنعه من الزنا وسائر المحرمات .

قيل : وإنما أجابهم بذلك مع أن السؤال عن تعيين المال الذي يتخذونه ظاهراً .

قلنا : لأنهم أرادوا بسؤالهم السؤال عما ينتفعوا به عند تراكم الحوائج ، فلذلك أجاب عنه بما أجاب ؛ ففي إجابته شائبة من الأسلوب الحكيم . انتهى « تحفة الأحوذى » مع تصرف فيه .

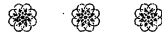
قال السندي : فعد ما ذكره في الجواب من المال ؛ لمشاركته للمال ؛ أي : في ميل قلب المؤمن إليه ، وأنها أمور مطلوبة عند المؤمن ، ثم عدها من أصل الأموال ؛ لأن نفعها باقٍ ، ونفع سائر الأموال زائل .

وبالجملة : فالجواب من الأسلوب الحكيم ؛ للتنبيه على أن همَّ المؤمن ينبغي أن يتعلق بأمور الآخرة ، ويسأل عما ينفعه فيها ، وأن أموال الدنيا كلها لا تخلو عن شر . انتهى منه .

(١٣) - ١٨٢٩ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ خَالِدٍ ،
حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي الْعَاتِكَةِ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في « جامعہ » في كتاب تفسير القرآن ، باب من سورة التوبة ، عن عبد بن حميد عن ثوبان ، وقال : هذا حديث حسن ، وقال : سألت محمد بن إسماعيل ، فقلت له : سالم بن أبي الجعد سمع من ثوبان ؟ فقال : لا ، فقلت : ممن سمع من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : سمع من جابر بن عبد الله وأنس بن مالك ، وذكر غير واحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لأن سنده حسن ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبد الله بن عمرو بحديث أبي أمامة رضي الله عنهم ، فقال :

(١٣) - ١٨٢٩ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا صدقة بن خالد) الأموي مولا هم أبو العباس ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وسبعين ، وقيل : ثمانين ومئة (١٧١ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا عثمان بن أبي العاتكة) سليمان الأزدي أبو حفص الدمشقي القاص ، صدوق ، ضعفه في روايته عن علي بن يزيد الألهاني ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) ، وقيل : خمس وخمسين ومئة (١٥٥ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

عَنْ عَلِيِّ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : « مَا اسْتَفَادَ الْمُؤْمِنُ بَعْدَ تَقْوَى اللَّهِ خَيْرًا لَهُ مِنْ زَوْجَةٍ صَالِحَةٍ ؛ إِنْ أَمَرَهَا .. أَطَاعَتْهُ ، وَإِنْ نَظَرَ إِلَيْهَا .. سَرَّتُهُ ، »

(عن علي بن يزيد) بن أبي زياد الألهاني أبي عبد الملك الدمشقي ، صاحب القاسم بن عبد الرحمن ، ضعيف ، من السادسة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن القاسم) بن عبد الرحمن الدمشقي أبي عبد الرحمن ، صاحب أبي أُمَامَةَ ، صدوق يغرب كثيراً ، من الثالثة مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي أُمَامَةَ) صدي - بالتصغير - ابن عجلان الباهلي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ، ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عثمان بن أبي العاتكة وعلي بن يزيد ، وهما ضعيفان .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول : ما استفاد المؤمن) واكتسب (بعد تقوى الله) تعالى ؛ بامثال المأمورات واجتناب المنهيات شيئاً (خيراً له من زوجة صالحة) فيه : أن التقوى هو المقصود للمؤمن ، ولا مثيل لها أصلاً .

(إن أمرها) بشيء مما يتعلق بالاستمتاع أو مما يتعلق بخدمة البيت .. (أطاعته) أي : وافقته على فعل ذلك الشيء ، فيه بيان أن هذه الأمور مطلوبة في الزوجة ، وإن كان بعضها غير مرعية في الصلاح .

(وإن نظر إليها .. سرته) أي : لحسنها وجمالها ظاهراً ، أو لحسن أخلاقها

وَإِنْ أَقْسَمَ عَلَيْهَا .. أَبَرَّتُهُ ، وَإِنْ غَابَ عَنْهَا .. نَصَحْتُهُ فِي نَفْسِهَا وَمَالِهِ » .

باطناً ، أو لدوام اشتغالها بطاعة الله تعالى وتقواه (وإن أقسم عليها) بشيء ؛ كقوله لها : أقسمت بالله ؛ لتفعلن كذا .. (أبرته) أي : جعلته باراً في قسمه ؛ بفعل المقسم عليه (وإن غاب عنها .. نصحته في نفسها) بحفظها من تمكين أحد منها (وماله) بحفظه من الضياع .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عبد الله بن عمرو ، رواه مسلم وغيره ، ورواه النسائي من حديث أبي هريرة ، وأبو داود في « سننه » ، وأبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » من حديث ابن عباس ، وله شواهد أخر تدل على أن له أصلاً .

فحينئذ درجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره من الشواهد ، وسنده ضعيف ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦) - (٥٧٤) - بَابُ تَرْوِيجِ ذَاتِ الدِّينِ

(١٤) - ١٨٣٠ - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « تُنَكِّحُ »

(٦) - (٥٧٤) - (بَابُ تَرْوِيجِ ذَاتِ الدِّينِ)

(١٤) - ١٨٣٠ - (١) (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ) المقومى أبو سعيد البصري ، ثقة عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بن فروخ التميمي القطان البصري ، ثقة إمام الجرح والتعديل ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن حفص بن عاصم العمري المدني ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) كيسان المقبري أبي سعد المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات في حدود العشرين ومئة ، وقيل قبلها ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) كيسان المقبري المدني مولى أم شريك ، ثقة ثبت ، من الثانية ، مات سنة مئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : تُنَكِّحُ) - بضم التاء وفتح الكاف ،

النِّسَاءُ لِأَرْبَعٍ : لِمَالِهَا وَلِحَسْبِهَا وَلِجَمَالِهَا وَلِدِينِهَا فَأَظْفَرُ بِذَاتِ الدِّينِ تَرَبَّتْ
يَدَاكَ .

مبنيًا للمفعول - أي : يرغب في تزوج (النساء) أي : المرأة (ل) إحدى (أربع)
خصال ؛ إما (لمالها) بأن كانت موسرة بالنسبة إلى أمثالها (و) إما (لحسبها)
أي : لشرفها ، والحسب - بفتح المهملتين - في الأصل : الشرف بالآباء والأقارب ؛
مأخوذ من الحساب ؛ لأنهم كانوا إذا تفاخروا . . عدوا مناقبهم ومآثر آبائهم
وقومهم وحسبوها ، فمن زاد عدده على غيره . . سبق الآخرين في المفاخرة .

وقيل : المراد بالحسب هنا : الفعال الحسنة ، وقيل : المال ، وهو مردود بذكره
قبله ، وفي « عمدة القاري » : ويؤخذ منه أن الشريف النسيب يستحب له أن
يتزوج نسيبًا ، إلا إن تعارض نسيبة غير دينة وغير نسيبة دينة ، فتقدم ذات
الدين ، وهكذا في كل الصفات .

(و) تنكح (لجمالها) يؤخذ استحباب تزوج الجميلة ، إلا إن تعارض
الجميلة غير الدينة ، وغير الجميلة الدينة .

نعم ؛ لو تساوتا في الدين . . فالجميلة أولى ، ويلتحق بالحسنة الذات . .
الحسنة الصفات والأخلاق ، ومن ذلك : أن تكون خفيفة الصداق .

(و) تنكح إما (لدينها) أي : لكونها دينة ؛ أي : ذات دين علماً وعملاً ،
والفاء في قوله : (فاظفر بذات الدين) للإفصاح ؛ لأنها أفصحت عن جواب
شرط مقدر ؛ تقديره : إذا عرفت ما ذكرته لك ، وأردت بيان الأهم لك منها . .
فأقول : اظفر بذات الدين ، واطلبها وفز بها ؛ لأنها خير متاع الدنيا .

وقوله : (تربت يداك) جواب لشرط محذوف ؛ تقديره : إن لم تظفر بها . .
تربت يداك ؛ أي : افتقرت يداك والتصقت بالتراب ، والمعنى : أن اللائق بذی
الدين والمروءة أن يكون الدين مطمح نظره في كل شيء ، لا سيما فيما تطول

(١٥) - ١٨٣١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ
الْمُحَارِبِيُّ وَجَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ،
.....

صحبتة ، فأمره النبي صلى الله عليه وسلم بتحصيل صاحبة الدين الذي هو غاية
البغية ، والمراد : أن الناس يتزوجون المرأة ؛ لإحدى هذه الخصال الأربع في
العادة ، فاختر أنت أيها المؤمن المرأة الدينة الصالحة ، ولا تطمح لشيء آخر .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
الأكفاء في الدين ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب استحباب نكاح ذات الدين ،
وأبو داود في كتاب النكاح ، باب ما يؤمر به من تزوج ذات الدين ، والنسائي في
كتاب النكاح ، باب كراهية تزوج الزناة ، والدارمي .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٥) - ١٨٣١ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الرحمن) بن محمد بن زياد (المحاربي) أبو محمد الكوفي ،
لا بأس به ، وكان يدلّس ، قاله أحمد ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين
ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وجعفر بن عون) بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي ، صدوق ، من
التاسعة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الْإِفْرِيقِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَزَوَّجُوا النِّسَاءَ لِحُسْنِهِنَّ ؛ فَعَسَى حُسْنُهُنَّ أَنْ يُرْدِيَهُنَّ ، وَلَا تَزَوَّجُوهُنَّ لِأَمْوَالِهِنَّ ؛ فَعَسَى أَمْوَالُهُنَّ أَنْ تُطْغِيَهُنَّ ، وَلَكِنْ تَزَوَّجُوهُنَّ عَلَى الدِّينِ ، وَلَأَمَّةٌ خَزْمَاءُ سَوْدَاءُ ذَاتِ دِينٍ .. أَفْضَلُ » .

كلاهما رويا (عن الإفريقي) عبد الرحمن بن زياد بن أنعم - بفتح أوله وسكون النون وضم المهملة - قاضي إفريقية ، ضعيف في حفظه ، من السابعة ، مات سنة ست وخمسين ومئة (١٥٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن عبد الله بن يزيد) المعافري أبي عبد الرحمن الحبلي - بضم المهملة والموحدة - ثقة ، من الثالثة مات سنة مئة (١٠٠ هـ) بإفريقية . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه الإفريقي ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزوجوا النساء لحسنهن) وجمالهن ؛ (فعسى حسنهن) وجمالهن ؛ (أن يرديهن) أي : يوقعهن في الهلاك بالإعجاب والتكبر (ولا تزوجوهن لأموالهن ؛ فعسى أموالهن أن تطغيهن) أي : توقعهن في المعاصي والشرور (ولكن تزوجوهن على الدين) أي : لأجل الدين (ولأمة خرماء) أي : مقطوعة بعض الأنف ومثقوبة الأذن (سواد ذات دين .. أفضل) أي : من الحرة ، وهذا مثل قوله تعالى : ﴿ وَلَأَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ ﴾ ^(١) .

(١) سورة البقرة : (٢٢١) .

.....

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه »
بإسناد آخر ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما ، وهو المذكور قبله ، ورواه
البزار من حديث أنس بن مالك .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد ، وسنده ضعيف ،
وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٧) - (٥٧٥) - بَابُ تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ

(١٦) - ١٨٣٢ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
.....

(٧) - (٥٧٥) - (بَابُ تَزْوِيجِ الْأَبْكَارِ)

(١٦) - ١٨٣٢ - (١) - (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) - بكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك) بن أبي سليمان ، اسمه : ميسرة ، أبي محمد العرزمي - بفتح المهملة وسكون الراء وبالزاي المفتوحة - صدوق له أوهام ، من الخامسة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطاء) بن أبي رباح - بفتح الراء والموحدة - واسم أبي رباح : أسلم القرشي مولاهم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، ولكنه كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على المشهور . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن عبد الله) الأنصاري الخزرجي رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) جابر : (تزوجت امرأة) ثيباً اسمها : سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك الأنصارية الأوسية . انتهى من « فتح الباري » (على عهد رسول الله

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
« أَتَزَوَّجَتِ يَا جَابِرُ ؟ » ، قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : « أَبْكَرًا أَوْ ثَيِّبًا ؟ » ، قُلْتُ : ثَيِّبًا ،
قَالَ : « فَهَلَّا بِكَرًّا تُلَاعِبُهَا » ، قُلْتُ :

صلى الله عليه وسلم) أي : في زمن حياته (فلقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم)
وسلم) أي : رأيته ، وكان ذلك اللقاء عند القفول من غزوة تبوك ، أو غزوة ذات
الرقاع (فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتزوجت) أي : هل تزوجت
(يا جابر ؟) بهمزة الاستفهام التقريرية (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (نعم)
تزوجت يا رسول الله (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أ) (تزوجت
(بكرةً أو ثيباً ؟) بالنصب على أنه مفعول لفعل محذوف ؛ كما قدرناه ، وفي
رواية مسلم : بالرفع فيهما على تقدير مبتدأ ؛ أي : أهى بكر أم ثيب ؟

(قلت) له : تزوجت (ثيباً) وفي رواية مسلم بالرفع ؛ أي : هي ثيب ،
ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فهلا) تزوجت (بكرةً) وهذا
توبيخ له على تزوجه ثيباً ، قوله : (تلعبها) وتلاعبك . . تعليل لتزوج البكر ؛
أي : لأنك تلعبها وتلاعبك ؛ لما فيها من الألفة التامة ؛ فإن الثيب قد تكون
متعلقة القلب بالزوج الأول ، فلم تكن محبتها كاملة ، بخلاف البكر ، قال
النووي : وفيه فضيلة تزوج الأبكار ، وثوابهن أفضل ، وفيه ملاعبة الرجل امرأته
وملاطفته لها ومضاحكتها وحسن العشرة ، وفيه سؤال الإمام والكبير أصحابه عن
أموالهم ، وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم . انتهى .

وفي « العون » : وفي الحديث دليل على استحباب نكاح الأبكار إلا
لمقتضى لنكاح الثيب ؛ كما وقع لجابر ؛ فإنه قال للنبي صلى الله عليه وسلم
لما قال له ذلك : هلك أبي ، وترك سبع بنات . . . إلى آخره ؛ كما ذكره
بقوله : (قلت) له صلى الله عليه وسلم اعتذاراً عن تزوج الثيب : يا رسول الله

كُنَّ لِي أَخَوَاتٌ ، فَخَشِيتُ أَنْ تَدْخُلَ بَيْنِي وَبَيْنَهُنَّ ، قَالَ : « فَذَاكَ إِذَا » .

(١٧) - ١٨٣٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ

(كن لي أخوات) سبع أو تسع (فخشيت) أي : خفت (أن تدخل) بكر خرقاء لا تعرف القيام بمصالحهن (بيني وبينهن) أي : وبين أخواتي ، فتفرق بيننا ، ف (قال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فذاك) أي : فتزوجك الثيب حسن (إذا) أي : إذا كانت الحال على ما أخبرت من النظر لمصالح أخواتك .

وهذا الحديث يدل على فضل عقل جابر ؛ فإنه راعى مصلحة أخواته وآثرها على حق نفسه ونيل لذاته ، ولذلك استحسنته منه النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « فذاك » حسن « إذا » ، وفيه ما يدل على جواز قصد الرجل من الزوجة القيام له بأمور وبمصالح ليست لازمة لها في الأصل ، ولا يعاب من قصد شيئاً من ذلك . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب الثيبات ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب نكاح الأبكار ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب تزويج الأبكار .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه . وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جابر بحديث عتبة بن عويم بن ساعدة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٧) - ١٨٣٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ (بن عبد الله بن

الْحِزَامِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ التَّيْمِيُّ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَالِمِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ عُوَيْمِ بْنِ سَاعِدَةَ الْأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « عَلَيْكُمْ بِالْأَبْكَارِ ؛ فَإِنَّهُمْ أَعَذَّبُ أَفْوَاهًا ،

المنذر بن المغيرة بن عبد الله بن خالد بن حزام الأسدي (الحزامي) - بالزاي - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ست وثلاثين ومئتين (٢٣٦ هـ) . يروي عنه : (خ ت س ق) .

(حدثنا محمد بن طلحة) بن عبد الرحمن بن طلحة بن عبد الله بن عثمان بن عبيد الله (التيمي) المعروف بابن الطويل ، وجده عثمان هو أخو طلحة أحد العشرة ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثني عبد الرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري) المدني ، مجهول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن أبيه) سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري المدني ، مقبول ، من السادسة . يروي عنه : (ق) .

(عن جده) عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري ، في إسناد حديثه اضطراب ، وقد ذكر عبد الله بن أبي داود أنه شهد بيعة الرضوان ، الصحابي بن الصحابي رضي الله تعالى عنهما . يروي عنه : (ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الرحمن بن سالم ، وهو مجهول .

(قال) عتبة بن عويم : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : عليكم بالأبكار) أي : الزموا بتزوج الأبكار ؛ (فإنهن) أي : لأنهن (أعذب) وأحلى (أفواهاً) أي : كلاماً ، وتذكيره في الإخبار عنهن ؛ لأنه اسم تفضيل يطلق على

وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا ، وَأَرْضَى بِالْيَسِيرِ » .

جمع المؤنث والمذكر ؛ نظير قوله تعالى حكاية عن لوط : ﴿ هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾ ^(١) .

قيل : المراد : عذوبة الريق ، وقيل : هو مجاز عن حسن كلامها وقلة بذائها وفحشها مع زوجها ؛ لبقاء حياتها ؛ فإنها ما خالطت زوجاً قبله .

(وَأَنْتَقُ أَرْحَامًا) أي : أصفى أرحاماً من مني الرجال ، أو أكثر أولاداً ، يقال للمرأة الكثيرة الولد : ناتق ؛ لأنها ترمي بالأولاد نتقاً ، والنتق : الرمي ، ولعل سبب هذا أنها ما ولدت قبل حتى ينقص من استعدادها شيء (و) لأنهن (أرضى باليسير) من المال أو الجماع أو غيرهما ؛ كالأكل والشرب ، قال السيوطي : زاد ابن السني وأبو نعيم في « الطب » من حديث ابن عمر : (من العمل) ، قال عبد الملك بن حبيب : يعني : من الجماع . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الحاكم في « المستدرک » : في كتاب النكاح ، من طريق الفيض بن وثيق عن محمد بن طلحة ، فذكره بالإسناد والمتن السابقين ، وقال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، ولم يخرجاه بهذه السياقة ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم به ، وقال ابن حبان في « الثقات » : ثقة ربما أخطأ ، وعبد الرحمن بن سالم بن عتبة قال البخاري : لا يصح حديثه ، وله شاهد في « الصحيحين » وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، وعزاه الهيثمي في « مجمع الزوائد للطبراني » ، وفيه أبو بلال الأشعري ، ضعفه الدارقطني .

(١) سورة هود : (٧٨) .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله ، وسنده ضعيف ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٨) - (٥٧٦) - بَابُ تَزْوِيجِ الْحَرَائِرِ وَالْوُلُودِ

(١٨) - ١٨٣٤ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سَلَامُ بْنُ سَوَّارٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ سُلَيْمٍ ، عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاهِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

(٨) - (٥٧٦) - (بَابُ تَزْوِيجِ الْحَرَائِرِ وَالْوُلُودِ)

(١٨) - ١٨٣٤ - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سلام) - بتخفيف اللام - ابن سليمان (بن سوار) - بتشديد الواو - المدائني ابن أخي شبابة بن سوار ، نزيل دمشق ، وقد ينسب إلى جده ، ضعيف ، من صغار التاسعة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا كثير بن سليم) - مصغراً - الضبي ، ضعيف ، من الخامسة . يروي عنه : (ق) .

(عن الضحاك بن مزاحم) الهلالي أبي القاسم الخراساني ، صدوق كثير الإرسال ، من الخامسة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (عم) .

(قال) الضحاك : (سمعت أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه سلام بن سوار وكثير بن سليم ، وهما ضعيفان .

أي : سمعت أنساً (يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

« مَنْ أَرَادَ أَنْ يَلْقَى اللَّهَ طَاهِراً مُطَهَّراً .. فَلْيَتَزَوَّجِ الْحَرَائِرَ » .

(١٩) - ١٨٣٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنُ كَاسِبٍ ،

من أراد أن يلقي الله (سبحانه وتعالى يوم القيامة ، حالة كونه (طاهراً) قلبه من الشرك والنفاق (مطهراً) جسمه من الأخبات والأحداث .. (فليتزوج الحرائر) جمع حرة ، خلاف أمة ، قيل : لكونهن أنظف من الإماء ، فيسري ذلك من صحبتهن إلى الأزواج ، والأقرب : حمل الحرية على الحرية المعنوية ؛ وهي نجابة الصفات ، وقد قيل : إن ولد الجارية أنجب ، ومنه قول الحماسي :

ولا يكشف الغماء إلا ابن حرة يرى غمرات الموت ثم يزورها
والأحسن أن يقال : إن النفس قلما تقنع بالأمة ؛ فالمتزوج بها بمنزلة من لا زوج له في النظر والطمع إلى غيرها ، ثم اللام في : (الحرائر) للجنس ، فالتعدد غير لازم ، وقد يقال : الأمر راجع إلى التعدد ؛ إذ كثيراً لا تقنع النفس بواحدة فتطمع في غيرها ، ولا يخفى بعده . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه ضعيف منكر موضوع (١)
(٢١٦) ؛ لضعف سنده ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استدل المؤلف على الترجمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٩) - ١٨٣٥ - (٢) (حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب) المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، أو إحدى وأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ الْمَخْزُومِيُّ ، عَنْ طَلْحَةَ ، عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَنْكِحُوا ؛ فَإِنِّي مُكَاثِرٌ بِكُمْ » .

(حدثنا عبد الله بن الحارث) بن عبد الملك (المخزومي) أبو محمد المكي ، ثقة ، من الثامنة . يروي عنه : (م عم) .

(عن طلحة) بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي ، متروك ، من السابعة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(عن عطاء) بن أبي رباح - أسلم - القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على المشهور . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف طلحة بن عمرو .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) : ف (انكحوا) مفعوله محذوف جوازاً ؛ لعلمه مما بعده ؛ تقديره : فانكحوا الولود (فإنني مكاثر بكم) أي : مفاخر بكثرتكم على سائر الأنبياء ؛ كما في رواية ، أو على الأمم ؛ كما في حديث عائشة المذكور للمؤلف في باب فضل النكاح ، ولفظه : « تزوجوا ؛ فإنني مكاثر بكم الأمم » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث عائشة المذكور سابقاً ، ومن حديث معقل بن يسار ، أخرجه أبو داود في كتاب النكاح ، باب النهي عن تزويج من لم يلد من النساء ، ولفظه : « تزوجوا الودود الولود ؛ فإنني مكاثر بكم الأمم » ، والودود : هي التي تحب زوجها ، والولود : هي التي تكثر ولادتها .

.....
وقيد بهذين الوصفين ؛ لأن الولود إذا لم تكن ودوداً . . لم يرغب الزوج فيها ، والودود إذا لم تكن ولوداً . . لم يحصل المطلوب ؛ وهو تكثير الأمة بكثرة التوالد ، ويعرف هذان الوصفان في الأبقار من أقاربهن ؛ إذ الغالب سراية طباع الأقارب بعضهن إلى بعض .

ويحتمل - والله تعالى أعلم - أن يكون معنى « تزوجوا » : اثبتوا على زواجها وبقاء نكاحها إذا كانت موصوفة بهذين الوصفين ، قاله في « المرقاة » .
(فإني مكاثركم الأمم) أي : مفاخر بسببكم سائر الأمم ؛ لكثرة أتباعي .
قال المنذري : وأخرجه النسائي أيضاً .
فدرجة حديث أبي هريرة : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً ، وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستثناس ، والثاني للاستدلال .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٩) - (٥٧٧) - بَابُ النَّظَرِ إِلَى الْمَرْأَةِ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا

(٢٠) - ١٨٣٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَمِّهِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَثْمَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَسْلَمَةَ
.....

(٩) - (٥٧٧) - (باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها)

(٢٠) - ١٨٣٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ (بن طلق بن معاوية النخعي أبو عمر الكوفي ، قاضي الكوفة قاضي الجانب الشرقي منها ، ثقة فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع أو خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أرطاة النخعي أبي أرطاة الكوفي قاضيها ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، وقد عنعن هنا ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (م عم) .

(عن محمد بن سليمان) بن أبي حثمة الأنصاري المدني ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن عمه سهل بن أبي حثمة) بن ساعدة بن عامر الأنصاري الخزرجي المدني الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه ، ولد سنة ثلاث من الهجرة ، له أحاديث ، مات في خلافة معاوية . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن مسلمة) بن سلمة الأنصاري الخزرجي ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، وهو أكبر من اسمه محمد من الصحابة ، مات بعد الأربعين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو ضعيف مدلس روى بالعنعنة .

قَالَ : خَطَبْتُ امْرَأَةً فَجَعَلْتُ أَتَخَبَّأُ لَهَا حَتَّى نَظَرْتُ إِلَيْهَا فِي نَخْلٍ لَهَا ، فَقِيلَ لَهُ : أَتَفْعَلُ هَذَا وَأَنْتَ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؟! فَقَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « إِذَا أَلْقَى اللَّهُ فِي قَلْبِ امْرِئٍ خُطْبَةَ امْرَأَةٍ .. فَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَيْهَا » .

(قال) محمد بن مسلمة : (خطبت امرأة) أي : أردت خطبتها والنظر إليها ، واسم المرأة بثينة ، أخت الضحاك ، (فجعلت) أي : شرعت (أتخبأ) أي : اختفي (لها) أي : لأجل النظر إليها (حتى نظرت إليها) غاية للتخبؤ (في نخل) متعلق بأخبأ (لها) صفة لنخل ؛ أي : اختفي في بستان لها ؛ لأجل النظر إليها ، أو إلى نظري إليها .

(ف قيل له) أي : لمحمد بن مسلمة ، لم أر من ذكر اسم القائل : (أتفعل هذا) النظر إلى الأجنبية وهو حرام (وأنت) أي : والحال أنك (صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم؟!) فلا يليق هذا بك ، (فقال) محمد بن مسلمة في جواب القائل : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : إذا ألقى الله في قلب امرئ) أي : شخص (خطبة امرأة .. فلا بأس) ولا حرج عليه (أن ينظر إليها) إلى الوجه والكفين بقصد الخطبة لها .

والخطبة - بكسر الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة - : هي طلب نكاحها وزواجها . فالنظر إلى الأجنبية بقصد النكاح جائز ، وهذا الحديث أخرجه ابن حبان والحاكم وصحاحه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، وفي إسناده حجاج بن أرطاة الكوفي ، وهو ضعيف ومدلس ، وقد رواه بالعنعنة ، لكن رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن حماد بن سلمة عن حجاج به ، ورواه البيهقي في « الكبرى » من طريق عبد ربه بن نافع عن الحجاج عن ابن أبي مليكة

(٢١) - ١٨٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ وَزُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ

عن محمد بن سليمان به ، وقال : هذا الحديث إسناده مختلف فيه ، ومداره على الحجاج بن أرطاة .

قلت : لم ينفرد به الحجاج بن أرطاة ؛ فقد رواه ابن حبان في « صحيحه » عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أبي حازم عن سهل بن محمد عن ابن أبي حثمة عن عمه سليمان بن أبي حثمة قال : رأيت محمد بن مسلمة . . . فذكره .

ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث سهل أيضاً ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » هكذا بإسناده ومثله ، ورواه أحمد بن منيع في « مسنده » من طريق الحجاج ، وسمى المرأة بثينة أخت الضحاك بن سفيان بن عوف الكلابي عامل النبي صلى الله عليه وسلم على الصدقات .

فالحديث سنده صحيح ؛ لأن الحجاج لم ينفرد به ، بل له متابع وله شواهد ، ومثله صحيح أيضاً ؛ لصحة سنده ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث محمد بن مسلمة بحديث أنس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢١) - ١٨٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ (بن محمد الهذلي أبو علي (الخلال) الحلواني - بضم المهملة وسكون اللام - المكي ، ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

(وزهير بن محمد) بن قمير - بالتصغير - المروزي نزيل بغداد ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ،
عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ أَرَادَ أَنْ يَتَزَوَّجَ امْرَأَةً ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَذْهَبَ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا ؛ فَإِنَّهُ أَحْرَى أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا » ،
فَفَعَلَ فَتَزَوَّجَهَا ، فَذَكَرَ مِنْ مُوَافَقَتِهَا .

(ومحمد بن عبد الملك) بن زنجويه البغدادي أبو بكر الغزال جار أحمد
ابن حنبل ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) .
يروي عنه : (عم) .

(قالوا : حدثنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ،
مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع
 وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثابت) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة
بضع وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن المغيرة بن شعبة) بن مسعود بن معتب الثقفي الكوفي الصحابي
المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين (٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أراد) أي : قصد (أن يتزوج امرأة) لم أر من ذكر اسمها ، (فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : اذهب فانظر إليها ؛ فإنه) أي : فإن النظر إليها (أحرى)
أي : أجدر وأولى وأنسب (أن يؤدم بينكما) أي : بأن يؤلف ويوفق بينكما ،
(ففعل) المغيرة النظر إليها (فتزوجها ، فذكر) المغيرة (من موافقتها) أمراً
عجيباً ، حتى لا تخرج من بيته .

قال ابن الملك : قوله : « أحرى أن يؤدم بينكما » يقال : أدم الله بينكما يأدم - بالفتح - أدماً - بالسكون - إذا أصلح وألف ، وكذا آدم .

وفي « الفائق » : الأدم والإيدام : الإصلاح والتوفيق ؛ من أدم الطعام ؛ وهو إصلاحه بالإدام ، وجعله موافقاً للطعام ؛ والتقدير : يؤدم به ، فالجار والمجرور أقيم مقام الفاعل ثم حذف ، أو نزل المتعدي منزلة اللازم ؛ أي : يوقع الأدم بينكما ؛ يعني : يكون بينكما الألفة والمحبة ؛ لأن تزوجها إذا كان بعد معرفة . . فلا يكون بعدها غالباً ندامة ، وقيل : (بينكما) نائب فاعل ؛ كقوله تعالى : ﴿ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمَا ﴾ ^(١) بالرفع ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « التحفة » .

قوله : (فذكر من موافقتها) أي : ما ذكر ، حذف المفعول للتعظيم ، وأنه قدر لا يحيط به وصف ، كذا في « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في النظر إلى المخطوبة قبل التزويج ، وقال : حديث حسن ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب النظر قبل التزويج ، والدارمي في كتاب النكاح ، باب الرخصة في النظر إلى المرأة عند الخطبة ، والطيالسي في « مسنده » .

قال أبو عيسى : (وفي الباب عن محمد بن مسلمة) أخرجه أحمد وابن ماجه ، وأخرجه أيضاً ابن حبان والحاكم وصحاحه ، وسكت عنه الحافظ في « التلخيص » ، (و) عن (أنس) أخرجه ابن حبان والدارقطني والحاكم وأبو عوانة وصححوه ، (وجابر وأبي حميد وأبي هريرة) .

(١) سورة الأنعام : (٩٤) .

(٢٢) - ١٨٣٨ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، أَنبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُزَنِيِّ ، عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرْتُ لَهُ

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث محمد بن مسلمة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث محمد بن مسلمة بحديث المغيرة بن شعبة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٢) - ١٨٣٨ - (٣) (حدثنا الحسن بن أبي الربيع) يحيى بن الجعد العبدى أبو علي بن أبي الربيع الجرجاني ، نزيل بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث وستين ومئتين (٢٦٣ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(أنبأنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثابت) بن أسلم (البناني) البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن بكر بن عبد الله المزني) أبي عبد الله البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ست أو ثمان ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن المغيرة بن شعبة) رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(قال) المغيرة : (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له) صلى الله

أَمْرَاءَ أَخْطَبُهَا فَقَالَ : « أَذْهَبَ فَاَنْظُرْ إِلَيْهَا ؛ فَإِنَّهُ أَجْدَرُ أَنْ يُؤَدِمَ بَيْنَكُمَا » ،
فَأَتَيْتُ أَمْرَاءَ مِنَ الْأَنْصَارِ فَخَطَبْتُهَا إِلَى أَبَوَيْهَا ، وَأَخْبَرْتُهُمَا بِقَوْلِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَأَنَّهُمَا كَرِهَا ذَلِكَ ، قَالَ : فَسَمِعْتُ ذَلِكَ الْمَرْأَةَ وَهِيَ
فِي خِدْرٍهَا فَقَالَتْ : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَكَ أَنْ تَنْظُرَ ..
فَاَنْظُرْ ، وَإِلَّا فَاَنْشُدْكَ ، كَأَنَّهَا أَعْظَمَتْ ذَلِكَ ،

عليه وسلم (امرأة أخطبها) أي : أريد خطبتها ، (فقال) لي رسول الله صلى الله
عليه وسلم : (اذهب) إليها (فانظر إليها) أي : إلى وجهها وكفيها (فإنه) أي :
فإن النظر إليها (أجدر) وأحق في (أن يؤدم) ويؤلف (بينكما) أي : بينك وبينها .
قال في « النهاية » : أحرى أن يؤدم بينكما المحبة والاتفاق ، يقال : آدم الله
بينكما يأدم آدمًا - بالسكون - أي : ألف ووفق ، وكذلك آدم يؤدم بالمد . انتهى ،
انتهى « تحفة الأحوذى » .

(فأتيت امرأة من الأنصار) لم أر من ذكر اسمها (فخطبتها إلى أبويها) أي :
طلبت تزويجها لي من أبويها ، (وأخبرتتهما بقول النبي صلى الله عليه وسلم) لي ؛
يعني : قوله : « اذهب فانظر إليها ... » إلى آخره ، (فكأنهما) أي : فكأن أبويها
(كرها ذلك) أي : قول النبي صلى الله عليه وسلم لي : « اذهب فانظر إليها » .

(قال) المغيرة : (فسمعت ذلك) أي : قول النبي صلى الله عليه وسلم الذي
أخبرته لأبويها (المرأة) التي أريد خطبتها (وهي) أي : والحال أن تلك المرأة
(في خدرها) - بكسر الخاء المعجمة - أي : في سترها ؛ يريد أنها كانت بكرًا .
(فقالت) المرأة : (إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرك أن تنظر)
إلي .. (فانظر) إلي (وإلا) أي : وإن لم يأمرك رسول الله صلى الله عليه وسلم
بأن تنظر إلي .. (فأنشدك) أي : أسألك بالله ألا تنظر إلي (كأنها) أي : كأن تلك
المرأة (أعظمت ذلك) أي : عدت وحسبت ذلك النظر أمراً عظيماً وذنباً كبيراً .

قَالَ : فَنَظَرْتُ إِلَيْهَا فَتَزَوَّجْتُهَا ، فَذَكَرَ مِنْ مُوَافَقَتِهَا .

(قال) المغيرة : (فنظرت إليها) أي : إلى وجهها وكفيها (فتزوجتها) قال بكر بن عبد الله : (فذكر) المغيرة (من موافقتها) له ما ذكر ، فحذف المفعول ؛ للتعظيم وإشارة إلى أنه قدر لا يحيطه وصف الواصف ، ولا يعرف غايته إلا الله تعالى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في « الجامع » ، والنسائي في « الصغرى » بعضه من طريق بكر بن عبد الله ، وقال الترمذي : حديث حسن ، ورواه الدارمي في « مسنده » عن قبيصة عن سفيان عن عاصم الأحول عن بكر بن عبد الله به ، ورواه ابن الجارود في « المنتقى » عن علي بن سلمة عن أبي معاوية عن عاصم به ، ورواه الدارقطني في « سننه » من طرق ؛ منها : عن ابن مخلد عن الجرجاني عن عبد الرزاق به ، ورواه الحاكم من طريق بكر بن عبد الله المزني أتم من ابن ماجه ، والبيهقي في « الكبرى » عن الحاكم به ، ورواه ابن أبي عمر في « مسنده » عن مروان بن معاوية عن عاصم عن بكر ، فذكره بتمامه ، وكذا رواه أحمد بن منيع في « مسنده » فذكره ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب ندب النظر إلى وجه المرأة وكفيها لمن يريد تزوجها بنحوه .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، ولأن له شواهد ، فغرضه : الاستشهاد به .

فائدة

قال النووي في « شرح مسلم » تحت حديث أبي هريرة : في هذه الأحاديث استحباب النظر إلى من يريد تزوجها ، وهو مذهبنا ومذهب مالك وأبي حنيفة وسائر الكوفيين وأحمد وجماهير العلماء .

وحكى القاضي عن قوم كراهته ، وهذا مخالف لصريح هذه الأحاديث ،

.....

ومخالف لإجماع الأمة على جواز النظر للحاجة عند البيع والشراء والشهادة ، ثم إنه إنما يباح له النظر إلى وجهها وكفيها فقط ؛ لأنهما ليسا بعورة ، ولأنه يستدل بالوجه على الجمال ، وبالكفين على خصوبة البدن أو عدمها ، لهذا مذهبنا ومذهب الأكثرين .

وقال الأوزاعي : ينظر إلى مواضع اللحم ، وقال داود : ينظر إلى جميع بدنها ، وهذا خطأ ظاهر منابذ لأصول السنة والإجماع ، ثم مذهبنا ومذهب مالك وأحمد والجمهور أنه لا يشترط في جواز النظر رضاها ، بل له ذلك في غفلتها ، ومن غير تقدم إعلام ، لكن قال مالك : أكره نظرها في غفلتها ؛ مخافة من وقوع نظره على عورة .

وعن مالك رواية ضعيفة : أنه لا ينظر إليها إلا بإذنها ، وهذا ضعيف ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد أذن في ذلك مطلقاً ، ولم يشترط استئذانها ، ولأنها تستحي غالباً من الإذن . انتهى كلام النووي ، انتهى من « التحفة » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٠) - (٥٧٨) - بَابُ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ

(٢٣) - (١٨٣٩) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ وَسَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » .

(١٠) - (٥٧٨) - (بَابُ لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ)

(٢٣) - (١٨٣٩) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين على الصحيح (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وسهل بن أبي سهل) زنجلة بن أبي الصغدي أبو عمرو الخياط الرازي ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود الأربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ») - بكسر الخاء - أي : بعد التوافق على الصداق ؛ كما في « المرقاة » ، زاد في مسلم : « إلا أن يأذن له » الخاطب ، أو يعرض عنها ، أو لم يجب ، قال الحافظ : قال الجمهور : هذا النهي للتحريم ، وقال الخطابي : هذا النهي للتأديب ، وليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء ، كذا قال .

ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور ، بل هو عندهم

.....
للتحريم ولا يبطل العقد ، بل حكى النووي أن النهي فيه للتحريم بالإجماع ،
ولكن اختلفوا في شروطه : فقال الشافعية والحنابلة : محل التحريم ما إذا
صرحت المخطوبة أو وليها الذي أذنت له ، حيث يكون إذنها معتبراً بالإجابة ،
فلو وقع التصريح بالرد . . فلا تحريم ، فلو لم يعلم الثاني بالحال . . فيجوز له
الهجوم على الخطبة ؛ لأن الأصل الإباحة ، وعند الحنابلة في ذلك روايتان .

وإن وقعت الإجابة بالتعريض ؛ كقولها : لا رغبة عنك . . فقولان للشافعية ،
الأصح - وهو قول المالكية والحنفية - لا يحرم أيضاً ، وإذا لم ترد ولم تقبل . .
فيجوز ، والحجة فيه قول فاطمة بنت قيس : خطبني معاوية وأبو جهم ، فلم
ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليهما ، بل خطبها لأسامة ، وأشار النووي
وغيره إلى أنه لا حجة فيه ؛ لاحتمال أن يكون خطباً معاً ، أو لم يعلم الثاني
بخطبة الأول ، والنبي صلى الله عليه وسلم أشار بأسامة ولم يخطب ، وعلى
تقدير أن يكون خطب فكأنه لما ذكر لها ما في معاوية وأبي جهم . . ظهر منها
الرغبة عنهما ، فخطبها لأسامة . انتهى « فتح الملهم » .

ثم ظاهر التقييد بأخيه ، أن يختص ذلك بالمسلم ، وبه قال الأوزاعي ،
وأبو عبيد بن حريويه من الشافعية .

وأصرح من ذلك رواية مسلم من طريق العلاء عن أبيه عن أبي هريرة : « لا
يخطب المسلم على خطبة المسلم » ، وقال الجمهور : لا فرق في ذلك بين
المسلم والذمي ، وذكر الأخ خرج مخرج الغالب ، فلا مفهوم له . انتهى منه .

وقوله : « ولا يخطب الرجل » بالجزم على النهي هنا وفيما سيأتي .

قال القرطبي : الخطبة - بكسر الخاء - : هي استدعاء التزويج من المرأة ، يقال
منه : خطبت المرأة خطبةً - بالكسر - إذا طلبت منها الزواج .

(٢٤) - ١٨٤٠ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ،
.....

والخطبة - بالضم - : هي كلام الخطباء ؛ كخطبة الجمعة والعيدين والحج وغير ذلك ، وبين يدي عقد النكاح ، ومن كلام علمائنا : (تستحب الخطبة) بالضم (عند الخطبة) بالكسر . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، وفي كتاب البيوع ، وفي كتاب الشروط ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم الخطبة على خطبة أخيه ، وفي كتاب البيوع ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ، والنسائي في كتاب البيوع ، باب سوم الرجل على سوم أخيه ، والدارمي في كتاب النكاح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٤) - ١٨٤٠ - (٢) (حدثنا يحيى بن حكيم) المقومى - بتشديد الواو المكسورة - أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) بن فروخ التميمي القطان أبو سعيد البصري ، ثقة إمام من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي

عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يَخْطُبُ الرَّجُلُ عَلَى خُطْبَةِ أَخِيهِ » .

العمري ، ثقة حافظ ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه (ع) .

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يخطب الرجل على خطبة أخيه ») المسلم .

واستدل بقوله : « على خطبة أخيه » أن محل التحريم إذا كان الخاطب مسلماً ، فلو خطب الذمي ذمية ، فأراد المسلم أن يخطبها . . . جاز له ذلك مطلقاً ، وهو قول الأوزاعي ، ووافقه من الشافعية ابن المنذر وابن جويرية والخطابي ، ويؤيده قوله في أول حديث عقبة بن عامر عند مسلم : « المؤمن أخو المؤمن ، فلا يحل للمؤمن أن يبتاع على بيع أخيه ، ولا يخطب على خطبته حتى يذر » .

وقال الخطابي : قطع الله الأخوة بين الكافر والمسلم ، فيختص النهي بالمسلم ، وقال ابن المنذر : الأصل في هذا الإباحة حتى يرد المنع ، وقد ورد المنع مقيداً بالمسلم ، فبقي ما عدا ذلك على أصل الإباحة ، وذهب الجمهور إلى إلحاق الذمي بالمسلم في ذلك ، وأن التعبير بأخيه خرج على الغالب ، فلا مفهوم له ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ ﴾ ^(١) ، وكقوله : ﴿ وَرَبِّبْكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ^(٢) ، ونحو ذلك . انتهى من « العون » .

(١) سورة الأنعام : (١٥١) .

(٢) سورة النساء : (٢٣) .

(٢٥) - ١٨٤١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَبِي الْجَهْمِ بْنِ صَخِيرِ الْعَدَوِيِّ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب كراهية أن يخطب الرجل على خطبة أخيه ، ومالك في كتاب النكاح ، باب ما جاء في الخطبة ، وأحمد ابن حنبل في « مسنده » في مواضع عديدة .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث فاطمة بنت قيس رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٢٥) - ١٨٤١ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالوا : حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بكر) بن عبد الله (بن أبي الجهم بن صخير العدوي) وقد ينسب إلى جده ، ثقة فقيه ، من الرابعة . يروي عنه : (م ت س ق) ، هكذا في « التقريب » ، وفي « التهذيب » : واسم أبي الجهم : صخير - مصغراً - ويقال : عبيد بن حذيفة بن غانم بن عبد الله بن عبيد بن عويج . روى عن : عمه محمد بن

قَالَ : سَمِعْتُ فَاطِمَةَ بِنْتَ قَيْسٍ تَقُولُ : قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا حَلَلْتَ .. فَأَذْنِيني » ،

أبي الجهم بن حذيفة ، وابن عمر ، وفاطمة بنت قيس ، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة ، وغيرهم .

قال إسحاق بن منصور عن ابن معين : ثقة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

قلت : وقال الزبير بن بكار : كان فقيهاً ، وقال ابن سعد : كان قليل الحديث .

(قال) أبو بكر : (سمعت فاطمة بنت قيس) بن خالد الفهرية أخت الضحاك الصحابية المشهورة رضي الله تعالى عنها ، وكانت من المهاجرات الأول ، وعاشت إلى نهاية خلافة معاوية ، توفيت - فيما أرى - بعد الخمسين من الهجرة . يروي عنها : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : سمعت فاطمة بنت قيس الفهرية ، حالة كونها (تقول : قال لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا حللت) بانقضاء عدتك من طلاقك ؛ طلقها زوجها أبو عمرو بن حفص القرشي المخزومي ، وهو ابن عم خالد بن الوليد بن المغيرة ، خرج مع علي بن أبي طالب لما بعثه النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن ، فبعث إليها بتطليقة ثالثة بقيت لها ، ومات هناك ؛ أي : إذا خرجت من العدة فصرت حلالاً للأزواج .. (فأذنيني) من الإيذان ؛ بمعنى : الإعلام ؛ أي : أخبريني بحالك ؛ أي : بانقضاء عدتك ؛ أي : لا تزوجي نفسك حتى تعرفيني ، وكأنه صلى الله عليه وسلم كان يريد أن يخطبها لأسامة بن زيد من يومئذ ، فدل الحديث على جواز التعريض بالخطبة أثناء العدة .

فَآذَنَتْهُ ، فَخَطَبَهَا مُعَاوِيَةُ وَأَبُو الْجَهْمُ بْنُ صُخَيْرٍ وَأَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمَّا مُعَاوِيَةُ .. فَرَجُلٌ تَرِبْتُ لَا مَالَ لَهُ ، وَأَمَّا أَبُو الْجَهْمِ .. فَرَجُلٌ ضَرَابٌ لِلنِّسَاءِ ، وَلَكِنْ أُسَامَةُ » ، فَقَالَتْ بِيَدِهَا هَكَذَا أُسَامَةُ أُسَامَةُ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « طَاعَةُ اللَّهِ وَطَاعَةُ رَسُولِهِ خَيْرٌ لَكَ » ، قَالَتْ : فَتَزَوَّجْتُهُ فَأَعْتَبْتُ بِهِ .

(فَآذَنَتْهُ) صلى الله عليه وسلم بانقضاء عدتها ، (ف) أخبرته أنه (خطبها معاوية) بن أبي سفيان (وأبو الجهم بن صخير ، وأسامة بن زيد ، فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : أما معاوية) بن أبي سفيان ، إن سألتني عن حاله .. (ف) هو (رجل ترب) أي : فقير (لا مال له) صفة كاشفة لما قبله ، وأبوه أبو سفيان وإن كان متمولاً .. كان شحيحاً على امرأته وولده .

(وأما أبو الجهم) إن سألتني عن حاله .. (ف) هو (رجل ضراب للنساء) أي : كثير الضرب لهن ؛ فلا يصلح لك (ولكن أسامة) بن زيد أحسن لك ، فانكحيه (ف) كرهته ، (و) قالت (أي : أشارت) بيدها هكذا : أسامة ! أسامة ! (أي : أسامة غير مرغوب فيه عندي ؛ لكونه من الموالي ،) فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : طاعة الله وطاعة رسوله خير لك ، قالت (فاطمة : (فتزوجته ، فاعتبطت به) أي : بأسامة ، بالبناء للفاعل ؛ أي : فرحت بزواجه ، ونلت المسرة ، وكان محبوباً لنفسي .

قوله : « فأما معاوية .. فرجل ترب لا مال له » معناه : هو فقير في غاية الفقر حتى لصقت يده بالتراب .

وفي الحديث ما يدل على أن ذكر مساوئ الخاطب أو من يعامل أو من يحتاج إلى قبول قوله ؛ كراوي الحديث أو فتياه .. جائز ، ولا يعد ذلك غيبة ولا بهتاناً ؛ إذ لا يذكر ذلك على جهة التنقيص وإضافة العيب إليه ، لكن على جهة

.....

التعريف وأداء النصيحة وأداء الأمانة ؛ كما فعله أهل الحديث وغيرهم في بيان أحوال الرواة . انتهى من « المفهم » .

ودل أيضاً : على أن المرأة لا بأس لها أن تنظر في مال خاطبها ؛ هل يقدر على تكفلها أم لا ؟ فإن كان قليل المال بما يتعسر عليه أن يعول امرأة . . . أعرضت عنه ، وفيه أيضاً فضيلة ظاهرة لمعاوية ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يذكر في وجه الإعراض عنه إلا قلة المال .

قوله : « وأما أبو الجهم . . فرجل ضراب للنساء » وأبو جهم - بالتكبير - ابن حذيفة القرشي العدوي ، صاحب الأنبجانية المذكور في « الصحيحين » من طريق عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت : صلى النبي صلى الله عليه وسلم في خميصة لها أعلام ، فقال : « اذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم ، واثبتوني بأنبجانية أبي جهم ؛ فإنها ألهتني أنفاً عن صلاتي » . أخرجه البخاري في باب الأكسية والخمائن .

قال الزبير بن بكار : كان من مشيخة قريش ، وهو أحد الأربعة الذين كانت قريش تأخذ عنهم النسب ، قال : وقال عمي : كان من المعمرين ، حضر بناء الكعبة مرتين ؛ حين بنتها قريش ، وحين بناها ابن الزبير ، وهو أحد الأربعة الذين تولوا دفن عثمان بن عفان ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين .

وقوله : « رجل ضراب للنساء » فيه ما يدل على جواز تأديب النساء بالضرب لكن غير المبرح ، ولا خلاف في جواز ذلك على النشوز ؛ وهو الامتناع من الزوج ، واختلف في ضربهن على خدمة بيوتهن ، وهذا إنما يتمشى على قول من أوجب ذلك عليهن ، ولا يعارض هذا قوله صلى الله عليه وسلم : « لا يجلد أحدكم زوجته جلد العبد ، ثم يضاجعها » . رواه البخاري ومسلم والترمذي ؛ لأن

.....
هذا النهي إنما يقتضي المنع من الضرب المبرح الذي لا يجوز ؛ وهو الضرب الشديد المفرط ، ولا خلاف في منع مثله . انتهى من « المفهم » .

قوله : « ولكن انكحي أسامة بن زيد » بن حارثة . . فيه دليل على جواز نكاح المولى القرشية ؛ لأن أسامة مولى ، وفاطمة قرشية ؛ كما تقدم .

وعلى أن الكفاءة المعتبرة هي كفاءة الدين لا النسب ؛ كما هو مذهب مالك ، وقد روى الدارقطني عن حنظلة بن أبي سفيان الجمحي عن أمه قالت : (رأيت أخت عبد الرحمن بن عوف تحت بلال) . رواه الدارقطني . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الطلاق ، باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها عن فاطمة بنت قيس ، والبيهقي في كتاب النكاح ، باب لا يرد نكاح غير الكفو إذا رضيت به الزوجة ، وأحمد ابن حنبل .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١١) - (٥٧٩) - بَابُ اسْتِثْمَارِ الْبَكْرِ وَالْثِيْبِ

(٢٦) - ١٨٤٢ - (١) حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى السُّدِّيُّ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْفَضْلِ الْهَاشِمِيِّ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْأَيْمُ أَوْلَى بِنَفْسِهَا مِنْ وَلِيِّهَا ، »

(١١) - (٥٧٩) - (باب استثمار البكر والثيب)

(٢٦) - ١٨٤٢ - (١) (حدثني إسماعيل بن موسى) نسيب (السدي)
أو ابن بنته أو ابن أخته ، الفزاري أبو محمد الكوفي ، صدوق يخطئ ورمي
بالرفض ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه :
(د ت ق) .

(حدثنا مالك بن أنس) الأصبحي المدني إمام الفروع ، ثقة حجة ، من
السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن الفضل) بن العباس بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب
(الهاشمي) المدني ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع بن جبير بن مطعم) النوفلي أبي محمد المدني ، ثقة فاضل ، من
الثالثة ، مات سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) ابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الأيم بنفسها
من وليها) والأيم : هي الثيب ؛ وهي التي فارقت زوجها بموت أو طلاق ،
والمعنى : الثيب أحق بأمر نفسها من وليها ، وهذا يحتمل أنها أحق من وليها

وَالْبَكْرُ تُسْتَأْمَرُ فِي نَفْسِهَا ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ الْبَكْرَ تَسْتَحْيِي أَنْ تَتَكَلَّمَ قَالَ : « إِذْنُهَا سُكُوتُهَا » .

في كل شيء ؛ من العقد وغيره ؛ كما قاله أبو حنيفة وداود ، ويحتمل أنها أحق بالرضا ؛ حتى لا تزوج إلا أن تأذن بالنطق ، بخلاف البكر ، ولكن لما صح قوله صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي . . تعين الاحتمال الثاني .

فإنه إذا تقرر هذا . . فمعنى : أحق - وهو يقتضي المشاركة - أن لها في نفسها في النكاح حقاً ، ولوليها حقاً ، وحقها أكد من حقه ؛ فإنه لو أراد تزويجها بكفؤ ، وامتنعت هي . . لم تجبر ، ولو أرادت أن تتزوج بكفؤ ، وامتنع الولي . . أجبر على تزويجها ، ولو أصر . . زوجها القاضي ، فدل على تأكيد حقها ورجحانه ، كذا قال النووي .

(والبكر تستأمر) أي : تستأذن (في) نكاح (نفسها) وتزويجها ؛ أي : يطلب الولي منها الإذن في نكاحها .

(قيل) له صلى الله عليه وسلم ؛ أي : قال له بعض الحاضرين عنده ، ولم أر من عين اسم هذا القائل : (يا رسول الله ؛ إن البكر تستحيي) من (أن تتكلم) وتنطق بلفظ النكاح ، ف (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذنها سكوتها) عند استئذانها ؛ أي : سكوتها كإذنها بالنطق في الاكتفاء به ؛ يعني : أنها لا تحتاج إلى إذن صريح منها ، بل يكتفى بسكوتها ؛ لكثرة حيائها .

قال النووي : ظاهره العموم في كل بكر وفي كل ولي ، وأن سكوتها يكفي مطلقاً ، وهذا هو الصحيح ، وقال بعض أصحابنا : إن كان الولي أباً أو جداً . . فاستئذانه مستحب ، ويكفي فيه سكوتها ، وإن كان غيرهما . . فلا بد من نطقها ؛

(٢٧) - ١٨٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ،

لأنها تستحي من الأب والجد أكثر من غيرها ، والصحيح الذي عليه الجمهور
أن السكوت كافٍ في جميع الأولياء ؛ لعموم الحديث ، ولوجود الحياء .

وأما الثيب . . فلا بد في إذنها من النطق صريحاً بلا خلاف ، سواء كان الولي
أباً أو غيره ؛ لأنه زال كمال حيائها بممارسة الرجال ، وسواء زالت بكارتها بنكاح
صحيح ، أو فاسد ، أو بوطء شبهة ، أو بزنا ، ولو زالت بكارتها بوثة ، أو بإصبع ،
أو بطول المكث ، أو وطئت في دبرها . . فلها حكم الثيب على الأصح ، وقيل :
حكم البكر ، والله أعلم . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب
استئذان الثيب ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب استئمار الثيب ، والنسائي في
كتاب النكاح ، باب استئذان البكر في نفسها .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٢٧) - ١٨٤٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني
مولاهم (الدمشقي) أبو سعيد ، لقبه دحيم - بمهملتين مصغراً - ابن اليتيم ، ثقة
حافظ متقن ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي
عنه : (خ د س ق) .

(حدثنا الوليد بن مسلم) القرشي مولاهم أبو العباس الدمشقي ، ثقة ، لكنه

حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ، حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُنْكِحُ الثَّيْبَ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ، وَلَا الْبَكْرَ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ »

كثير التدليس والتسوية ، من الثامنة ، مات آخر سنة أربع أو أول سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا الأوزاعي) عبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الفقيه ، ثقة فاضل ، من السابعة ، مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثني يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي مولاهم أبو نصر اليمامي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ويرسل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة مشهور ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تنكح الثيب حتى تستأمر) بالبناء للمفعول في الفعلين ، نفيًا في أولهما للمبالغة ، أو نهياً ؛ أي : حتى يطلب منها الأمر بتزويجها ، وأصل الاستئمار : طلب الأمر ؛ فالمعنى : لا يعقد عليها حتى يطلب منها الأمر بتزويجها ، ويؤخذ من قوله : « حتى تستأمر » أنه لا يعقد عليها إلا بعد أن تأمر بذلك ، وليس فيه دلالة على عدم اشتراط الولي في حقها ، بل فيه إشعار باشتراطه ، قاله الحافظ .

(ولا) تنكح (البكر حتى تستأذن) أي : يطلب منها الإذن في تزويجها .

وفي رواية مسلم زيادة لفظة : « قالوا : يا رسول الله ؛ وكيف إذن ؟ » وهي لا تتكلم بلفظ النكاح حياءً ، فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (وإذنهما الصموت) أي : السكوت ، يقال : صمت صمتاً ؛ من باب قتل ، وصموتاً وصماتاً . وفي الكلام قلب ، والأصل : وصموتها إذن ؛ أي : كإذنهما الصريح ، قال الحافظ : عبر في الثيب بالاستئثار ، وفي البكر بالاستئذان ، فيؤخذ منه فرق بينهما من جهة أن الاستئثار يدل على تأكيد المشاورة ، وجعل الأمر إلى المستأثرة ، ولهذا يحتاج إلى صريح إذن في العقد ، فإذا صرحت بمنعه . . . امتنع اتفاقاً ، والبكر بخلاف ذلك ، والإذن دائر بين القول والسكوت ، بخلاف الأمر ؛ فإنه صريح في القول ، وإنما جعل السكوت إذناً في حق البكر ؛ لأنها قد تستحي أن تفصح بالإذن . انتهى .

قال الخطابي في « المعالم » : ظاهر الحديث يدل على أن البكر إذا أنكحت قبل أن تستأذن فتصمت أن النكاح باطل ؛ كما يبطل نكاح الثيب قبل أن تستأمر فتأذن بالقول ، وإلى هذا ذهب الأوزاعي وسفيان الثوري ، وهو قول أصحاب الرأي .

وقال مالك بن أنس وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد وإسحاق : إنكاح الأب البكر البالغة جائز ، وإن لم تستأذن ، ومعنى استئذانها : إنما هو عندهم محمول على استطابة النفس دون الوجوب ؛ كما جاء في الحديث الأمر باستئثار أمهاتهم ، وليس ذلك شرطاً في صحة العقد . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب استئذان الثيب في النكاح بالنطق والبكر بالسكوت ، والترمذي في كتاب النكاح

(٢٨) - ١٨٤٤ - (٣) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، أَنبَأَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي حُسَيْنٍ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ
عَدِيٍّ الْكِنْدِيِّ ،
.....

باب ما جاء في استثمار البكر والثيب ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب استثمار
الثيب في نفسها ، والدارمي .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث ابن عباس .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عدي بن عميرة
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٢٨) - ١٨٤٤ - (٣) (حدثنا عيسى بن حماد) بن مسلم التجيبي
(المصري) أبو موسى الأنصاري ، لقبه زغبة - بضم الزاي وسكون المعجمة
بعدها موحدة - وهو لقب أبيه أيضاً ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وأربعين
ومئتين (٢٤٨ هـ) ، وقد جاوز التسعين ، وهو آخر من حدث عن الليث من
الثقات . يروي عنه : (م د س ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) الفهمي المصري ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة
خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه (ع) .

(عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين) بن الحارث بن عامر بن
نوفل المكي النوفلي ، ثقة عالم بالمناسك ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(عن عدي بن عدي) بن عميرة - بفتح المهملة - (الكندي) أبي فروة
الجزري ، ثقة فقيه ، عمل لعمر بن عبد العزيز على الموصل ، من الرابعة ، مات
سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الثَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ
نَفْسِهَا ، »

(عن أبيه) عدي بن عميرة الكندي أبي زرارَةَ الذي قبله ، الصحابي
الفاضل رضي الله تعالى عنه ، مات في خلافة معاوية . يروي عنه : (م د س ق) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أنه
منقطع ؛ لأن عدياً لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة ، قاله أبو حاتم وغيره .

وقال المزي في « الأطراف » : رواه يحيى بن أيوب المصري عن ابن أبي حسين
عن عدي بن عدي عن أبيه عن العرس ؛ رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه
وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وهكذا رواه الحاكم في « المستدرک » من طريق عمرو بن الربيع بن طارق
عن يحيى بن أيوب ، فذكره بإسناده ومثله ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى »
عن الحاكم به ، ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من طريق عدي بن عدي ، ورواه
ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وبالجملَة : فالحديث له طرق كثيرة موصولة .

(قال) عدي بن عميرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الثيب
تعرب) أي : توضح وتبين وتظهر وتخبر وتكشف (عن نفسها) أي : عما في
ضميرها من الرضا وعدمه ؛ لأنها لا تستحي عن النطق بلفظ النكاح ؛ فهو من
أعرب الرباعي ، هكذا في « النهاية » يروى بالتخفيف ؛ من أعرب الرباعي ، وقال
ابن قتيبة : الصواب من أعرب بالتخفيف ، وإنما سُمي الإعراب إعراباً ؛ لتبيينه
وإيضاحه .

وقال أبو عبيد : الصواب بالتشديد ، يقال : عَرَّبْتُ عن القوم ؛ إذا كلمت
عنهم ، وكلا القولين لغتان متساويتان ؛ بمعنى : الإبانة والإيضاح ، فلا فائدة في
اختلافهما ، ثم الأوجه هو التخفيف ؛ لموافقة الروايات . انتهى من « السندي » .

(والبكر رضاها) أي : علامة رضاها الزواج (صمتها) أي : سكوتها إذا استؤمرت واستؤذنت ؛ لأنها تستحيي عَنْ نُطْقِ لَفْظِ النِّكَاحِ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن عباس وأبي هريرة في « صحيح مسلم » وغيره ، والبيهقي في كتاب النكاح ، باب إذن البكر الصمت .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لأنه له شواهد من الأسانيد الموصولة والمتون الصحيحة ، وغرضه : الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٢) - (٥٨٠) - بَابُ مَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ

(٢٩) - ١٨٤٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُحَمَّدٍ أَخْبَرَهُ ، أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ وَمُجَمِّعَ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّينَ أَخْبَرَاهُ ،

(١٢) - (٥٨٠) - (بَابُ مَنْ زَوَّجَ ابْنَتَهُ وَهِيَ كَارِهَةٌ)

(٢٩) - ١٨٤٥ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري المدني القَاضِي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(أن القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(أخبره) أي : أخبر ليحيى بن سعيد (أن عبد الرحمن بن يزيد) بن جارية - بالجيم والتحتانية - الأنصاري المدني أخا عاصم بن عمر لأمه ، يقال : ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(ومجمع) بضم أوله وفتح الجيم وتشديد الميم المكسورة (ابن يزيد) بن جارية الأنصاري رضي الله تعالى عنه ، وقوله : (الأنصاريين) صفة لعبد الرحمن ومجمع ، وفي رواية أبي داود : (ابني يزيد) بالثنية ، وهي أوضح (أخبراه) أي : أخبرا للقاسم بن محمد .

أَنَّ رَجُلًا مِنْهُمْ يُدْعَى خِدَامًا أَنْكَحَ ابْنَةً لَهُ فَكَرِهَتْ نِكَاحَ أَبِيهَا ، فَأَتَتْ
رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ لَهُ فَرَدَّ عَلَيْهَا نِكَاحَ أَبِيهَا ، فَكَرِهَتْ
أَبَا لُبَابَةَ بْنَ عَبْدِ الْمُنْذِرِ ،

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

أي : أخبرا للقاسم (أن رجلاً منهم) أي : من الأنصار (يدعى خداماً)
- بكسر الخاء المعجمة وفتح الذال المعجمة - أي : يسمى خدام بن ودیعة ،
وقيل : ابن خالد ، وقال أبو نعيم : يكنى أبا ودیعة (أنكح ابنة) مولودة (له)
تسمى خنساء بنت خدام (فكرهت نكاح أبيها) أي : تزويجه إياها لمن لا
تحبه .

روى « الموطأ » والبخاري من طريق خنساء بنت خدام أن أباه زوجها
وهي بنت ، فكرهت ذلك التزويج . . . » أكمل الحديث ، ومداره على
عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه ، وأخرجه المستغفري من طريق
ربيعة عن القاسم ، فقال : « أنكح ودیعة بن خدام ابنته » فكأنه مقلوب . انتهى
من « الإصابة » .

(فأت) أي : فجاءت البنت (رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فذكرت)
تلك البنت (له) صلى الله عليه وسلم ذلك النكاح لمن لم ترضه ، (فرد)
رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ أي : أبطل (عليها) أي : عنها (نكاح أبيها)
أي : رد نكاح أبيها عليه ، فلم يصححه (فنكحت) تلك البنت (أبا لبابة بن
عبد المنذر) الأنصاري المدني ، اسمه بشير ، وقيل : رفاعة بن عبد المنذر ،
الصحابي المشهور ، وكان أحد النقباء ، وعاش إلى خلافة علي ، ووهب من سماه
مروان . انتهى من « التهذيب » .

قوله : (ابنة له) وفي رواية أبي داود زيادة : (وهي ثيب) ، ووقع في بعض

وَذَكَرَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ أَنَّهَا كَانَتْ ثَيِّبًا .

الروايات : قالت : أنكحني أبي وأنا كارهة وأنا بكر ، والصحيح الأول ؛ كما حققه الحافظ في « الفتح » .

قوله : (فكرهت ذلك) أي : ذلك النكاح ، أو ذلك الرجل الذي زوجها منه أبوها ، (فرد نكاحها) أي : تزويج الأب ، أو تزويج الزوج ، وفي الحديث دليل على أنه لا يجوز تزويج الثيب بغير إذنها ، قال بعضهم : اتفق أئمة الفتوى بالأمصار على أن الأب إذا زوج ابنته الثيب بغير رضاها .. أنه لا يجوز ، ويرد ، واحتجوا بحديث الخنساء ، وشذ الحسن البصري والنخعي ، فقال الحسن : نكاح الأب جائز على ابنته بكرًا كانت أو ثيبًا ، كرهت أو لم تكره ، وقال النخعي : إن كانت الابنة في عياله .. زوجها ولم يستأمرها ، وإن لم تكن في عياله وكانت نائية عنه .. استأمرها ، وقال : وما خالف السنة .. فهو مردود . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في الثيب ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب الثيب يزوجه أبوها وهي كارهة . ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال المؤلف رحمه الله تعالى بالسند السابق : (وذكر يحيى بن سعيد) بن قيس الأنصاري (أنها) أي : أن تلك البنت (كانت ثيبًا) لا بكرًا ، وهو الصحيح ؛ كما مر عن الحافظ .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابني يزيد بحديث بريدة بن الحصيب رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٠) - ١٨٤٦ - (٢) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : جَاءَتْ فَتَاةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنَّ أَبِي زَوْجَنِي ابْنُ أَخِيهِ لَيَرْفَعَ بِي خَسِيسَتَهُ

(٣٠) - ١٨٤٦ - (٢) (حدثنا هناد بن السري) - بكسر الراء الخفيفة - ابن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن كهمس بن الحسن) التميمي أبي الحسن البصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وأربعين ومئة (١٤٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن بريدة) بن الحصيب الأسلمي أبي سهل المروزي قاضيا ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) ، وقيل : بل خمس عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) بريدة بن الحصيب - بمهملتين بالتصغير فيهما - قيل : اسمه عامر وبريدة لقبه ، أبي سهل الأسلمي ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، أسلم قبل بدر ، مات سنة ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) بريدة : (جاءت فتاة) أي : بنت شابة (إلى النبي صلى الله عليه وسلم) وفي رواية أبي داود : (أن جاريةً بكراً أتت النبي صلى الله عليه وسلم) ، لم أر من ذكر اسمها ، (فقالت) تلك الفتاة : (إن أبي زوجني ابن أخيه) لم أر من ذكر اسمه (ليرفع) ويزيل ويستر (بي خسيسته) أي : دناءته ؛ أي : ليزيل بإنكاحي إياه خسيسته ؛ أي : دناءته ؛ أي : إنه خسيس ، فأراد أن يجعله

قَالَ : فَجَعَلَ الْأَمْرَ إِلَيْهَا فَقَالَتْ : قَدْ أَجَزْتُ مَا صَنَعَ أَبِي وَلَكِنْ أَرَدْتُ أَنْ تَعْلَمَ النِّسَاءُ أَنْ لَيْسَ إِلَى الْأَبَاءِ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ .

بي عزيزاً ، والخسة والخساسة : الحالة التي يكون عليها الخسيس ، يقال : رفع خسيسته ؛ إذا فعل به فعلاً يكون فيه رفعة . انتهى « سندي » .

(قال) بريدة : (فجعل) النبي صلى الله عليه وسلم (الأمر) أي : أمر نكاحها مفوضاً (إليها) أي : أثبت لها الخيار بين المقام معه وبين فراقه ، (فقالت) الفتاة : (قد أجزت) وأمضيت أنا (ما صنع أبي) من نكاحي لابن أخيه الخسيس (ولكن أردت) بشكواي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن تعلم النساء) فيما يستقبل (أن) أي : أنه ؛ أي : أن الشأن والحال (ليس) مفوضاً (إلى الآباء من الأمر) أي : من أمر النكاح (شيء) من أموره ، بل الأمر والرضا لها .

وفي الحديث دلالة على تحريم إجبار الأب لابنته البكر على النكاح وغيره من الأولياء بالأولى ، وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهبت الحنفية ؛ لهذا الحديث ، ولحديث : « والبكر يستأمرها أبوها » ، وذهب أحمد وإسحاق والشافعي إلى أن للأب إجبار ابنته البكر البالغة على النكاح ؛ عملاً بمفهوم حديث : « الثيب أحق بنفسها من وليها » فإنه دل على أن البكر بخلافها ، وأن الولي أحق بها ، ويرد بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق ، وبأنه لو أخذ بعمومه . . . لزم في حق غير الأب من الأولياء ألا يخص بعدم جواز الإجبار . انتهى من « العون » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه البخاري وغيره من حديث عبد الرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد ، وهو في السنن الأربعة من حديث ابن عباس ، وفي « سنن النسائي الصغرى » والحاكم والبيهقي من حديث عائشة .

(٣١) - ١٨٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو السَّقَرِ يَحْيَى بْنُ يَزْدَادَ الْعَسْكَرِيُّ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَرْوُوزِيُّ ، حَدَّثَنِي جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ،

فدرجة الحديث : أنه صحيح بما قبله ؛ ولأن له شواهد في « البخاري » وغيره ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابني يزيد بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣١) - ١٨٤٧ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو السَّقَرِ - بالمهملة وسكون القاف وقد تبدل سينه صاداً - ويقال : أبو الصقر الوراق (يحيى بن يزداد) بفتح التحتانية وسكون الزاي (العسكري) مقبول ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا الحسين بن محمد) بن بهرام التميمي أبو أحمد (المروزي) نزيل بغداد ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) ، أو بعدها بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(حدثني جرير بن حازم) بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري والد وهب ، ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، من السادسة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) بعدما اختلط ، لكن لم يحدث في اختلاطه شيئاً . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخيتاني العنزي البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عكرمة) أبي عبد الله الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس ، ثقة ثبت

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ جَارِيَةً بَكَرًا أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَذَكَرَتْ لَهُ أَنَّ أَبَاهَا زَوَّجَهَا وَهِيَ كَارِهَةٌ ، فَخَيَّرَهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك .
يروى عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن جارية بكرًا) لم أر من ذكر اسمها ، ولعلها هي الفتاة المذكورة في الحديث قبله (أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فذكرت له أن أباهما زوجها وهي كارهة) أي : مكرهة لمن لا ترضاه بلا إذنها (فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم) بين إمضاء ذلك النكاح وإبطاله ، وذكر أبو محمد بن حزم من طريق قاسم بن أصبغ عن ابن عمر أن رجلاً زوج ابنته بكرًا ، فأتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فرد نكاحها ، وذكر الدارقطني هذا الحديث في « سننه » وفي كتاب « العلل » ، وأعله برواية من روى أن عمها زوجها بعد وفاة أبيها ، وزوجها من عبيد الله بن عمرو ، وهي بنت عثمان بن مظعون ، وعمها قدامة ، فكرهته ، ففرق رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما ، فتزوجها المغيرة بن شعبة ، قال : وهذا أصح من قول من قال : زوجها أبوها ، والله أعلم . انتهى « ابن القيم على أبي داود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في البكر يزوجه أبوها ولا يستأمرها ، وأحمد في « مسنده » .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم ذكر المتابعة فيه ، فقال :

(٣١) - ١٨٤٧ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنْبَأَنَا مُعَمَّرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الرَّقِّيُّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ حَبَّانَ ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَّانِيِّ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ .

(٣١) - ١٨٤٧ - (م) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) . (أنبأنا مُعَمَّر) بضم الميم الأولى وتشديد الميم الثانية المفتوحة بوزن محمد (ابن سليمان) النخعي أبو عبد الله (الرقي) ثقة فاضل ، أخطأ الأزدي في تليينه ، وأخطأ من زعم أن البخاري أخرج له ، من التاسعة ، مات سنة إحدى وتسعين ومئة (١٩١ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(عن زيد بن حبان) - بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة - الرقي كوفي الأصل ، مولى ربيعة ، صدوق كثير الخطأ وتغير بأخرة ، من السابعة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئة (١٥٨ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(عن أيوب) بن أبي تيممة (السختياني عن عكرمة) البربري ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما (عن النبي صلى الله عليه وسلم) . وهذا السند من : سداسياته ، وغرضه : بيان متابعة زيد بن حبان لجريير بن حازم في روايته عن أيوب ، وساق زيد بن حبان (مثله) أي : مثل حديث جريير بن حازم لفظاً ومعنى .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والثاني والثالث للاستشهاد ، والرابع للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٣) - (٥٨١) - بَابُ نِكَاحِ الصِّغَارِ يُزَوِّجُهُنَّ الْآبَاءُ

(٣٢) - ١٨٤٨ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا بِنْتُ سِتِّ سِنِينَ ، فَقَدِمْنَا الْمَدِينَةَ

(١٣) - (٥٨١) - (باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء)

(٣٢) - ١٨٤٨ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن من غير حديثه ، وأفحش ابن معين القول فيه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا علي بن مسهر) - بضم الميم وكسر الهاء بينهما سين مهملة ساكنة - القرشي الكوفي قاضي الموصل ، ثقة له غرائب بعدما أضر ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا هشام بن عروة) بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت ست سنين) أي : نكحني والحال أن عمري ست سنين فقط ، أو سبع سنين في رواية ؛ أي : عقد علي بعد موت خديجة ونكاح سودة وهو بمكة (فقدمنا المدينة) مع

فَنَزَلْنَا فِي بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، فَوُعِكَتْ فَتَمَرَّقَ شَعْرِي حَتَّى وَفَى لَهُ
جُمَيْمَةٌ ، فَأَتَتْنِي أُمِّي أُمُّ رُومَانَ
.....

أقاربي من مكة (فنزلنا) مع أقاربي (في) ديار (بني الحارث بن الخزرج ،
فوعكت) بالبناء للمجهول ؛ أي : حُميت من الوعك ؛ وهو الحمى ؛ أي : أخذني
ألم الحمى وحرارتها ، وفي رواية مسلم زيادة : (شهراً) أي : مرضت بالحمى ،
وكان ذلك أول قدومهم المدينة في الوقت الذي وعك فيه أبو بكر رضي الله تعالى
عنه ، وقبل أن يدعو النبي صلى الله عليه وسلم للمدينة ؛ بأن يصححها وينقل
حماها إلى الجحفة ، ولما دعا . . فعل الله تعالى ذلك . انتهى من « المفهم » .

(فتمرق شعري) أي : تساقط شعري لأجل الحمى ، يقال : مرق شعره
فتمرق ؛ إذا انتثر وتساقط من مرض أو غيره .

وفي الكلام حذف ؛ تقديره : فتساقط شعري بسبب الحمى ، فلما شفيت
من مرضي . . تربى شعري ونبت فكثر (حتى وفى) وحصل (له) أي : لشعري
(جميمة) - بضم الجيم - تصغير جمة - بضمها - والجمة من شعر الرأس : ما
سقط ونزل إلى المنكبين ، وإذا نزل إلى شحمة الأذنين . . يسمى وفرة ؛ أي :
صار إلى هذا الحد بعد أن كان قد ذهب بالمرض ، (فأتتني أمي أم رومان)
- بضم الراء - هي كنية أم عائشة ، واسمها زينب بنت عامر بن عويمر الكنانية ،
وهي زوج أبي بكر الصديق وأم ولديه عبد الرحمن وعائشة ، أسلمت وهاجرت
وتوفيت في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قاله الذهبي .

وقال أبو عمر : أم رومان ، يقال : بفتح الراء وضمها ، بنت عامر ، ولم يذكر
لها اسماً ، ماتت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم سنة ست من الهجرة ، فنزل
النبي صلى الله عليه وسلم قبرها واستغفر لها ، وقال : « اللهم ؛ لم يخف عليك
ما لقيت أم رومان فيك وفي رسولك » .

وَإِنِّي لَفِي أَرْجُوحَةٍ وَمَعِيَ صَوَاحِبَاتٌ لِي ، فَصَرَخْتُ بِي فَأَتَيْتُهَا وَمَا أَذْرِي
مَا تُرِيدُ ، فَأَخَذْتُ بِيَدِي فَأَوْقَفْتَنِي عَلَى بَابِ الدَّارِ وَإِنِّي لَأَنْهَجُ حَتَّى سَكَنْ
بَعْضُ نَفْسِي ، ثُمَّ أَخَذْتُ شَيْئاً مِنْ مَاءٍ فَمَسَحْتُ بِهِ عَلَى وَجْهِهِ وَرَأْسِي ، ثُمَّ
أَدْخَلْتَنِي الدَّارَ فَإِذَا نِسْوَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ فِي بَيْتٍ

(وإني لفي أرجوحة) أي : والحال أنني لجالسة في أرجوحة (و) الحال أن
(معي) على الأرجوحة (صواحيبات لي) في اللعب من البنات اللواتي يلعبن
معي على الأرجوحة ، والأرجوحة - بضم الهمزة والجيم بينهما راء ساكنة - : هي
خشبة يلعب عليها الصبيان والجواري الصغار ، يكون وسطها على مكان مرتفع ،
ويجلسون على طرفيها ويحركونها ، ويرتفع جانب منها تارةً وينزل جانب آخر ،
قاله النووي ، وقيل : الأرجوحة : حبل يعلق ، فيركبه الصبيان ، يلعبون عليه .
انتهى من « المفهم » .

(فصرخت بي) أي : صاحت بي أمي ؛ أي : رفعت صوتها في ندائها
إلي ؛ أي : صاحت بي صياحاً مزعجاً ونادتنني (فأتيتها) أي : فجئتها من
عند صواحيبي (و) الحال أنني (ما أدري) ولا أعلم (ما تريد) وتقصد مني
وتطلبني لأجله (فأخذت) أمي وأمسكت (بيدي) ومشيت بي إلى البيت
(فأوقفتني على باب الدار) لنا (و) الحال (إني لأنهج) مضارع من نهج ؛
من باب علم ؛ أي : لأتنفس تنفساً متتابعاً ؛ من النهج ؛ وهو تتابع النفس ؛
كما يحصل لمن أسرع في المشي (حتى سكن) وانقطع (بعض نفسي) ، ثم
أخذت (بيدها) شيئاً (قليلاً) من ماء ، فمسحت به (أي : بذلك الماء) على
وجهي ورأسي ، ثم أدخلتني الدار ، فإذا (فيه) نسوة (بضم النون وكسرهما
(من الأنصار) حاضرات (في بيت) لنا ، و (إذا) فجائية ؛ أي : فاجأني رؤية
نسوة من الأنصار ، سمي منهن : أسماء بنت يزيد بن السكن الأنصارية فيما

فَقُلْنَ : عَلَى الْخَيْرِ وَالْبَرَكَةِ ، وَعَلَى خَيْرِ طَائِرٍ ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِنَّ فَأَصْلَحْنَ مِنْ شَأْنِي ،
.....

أخرجہ المستغفري ، وفيه : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قرب إليهن تمرًا ولبنًا .

(فقلن) لي تلك النسوة : دخلت (على الخير والبركة و) وقفت (على خير طائر) وأفضل حظ ونصيب ، وطائر الإنسان : نصيبه ، والجار والمجرور في الموضوعين متعلق بمحذوف ؛ كما قدرناه .

وفي الحديث استحباب الدعاء للمتزوج والمزوجة ، وهذا نحو ما روي من حديث معاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل من الأنصار شهد إملاكه ، فقال : « الألفة والخير والطائر الميمون » ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لابن عوف : « بارك الله لك » ، وروي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : « بارك الله لكم وعليكم » .

قلت : وهذه أدعية ، والدعاء كله حسن ، غير أن الدعاء بما دعا به النبي صلى الله عليه وسلم أولى ، ولذلك كره بعضهم قول العرب : (بالرفاء والبنين) . وقولهن : (على خير طائر) ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم : « وعلى الطائر الميمون » .. على جهة التفاؤل والكلام الطيب ، وليس هذا من قبيل الطيرة المنهي عنها التي قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم : « لا طيرة ، وخيرها الفأل الحسن » . انتهى « مفهوم » ، وفي « فتح الملهم » : (على الخير والبركة) هذا الدعاء يشمل المرأة وزوجها .

(فأسلمتني) أمي أم رومان (إليهن) أي : إلى تلك النسوة من الأنصار (فأصلحن) تلك النسوة (من شأني) أي : أصلحن لي شعري وثيابي وهيئتي ، قال القاضي عياض : فيه جواز تزيين المرأة لزوجها واجتماع النساء لذلك ؛ لما

فَلَمْ يَرْغَبِي إِلَّا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ضَحَى ، فَأَسْلَمْتَنِي إِلَيْهِ وَأَنَا
يَوْمَئِذٍ بِنْتُ تِسْعِ سِنِينَ .

فيه من شهرة النكاح ، وهو مما يجب إظهاره وحضور النساء لذلك ، قال النووي :
فيه استحباب تنظيف العروس وتزيينها لزوجها ، ويعلمنها آدابها حال الزفاف
وحال لقائها الزوج . انتهى .

(فلم يرعني) - بضم الراء وسكون العين - من الروع ، والروع : الفزع ؛ أي :
لم يفزعني شيء (إلا) حضور (رسول الله صلى الله عليه وسلم) ودخوله
علي (ضحى) - بضم الضاد والقصر - أي : وقت الضحى ، وهو ظرف لفعل
الروع ؛ وهو أول النهار من ارتفاع الشمس إلى قبيل الاستواء (فأسلمتني) تلك
النسوة الأنصاريات (إليه) صلى الله عليه وسلم ليأخذني ، معطوف على قوله :
(وأصلحني) ، وجملة الروع معترضة ؛ أي : فأسلمتني إليه فأخذني نهائراً بغير
مركب ولا نيران ؛ أي : بنيران الولائم ولا سُرجها (وأنا يومئذ) أي : يوم إذ
أسلمتني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (بنت تسع سنين) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تزويج
الأب ابنته من الإمام ، وباب من بنى بامرأة وهي بنت تسع سنين ، وأبو داود في
كتاب النكاح ، باب تزويج الصغار ، والدارمي ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف بحديث عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه ،
فقال :

(٣٣) - ١٨٤٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ سِنَانٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ،
حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
.....

(٣٣) - ١٨٤٩ - (٢) (حدثنا أحمد بن سنان) بن أسد بن حبان - بكسر
المهملة بعدها موحدة - أبو جعفر القطان الواسطي ، ثقة حافظ ، من الحادية
عشرة ، مات سنة تسع وخمسين ومئتين (٢٥٩ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه :
(خ م د س ق) .

(حدثنا أبو أحمد) الزبيري محمد بن عبد الله بن الزبير بن عُمَر بن درهم
الأسدي الكوفي ، ثقة ثبت إلا أنه يخطئ في حديث الثوري ، من التاسعة ، مات
سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا إسرائيل) بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة تَكَلَّم فيه
بلا حجة ، من السابعة ، مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبي إسحاق
السبيعي ، ثقة مكثر عابد ، من الثالثة ، اختلط بأخرة ، مات سنة تسع وعشرين
ومئة (١٢٩ هـ) ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي عبيدة) - مصغراً - ابن عبد الله بن مسعود ، مشهور بكنيته ،
والأشهر أنه لا اسم له غيرها ، وقيل : اسمه عامر الكوفي ، ثقة ، من كبار الثالثة ،
والزاجح أنه لا يصح سماعه من أبيه ، مات قبل المئة بعد سنة الثمانين . يروي
عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أنه
منقطع ؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه ، قاله شعبة وأبو حاتم وابن حبان ،
ولكن له شاهد من حديث عائشة .

قَالَ : تَزَوَّجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَائِشَةَ وَهِيَ بِنْتُ سَبْعٍ ، وَبَنَى بِهَا وَهِيَ بِنْتُ تِسْعٍ ، وَتُوفِّيَ عَنْهَا وَهِيَ بِنْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ .

(قال) عبد الله : (تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة وهي) أي :
والحال أنها (بنت سبع ، وبني بها) أي : دخل بها (وهي بنت تسع) سنين ،
(وتوفي عنها) أي : مات عنها (وهي بنت ثمانى عشرة) سنة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب مناقب الأنصار ،
باب تزوج النبي صلى الله عليه وسلم عائشة ، وفيه : (ست سنين) ، ومسلم في
كتاب النكاح ، باب تزويج الأب البكر الصغيرة ، وأبو داود في كتاب النكاح ،
باب في تزويج الصغار ، والبيهقي في « دلائل النبوة » .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث عائشة
رواه النسائي في « الصغرى » وغيره ، بل هو في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من
المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٤) - (٥٨٢) - بَابُ نِكَاحِ الصَّغَارِ يُزَوِّجُهُنَّ غَيْرُ الْأَبَاءِ

(٣٤) - ١٨٥٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدِّمَشْقِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ
أَبْنِ عُمرَ

(١٤) - (٥٨٢) - بَابُ نِكَاحِ الصَّغَارِ يُزَوِّجُهُنَّ غَيْرُ الْأَبَاءِ

(٣٤) - ١٨٥٠ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ (بن عمرو العثماني
مولا هم (الدمشقي) لقبه دحيم مصغراً ، ثقة حافظ متقن ، من العاشرة ، مات
سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ د س ق) .
(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ الصَّائِغُ) المخزومي مولا هم أبو محمد المدني ،
ثقة ، من كبار العاشرة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي
عنه : (م عم) .
(حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ) مولى ابن عمر المدني ، ضعيف ، من السابعة ،
مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(عَنْ أَبِيهِ) نافع مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة
أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ ابْنِ عَمْرٍ) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن نافع
مولى ابن عمر ، وهو متفق على ضعفه ، ولكنه لم ينفرد به عبد الله بن نافع عن
أبيه ؛ فقد رواه الدارقطني في « سننه » ، والحاكم في « المستدرک » ، والبيهقي في
« سننه » من طريق عمر بن حسين عن نافع عن ابن عمر ، وسياقه أتم من سياق
عبد الله بن نافع ، فيكون هذا الإسناد حسناً لغيره .

أَنَّهُ حِينَ هَلَكَ عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ . . تَرَكَ ابْنَةً لَهُ ، قَالَ ابْنُ عُمَرَ : فَزَوَّجْنَاهَا
خَالِي قُدَامَةَ وَهُوَ عَمُّهَا وَلَمْ يُشَاوِرْهَا ؛ وَذَلِكَ بَعْدَمَا هَلَكَ أَبُوهَا ، فَكَرِهَتْ
نِكَاحَهُ وَأَحَبَّتِ الْجَارِيَةَ أَنْ يُزَوَّجَهَا الْمَغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ ، فَزَوَّجَهَا إِيَّاهُ .

(أنه) أي : أن الشأن والحال (حين هلك) ومات (عثمان بن مظعون)
رضي الله تعالى عنه (ترك ابنة له) لم أر من ذكر اسمها (قال ابن عمر :
فزوجنيها) أي : زوجني تلك البنت وأنكحنيها (خالي قدامة) بن مظعون
(وهو) أي : قدامة (عمها) أي : عم تلك البنت (و) الحال أنه (لم يشاورها)
أي : لم يشاور ولم يستأذنها في زواجها لي (وذلك) أي : تزويجها إياي (بعدما
هلك) ومات (أبوها) عثمان بن مظعون .

(فكرهت) تلك البنت (نكاحه) أي : نكاح قدامة عمها لي (وأحبت) تلك
(الجارية) ورضيت (أن يزوجه) عمها (المغيرة بن شعبة ، فزوجها) عمها
(إياه) أي : للمغيرة بن شعبة بعد فسخ النكاح الأول بخيار البلوغ .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛
كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٥) - (٥٨٣) - بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ

(٣٥) - ١٨٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو جَرِيحٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ مُوسَى ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

(١٥) - (٥٨٣) - (بَابُ لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ)

(٣٥) - ١٨٥١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ (بن نصر بن حسان بن الحارث بن مالك بن الخشخاش العنبري أبو المثنى التميمي الحافظ البصري قاضيها ، ثقة متقن ، من كبار التاسعة ، مات سنة ست وتسعين ومئة (١٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن سليمان بن موسى) الأموي مولا هم الدمشقي الأشدق ، صدوق فقيه ، من الخامسة ، في حديثه بعض لين ، وخولط قبل موته بقليل . يروي عنه : (م عم) .

(عن) محمد بن مسلم (الزهري) المدني ، ثقة إمام حجة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة متقن ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا امْرَأَةٍ لَمْ يُنْكَحْهَا الْوَلِيُّ . .
فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ ، فَإِنْ أَصَابَهَا . . فَلَهَا مَهْرُهَا
بِمَا أَصَابَ مِنْهَا ، فَإِنْ أَشْتَجَرُوا »

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما امرأة) نكحت
نفسها ؛ أي : (لم ينكحها الولي) والمراد بالولي : هو الأقرب من العصبة من
النسب ، ثم من السبب ، وليس لذوي الأرحام ولاية ، وهذا مذهب الجمهور .
وروي عن أبي حنيفة أن ذوي الأرحام من الأولياء ، فإذا لم يكن ثم ولي
أو كان موجوداً وعُضِلَ . . انتقل الأمر إلى السلطان ، قاله في « النيل » ، وقال
علي القاري الحنفي : الولي هو العصبة على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف ، ثم
الأم ، ثم ذو الرحم الأقرب فالأقرب ، ثم مولى الموالاة ، ثم القاضي . انتهى من
« العون » .

وقوله : « أيما امرأة » نكحت نفسها ، و (أيما) من ألفاظ العموم في سلب
الولاية عنهن من غير تخصيص ببعض دون بعض « لم ينكحها » - بضم الياء -
من أنكح الرباعي « الولي » من أوليائها . . (فنكاحها باطل ، فنكاحها باطل ،
فنكاحها باطل) كرره ثلاث مرات ؛ للتأكيد والمبالغة (فإن أصابها) وجامعها
الذي نكحته بغير إذن وليها . . (فلها) أي : فلتلك الموطوءة بنكاح فاسد
(مهرها) أي : مهر مثلها (بما أصاب منها) واستمتع بها ، وفي رواية الترمذي :
« فلها المهر بما استحل من فرجها » أي : بسبب استمتاعه بها .

(فإن اشتجروا) أي : اختلفوا وتنازعوا اختلافاً يؤدي إلى العضل . . كانوا
كالمعدومين ، قاله القاري ، وفي « مجمع البحار » : التشاجر : الخصومة ،
والمراد : المنع من العقد دون المشاحة في سبق إلى العقد ، فأما إذا تشاجروا
في العقد ومراتبهم في الولاية سواء . . فالعقد لمن سبق إليه منهم ، إذا كان ذلك

فَالسُّلْطَانُ وَلِيُّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ .

(٣٦) - ١٨٥٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ،

نظراً منه في مصلحتها . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » . . (فالسلطان ولي من لا ولي له) لأن الولي إذا امتنع من التزويج . . فكأنه لا ولي لها ، فيكون السلطان وليها ، وإلا . . فلا ولاية للسلطان مع وجود الولي ، فالحديث يدل على أنه لا يصح النكاح إلا بولي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في الولي ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا بولي ، وقال : هذا حديث حسن ، وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم ، وقال الحافظ في « بلوغ المرام » : أخرجه الأربعة إلا النسائي ، وصححه أبو عوانة وابن خزيمة وابن حبان والحاكم . انتهى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بهديث آخر لها ولابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٣٦) - ١٨٥٢ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبد الله بن المبارك) المروزي الحنظلي مولاهم ، ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد ، جمعت فيه خصال الخير ، من الثامنة ، مات سنة إحدى وثمانين ومئة (١٨١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَعَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ

(عن حجاج) بن أرطاة بن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها (عن النبي صلى الله عليه وسلم) .

وقوله : (وعن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم مولى ابن عباس . . معطوف على قوله : (عن عروة) أي : وروى الزهري عن عروة عن عائشة ، (و) روى الزهري أيضاً (عن عكرمة ، عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكمهما : الضعف ؛ لأن مدارهما على حجاج بن أرطاة ، وهو مدلس ، وقد رواه بالعنعنة ، وأيضاً لم يسمع حجاج من عكرمة ، وإنما يحدث عن داوود بن الحصين عن عكرمة ، قاله أحمد ، ولم يسمع حجاج أيضاً من الزهري ، قاله عباد بن العوام وأبو زرعة وأبو حاتم .

قلت : لم ينفرد حجاج بن أرطاة برواية هذا الحديث عن الزهري ؛ فقد تابعه عليه سليمان بن موسى ، وهو ثقة ؛ كما رواه أصحاب السنن من طريقه عن الزهري به مرفوعاً بلفظ : « أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها . . فنكاحها باطل » ، وكذا رواه ابن حبان في « صحيحه » ، ورواه الدارقطني في « سننه » ، وقال : رواه ثقات .

قلت : فإذا حُكِمَ هذا السند : الصحة ؛ لأن الحجاج لم ينفرد بروايته ؛ لأنه تابعه كثير من الثقات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيِّ » ، وَفِي حَدِيثِ عَائِشَةَ : « وَالسُّلْطَانُ وَلِيٌّ مَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ » .

(٣٧) - ١٨٥٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ،
.....

(قالوا) أي : قالت عائشة وابن عباس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح) ينعقد (إلا بولي) .
(وفي حديث عائشة) وروايتها زيادة : (والسلطان ولي من لا ولي له) من العصبات .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأول بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٣٧) - ١٨٥٣ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ (الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا أبو عوانة) الوضاح بن عبد الله الشكري الواسطي البزاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو إسحاق الهمداني) السبيعي عمرو بن عبد الله الكوفي ثقة مكث

عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
« لَا نِكَاحَ إِلَّا بِبَوْلِي » .

(٣٨) - ١٨٥٤ - (٤) حَدَّثَنَا جَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ الْعَتَكِيُّ ،

عابد ، من الثالثة ، اختلط بأخرة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة) بن أبي موسى الأشعري ، اسمه عامر بن عبد الله بن قيس
الكوفي ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبي موسى) الأشعري عبد الله بن قيس الكوفي ، رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو موسى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا نكاح) ينعقد
(إلا بولي) شرعي ؛ أي : إلا بإذنه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب
ما جاء لا نكاح إلا بولي ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء لا نكاح إلا
بولي ، وأحمد والحاكم وغيرهم .

فدرجته : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة الأولى بحديث أبي هريرة رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٣٨) - ١٨٥٤ - (٤) (حدثنا جميل) بفتح أوله (ابن الحسن) بن جميل
(العتكي) الجهضمي أبو الحسن البصري ، صدوق يخطئ ، من العاشرة . يروي
عنه : (ق) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَرْوَانَ الْعُقَيْلِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ الْمَرْأَةَ ، وَلَا تُزَوِّجُ الْمَرْأَةَ نَفْسَهَا ؛ فَإِنَّ الزَّانِيَةَ هِيَ الَّتِي تُزَوِّجُ نَفْسَهَا » .

(حدثنا محمد بن مروان) بن قدامة (العقيلي) - مصغراً - أبو بكر البصري ، صدوق له أوهام ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا هشام بن حسان) الأزدي القردوسي - بالقاف وضم الدال - أبو عبد الله البصري ، ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ؛ لأنه قيل : كان يرسل عنهما ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد كبير القدر ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تزوج المرأة) ولا تنكح (المرأة) الأخرى ولو بالوكالة (ولا تزوج المرأة) أيضاً (نفسها) أي : لا تنكح نفسها (فإن الزانية هي التي تزوج نفسها) للرجل .

قال السندي : ومعنى هذا الكلام : أن مباشرة المرأة للعقد من شأن الزانية ، فلا ينبغي للمرأة أن تتحقق المباشرة في النكاح الشرعي ، ولمن يرى جواز ذلك أن يجعل هذا الحديث على النهي عن مباشرة المرأة العقد بلا بينة ؛ بقرينة التعليل ؛ إذ الزانية لا تبشر العقد ببينة ، ويؤيده رواية ابن عباس : « البغايا اللاتي ينكحن أنفسهن بغير بينة » . رواه الترمذي مرفوعاً وموقوفاً ، ورجح الوقف ،

.....
أو يحمل النهي على الكراهة ، وفي « الزوائد » : في إسناده جميل بن الحسن العتكي ، قال فيه عبدان : إنه فاسق يكذب ؛ يعني : في كلامه .

وقال ابن عدي : لم أسمع أحداً تكلم فيه غير عبدان ؛ إنه لا بأس به ، ولا أعلم له حديثاً منكراً ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : يغرب ، وأخرج له في « صحيحه » هو وابن خزيمة والحاكم ، وقال مسلمة الأندلسي : هو ثقة ، وباقي رجال الإسناد ثقات . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .

قال الترمذي : والعمل في هذا الباب على حديث النبي صلى الله عليه وسلم : « لا نكاح إلا بولي » عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم : عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب ، وعبد الله بن عباس ، وأبو هريرة ، وغيرهم ، وهكذا روي عن بعض فقهاء التابعين أنهم قالوا : « لا نكاح إلا بولي » منهم : سعيد بن المسيب ، والحسن البصري ، وشريح ، وإبراهيم النخعي ، وعمر بن عبد العزيز ، وغيرهم ، وبهذا يقول سفيان الثوري ، والأوزاعي ، ومالك ، وعبد الله بن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وواقده .

اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح : فذهب الجمهور إلى ذلك ، وقالوا : لا تزوج المرأة نفسها أصلاً ، واحتجوا بأحاديث الباب ، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط الولي ، ويجوز أن تزوج نفسها ، ولو بغير إذن وليها ؛ إذا تزوجت كفتاً ، واحتج بالقياس على البيع ؛ فإنها تستقل به ، وحمل الأحاديث الواردة في اشتراط الولي على الصغيرة ، وخص بهذا القياس عمومها ، وهو عمل

.....

سائغ في الأصول ؛ وهو جواز تخصيص العموم بالقياس ، لكن حديث معقل يدفع هذا القياس ، ويدل على اشتراط الولي في النكاح دون غيره ؛ ليندفع عن موليته العار باختيار الكفاء .

وانفصل بعضهم عن هذا الإيراد ؛ بالتزامهم اشتراط الولي ، ولكن لا يمنع ذلك تزويج نفسها ، ويتوقف ذلك على إجازة الولي ؛ كما قالوا في البيع ، وهو مذهب الأوزاعي ، وقال أبو ثور نحوه ، لكن قال : يشترط إذن الولي لها في تزويج نفسها ، وتعقب بأن إذن الولي لا يصح إلا لمن ينوب عنه ، والمرأة لا تنوب عنه في ذلك ؛ لأن الحق لها ، ولو إذن لها في إنكاح نفسها . . صارت كمن إذن لها في البيع من نفسها ، ولا يصح ، كذا في « فتح الباري » .

قلت : أراد بحديث معقل ما رواه البخاري في « صحيحه » عن الحسن : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ ^(١) ، قال : حدثني معقل بن يسار أنها نزلت فيه ، قال : زوجت أختاً لي من رجل ، وطلقها حتى إذا انقضت عدتها . . جاء يخطبها ، فقلت له : زوجتك وفرشتك وأكرمك فطلقتها ، ثم جئت تخطبها ، لا والله ؛ لا تعود إليك أبداً ، وكان رجلاً لا بأس به ، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه ، فأنزل الله هذه الآية : ﴿ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ ﴾ فقلت : الآن أفعل يا رسول الله ، فزوجتها إياه .

قال الحافظ في « الفتح » : وهي أصرح دليل على اعتبار الولي ، وإلا . . لما كان لعضله معنى ، ولأنها لو كان لها أن تزوج نفسها . . لم تحتج إلى أخيها ، ومن كان أمره إليه . . لا يقال : إن غيره منعه منه ، قال : وذكر ابن منده : أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك . انتهى .

(١) سورة البقرة : (٢٣٢) .

.....

قلت : القول القوي الراجح هو قول الجمهور ؛ من اشتراط الولي في نكاح المرأة ، والله تعالى أعلم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٦) - (٥٨٤) - بَابُ النَّهْيِ عَنِ الشِّغَارِ

(٣٩) - ١٨٥٥ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشِّغَارِ ؛ وَالشِّغَارُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لِلرَّجُلِ : زَوْجَنِي
.....

(١٦) - (٥٨٤) - (باب النهي عن الشغار)

بكسر الشين والغين المعجمتين ؛ وهو أن يزوج الرجل ابنته أو أخته الآخر على أن يزوجه الآخر ابنته أو أخته ، ولا صداق بينهما .



(٣٩) - ١٨٥٥ - (١) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل ثم الحدثاني ، صدوق في نفسه ، إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .
(حدثنا مالك بن أنس) الأصبحي المدني ، ثقة إمام ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأنهم قالوا فيه : هو سلسلة الذهب .

(قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم (عن) نكاح (الشغار ؛ و) نكاح (الشغار : أن يقول الرجل للرجل) الآخر : (زوجني)

أُبْنَتَكَ أَوْ أُخْتَكَ عَلَى أَنْ أُزَوِّجَكَ ابْنَتِي أَوْ أُخْتِي ، وَلَيْسَ بَيْنَهُمَا صَدَاقٌ .

بصيغة الأمر (ابنتك أو أختك على) شرط (أن أزوجك ابنتي أو أختي ، و) الحال أنه (ليس بينهما) أي : لهما (صداق) بل يجعل كل من الرجلين ابنته أو أخته صداق زوجته ، والنهي عنه محمول على عدم المشروعية بالاتفاق ؛ لما جاء : « لا شغار في الإسلام » رواه الترمذي من حديث عمران بن حصين ، وقال : حديث حسن صحيح ، رواه المؤلف من حديث أنس .

نعم ؛ عند الجمهور لا ينعقد أصلاً ، وعند الأحناف لا يبقى شغاراً ، بل يلزم فيه مهر المثل ، وبه يخرج عن كونه شغاراً ؛ لأنه مأخوذ فيه عدم الصداق .
والظاهر أن عدم مشروعية الشغار يفيد بطلانه وأنه لا ينعقد ، لا أنه ينعقد نكاحاً آخر ، فقول الجمهور أقرب إلى الصواب .

وقوله : (والشغار : أن يقول الرجل للرجل) تفسير من نافع تفسيراً شرعياً ؛ كما يعلم من الحديثين الآتين ، وذكر البنت أو الأخت فيه ليس قيداً ، بل مثلاً ، قال النووي : بل قد أجمعوا على أن غير البنات والأخوات ؛ كبنات الأخ وبنات الأخت ، وغيرهن ؛ كالبنات والأخوات في ذلك .

قال القرطبي : تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة ؛ فإن كان مرفوعاً . . فهو المقصود ، وإن كان من قول الصحابي أو التابعي . . فمقبول أيضاً ؛ لأنه أعلم بالمقال وأقعد بالحال . انتهى من « المفهم » ، قال العلماء : الشغار أصله في اللغة : الرفع ، يقال : شجر الكلب ؛ إذا رفع رجله ليبول ؛ كأنه قال : لا ترفع رجل بنتي حتى أرفع رجل بنتك ، وقيل : هو من شجر البلد ؛ إذا خلا ؛ لخلوه عن المهر ، ويقال : شغرت المرأة ؛ إذا رفعت رجلها عند الجماع ، كذا في « النووي » .

وفي بعض الهوامش : والشغار : مأخوذ من شجر البلد شغوراً ؛ من باب قعد ؛

(٤٠) - ١٨٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ

إذا خلا عن حافظ يمنع ؛ لخلوه عن المهر ، أو من شغل الكلب شغراً ؛ من باب
نفع ؛ إذا رفع إحدى رجله ليبول ؛ لرفعهم المهر عنه .

وعبارة القرطبي : الشغار مصدر شاغر يشاغر شغراً ومشاغراً ، وهو مفاعلة
مما لا يكون إلا بين اثنين ، قال بعض علمائنا : إن الشغار من أنكحة الجاهلية ،
يقول أحدهم : شاغرني وليتي بوليتك ؛ أي : عاوضني جماعاً بجماع ، وقال
أبو زيد : شغرت المرأة : رفعت رجلها عند الجماع ، قال ابن قتيبة : كل واحد
منهما يشغر ؛ إذا نكح ؛ أي : جامع . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
الشغار ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح الشغار ، وأبو داود في كتاب
النكاح ، باب في الشغار ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في الشغار ، والنسائي
في كتاب النكاح ، باب الشغار ، وغيرهم ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن
صحيح ، والعمل على هذا عند عامة أهل العلم ؛ لا يرون نكاح الشغار جائزاً .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أبي هريرة رضي الله عنهم ،
فقال :

(٤٠) - ١٨٥٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ

سَعِيدٍ (بن فروخ القطان التميمي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان
وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ
قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِ الشَّغَارِ .

(وأبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات
سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبيد الله) - بالتصغير - ابن عمر بن حفص بن عاصم العمري المدني ،
ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة (١٤٣ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن أبي الزناد) عبد الله بن ذكوان الأموي مولا هم المدني ، ثقة ، من
الخامسة ، مات سنة ثلاثين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن الأعرج) عبد الرحمن بن هرمز الهاشمي مولا هم ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم) نهى تحريم
(عن) نكاح (الشغار) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في
الشغار ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في النهي عن نكاح الشغار ،
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب
الشغار ، والبيهقي ، وابن أبي شيبة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



(٤١) - ١٨٥٧ - (٣) حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا شِغَارَ فِي الْإِسْلَامِ » .

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤١) - ١٨٥٧ - (٣) (حدثنا الحسين بن مهدي) بن مالك الأبلي - بضم الهمزة والموحدة وتشديد اللام - أبو سعيد البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .
قال الحسين : (أنبأنا عبد الرزاق) بن همام الحميري الصنعاني ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى عشرة ومئتين (٢١١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أخبرنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثابت) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أنس بن مالك) الأنصاري الخزرجي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا) نكاح (شغار) جائز (في الإسلام) لثبوت النهي عنه في الأحاديث الصحيحة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن حبان في « صحيحه » عن ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن عبد الرزاق به ، ورواه عبد بن حميد في « مسنده » عن عبد الرزاق به بزيادة فيه ، ورواه الحاكم في « المستدرک » من

.....

طريق يحيى بن معين عن عبد الرزاق به ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى »
عن الحاكم بالإسناد والمتن ، وله شاهد من حديث ابن عمر في الكتب الستة ،
وفي « مسلم » وغيره من حديث أبي هريرة ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب
الشغار ، وابن أبي شيبة ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٧) - (٥٨٥) - بَابُ صَدَاقِ النِّسَاءِ

(٤٢) - (١٨٥٨) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ الدَّرَاوَرْدِيُّ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : سَأَلْتُ عَائِشَةَ كَمْ كَانَ صَدَاقُ نِسَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؟
.....

(١٧) - (٥٨٥) - (باب صدق النساء)

(٤٢) - (١٨٥٨) - (١) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا عبد العزيز) بن محمد بن عبيد (الدراوردي) الجهني مولا هم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن عبد الله) بن أسامة (بن الهاد) الليثي المدني ، ثقة مكث ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إبراهيم) بن الحارث بن خالد التيمي أبي عبد الله المدني ، ثقة له أفراد ، من الرابعة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سلمة) عبد الله بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة مكث ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) .

(قال) أبو سلمة : (سألت عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أي : سألتها ، فقلت لها : (كم كان صداق نساء النبي صلى الله عليه وسلم)

قَالَتْ : كَانَ صَدَاقُهُ فِي أَزْوَاجِهِ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَأَ ، هَلْ تَدْرِي مَا النَّشْ ؟
هُوَ نِصْفُ أَوْقِيَّةٍ ؛ وَذَلِكَ خَمْسُ مِئَةِ دِرْهَمٍ .

وأزواجه ؟ والصداق - بفتح الصاد - لغةً : اسم للشديد الصلب - بفتح الصاد -
أي : الشديد القوي ، سمي الصداق الشرعي بذلك ؛ لأنه أشد الأعواض لزوماً من
جهة عدم سقوطه بالتراضي ، وشرعاً : اسم لمال واجب للمرأة على الرجل بنكاح
أو وطء شبهة أو موت ؛ كما في موت كل من الزوجين أو أحدهما في التفويض ،
وله أسماء كثيرة تبلغ أحد عشر اسماً ، نظمها بعضهم في بيتين :

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق
وطول نكاح ثم خرس تمامها ففرد وعشر عد ذاك موافق
وزيد على ذلك : عطية ، فله اثنا عشر اسماً ، ويقال له : صدقة أيضاً ، وتجمع
على صدقات ، سمي بالصداق ؛ لدلالته على صدق باذله في الرغبة في النكاح .
(قالت) لي عائشة في جواب سؤالي : (كان صداقه) صلى الله عليه وسلم
(في) نكاح (أزواجه اثنتي عشرة أوقية) بضم الهمزة وتشديد الياء .

والمراد بها : أوقية الحجاز ؛ وهي أربعون درهماً ، فإذا ضربنا أربعين في اثنتي
عشرة .. كانت جملة الدراهم = أربع مئة وثمانين (٤٨٠) .

(ونشأ) - بنون مفتوحة ثم شين مشددة - قال أبو سلمة : قالت لي عائشة :
(هل تدري) وتعلم جواب سؤال : (ما النش ؟) قال أبو سلمة : قلت لها : لا
أدري جواب سؤال : ما النش ؟ فقالت لي في بيانه : (هو) أي : النش (نصف
أوقية) وهو عشرون درهم ، (و) إذا وضعنا نصف أوقية على (+) اثنتي عشرة
أوقية .. كان جملة (ذلك) المذكور من الأواقي والنش = (خمس مئة درهم)
وهذا المقدار كان نهاية صداق أزواجه صلى الله عليه وسلم غالباً .

قال القرطبي : وهذا القول من عائشة إنما هو إخبار عن غالب صداق أزواجه

(٤٣) - ١٨٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ ح وَحَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ،
.....

صلى الله عليه وسلم ؛ لأن صفية بنت حيي من جملة أزواجه ، وأصدقها ؛ أي : جعل عتقها صداقها ، وزينب بنت جحش لم يذكر لها صداق ، وأم حبيبة بنت أبي سفيان أصدقها النجاشي أربعة آلاف درهم ؛ فقد خرج هؤلاء من عموم قول عائشة ، فدل على أن المراد بقولها ما ذكرناه . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب الصداق ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب القسط في الأصدقاء .

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٣) - ١٨٥٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ (بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن عون) بن أرطبان أبي عون البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسن ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة على الصحيح (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدَّثنا نصر بن علي) بن نصر بن علي بن صهبان (الجهضمي)

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوْنٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي الْعَجْفَاءِ السُّلَمِيِّ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ : لَا تُغَالُوا صَدَاقَ النِّسَاءِ ؛ فَإِنَّهَا لَوْ

البصري ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا يزيد بن زريع) التيمي العيشي أبو معاوية البصري ، يقال له : ريحانة البصرة ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا) عبد الله (بن عون) البصري .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري أبي بكر بن أبي عمرة البصري ، ثقة ثبت عابد ، كان لا يرى الرواية بالمعنى ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي العجفاء) بفتح أوله وسكون الجيم (السلمي) - بضم السين - البصري ، قيل : اسمه هرم بن نسيب ، وقيل : بالعكس ، وقيل : بالصاد بدل السين المهملتين ، مقبول ، من الثانية ، مات بعد التسعين فيما ذكره البخاري . يروي عنه : (عم) .

(قال) أبو العجفاء : (قال عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذان السندان من سداسياته ، وحكهما : الصنحة ؛ لأن رجالهما ثقات .
أي : قال عمر في عهده : (لا تغالوا) - بضم التاء واللام - من فاعل الرباعي ، هو من الغلو ؛ وهو مجاوزة الحد في كل شيء ، يقال : غاليت في الشيء وبالشيء ، وغلوت فيه غلوأ ؛ إذا جاوزت فيه الحد .

(صدق النساء) منصوب بنزع الخافض ؛ أي : لا تجاوزوا الحد المعروف ، ولا تبالغوا في كثرة الصداق (فإنها) أي : فإن كثرة الصداق والمغالة فيه (لو

كَانَتْ مَكْرُمَةً فِي الدُّنْيَا أَوْ تَقَوَّى عِنْدَ اللَّهِ . . كَانَ أَوْلَاكُمْ وَأَحَقَّكُمْ بِهَا
مُحَمَّدٌ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ؛ مَا أَصْدَقَ أَمْرًا مِنْ نِسَائِهِ وَلَا أَصْدَقَتْ

كانت مكرمة (- بفتح الميم وضم الراء - واحدة المكارم ؛ وهي كل خصلة توجب
لصاحبها المحمدة عند الناس أو عند الله تعالى ؛ أي : لو كانت المغالاة في
الصداق وإكثاره سبب مكرمة ومحمدة وشرف (في الدنيا ، أو) سبب (تقوى)
تقرب صاحبها (عند الله) تعالى في الآخرة ، قال القاري : ولفظ : (تقوى) غير
منونة ؛ لألف التأنيث المقصورة ، نظير رجعى وذكرى ، وهو الصواب ، وفي
نسخة من « المشكاة » بالتونين ، وقد قرئ بالتونين شاذاً في قوله تعالى : ﴿ أَقَمَّنْ
أَسَسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقَوَّى مِنَ اللَّهِ ﴾ ^(١) . انتهى من « التحفة » .

أي : فإن كثرة الصداق لو كانت سبب مكرمة وشرف في الدنيا ، أو سبب
تقوى عند الله تعالى في الآخرة . . (كان أولاكم) أيتها الأمة ، وهو بالنصب
على أنه خبر كان مقدماً على اسمها ، وقوله : (وأحقكم بها) بالنصب معطوف
على (أولاكم) عطف تفسير ، وقوله : (محمد صلى الله عليه وسلم) اسم كان
مؤخراً ؛ لغرض الحصر .

أي : لو كانت كثرة الصداق سبب شرف الناس ، أو سبب تقوى عند الله
تعالى . . كان محمد صلى الله عليه وسلم أولاكم وأحقكم وأحراكم بها ؛
أي : بمغالاة المهور في نسائه وبناته ؛ لقوله فيما ورد من الصحيح : « أنا
أتقاكم لله » .

فإنه صلى الله عليه وسلم (ما أصدق) وأمهر (امرأة من نسائه) وأزواجه ؛
أي : ما تزوج امرأة من نسائه بأكثر من اثنتي عشرة أوقية في المهر ، يقال :
أصدق المرأة ؛ إذا سمى لها صداقاً (ولا أصدقت) بصيغة البناء للمجهول

(١) سورة التوبة : (١٠٩) .

أَمْرَاءٌ مِنْ بَنَاتِهِ أَكْثَرَ مِنْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أُوقِيَّةً ،

(امرأة من بناته) أي : ولا سمي لامرأة من بناته صدق (أكثر من اثنتي عشرة أوقية) وهي : أربع مئة وثمانون درهماً (٤٨٠) .

وأما ما روي أن صدق أم حبيبة كان أربعة آلاف درهم .. فإنه مستثنى من قول عمر ؛ لأنه أصدقها النجاشي في الحبشة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أربعة آلاف درهم من غير تعيين من النبي صلى الله عليه وسلم ، وما روته عائشة من اثنتي عشرة أوقية ونش .. فإنه لم يتجاوز عدد الأواقي التي ذكرها عمر ، ولعله أراد الأوقية ، ولم يلتفت إلى الكسور ، مع أنه نفى الزيادة في علمه ، ولعله لم يبلغه صدق أم حبيبة ولا الزيادة التي روتها عائشة .

فإن قلت : نهيه عن المغالاة مخالف لقوله تعالى : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ ^(١) .

قلت : النص يدل على الجواز لا على الأفضلية ، والكلام فيها لا فيه ، لكن ورد في بعض الروايات أنه قال : لا تزيدوا في مهر النساء على أربعين أوقية ؛ فمن زاد .. ألقيت الزيادة في بيت المال ، فقالت امرأة : ما ذاك لك ، قال : ولم ؟ قالت : لأن الله يقول : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ قِنْطَارًا ﴾ ، فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ ، كذا في « المرقاة » .

قلت : أخرج عبد الرزاق من طريق عبد الرحمن السلمي قال : قال عمر رضي الله تعالى عنه : (لا تغالوا في مهر النساء ، فقالت امرأة : ليس ذلك لك يا عمر ؛ إن الله يقول : ﴿ وَآتَيْنَهُمْ قِنْطَارًا ﴾ من ذهب ، قال : وكذلك في قراءة ابن مسعود ، فقال عمر : امرأة خاصمت عمر فخصمته) . وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع : (فقال عمر : امرأة أصابت ، ورجل أخطأ) ،

(١) سورة النساء : (٢٠) .

وَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُثْقَلُ صَدَقَةُ امْرَأَتِهِ حَتَّى يَكُونَ لَهَا عَدَاوَةٌ فِي نَفْسِهِ وَيَقُولُ : قَدْ كَلِفْتُ إِلَيْكَ عَلَقَ الْقِرْبَةِ أَوْ عَرَقَ الْقِرْبَةِ ،
.....

وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر ، فذكره متصلاً مطولاً ، قال القاري في « المرقاة » : ذكر السيد جمال الدين المحدث في « روضة الأحباب » أن صداق فاطمة رضي الله تعالى عنها كان أربع مئة مثقال فضة ، وكذلك ذكره صاحب « المواهب » ، ولفظه : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعلي : « إن الله عز وجل أمرني أن أزوجك فاطمة على أربع مئة مثقال فضة » .

والجمع : أن عشرة دراهم = سبعة مثاقيل مع عدم اعتبار الكسور ، لكن يشكل نقل ابن الهمام أن صداق فاطمة كان أربع مئة درهم ، وعلى كل فما اشتهر بين أهل مكة من أن مهرها تسعة عشر مثقالاً من الذهب .. فلا أصل له ، إلا أن يقال : إن هذا المبلغ قيمة درع علي رضي الله تعالى عنه حيث دفعها إليها مهرأً معجلاً ، والله تعالى أعلم . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وقال عمر أيضاً : (و) إنما قلت : لا تغالوا صداق النساء ؛ ل (إن الرجل) المتزوج (ليثقل صدقة امرأته) أي : ليتحمل صداق امرأته حملاً ثقيلاً ؛ لكثرة (حتى يكون لها عداوة في نفسه) أي : حتى يكون في نفسه عداوة لها ؛ أي : حتى يعاديه في نفسه عند أداء ذلك المهر الكثير ؛ لثقله عليه حينئذ ، أو عند ملاحظة قدره وتفكره فيه بالتفصيل .

(و) حتى (يقول) لها : (قد كَلِفْتُ) - بكسر اللام من باب فرح ، أي : وحتى يقول لها : قد كلفت وتحملت (إليك) أي : لأجلك (عَلَقَ الْقِرْبَةِ) أي : حَبَلَ الْقِرْبَةِ (أَوْ) قال : تحمَّلتُ إليك (عَرَقَ الْقِرْبَةِ) بالشك من الراوي ، وعلَّقُ الْقِرْبَةِ - بفتحيتين - : حَبَلُهَا الذي تعلَّقَ به ، أو عَرَقَ الْقِرْبَةِ ؛ أي : تحمَّلتُ إليك كُلَّ شيء من مالي قليله وكثيره حتى عَرَقْتُ في تحمُّل مالي إليك عَرَقاً كَعَرَقِ

وَكُنْتُ رَجُلًا عَرَبِيًّا مُوَلَّدًا مَا أَدْرِي مَا عَلِقَ الْقَرْبَةُ أَوْ عَرَقَ الْقَرْبَةُ .

القربة ، والقَرْبَةُ : سِقَاءُ الماء ، وعَرَقُها : سَيْلانُ مائها ، وقيل : أراد بعَرَقِ القربة : عَرَقَ حَامِلِها ، وقيل : أراد : تَحَمَّلْتُ عَرَقَ القربة ، وهو مستحيلٌ .

قال أبو العجفاء : (وكنت) أنا (رجلاً عربياً مولداً) أي : من جهة مكان الولادة و (ما أدري) وأعلم (ما) معنى (علق القربة ، أو عرق القربة) .

والمراد : أنه تحمل الأمر الشديد الشبيه بها ، وفي « الصحاح » : قال الأصمعي : يقال : لقيت من فلان عرق القربة ؛ ومعناه : أشده ؛ ولا أدري ما أصله .

وقال غيره : العَرَقُ : إنما هو للرجل لا للقَرْبَةُ ، قال : وأصله : أن القَرْبَةَ تَحْمِلُها الإِماءُ ، وَزَيْمًا افتقر الرجلُ الكريم ، واحتاجَ إلى حَمَلِها بنفسه ، فيَعْرِقُ ؛ لِمَا يلحقه من الشدة والحياء من الناس ، فيقال : تحملت لك عرق القربة ، قوله : (وما أدري) أي : لِغَرَابَتِهِ .

وفي « المقاصد الحسنة » : روى أبو يعلى في « مسنده الكبير » : (أنه لما نهى عن إكثار المهر بالوجه المذكور . . اعترضته امرأة من قريش ، فقالت له : يا أمير المؤمنين ؛ نهيت الناس أن يزيدوا النساءَ صدقاتهن على أربع مئة درهم ؟ قال : نعم ، فقالت له : أما سمعتَ ما أنزل الله تعالى في كتابه العزيز ؟ قال : وأيّ ذلك ؟ قالت : أما سمعت الله يقول : ﴿ وَآتَيْنَهُنَّ إِحْدَثُنَّ قَطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴾ ؟ ^(١) قال : فقال : اللهم ؛ غفرًا ، كُلُّ الناسِ أَفْقَهُ مِنْ عمر ، ثم رجع فركب المنبر ، فقال : إني نهيتُ أن تزيدوا في المهر على أربع مئة درهم ، فَمَنْ شاء أن يُعْطِيَ من ماله ما أحبُّ ، أو فَمَنْ طابَتْ نفسه . . فليفعل) ، وسنده جيد .

ورواه البيهقي في « سننه » ، ولفظه : (فقالت امرأة من قريش : يا أمير

(١) سورة النساء : (٢٠) .

المؤمنين ؛ أكتابُ الله أحق أن يُتبع أم قولك ؟ قال : بل كتابُ الله ، فما ذاك ؟ قالت : نهيتَ الرجالَ عن الزيادة في المهر ، والله تعالى يقول في كتابه : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِطَارًا ... ﴾ الآية ^(١) ، فقال عُمر : كُلُّ أَحَدٍ أَفْقَهُ مِنْ عَمْرٍ ، مرتين أو ثلاثاً ، ثم رجع إلى المنبر ، فقال ...) الحديث ، ورواه عبد الرزاق ، ولفظه : (فقامت امرأة ، فقالت له : ليس ذلك لك يا عمر ؛ إن الله تعالى يقول : ﴿ وَآتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِطَارًا ... ﴾ إلى آخره ، فقال : إِنَّ أَمْرًا خَاصَمَتْ عُمَرَ فَخَصَمْتُهُ) ، وفي رواية : فقال : امرأةٌ أَصَابَتْ ، وَرَجُلٌ أَخْطَأَ . انتهى ، انتهى من « السندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب الصداق ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في مهر النساء ، وقال : حسن صحيح ، والنسائي في كتاب النكاح ، بابُ القسطِ في الأُصدِقة ، والدارمي وعبد الرزاق وابن أبي شيبة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث عامر بن ربيعة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٤) - ١٨٦٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو الضَّرِيرُ (حفص بن عمر بن عبد العزيز بن صهيب ، ويقال : صهبان الأزدي المقرئ الضرير الأصغر ، سكن سامراء ، صاحب الكسائي ، لا بأس به ، من العاشرة ، مات سنة ست أو ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(١) سورة النساء : (٢٠) .

وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ قَالَا : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي فِزَارَةَ تَزَوَّجَ عَلَى نَعْلَيْنِ ، فَأَجَازَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نِكَاحَهُ .

(وهناد بن السري) بن مصعب التميمي أبو السري الكوفي ؛ ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قالوا : حدثنا وكيع عن سفيان) الثوري .

(عن عاصم بن عبيد الله) بن عاصم بن عمر بن الخطاب العدوي المدني ، ضعيف ، من الرابعة ، مات في أول دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن عبد الله بن عامر بن ربيعة) العنزي حليف بني عدي أبي محمد المدني ، وُلِدَ عَلَى عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولأبيه صحبة ، مشهور ووثقته العجلي ، مات سنة بضع وثمانين (٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك العنزي - بسكون النون - حليف بني الخطَّابِ ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات ليالي قتل عثمان . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عاصم بن عبيد الله ، وهو متفق على ضعفه .

(أن رجلاً من بني فزارَةَ) لم أر من ذكر اسمه (تزوج) امرأة لم أر من ذكر اسمها أيضاً (على) صداق (نعلين) فأجاز النبي صلى الله عليه وسلم (وصَحَّحَ (نِكَاحَهُ) أي : تَزَوَّجَهُ على نعلين .

قوله : (على نعلين) قال السندي : ظاهره أن المهر غير مقدر ، ومن يقول بتقدير المهر .. يحمل أمثال هذا على المُعَجَّلِ . انتهى منه .

قوله : (فأجازه) استدل به من قال بجواز كون المهر شيئاً حقيراً له قيمة ،
لكن الحديث ضعيف . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب
ما جاء في مهور النساء ، وقال : وفي الباب عن عمر وأبي هريرة وسهل بن سعد
وأبي سعيد وأنس وعائشة وجابر وأبي حذرر الأسلميّ .
أما حديث عمر . . فقد أخرجه الخمسة ، وصححه الترمذي ، وقد تقدم قبل
هذا الحديث .

وأما حديث أبي هريرة . . فقد قال : (جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه
وسلم ، فقال : إني تزوجت امرأة من الأنصار . . .) الحديث ، وفيه : قال له النبي
صلى الله عليه وسلم : « على كم تزوجتها ؟ » قال : على أربع أواق ، فقال له النبي
صلى الله عليه وسلم : « كأنما تَنَحِّثُونَ الفضةَ من عَرَضِ هذا الجَبَلِ ، ما عندنا ما
نُعْطِيكَ . . . » إلى آخره ، أخرجه مسلم ، وفيه دلالة على جواز أقل القليل في المهر .
وأما حديث سهل بن سعد . . فقد أخرجه الترمذي في « جامع » ، وأخرجه
الشيخان ، وأما حديث أبي سعيد . . فقد أخرجه الدارقطني مرفوعاً بلفظ : « لا
يضر أحدكم بقليل من ماله تزوج أم بكثير بعد أن يُشْهَدَ » ، وفي سننه أبو هارون
العبدى ، وأبو هارون العبدى اسمه : عُمارة بن جَرير ، قال حماد بن زيد : كان
كذاباً ، وقال السعدى : كذاب مفترٍ ، كذا في « نصب الراية » .

وأما حديث أنس . . فقد أخرجه الجماعة بلفظ : أن النبي صلى الله عليه
وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة ، فقال : « ما هذا ؟ » قال :
تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب ، قال : « بارك الله لك ، أولم ولو بشاة » ،
فهذا يدل على جواز أقل قليل في المهر .

.....

وأما حديث عائشة .. فقد أخرجه أحمد مرفوعاً بلفظ : « إن أعظم النكاح بركة أيسره مؤنة » ، وأخرجه أيضاً الطبراني في « الأوسط » بلفظ : « أخف النساء صداقاً أعظمهن بركة » ، وفي إسناده الحارث بن شبل ، وهو ضعيف ، وأخرجه أيضاً الطبراني في « الكبير » و « الأوسط » بنحوه ، وأخرج نحوه أبو داود والحاكم وصححه عن عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الصداق أيسره » .

وأما حديث جابر بن عبد الله .. فهو أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أعطى في صداق امرأة سويقاً أو تمرأ .. فقد استحل » أخرجه أبو داود ، وأشار إلى ترجيح وقفه ، كذا في « بلوغ المرام » .

وأما حديث أبي حنيفة الأسلمي .. فليُنظر من أخرجه . انتهى « تحفة الأحوذى » ، وقال أبو عيسى : وحديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح ، واختلف أهل العلم في المهر : فقال بعضهم : المهر على ما تراضوا عليه ، وهو قول سفيان الثوري ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق ، وقال مالك بن أنس : لا يكون المهر أقل من ربع دينار ، وقال أهل الكوفة : لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم . انتهى كلام الترمذي .

أما حديث عامر بن ربيعة .. فهو حديث حسن صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد كثيرة من الأحاديث الصحيحة والضعيفة ومن أقوال أئمة أهل العلم ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما مر آنفاً .

فالحديث : صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث سهل بن سعد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٤٥) - (١٨٦١ - (٤)) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ قَالَ : جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « مَنْ يَتَزَوَّجُهَا ؟ » ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا »

(٤٥) - (١٨٦١ - (٤)) (حدثنا حفص بن عمرو) بن رِبَالٍ - بفتح الراء والموحدة - ابن إبراهيم الرَّبَّالِيُّ الرَّقَاشِيُّ البصريُّ ، ثقة عابد ، من العاشرة مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان العنبري مولا هم أبو سعيد البصري ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، قال ابن المديني : ما رأيت أعلم منه ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) الثوري .

(عن أبي حازم) سلمة بن دينار الأعرج التمار المدني ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن سهل بن سعد) بن مالك الأنصاري الخزرجي الساعدي ، الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سهل : (جاءت امرأة إلى النبي صلى الله عليه وسلم) لم أقف على اسمها (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للحاضرين : (من يتزوجها ؟) أي : من يريد زواجها ؟ (فقال رجل) منهم ، قال الحافظ : لم أقف على اسمه : (أنا) أريد زواجها (فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : أعطها ولو خاتماً

مِنْ حَدِيدٍ » ، فَقَالَ : لَيْسَ مَعِيَ ، قَالَ : « قَدْ زَوَّجْتُكَهَا عَلَى مَا مَعَكَ مِنْ الْقُرْآنِ » .

من حديد ، فقال (الرجل : (ليس معي) شيء أمهره لها ، ف (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (قد زوجتكها) وأنكحتها لك (على) تعليمها (ما معك من القرآن) هذه الجملة مرتبة على محذوف ؛ تقديره : فلما قال : ليس معي شيء من المال . . قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هل معك شيء من القرآن ؟ » قال : نعم ، قال : « ماذا معك ؟ » قال : معي سورة كذا وسورة كذا ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : « هل تحفظها ؟ » .

وفي « فتح الملهم » : السورتان : (سورة البقرة) ، و (إنا أعطيناك) ، وقيل : (البقرة) ، وسور المفصل ، فقال : « أتقرؤهن على ظهر قلبك ؟ » قال : نعم ، أقرؤهن على ظهر قلبي ، قال : « اذهب ؛ فقد زوجتكها على ما معك من القرآن » ، وفي رواية : « فقد ملككها بما معك من القرآن » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب التزويج على القرآن وبغير صداق ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في التزويج على العمل يعمل ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في مهور النساء ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب هبة المرأة نفسها بغير صداق ، ولكن في رواية ابن ماجه اختصار .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤٦) - ١٨٦٢ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرَّفَاعِيُّ مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، حَدَّثَنَا الْأَعْرُ الرَّقَاشِيُّ ، عَنْ عَطِيَّةَ الْعَوْفِيِّ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

(٤٦) - ١٨٦٢ - (٥) (حدثنا أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد) بن محمد بن كثير العجلي الكوفي قاضي المدائن ، ليس بالقوي ، من صغار العاشرة ، وذكره ابن عدي في شيوخ البخاري ، وجزم الخطيب بأن البخاري روى عنه ، لكن قد قال البخاري : رأيتهم مجتمعين على ضعفه ، مات سنة ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (م ت ق) .

(حدثنا يحيى بن يمان) العجلي الكوفي ، صدوق عابد يخطئ كثيراً وقد تغير ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا الأغر الرقاشي) الكوفي ، مجهول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) . ويحتمل أن يكون هو فضيل بن مرزوق الأغر - بالمعجمة والراء - الرقاشي الكوفي أبا عبد الرحمن ، صدوق يهم ورمي بالتشيع ، من السابعة ، مات في حدود سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عطية) بن سعد بن جنادة - بضم الجيم بعدها نون خفيفة - (العوفي) الجدلي - بفتح الجيم والمهملة - الكوفي أبي الحسن ، صدوق يخطئ كثيراً وكان شيعياً مدلساً ، من الثالثة ، مات سنة إحدى عشرة ومئة (١١١ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف عطية العوفي .

قال الدارقطني : الأغر هذا هو فضيل بن مرزوق ، ولم يقل : عن أبي سعيد

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ عَائِشَةَ عَلَى مَتَاعٍ بَيَّتَ قِيمَتُهُ خَمْسُونَ دِرْهَمًا .

غير يحيى بن يمان عنه ، وأرسله غيره ، ورواه وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن عائشة ، ورواه عبد الله بن داود عن فضيل بن مرزوق عن عطية أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج عائشة على) صداق (متاع بيت) وأثاثه وماعونه (قيمته) أي : قيمة ذلك المتاع (خمسون درهماً) وهي أوقية وربيعها .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، قال السندي : ومع ضعفه معارض بحديث : (إن صداق أزواجه صلى الله عليه وسلم كان اثنتي عشرة أوقية ونشاً) . أخرجه مسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه في أول هذا الباب .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف متناً وسنداً (٢) (٢١٧) ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذه الباب : خمسة أحاديث :

الأول منها للاستدلال ، والأخير منها للاستئناس ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٨) - (٥٨٦) - بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ وَلَا يَفْرَضُ لَهَا فَيَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ

(٤٧) - (١٨٦٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ فِرَاسٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَجُلٍ تَزَوَّجَ امْرَأَةً
.....

(١٨) - (٥٨٦) - (بَابُ الرَّجُلِ يَتَزَوَّجُ وَلَا يَفْرَضُ لَهَا فَيَمُوتُ عَلَى ذَلِكَ)

(٤٧) - (١٨٦٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ (بن حسان الأزدي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن سفیان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة إمام حجة ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن فراس) - بكسر أوله وبمهملة - ابن يحيى الهمداني الخارفي أبي يحيى الكوفي الْمُكْتَبِ ، صدوق ربما وهم ، من السادسة ، مات سنة تسع وعشرين ومئة (١٢٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عامر بن شراحيل الحميري (الشعبي) الكوفي ، ثقة إمام فقيه ، من الثالثة ، قال مكحول : ما يأتي أفقه منه ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .
(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله كلهم ثقات أثبات .
(أنه) أي : أن عبد الله (سئل عن) صداق وميراث امرأة (رجل تزوج امرأة ،

فَمَاتَ عَنْهَا وَلَمْ يَدْخُلْ بِهَا وَلَمْ يَفْرِضْ لَهَا قَالَ : فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَهَا الصَّدَاقُ ، وَلَهَا الْمِيرَاثُ ، وَعَلَيْهَا الْعِدَّةُ ، فَقَالَ مَعْقِلُ بْنُ سِنَانٍ الْأَشْجَعِيُّ : شَهِدْتُ

فمات عنها و (لم يدخل بها) ولم يجامعها ولم يخل بها خلوةً صحيحةً (ولم يفرض) - بفتح الياء وكسر الراء - من باب ضرب ؛ أي : لم يقدر ولم يعين (لها) صداقاً .

(قال) مسروق : (فقال عبد الله) في جواب السائل ، ولم أقف على من عين اسم السائل : (لها) أي : لتلك المرأة التي مات عنها قبل ما ذكر (الصداق) أي : مثل صداق نساءها ؛ أي : نساء قومها ، وفي رواية الترمذي زيادة : (لا وكس) - بفتح فسكون - أي : لا نقص (ولا شطط) - بفتحيتين - أي : ولا زيادة (ولها الميراث) من تركة ذلك الرجل إما الربع ، وإما الثمن (وعليها العدة) أي : لوفاة ذلك الرجل .

زاد في رواية أبي داود : (فإن يك) جوابي وحكمي هذا وقضائي (صواباً) أي : موافقاً لما في علم الله . . (ف) هو توفيق (من الله) تعالى بإحسانه ومنه علي (وإن يك) حكمي هذا (خطأ) أي : غير موافق لما في علم الله تعالى . . (ف) جوابي هذا (من) قصور علم (ي) وفهمي (ومن) تسويل (الشيطان) وتلبيسه عليّ وجه الحق فيه (والله ورسوله بريان) وفي نسخة : (بريان) يريد : أن الله سبحانه ، ثم رسوله صلى الله عليه وسلم . . لم يتركا شيئاً لم يبيناه في الكتاب أو في السنة ، ولم يرشدا إلى صواب الحق فيه ؛ إما نصاً أو دلالةً ، وهما بريتان من أن يضاف إليهما الخطأ الذي يؤتى المرء فيه من جهة عجزه وتقصيره .

(ف) قام و (قال معقل) بفتح الميم وكسر القاف (ابن سنان) بكسر السين (الأشجعي) بالرفع صفة معقل ، وهو في مجلس عبد الله بن مسعود : (شهدت)

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى فِي بَرُوعَ بِنْتِ وَاشِقٍ بِمِثْلِ ذَلِكَ .

(٤٧) - (١٨٦٣ - م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ،

أي : حضرت (رسول الله صلى الله عليه وسلم) والحال أنه صلى الله عليه وسلم (قضى) وحكم (في بروع) قال في « القاموس » : كجدول ولا يكسر ، بنت واشق صحابية ، وقال في « المغني » : بفتح الباء عند أهل اللغة ، وكسرها عند أهل الحديث . انتهى .

وقال في « جامع الأصول » : أهل الحديث يوردونها بكسر الباء وفتح الواو وبالعين المهملة ، وأما أهل اللغة . . فيفتحون الباء ، ويقولون : إنه ليس في العربية (فِعُول) بكسر الفاء وسكون العين إلا (خِرْوَع) لهذا النبت ، و (عِقْوَد) اسمٌ وادٍ . انتهى .

قال القاري : فليكن هذا من قبيلهما ، ونَقُلُ المحدثين أَحْفَظُ ، قال : وهو غير منصرف .

(بنت واشق) - بكسر الشين المعجمة - أي : قَضَى فيها (بمثل ذلك) الحكم الذي أَفْتِيَتْهُ ، وفي الترمذي زيادة : (امرأة منا) أي : من الأشجعيين ، وفيه أيضاً : (مثل ما قُضِيَ) بدل قول ابن ماجه : (بمثل ذلك) ، وفيه أيضاً : (ففرح بها) أي : بالقضية أو بالفُتْيَا (ابن مسعود) لكون اجتهاده موافقاً لحكمه صلى الله عليه وسلم .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٤٧) - (١٨٦٣ - م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا

عبد الرحمن بن مهدي ، عن سفیان ، عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله

عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ مِثْلَهُ .

السلمي أبي عتاب - بمثناة ثقيلة ثم موحدة - الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي أبي عمران الكوفي الفقيه ، ثقة ، إلا أنه يرسل كثيراً من الخامسة ، مات دون المئة سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقمة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ، من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .
(عن عبد الله) بن مسعود .

وساق علقمة (مثله) أي : مثل ما روى مسروق عن عبد الله ، غرضه بهذه المتابعة : بيان متابعة علقمة لمسروق في الرواية عن عبد الله بن مسعود ، وفي هذا الحديث دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد وقبل فرض الصداق جميع المهر ، وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة بها ، وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد .

وروي عن علي وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث وفي أحد قولي الشافعي . . أنها لا تستحق إلا الميراث فقط ، ولا تستحق مهراً ولا متعة ؛ لأن المتعة لم ترد إلا للمطلقة ، والمهر عوض عن الوطاء ، ولم يقع من الزوج ، وأجاب هؤلاء عن حديث الباب بالاضطراب ؛ فروي مرة عن معقل بن سنان ، ومرة عن رجل من أشجع ، أو ناس من أشجع ، وقيل غير ذلك .

وأجيب عنه : بأن الاضطراب غير قادح هنا ؛ لأنه متردد بين صحابي وصحابي ، وهذا لا يطعن به في الرواية .

وقالوا : روي عن علي أنه قال : لا يقبل قول أعرابي بَوَّال على عقبه فيما يخالف كتاب الله وسنة رسوله ؛ يعني به : معقل بن سنان .

ورُدَّ بأن ذلك لم يثبت عنه من وجه صحيح ؛ ولو سُلمَّ ثبوته .. فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور ، بل روي من طريق غيره ، بل معه الجراح - بفتح الجيم وتشديد الراء - ابن أبي الجراح الأشجعي صحابي مقل ، أخرج حديثه أبو داود ؛ كما وقع في هذه الرواية ، وأيضاً الكتاب والسنة إنما نفيا مهر المطلقة قَبْلَ الْمَسِّ وَالْفَرْضِ لَا مَهْرَ مَنْ مَاتَ عَنْهَا زَوْجُهَا ، وأحكام الموت غير أحكام الطلاق . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرض لها ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب إباحة التزويج بغير صداق .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



قال أبو عيسى : وفي الباب عن الجراح ، وحديث ابن مسعود حسن صحيح . قال الحافظ في « بلوغ المرام » : وصححه الترمذي وجماعة . انتهى ، قال في « السبل » : منهم : ابن مهدي ، وابن حزم ، وقال : لا مغمز فيه ؛ لصحة إسناده ، ومثله قال البيهقي في « الخلافيات » : قلت : الحديث صحيح ، وكل ما أعلاه به .. فهو مدفوع .

وقال أبو عيسى أيضاً : والعمل على هذا الحديث عند بعض أهل العلم من

.....

أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم . قال في « النيل » : وهو الحق ،
وبه يقول الثوري وأحمد وإسحاق ، والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق
بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر ، وإن لم يقع منه دخول
ولا خلوة ، وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه .
انتهى ، وهو الحق .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم :
علي بن أبي طالب وابن عباس وابن عمر : إذا تزوج الرجل امرأة ، ولم يدخل
بها ، ولم يفرض لها صداقاً حتى مات . . قالوا : لها الميراث ، ولا صداق لها ،
وعليها العدة ، وهو قول الأوزاعي والليث ومالك وأحد قولي الشافعي ، قالوا :
لأن الصداق عوض ، فإذا لم يستوف الزوج المعوض عنه . . لم يلزم ؛ قياساً على
ثمن المبيع ، وأجابوا عن الحديث بأن فيه اضطراباً ؛ فروي مرة عن معقل بن
سنان ، ومرة عن معقل بن يسار ، ومرة عن بعض قوم أشجع لا يسمى ، ومرة
عن رجل من أشجع ، أو ناس من أشجع ، وضعفه الواقدي بأنه حديث ورد إلى
المدينة من أهل الكوفة ، فما عرفه علماء المدينة ، وروي عن علي أنه رده بأنه
معقل بن سنان أعرابي بوال على عقبه .

وأجيب بأن الاضطراب غير قادح ؛ لأنه متردد بين صحابي وصحابي ، وهذا
لا يطعن به في الرواية ، ولا يضر الرواية بلفظ : عن بعض أشجع ، أو عن رجل
من أشجع ؛ لأنه فسر ذلك بمعقل ، قال البيهقي : قد سمي فيه ابن سنان ، وهو
صحابي مشهور ، والاختلاف فيه لا يضر ؛ فإن جميع الروايات فيه صحيحة ، وفي
بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك ، وقال ابن أبي حاتم : قال
أبو زرعة : الذي قال معقل بن سنان أصح .

وأما عدم معرفة علماء المدينة . . فلا يقدح بها مع عدالة الراوي ، وأما الرواية

.....
عن علي رضي الله تعالى عنه . . فقال في « البدر المنير » : لم يصح عنه ، وقال الشافعي : لو ثبت حديث بروع بنت واشق . . لكانت الحجة فيما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال أيضاً في « الأم » : إن كان يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فهو أولى الأمور ، ولا حجة في أحد دون رسول الله صلى الله عليه وسلم وإن كبر ، ولا شيء في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ، ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله ، ومرةً يقال : عن معقل بن سنان ، ومرةً عن معقل بن يسار ، ومرةً عن بعض أشجع لا يسمى . انتهى ، وغرضه : التضعيف بالاضطراب ، وقد عرفت الجواب عنه .

وروي الحاكم في « المستدرک » عن حرملة بن يحيى أنه قال : سمعت الشافعي يقول : إن صح حديث بروع بنت واشق . . قُلْتُ به ، قال الحاكم : قال شيخنا أبو عبد الله : لو حضرت الشافعي . . لقمْتُ على رؤوس الناس ، وقلت : قد صح الحديث . انتهى .

وروي عن الشافعي أنه رجع عن هذا القول ، وقال بحديث بروع بنت واشق ؛ لثبوته عنده بعد أن كان متردداً في صحته . انتهى من « تحفة الأحوذى » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذه الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١٩) - (٥٨٧) - بَابُ خُطْبَةِ النِّكَاحِ

(٤٨) - (١٨٦٤) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ
يُونُسَ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ جَدِّي أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الْأَخْوَصِ ، عَنْ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ

(١٩) - (٥٨٧) - بَابُ خُطْبَةِ النِّكَاحِ

(٤٨) - (١٨٦٤) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة مأمون ،
من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : إحدى وتسعين
ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبي) يونس بن أبي إسحاق السبيعي أبو إسرائيل الكوفي ، صدوق
يَهُمُّ قَلِيلاً ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئة (١٥٢ هـ) . يروي
عنه : (م عم) .

(عن جدي أبي إسحاق) عمرو بن عبد الله السبيعي الهمداني الكوفي ،
ثقة ، من الثالثة . مات سنة سبع أو ثمان وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي الأخوص) عوف بن مالك بن نضلة الجشمي الكوفي مشهور
بكنيته ، ثقة ، من الثالثة ، قتل قبل المئة في ولاية الحجاج على العراق . يروي
عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن مسعود) الهذلي الكوفي المشهور رضي الله تعالى عنه .
مات سنة اثنتين وثلاثين أو في التي بعدها . يروي عنه : (ع) .

قَالَ : أُوتِيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَوَامِعُ الْخَيْرِ وَخَوَاتِمُهُ - أَوْ
قَالَ : فَوَاتِحُ الْخَيْرِ - فَعَلَّمَنَا خُطْبَةَ الصَّلَاةِ وَخُطْبَةَ الْحَاجَةِ ؛ خُطْبَةَ الصَّلَاةِ :
الَّتَحِيَّاتُ لِلَّهِ وَالصَّلَوَاتُ وَالطَّيِّبَاتُ ،
.....

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) عبد الله : (أوتي) وأعطي (رسول الله صلى الله عليه وسلم
جوامع الخير) أي : أوائل الخير (وخواتمه ، أو قال) عبد الله - والشك
من أبي الأحوص - : (فواتح الخير) وخواتمه (فعلمنا) رسول الله
صلى الله عليه وسلم (خطبة الصلاة) كخطبة الجمعة والعيدين والاستسقاء
والكسوف ، ولكن فَسَّرَ في الحديث خطبة الصلاة بالتشهد (و) عَلَّمَنَا
(خطبة الحاجة) والظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره ، ويؤيده الروايات
في الحديث ، فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا ويستعين به على قضائها
وتمامها .

ولذلك قال الشافعي رحمه الله تعالى : الخطبة سنة في أول العقود كلّها ؛
مثل البيع والإجارة والنكاح وغيرها ، والحاجة إشارة إليها ، ويحتمل أن المراد
بالحاجة : النكاح ؛ إذ هو الذي تعارف فيه الخطبة دون سائر الحاجات ، وفي
رواية الترمذي : (علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التشهد في الصلاة ،
والتشهد في الحاجة) ، والمراد بالخطبة في رواية ابن ماجه وأبي داود : الإتيان
بالشهادتين والصلاة والسلام على رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الصلاة
وفي أوائل الحاجة .

وأما (خطبة الصلاة) .. فهي أن يقول المصلي في آخر صلاته في القعدة
الأخيرة : (التحيات لله ، والصلوات والطيبات) لله ، وقد تقدم تفسير الكلمات
الثلاث في (كتاب الصلاة) ، فراجع إن شئت .

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ
الصَّالِحِينَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، وَخُطْبُهُ
الْحَاجَةُ : أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ
أَنْفُسِنَا

(السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله
الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، و) أما
(خطبة الحاجة) . . فأن يقول صاحب الحاجة قبل الإيجاب أو قبل القبول :
(أن الحمد لله) بتخفيف (أن) ورفع الحمد ، قال الجزري في « تصحيح
المصابيح » : يجوز تخفيف أن وتشديدها ، ومع التشديد يجوز رفع الحمد
ونصبه ، ورويناه بذلك ، ذكره القاري في « المرقاة » ، وقال : رفع الحمد مع
التشديد على الحكاية . انتهى من « العون » .

وقال الطيبي : (خطبة) مبتدأ ، خبره (أن الحمد لله) ، و (أن) مخففة من
الثقيلة ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ^(١) .

قلت : (خطبة الحاجة) مبتدأ ومضاف إليه ، (أن) مخففة من الثقيلة مبنية
على السكون ، واسمها ضمير الشأن محذوفاً ؛ تقديره : أنه الحمد لله ، (الحمد)
مبتدأ ، و (لله) خبره ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع خبر (أن) ،
وجملة (أن) من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر المبتدأ الأول ؛ تقديره :
وخطبة الحاجة مخبر عنها بكونها الحمد لله . . . إلى آخره .

(نحمده ونستعينه) أي : في حمده وغيره ، وهو وما بعده جمل مستأنفة
مبينة لأحوال الحامدين . انتهى من « العون » ، (ونستغفره) أي : من تقصيرنا
في عبادته ، وتأخير طاعته (ونعوذ بالله من شرور أنفسنا) أي : من ظهور شرور

(١) سورة يونس : (١٠) .

وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِيهِ اللَّهُ . . فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلُّ . . فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، ثُمَّ تَصِلُ خُطْبَتَكَ بِثَلَاثِ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ . . . ﴾ إِلَى آخِرِ آيَةٍ ، ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ وَالْأَرْحَامَ . . . ﴾

أخلاق نفوسنا الرديئة ، وأحوال طبع أهوائنا الدنيئة (ومن سيئات أعمالنا) أي : ومن أعمالنا السيئة (مَنْ يهده الله) بإثبات الضمير ؛ أي : مَنْ يُوفِّقَهُ الله للعبادة . . (فلا مضل له) أي : من شيطان ونفس وغيرهما .

(ومن يضل) يَخْلُقِ الضلالة فيه ، بحذف ضمير المفعول ، وفي بعض النسخ بإثبات الضمير . . (فلا هادي له) أي : لا من جهة العقل ، ولا من جهة النقل ، ولا من نبي ، ولا من ولي ، قال الطيبي : أضاف الشر إلى الأنفس أولاً ؛ كسباً ، والإضلال إلى الله تعالى ثانياً ؛ خلقاً وتقديراً (وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله) .

قال ابن مسعود : (ثم) بعد الشهادتين (تَصِلُ خُطْبَتَكَ بِ) قراءة (ثلاث آيات من كتاب الله) وفي رواية الترمذي : (قال) ابن مسعود : (ويقرأ) النبي صلى الله عليه وسلم (ثلاث آيات) وهذا يقتضي معطوفاً عليه ؛ فالتقدير : يقول : الحمد لله ، ويقرأ ثلاث آيات ، ثم فسر الآيات الثلاث ، فقال : تقرأ قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ . . . ﴾ (أي : كامل تقواه ؛ بامثال مأموراته ، واجتناب منهياته (إلى آخر الآية) يعني : قوله : ﴿ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ ^(١) ، ويقرأ قوله تعالى : ﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِءَ ﴾ (أي : تتساءلون فيما بينكم حوائجكم بالله ؛ كما تقولون : أسألك بالله (﴿ وَالْأَرْحَامَ . . . ﴾) ^(٢)

(١) سورة آل عمران : (١٠٢) .

(٢) سورة النساء : (١) .

إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ، ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ ﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ . . . ﴿ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ .

بالنصب عند عامة القُرَّاء ؛ أي : واتقوا الأرحام أن تقطعوها ، وفيه عظيم مبالغة في اجتناب قطع الأرحام ، وقرأ حمزة بالخفض ؛ أي : به والأرحام ، قوله : (إلى آخر الآية) يعني : قوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ ^(١) .

ويقرأ قوله تعالى أيضاً : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ (﴿ اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾) أي : صواباً ، وقيل : عدلاً ، وقيل : صدقاً ، وقيل : مستقيماً ، وقيل : هو قول : لا إله إلا الله ؛ أي : داوموا على هذا القول . . (﴿ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَلَكُمْ ﴾) أي : يتقبل حسناتكم (﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ . .) أي : يَمَحُ سِيئاتكم (إلى آخر الآية) يعني : قوله : ﴿ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴾ ^(٢) .

وقد استدلَّ بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وعند كل حاجة ، قال الترمذي في « سننه » : وقد قال أهل العلم : إن النكاح جائز بغير خطبة ، وهو قول سفيان الثوري وغيره من أهل العلم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في خطبة النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في خطبة النكاح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب ما يستحب من الكلام عند النكاح .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١) سورة النساء : (١) .

(٢) سورة الأحزاب : (٧٠ - ٧١) .

(٤٩) - ١٨٦٥ - (٢) حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ أَبُو بَشْرٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، حَدَّثَنَا دَاوُودُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنُسْتَعِينُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ »

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن مسعود بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٤٩) - ١٨٦٥ - (٢) (حدثنا بكر بن خلف أبو بشر) البصري ، ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) . (حدثنا يزيد بن زريع) - بتقديم الزاي - أبو معاوية البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (ع) . (حدثنا داوود بن أبي هند) القشيري مولاهم أبو بكر البصري ، اسم أبي هند : دينار بن عذافر ، ثقة متقن كان يهتم بأخرة ، من الخامسة ، مات سنة أربعين ومئة (١٤٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) . (حدثني عمرو بن سعيد) القرشي أو الثقفي مولاهم أبو سعيد البصري ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (م عم) . (عن سعيد بن جبیر) الأسدي مولاهم الكوفي ، ثقة ثبت فقيه ، من الثالثة ، قتل بين يدي الحجاج سنة خمس وتسعين (٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) . (عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات . (أن النبي صلى الله عليه وسلم قال) في خُطْبِهِ : (الحمد لله نحمده ونستعينه ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله . .

فَلَا مُضِلَّ لَهُ ، وَمَنْ يُضِلُّ . . فَلَا هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ ، أَمَّا بَعْدُ » .

(٥٠) - ١٨٦٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَمُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ،

فلا مضل له ، ومن يضل . . فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده (في ذاته وصفاته (لا شريك له) في أفعاله (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أما بعد) فإن الأمر كذا وكذا .

ولم أجد تخريج هذا الحديث في « صحيح مسلم » ، ولا في « أبي داود » ، ولا في « الترمذي » .

ولعله مما انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن مسعود بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٠) - ١٨٦٦ - (٣) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) . (ومحمد بن خلف) بن عمار أبو نصر (العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(قالوا : حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار باذام العبسي الكوفي ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت في إسرائيل من أبي نعيم .

عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ قُرَّةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ . .
أَقْطَعُ » .

مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن) عبد الرحمن بن عمرو (الأوزاعي) ثقة فقيه فاضل ، من السابعة ،
مات سنة سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن قرّة) بن عبد الرحمن بن حَيَوِيلَ - بمهملة مفتوحة ثم تحتانية ساكنة -
بوزن جَبْرِيلَ المعافري المصري ، قيل : اسمه يحيى ، صدوق ، من السابعة ، له
مناكير ، روى عن : الزهري ، ويروي عنه : (م عم) ، والأوزاعي ، مات سنة سبع
وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) .

(عن الزهري ، عن أبي سلمة) بن عبد الرحمن بن عوف .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل أمر ذي بال)
أي : ذي حال يهتم به شرعاً مُعْتَنَى بحاله مُلْقَى إليه بال صاحب (لا يبدأ فيه
بالحمد) لله رب العالمين . . فهو (أقطع) أي : مقطوع البركة ؛ فإنه وإن تم
حساً . . فهو ناقص معنى .

أي : فهو مقطوع البركة ، قيل : المراد بالحمد : الذكر لا خصوص مادة الحمد ؛
لما جاء في بعض الروايات : (بذكر الله) و (باسم الحمد) ، فالجمع بين الروايات
المتعارضة يقتضي الحمل على الأعم ، وهذا الحديث حَسَنُه ابنُ الصلاح والنووي ،
وأخرجه ابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم في « المستدرک » ، والمقصود هنا :
أنه ينبغي تصدير الخطبة به ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٠) - (٥٨٨) - بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ

(٥١) - (١٨٦٧ - (١)) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ وَالْخَلِيلُ بْنُ عَمْرٍو قَالَا : حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ إِيَّاسَ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ الْقَاسِمِ ،
.....

(٢٠) - (٥٨٨) - بَابُ إِعْلَانِ النِّكَاحِ

(٥١) - (١٨٦٧ - (١)) حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ (بن نصر (الجهضمي) البصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(والخليل بن عمرو) الثقفى أبو عمرو البزاز البغوي نزيل بغداد ، صدوق ، وقد روى عنه : (د) في كتاب « الزهد » ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .
كلاهما (قالا : حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي ، ثقة مأمون ، من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل : إحدى وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن خالد بن إِيَّاس) أو إِيَّاس بن صخر العدوي المدني ، إمام المسجد النبوي ، متروك الحديث ، من السابعة . يروي عنه : (ت ق) .
(عن ربِيعَةَ بن أبي عبد الرحمن) التيمي مولا هم أبي عثمان المدني المعروف بربيعة الرأي ، واسم أبيه فروخ ، ثقة فقيه مشهور ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .
(عن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي ، ثقة أحد الفقهاء بالمدينة ، قال أيوب : ما رأيت أفضل منه ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) على الصحيح . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَعْلِنُوا هَذَا النِّكَاحَ وَأَضْرِبُوا عَلَيْهِ بِالْغُرْبَالِ » .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه خالد بن إلياس ، وهو متروك الحديث ، بل نسبه إلى الوضع ابن حبان والحاكم وأبو سعيد النقاش ، وأورده ابن الجوزي في « العلل المتناهية » من طريق خالد بن إلياس ، وضعف الحديث بسببه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : أعلنوا) أي : أظهروا وأشهروا (هذا النكاح) الإسلامي بين الناس ؛ لتمييز عن السفاح ، أو أظهروه بالبينه ، فالأمر للوجوب ، أو بالإظهار والإشهار ، فالأمر للاستحباب . انتهى « تحفة » .

(واضربوا عليه) أي : لأجله (بالغربال) أي : بالدف ؛ ليشتهر ويسمع ، والغربال في الأصل : ما يغربل به الدقيق ، عبر عنه بالغربال ؛ لأنه يشبه الغربال في الإدارة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الترمذي في « الجامع » من حديث عائشة ، وقال : (بالدفوف) بدل (الغربال) ، والباقي مثله ، ورواه صاحب « الغيلانيات » من طريق أبي عبيد الله عن عمه عن عيسى فذكره ، ورواه البيهقي في « سننه الكبرى » في كتاب الصداق ، باب ما يستحب من إظهار النكاح . . . إلى آخره ، من طريق أصبغ عن عيسى بن يونس ، فذكره بإسناده ومثته ، وقال : خالد بن إلياس ضعيف .

قلت : لم ينفرد به خالد بن إلياس ؛ فقد رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في « مسنده » عن يزيد بن هارون أنبأنا عيسى بن ميمون عن القاسم ، فذكره بزيادة فيه ؛ كما بينه في « زوائد المسانيد العشرة » ، وله شاهد من حديث عبد الله بن

(٥٢) - ١٨٦٨ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بَلْجٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ حَاطِبٍ
.....

الزبير ، رواه أحمد في « مسنده » ، وابن حبان في « صحيحه » ، والحاكم في « المستدرک » ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في إعلان النكاح ، وأحمد ابن حنبل مختصراً .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد ، ضعيف السند ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث محمد بن حاطب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٢) - ١٨٦٨ - (٢) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا هشيم) بن بشير السلمي الواسطي ، ثقة ثبت كثير التدليس والإرسال الخفي ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بلج) - بفتح الموحدة وسكون اللام بعدها جيم - الفزاري الكبير الكوفي ثم الواسطي ، اسمه يحيى بن سليم ، أو ابن أبي سليم ، أو ابن أبي الأسود ، صدوق ربما أخطأ ، من الخامسة . يروي عنه : (عم) .

(عن محمد بن حاطب) بن الحارث بن معمر الجمحي الكوفي الصحابي الصغير رضي الله تعالى عنه ، مات سنة أربع وسبعين (٧٤ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَضْلُ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ
الدُّفُّ وَالصَّوْتُ فِي النِّكَاحِ » .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) محمد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فَضْلُ) أي : فَرْقُ
(ما بين) النكاح (الحلال و) النكاح (الحرام .. الدُّفُّ) أي : ضَرْبُهُ لإظهاره ،
والدُّفُّ - بضم الدال وفتحها - : معروف ؛ وهو آلة الطرب ، قال الفقهاء : المراد
بالدف : ما لا جلاجل له ، كذا ذكره ابن الهمام ، قال الجزري في « النهاية » : يريد
إعلان النكاح ؛ وذلك بالصوت والذكر به بين الناس ، يقال له : صوت وصيت .
انتهى .

قوله : (والصوت في النكاح) قال القاري في « المرقاة » : المراد به : الذكر
والتشهير ، قوله : « الدف » أي : ضربه ؛ فإنه يتم به الإعلان .

قال ابن الملك : ليس المراد : أن لا فرق بين الحلال والحرام في النكاح
إلا هذا الأمر ؛ فإن الفرق يحصل بحضور الشهود عند العقد ، بل المراد :
الترغيب إلى إعلان أمر النكاح ؛ بحيث لا يخفى على الأبعد ؛ فالسنة إعلان
النكاح بضرب الدف وأصوات الحاضرين بالتهنئة ، أو النغمة في إنشاد الشعر
المباح .

وفي « شرح السنة » : معناه : إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر في
الناس ؛ كما يقال : فلان ذهب صوته في الناس ، وبعض الناس يذهب به إلى
السماع ، وهذا خطأ ؛ يعني : السماع المتعارف بين الناس الآن . انتهى كلام
القاري .

قلت : الظاهر عندي - والله أعلم - أن المراد بالصوت ها هنا : الغناء المباح ؛
فإن الغناء المباح بالدف جائز في العرس ، يدل عليه حديث الرُّبَيْعِ بنتِ مُعَوِّذٍ

.....

قالت : جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فدخل عليّ غداة بُني بي ، فجلس عليّ فراشي ؛ كمجلسك مني ، وجويريات لنا يَضْرِبْنَ بدُفُوفِهِنَّ ، وَيَنْدُبْنَ مَنْ قُتِلَ يومَ بدر من آبائي ؛ إذ قالت إحداهن : وفينا نبيّ يَعْلَمُ ما في غد ، فقال لها : « أَسْكُتِي عن هذه ، وقولي الذي كنتِ تقولين قبلها » ، وهذا حديث حسن صحيح أخرجه البخاري .

قال المهلب : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدفّ والغناء المباح . انتهى ، وروى البخاري في « صحيحه » عن عائشة أنها زَفَّتِ امرأةً إلى رجل من الأنصار ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « يا عائشة ؛ ما كان معكم لَهُوَ ؟ فَإِنَّ الْأَنْصَارَ يُعْجِبُهُمُ اللَّهْوَ » .

قال الحافظ في رواية شريك : فقال : « فهل بعثتم معها جاريةً تَضْرِبُ بالدف وتغني ؟ » .

وأخرج النسائي : من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبي مسعود الأنصاريين قال : إنه رُخِّصَ لنا في اللهو عند العُرسِ . . . الحديث ، وصححه الحاكم ، وللطبراني من حديث السائب بن يزيد عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل له : أترخص في هذا ؟ قال : « نعم ؛ إنه نكاحٌ لا سفاحٌ ، أَشِيدُوا النكاحَ » . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في إعلان النكاح ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب إعلان النكاح بالصوت وضرب الدف ، والحاكم في كتاب النكاح ، وقال الحاكم : حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ، ووافقه الذهبي في « التلخيص » ، والبيهقي في كتاب الصداق ، باب ما يستحب من إظهار النكاح

.....
وإباحة الضرب بالدفع عليه وما لا يستنكر من القول ، والطبراني في « الكبير » ،
وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأنه له شواهد ، وللمشاركة فيه ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢١) - (٥٨٩) - بَابُ الْغِنَاءِ وَالْدَّفِّ

(٥٣) - (١٨٦٩) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي الْحُسَيْنِ أَسْمُهُ خَالِدُ الْمَدَنِيُّ قَالَ : كُنَّا بِالْمَدِينَةِ يَوْمَ عَاشُورَاءَ وَالْجَوَارِي يَضْرِبْنَ بِالْدُّفِّ وَيَتَغَنَّيْنَ ، فَدَخَلْنَا عَلَى الرَّبِيعِ بِنْتِ مُعَوِّذٍ ،

(٢١) - (٥٨٩) - (بَابُ الْغِنَاءِ وَالْدَّفِّ)

(٥٣) - (١٨٦٩) - (١) - (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا حماد بن سلمة) بن دينار الربيعي أبو سلمة البصري ، ثقة عابد أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبي الحسين اسمه خالد) بن ذكوان (المدني) نزيل البصرة ، صدوق ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) .

(قال) خالد : (كنا بالمدينة) النبوية (يوم عاشوراء) أي : في اليوم العاشر من المحرم (والجواري) أي : البنات الشواب من الأنصار (يضربن بالدف ويتغنن) أي : ينشدن بأناشيد الغناء .

قال أبو الحسين : (فدخلنا على الربيع) بضم الراء وفتح الباء الموحدة وتشديد الياء المكسورة (بنت معوذ) - بكسر الواو المشددة - ابن عفراء الأنصارية النجارية من صغار الصحابة رضي الله تعالى عنها ؛ لنسألها عن الغناء والدف .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضحة ؛ لأن رجاله ثقات .

فَذَكَّرْنَا ذَلِكَ لَهَا فَقَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَبِيحَةَ
عُرْسِي وَعِنْدِي جَارِيتَانِ يَتَغَنِّيَانِ وَتَنْدُبَانِ آبَائِي الَّذِينَ قَتَلُوا يَوْمَ بَدْرٍ وَتَقُولَانِ
فِيمَا تَقُولَانِ : وَفِينَا نَبِيٌّ يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ

قال أبو الحسين : (فذكرنا ذلك) أي : غناء الجواري وضربهن الدفوف (لها)
أي : للربيع بنت معوذ (فقالت) الربيع لنا : (دخل علي) أي : في مجلسي في
بيت العروس (رسول الله صلى الله عليه وسلم صبيحة عرسي) أي : صباح ليلة
عرسي وزواجي والبناء بي .

وفي رواية الترمذي : (غداة بُنِيَ) بصيغة المجهول (بي) أي : بُكْرَةَ لَيْلَةٍ
بُنِيَ بِي ؛ أي : دَخَلَ عَلَيَّ زَوْجِي وَجَامِعُنِي ، وفي رواية الشيخين : غداة بني
(علي) أي : سَلِمْتُ وَزُفْتُ إِلَى زَوْجِي ، والبناء : الدخول بالزوجة والجماع
لها ، وَبَيْنَ ابْنِ سَعْدٍ ؛ أَنَّهَا زُوِّجَتْ حِينَئِذٍ إِيَّاسَ بْنَ الْبُكَيْرِ اللَّيْثِيِّ ، وَأَنَّهَا وَلَدَتْ
لَهُ مُحَمَّدَ بْنَ إِيَّاسٍ ، قِيلَ : لَهُ صَحْبَةٌ .

أي : دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَبَاحَ لَيْلَةٍ عُرْسِي (وعندي
جاريتان) أي : شابتان من بنات الأنصار (يتغنيان) من الغناء - بالكسر والمد -
وهو بوزن كساء ، من الصوت : مَا طُرِبَ بِهِ مِنَ الْأَنَاشِيدِ الْمَطْرَبَةِ ، وَأَمَّا الْغَنَاءُ
- بِالْفَتْحِ وَالْمَد - وَالْغَنَى - بِالْكَسْرِ وَالْقَصْر : الْكَفَايَةُ .

(وتندبان) - بضم الدال - من باب نصر ؛ من الندبة - بضم النون - وهي ذكر
أوصاف الميت بالثناء عليه ، وتعدد محاسنه ؛ بالكرم والشجاعة وغيرهما . انتهى
من « العون » أي : تذكرا (آبائي الذين قتلوا يوم بدر) بمحاسنهم (وتقولان)
أي : تقول الجاريتان أيضاً (فيما تقولان) أي : مع ما تقولان من محاسن آبائي :
(وفينا نبي يعلم ما في غد) أي : تقولان مع ذلك في مدح النبي صلى الله عليه
وسلم : وفينا نبي يعلم ما في غد .

فَقَالَ : « أَمَّا هَذَا : فَلَا تَقُولُوهُ ؛ مَا يَعْلَمُ مَا فِي غَدٍ إِلَّا اللَّهُ » .

(فقال) لهما النبي صلى الله عليه وسلم : (أما هذا) الكلام الذي قلتماه أخيراً في هذا الوقت الحاضر ؛ يعني : قولهما : وفيما نبي يعلم ما في غد . . (فلا تقولوه) أي : لا تقولوه أنتم ولا غيركم من المسلمين ؛ لأنه (ما يعلم ما) يأتي (في غد إلا الله) سبحانه وتعالى ؛ لأن علم الغيب مما استأثر الله به ؛ كما قال : ﴿ قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ ^(١) ، وفي رواية أبي داود زيادة : (وقولي الذي كنت تقولين) أولاً ؛ من ذكر محاسن المقتولين في بدر .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب ضرب الدف في النكاح والوليمة ، وأبو داود في كتاب الأدب ، باب في النهي عن الغناء ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب إعلان النكاح ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .

قولها : (من قتل من آبائي يوم بدر) قال الحافظ : إن الذي قتل من آبائها إنما قتل بأحد ، وآباؤها الذين شهدوا بدرأً : معوذ ومعاذ وعوف ؛ أحدهم أبوها وآخران عماها ، أطلقت الأبوة عليهما تغليباً . انتهى ، انتهى من « التحفة » ، قال المهلب : في هذا الحديث إعلان النكاح بالدف وبالغناء . انتهى « عون » ، قال الحافظ في « الفتح » : قال الكرمانى : إن ذلك ؛ أي : جلوس النبي صلى الله عليه وسلم مع الربيع رضي الله تعالى عنها كان من وراء حجاب ، أو كان قبل نزول آية الحجاب ، أو جاز النظر للحاجة ، أو عند الأمن من الفتنة . انتهى .

قال الحافظ : والأخير هو المعتمد ، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من

(١) سورة النمل : (٦٥) .

.....
خصائص النبي صلى الله عليه وسلم جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها ، وهو
الجواب الصحيح عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ، ونومه عندها ،
وتفليتها رأسه ، ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية . انتهى كلام الحافظ .

واعترض القاري في « المرقاة » على كلام الحافظ هذا ، فقال : هذا غريب ؛
فإن الحديث لا دلالة على كشف وجهها ، ولا على الخلوة بها ، بل ينافيها مقام
الزفاف ، وكذا قولها : (فجعلت جوهرات يضربن بالدف ...) إلى آخره .

قلت : لو ثبت بالأدلة القوية أن من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم
جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها . . لحصل الجواب بلا تكلف ، ولكان شافياً
وكافياً ، ولكن لم يذكر الحافظ تلك الأدلة ها هنا . انتهى من « التحفة » .

قوله : « أما هذا . . فلا تقولوه » ، وفي رواية البخاري : « دعي هذه » أي :
اتركي ما يتعلق بمدحي الذي فيه الإطراء المنهي عنه ، وقوله : « ما يعلم ما في
غد إلا الله » فيه إشارة إلى علة المنع ، وفي رواية الترمذي زيادة : « وقولي الذي
تقولين قبلها » فيه جواز سماع المدح والمرثية مما ليس فيه مبالغة تفضي إلى
الغلو ، قاله الحافظ .

قال القاري في « المرقاة » : وإنما منع القائلة بقولها : « وفيما نبى ... » إلى
آخره ؛ لكراهة نسبة علم الغيب إليه ؛ لأنه لا يعلم الغيب إلا الله ، وإنما يعلم
الرسول من الغيب ما أخبره ، أو لكراهة أن يذكر في أثناء ضرب الدف وأثناء
مرثية القتلى ؛ لعلو منصبه عن ذلك . انتهى .

قلت : المعتمد هو الأول ؛ لما ورد به التصريح في رواية حماد بن سلمة ؛
كما مر آنفاً .



(٥٤) - ١٨٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : دَخَلَ عَلَيَّ أَبُو بَكْرٍ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ مِنْ جَوَارِي الْأَنْصَارِ تُغْنِيَانِ بَمَا تَقَاوَلْتُ بِهِ الْأَنْصَارُ

ثم استشهد المؤلف لحديث الربيع بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٤) - ١٨٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، توفي سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (دخل علي) في بيتي والدي (أبو بكر) الصديق رضي الله عنهما (و) الحال أنه (عندي) في بيتي (جاريستان) أي : شابتان (من جواري الأنصار) أي : من شواب بنات الأنصار ؛ إحداهما لحسان بن ثابت ؛ كما في « الطبراني » ، أو كلاهما لعبد الله بن سلام . انتهى « قسطلاني » .

والجارية : هي فتية النساء ؛ أي : شابتهن ، سميت بها ؛ لخفتها وكثرة جريها في بيت أهلها للخدمة ، ثم توسعوا حتى سموا كل أمة جارية وإن كانت غير شابة ، ولكن المراد هنا معناها الأصلي ؛ كما في حديث الصديقة في نظرها إلى لعب الحبشة : (وأنا جارية) قال القرطبي : الجارية في النساء كالغلام في الرجال ، وهما يقلان على من دون البلوغ منهما ، ولذلك قالت عائشة في حديثها ذلك : (فاقدروا قدر الجارية العربية) أي : المحببة عند زوجها (تغنيان) أي : ترفعان أصواتهما (بما تقاولت به الأنصار) أي : بإنشاد شعر

فِي يَوْمٍ بُعَاثٍ قَالَتْ : وَلَيْسَتْ بِمُغْنِيَّتَيْنِ ،

تخاطبت به الأنصار بعضهم بعضاً (في يوم) وقعة (بعاث) التي كانت بينهم في الجاهلية .

والغناء : إنشاد الشعر بصوت رقيق فيه تمطيط ، وهو يجري مجرى الحداء ، ويوم بعاث - بضم الموحدة وبالعين المهملة - كان يوماً معروفاً من أيام الحروب المعروفة بين الأوس والخزرج ، وكان الظهور فيه للأوس على الخزرج .

أي : بما تخاطبت به القبيلتان في الحرب من الأشعار التي يفتخرون بها ويهجو بها بعضهم بعضاً ، وهم أهل قبيلتي الأوس والخزرج ، وكان بينهما قبل إسلامهم بين المبعث والهجرة ما حكاه الله سبحانه وتعالى بقوله في كتابه : ﴿ وَذَكِّرُوا أَنَّهُ عَلَىٰكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءَ قَالَفَ بَيِّنَ قُلُوبِكُمْ... ﴾ الآية (١) .

وقوله : (يوم بعاث) هو مقتلة عظيمة فيما بينهم ؛ وذلك بين المبعث والهجرة ، وكان الظفر فيها للأوس ، ويطلق اليوم ويراد به الوقعة ، يقال : ذكر في أيام العرب كذا ؛ أي : في وقائعها ؛ كما في « أساس البلاغة » .

وبعث : اسم حصن للأوس يصرف ولا يصرف ، وبعضهم يقول : (بغاث) بالعين المعجمة ، وهو تصحيف ، قاله ابن الأثير ، وقال المجد : وبعث - بالعين والغين ؛ كغراب ، ويثلاث - : موضع بقرب المدينة المنورة على منورها أفضل الصلاة وأزكى التسليم ، ويومه معروف ، فليحرر .

(قالت) عائشة : (وليستا) أي : الجاريتان (بمغنيتين) أي : ممن يعرف الغناء ؛ كما تعرفه المغنيات المعروفة بذلك ، ولهذا منها تحرز من الغناء المعتاد عند المشتهرين به الذي يحرك النفوس ويبعثها على الهوى والغزل

(١) سورة آل عمران : (١٠٣) .

فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : أَبِمَزْمُورِ الشَّيْطَانِ فِي بَيْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ !؟

والمجون الذي يحرك الساكن ويبعث الكامن ، وهذا النوع إذا كان في شعر يشبب فيه بذكر النساء ووصف محاسنهن وذكر الخمر المحرمات . . لا يختلف في تحريمه ؛ لأنه اللعب واللهو المذموم بالاتفاق .

فأما ما سلم من تلك المحرمات . . فيجوز القليل منه في أوقات الفرح ؛ كالعرس والعيد وعند التنشيط على الأعمال الشاقة ، ويدل على جواز هذا النوع هذا الحديث وما في معناه ، على ما يأتي في أبوابه ؛ مثل ما جاء في الوليمة ، وفي حفر الخندق ، وفي حدو الحبشة وسلمة بن الأكوع . انتهى من « المفهم » .

(فقال أبو بكر) الصديق رضي الله تعالى عنه : (أ) ترفعان (بمزمور الشيطان) وصوته وتظهرانه (في بيت النبي صلى الله عليه وسلم) والمزمور بضم الميم الأولى وفتحها ، والضم أشهر ، ولم يذكر القاضي غيره ، ويقال أيضاً : مزمار ، وأصله : صوت بصفير ، والزمير : الصوت ، ويطلق على الغناء أيضاً ، وهذا إنكار منه لما سمع مستصحباً لما كان مقررّاً عنده من تحريم اللهو والغناء جملة ، حتى ظن أن هذا من قبيل ما ينكر ، فبادر إلى ذلك ؛ قياماً عن النبي صلى الله عليه وسلم على ما ظهر له ، وكأنه ما كان تبين له أن النبي صلى الله عليه وسلم قرره عن ذلك بعد ، وعند ذلك قال له النبي صلى الله عليه وسلم : « دعهما » ، ثم علل الإباحة بأنه يوم عيد ؛ يعني : أنه يوم سرور وفرح شرعي ، فلا ينكر فيه مثل هذا .

والمزمور : الصوت ، ونسبته إلى الشيطان ذم على ما ظهر لأبي بكر ، وفي « الإرشاد » : أضافها للشيطان ؛ لأنها تلهي القلب عن ذكر الله تعالى ، وهذا من الشيطان . انتهى ، قال الإمام : فأما الغناء بآلة مطربة . . فيمنع ، وبغير آلة . .

وَذَلِكَ فِي يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا أَبَا بَكْرٍ ؛
إِنَّ لِكُلِّ قَوْمٍ عِيدًا وَهَذَا عِيدُنَا » .

اختلف الناس فيه : فمنعه أبو حنيفة ، وكرهه الشافعي ومالك ، وحكى أصحاب
للشافعي عن مالك أن مذهبه الإجازة من غير كراهة .

قال القاضي : المعروف من مذهب مالك : المنع لا الإجازة .

(قلت) : ذكر الأئمة هذا الخلاف هكذا مطلقاً ، ولم يفصلوا موضعه ،
والتفصيل الذي ذكرناه فيما سيأتي لا بد من اعتباره ، وبما ذكرناه يجتمع شمل
مقصود الشرع الكلي ومضمون الأحاديث الواردة في ذلك ، وينبغي أن يستثنى
من الآلات التي ذكر الإمام الدف ؛ فإنه قد جاء ذكره في هذا الحديث ، وفي
حديث العرس . انتهى من « المفهم » .

(وذلك) المذكور من غناء الجاريتين وإنكار أبي بكر عليهما كان (في يوم
عيد الفطر) وفي رواية لمسلم : (في يوم عيد) بلا تقييد بالفطر أو بالأضحى ،
وحمله بعض شراحه على عيد الأضحى ؛ نظراً إلى تقييده في الرواية الثانية منه
بقوله : (في أيام منى) قال النووي : يعني : الثلاثة بعد يوم النحر ، وهي أيام
منى ، أضيف إلى المكان بحسب الزمان ، ففيه أن هذه الأيام داخلة في أيام
العيد ، وحكمه جارٍ عليها في كثير من الأحكام ؛ كجواز التضحية فيها ، وتحريم
الصوم ، واستحباب التكبير ، وغير ذلك ، وبين الروایتين معارضة من حيث العيد ،
فيجمع بينهما بترجيح رواية ابن ماجه ؛ بدليل إطلاق مسلم العيد في الرواية
الأولى منه ، ولأن أيام منى أيام ذكر وتكبير ، فلا يليق بها ضرب الدف والغناء .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لأبي بكر : (يا أبا بكر) دعهما على ما
هما عليه (إن لكل قوم) وأمة (عيداً) أي : يوم فرح وسرور (وهذا) اليوم ؛
يعني : يوم الفطر (عيدنا) الخاص بنا ، فلا يمنع فيه إظهار الفرح والسرور .

.....

قال النووي : وفي قوله : (أَمْزَمُور الشَّيْطَان ... ؟) إلخ ، فيه : أن مواضع الصالحين وأهل الفضل تُنَزَّه عن الهوى واللغو ونحوه ، وإن لم يكن فيه إثم ، وفيه أن التابع للكبير إذا رأى في حضرته ما يُستنكر أو لا يليق بمجلس الكبير . . يُنكره ولا يكون هذا افتياتاً على الكبير ، بل هو أدب ورعاية حرمة وإجلالٌ للكبير من أن يتولَّى ذلك بنفسه وصيانةً لمجلسه ، وإنما سكت النبي صلى الله عليه وسلم عنهم ؛ لأنه مباح لهم ، وتَسَجَّى بثوبه وحَوَّل وجهه عن اللهو ، ولئلا يَسْتَحْيِينَ فيَقْطَعْنَ ما هو مباح لهم ، وكان هذا من رأفته صلى الله عليه وسلم وحلمه وحسن خلقه . انتهى منه .

تتمة

قولها : (وعندي جاريتان) أي : دون البلوغ من جوارى الأنصار وبناتهم ؛ إحداهما لحسان بن ثابت ، أو كلاهما لعبد الله بن سلام ، اسم إحداهما حَمَامَة ، واسمُ الأخرى زينب ؛ كما في « الإرشاد » .

(تغنيان) أي : ترفعان أصواتهما (بغناء بعث) أي : بأشعار تقاولت بها الأنصار يوم وقعة بعث ؛ من فخر وهجاء .

قال القاضي : وقوله : (وليستا بمغنيات) أي : ليس الغناء عادةً لهما ، ولا هما معروفتان به ؛ إنما كان غناؤهما بما هو من أشعار الحرب والمفاخرة بالشجاعة والظهور والغلبة ، وهذا لا يهيج الجوارى على شر ولا إنشادهما كذلك من الغناء المختلف فيه ، وإنما هو رفع الصوت بالإنشاد ، ولهذا قالت : وليستا بمغنيات .

أي : ليستا ممن يغني بعادة المغنيات ؛ من التشويق والهوى والتعرض

(٥٥) - ١٨٧١ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ،

بالفواحش والتشبيب بأهل الجمال ، وما يحرك النفوس ويبعث الهوى والغزل ؛
كما قيل : (الغنا رقية الزنا) ، وليستا أيضاً ممن اشتهر وعرف بإحسان الغناء
الذي فيه تمطيط وتكسير وعمل يحرك الساكن ويبعث الكامن ، ولا ممن اتخذ
ذلك صنعة وكسباً ، والعرب تسمي الإنشاد غناء ، وليس هو من الغناء المختلف
فيه ، بل هو مباح ، وقد استجازت الصحابة غناء العرب ، الذي هو مجرد الإنشاد
والترنم ، وأجازوا الحُداء ، وفعلوه بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي هذا
كله إباحة مثل هذا وما في معناه ، وهذا ومثله ليس بحرام ولا يحرجُ الشاهد .
انتهى من « إكمال المعلم على صحيح مسلم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العيدين ، باب
سنة العيدين لأهل الإسلام ، ومسلم في كتاب صلاة العيدين ، باب الرخصة
في اللعب الذي لا معصية فيه في أيام العيد عن عائشة ، والبيهقي في « السنن
الكبرى » في كتاب الشهادات ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث الربيع بنت معوذ .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث الربيع بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٥٥) - ١٨٧١ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي
الدمشقي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين . يروي
عنه : (خ عم) .

(حدثنا عيسى بن يونس) بن أبي إسحاق السَّبَّيعي الكوفي ، ثقة مأمون ،

حَدَّثَنَا عَوْفٌ ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِبَعْضِ الْمَدِينَةِ فَإِذَا هُوَ بِجَوَارٍ يَضْرِبْنَ بِدِفْهِنَّ وَيَتَغَنِينَ وَيَقُلْنَ :

نَحْنُ جَوَارٍ مِنْ بَنِي النَّجَّارِ

يَا حَبَّذَا مُحَمَّدٌ مِنْ جَارِ

من الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل : سنة إحدى وتسعين ومئة .
يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عوف) بن أبي جميلة - بفتح الجيم - العبدى الهجري أبو سهل البصري المعروف بالأعرابي ، واسم أبي جميلة : بَنْدَوِيْهِ ، رُمي بالقدر وبالتشيع ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست - أو سبع - وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثمامة بن عبد الله) بن أنس بن مالك الأنصاري البصري قاضيا ، صدوق ، من الرابعة ، عُزل سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) ، ومات بعد ذلك بمدة قليلة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِبَعْضِ زُقَاقِ (المدينة ، فإذا هو) صلى الله عليه وسلم مَارًّا (بجوارٍ) وبنات من الأنصار (يضربن) تلك الجواري (بدفهن ويتغنين) أي : يَرْفَعْنَ بأصواتهن بالغناء والأناشيد (وَيَقُلْنَ) في أناشيدهن :

(نحن جوارٍ من بني النجار)

(يا حبذا محمد من جار)

فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَعْلَمُ اللَّهُ إِنِّي لَأُحِبُّكُمْ » .

(٥٦) - ١٨٧٢ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَنبَأَنَا جَعْفَرُ بْنُ
عَوْنٍ ، أَنبَأَنَا الْأَجْلَحُ ،
.....

والياء في قولهن : (يا حبذا) حرف نداء ، والمنادي محذوف ؛ تقديره : يا قوم
(حبذا) فعل وفاعل من أفعال المدح ، ومحمد مخصوص بالمدح .
(فقال) لهن (النبي صلى الله عليه وسلم : يَعْلَمُ اللَّهُ) عز وجل (إني
لَأُحِبُّكُمْ) كما تُحِبُّنَنِي حيثُ تُظْهَرْنَ الْفَرْحَةَ والسُرورَ بجواري فيكم .
وفي « الزوائد » : إسناده صحيح ورجاله ثقات ؛ كما مر آنفاً .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث الربيع بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٥٦) - ١٨٧٢ - (٤) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج
أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى
وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .
(أنبأنا جعفر بن عون) بن جعفر بن عمرو بن حريث المخزومي ، صدوق ،
من التاسعة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أنبأنا الأجلح) بن عبد الله بن حُجَيْة - بالمهملة ثم الجيم مصغراً - يكنى
أبا حجية ، قيل : اسمه يحيى الكندي ، صدوق شيعي ، من السابعة ، مات سنة
خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (عم) .

عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ ذَاتَ قَرَابَةٍ لَهَا مِنْ الْأَنْصَارِ ، فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَهْدَيْتُمْ الْفَتَاةَ » ، قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : « أَرْسَلْتُمْ مَعَهَا مَنْ يُغْنِي ؟ » ،

(عن أبي الزبير) المكي الأسدي محمد بن مسلم بن تدرس ، صدوق مدلس ، من الرابعة مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، إلا أن الأجلح مختلف فيه .

(قال) ابن عباس : (أَنْكَحَتْ عَائِشَةُ) أي : زَفَّتْ وَجَهَّزَتْ امرأةً (ذَاتَ قَرَابَةٍ) أي : صاحبة قرابة (لها من الأنصار) إلى زوجها ، لم أر مَنْ ذَكَرَ اسمها . (فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : دخل على عائشة (فقال) لها : (أَهْدَيْتُمْ) وَجَهَّزْتُمْ (الْفَتَاةَ ؟) أي : الشابة العروسَ إلى زوجها ، وَزَفَّيْتُمْ إليه في بيته ، قال السندي : أي : أَرْسَلْتُمُوهَا إلى بيتِ بعلها ، قيل : هذا الفعل جاء ثلاثياً مجرداً ؛ من هَدَى ، وجاء مزيداً فيه ؛ من باب الإفعال ؛ نظير أعلم وأكرم ، فالهمزة على الأول للاستفهام ، وعلى الثاني همزة قطع للتعدية ، والهاء على الثاني ساكنة ، ويحتاج الكلام عليه إلى تقدير همزة الاستفهام ؛ أي : هل أَرْسَلْتُمْ إلى بيت زوجها ؟

(قالوا) أي : قالت عائشة ومن معها من النساء والرجال : (نعم) جهزناها وأوصلناها إلى بيت زوجها (قال) النبي صلى الله عليه وسلم : هل (أَرْسَلْتُمْ معها) أي : مع الفتاة العروس (مَنْ يُغْنِي) وَيَرْفَعُ صَوْتَهُ بِالْغِنَاءِ وَالْأَنَاشِيدِ ويمدحُها ؟

قَالَتْ : لَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ الْأَنْصَارَ قَوْمٌ فِيهِمْ غَزَلٌ ، فَلَوْ بَعَثْتُمْ مَعَهَا مَنْ يَقُولُ : أَتَيْنَاكُمْ أَتَيْنَاكُمْ فَحَيَّانَا وَحَيَّاكُمْ » .

(٥٧) - ١٨٧٣ - (٥) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا الْفَرِيَابِيُّ ،

(قالت) عائشة : (لا) أي : ما أرسلنا معها من يغنيها (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الأنصار قوم فيهم غَزَلٌ) - بفتحيتين - اسم من المغازلة ، بمعنى : محادثة النساء ، ومثلهم لا يخلو عن حب التغني (فلو بعثتم معها) أي : مع الفتاة العروس (من) يغني لها و (يقول : أتيناكم أتيناكم) يا أهل الزوج (فحيانا) الله تعالى (وحياكم) أي : سلمنا الله وسلمكم ، وباركنا وبارككم ، قيل : وفي آخره زيادة : « لولا الحنطة السمراء . . لم تسمن عذاراكم » . انتهى من السندي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن ؛ لأن في سنده أجليح ، وهو مختلف فيه ، والأصل سماع أبي الزبير من ابن عباس بعد ثبوت رؤيته لابن عباس .

وفي الحديث دلالة على جواز الغناء في العرس .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث الربيع بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٥٧) - ١٨٧٣ - (٥) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا الفريابي) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم

عَنْ ثَعْلَبَةَ بْنِ أَبِي مَالِكٍ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ لَيْثٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ قَالَ : كُنْتُ مَعَ
أَبْنِ عُمَرَ ، فَسَمِعَ صَوْتَ طَبْلِ فَأَدْخَلَ إِصْبَعَيْهِ فِي أُذُنَيْهِ ، ثُمَّ تَنَحَّى حَتَّى فَعَلَ
ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ،
.....

الفريابي - بكسر الفاء وسكون الراء بعدها تحتانية وبعد الألف موحدة - نزيل
قيسارية من ساحل الشام ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة
ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثعلبة بن) سهيل (أبي مالك) هكذا ، والصواب كما في
« التهذيب » : جَعْلُ لَفْظِ أَبِي مَالِكٍ كُنْيَةً لثعلبة لا لأبيه سهيل ، الطُّهَوِيُّ
- بضم المهملة وفتح الهاء - (التميمي) الكوفي ، سكن الرِّيِّ وكان يَطْبُ .
روى عن : ليث بن أبي سليم ، ويروي عنه : (ت ق) ، والفريابي ، صدوق ،
من السابعة .

(عن ليث) بن أبي سليم بن زنيم - مصغراً - واسم أبيه أيمن ، وقيل : أنس ،
وقيل غير ذلك ، صدوق اختلط جداً ، ولم يتميز حديثه فترك ، من السادسة ،
مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن مجاهد) بن جبر - بفتح فسكون - أبي الحجاج المخزومي مولا هم
المكي ، ثقة إمام في التفسير وفي العلم ، من الثالثة مات سنة إحدى أو اثنتين
أو ثلاث أو أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قال) مجاهد : (كنت مع ابن عمر) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأنه فيه ليث ، وضعفه
الجمهور .

(فسمع) ابن عمر (صوت طبل ، فأدخل إصبعيه) السبابتين (في أذنيه ، ثم
تَنَحَّى) أي : تباعد عن مكان سماعه (حتى فعل ذلك) التباعد (ثلاث مرات ،

ثُمَّ قَالَ : هَكَذَا فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

ثم (بعدما تباعد عن مكان سماعه ثلاث مرات (قال) ابن عمر : (هَكَذَا) أي : مثل هذا التباعد الذي أنا فعلته مع إدخال الإصبعين في الأذنين (فَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ كما في « تحفة الأشراف » ، ولكن رواه أبو داود في « سننه » من طريق نافع عن ابن عمر ، إلا أنه لم يقل : (صوت طبل) ، قال بذلك : (زمماراً) ، والباقي نَحْوُهُ .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ لأن له متابعا ، وغرضه : الاستشهاد به .

ولفظ أبي داود في حديث ابن عمر بسنده ومتنه : (حدثنا أحمد بن الغداني - بضم المعجمة وتخفيف المهملة - نسبة إلى غدانة بن يربوع أخبرنا سعيد بن عبد العزيز عن سليمان بن موسى عن نافع قال : سمع ابن عمر زمماراً ، فوضع إصبعيه على أذنيه ونأى عن الطريق ، وقال لي : يا نافع ؛ هل تسمع شيئاً ؟ قال : فقلت : لا ، فرفع إصبعيه من أذنيه ، وقال : كنت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فسمع مثل هذا ، فصنع مثل هذا) ، قال أبو داود : هذا حديث منكر ، قال أبو علي اللؤلؤي : سمعت أبا داود يقول : وهو حديث منكر .

وفي الحديث دليل على أن المشروع لمن سمع الزمارة أن يصنع كذلك ، واستشكل إذن ابن عمر لنافع بالسمع ، ويمكن أنه إذ ذاك لم يبلغ الحلم ، قاله الشوكاني .

قال الخطابي في « المعالم » : المزمار الذي سمعه ابن عمر هو صَفَّارة الرُّعَاة ، وقد جاء ذلك مذكوراً في هذا الحديث من غير هذه الرواية ، وهذا وإن كان

.....
مكروهاً . . فقد دلَّ هذا الصنع على أنه ليس في غِلْظِ الحرمة ؛ كسائر الزمور
والمزاهر والملاهي التي يستعملُها أهلُ الخلاعة والمُجُون ، ولو كان كذلك . .
لأشبهَ ألا يقتصرَ في ذلك على سد المسامع فقط دون أن يبلُغ فيه من النُكْرِ مَبْلَغَ
الرَّدْع والتنكيل . انتهى ، انتهى من العون .

قوله : (قال أبو داود : هذا حديث منكر) هكذا قال أبو داود ، ولا يُعْلَمُ
وجهُ النُّكارة ؛ فإن هذا الحديث رواه كلُّهم ثقاتٌ ، وليس بمخالف لرواية أوثقِ
الناس . انتهى منه .

قلت : فالحديث حينئذٍ : صحيح ؛ لصحة سنده ، فيكون شاهداً لحديث
ابن ماجه ؛ كما مر آنفاً .

وقال السيوطي : قال الحافظ شمس الدين بن عبد الهادي : هذا حديث
ضعفه محمد بن طاهر ، وتعلَّق على سليمان بن موسى ، وقد تفرد به ، وليس
كما قال ؛ فسليمانُ حسنُ الحديث ، وثَّقه غيرُ واحد من الأئمة ، وتابعه
ميمونُ بن مهران عن نافع وروايته في « مسند أبي يعلى » ، ومُطْعِمُ بن المقدم
الصنعاني عن نافع ، وروايته عند الطبراني ؛ فهذان متابعان لسليمان بن
موسى .

واعترض ابنُ طاهر على الحديث بتقريره صلى الله عليه وسلم على الراعي ،
وبأن ابن عمر لم يَنْهَ نافعاً ، وهذا لا يدل على إباحة ؛ لأن المحذور هو قصد
الاستماع لا مجرد إدراك الصوت ؛ لأنه لا يدخل تحت تكليف ، فهو كشم محرم
طيباً ، فإنما يحرم عليه قصده لا ما جاءت به ريح لشمه ، وكنظر فجأة ، بخلاف
تتابع نظره فمحرم ، وتقرير الراعي لا يدل على إباحة ؛ لأنها قضية عَيْنٍ ، فلعله
سمعه بلا رؤيته ، أو بعيداً منه على رأس جبل ، أو مكانٍ لا يُمكن الوصولُ إليه ،

.....
أو لعلّ الراعي لم يكن مكلفاً ، فلم يتعين الإنكارُ عليه . انتهى كلام السيوطي
من « مرقاة الصعود » ، انتهى من « العون » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٢) - (٥٩٠) - بَابُ الْمُخْنَثِينَ

(٥٨) - ١٨٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا فَسَمِعَ مُخْنَثًا وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أُمَيَّةَ : إِنْ يَفْتَحَ اللَّهُ الطَّائِفَ غَدًا . . دَلَلْتُكَ عَلَى أَمْرَاءٍ تُقْبَلُ بِأَرْبَعٍ وَتُدْبَرُ بِثَمَانٍ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَخْرِجُوهُ مِنْ بَيْتِكُمْ » .

(٢٢) - (٥٩٠) - (بَابُ الْمُخْنَثِينَ)

(٥٨) - ١٨٧٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ (رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها فسمع) النبي صلى الله عليه وسلم (مخنثاً) أي : صوته (وهو) أي : والحال أن ذلك المخنث (يقول لعبد الله بن أبي أمية) بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومي أخي أم سلمة المخزومي : (إن يفتح الله) تعالى عليكم (الطائف) أي : حصنه (غداً . . دللتك) وفي رواية البخاري ومسلم : (أدلك) (على) أن تأخذ (امرأة) هي بنت غيلان (تقبل بأربع) عكن (وتدبر بثمان) عكن ؛ معناه : أن لها أربع عكن تقبل بهن من كل ناحية ولكل واحدة منها طرفان ، فإذا أدبرت . . صارت الأطراف ثمانية .

(فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أخرجوه) أي : أخرجوا هذا المخنث (من بيوتكم) أي : امنعوه من الدخول على نسائكم ، قال القاري : الخطاب

.....

بالجمع المذكر تعظيماً لأمهات المؤمنين . انتهى ؛ يعني : أنها تقبل بأربع
عكن ، فإذا رأيتهما من خلف . . رأيت لكل عكنة طرفين من اليمين والشمال ،
فتكون ثمانية .

والعكن - بضم أوله وفتح ثانيه - جمع عكنة - بضم أوله وسكون ثانيه - نظير
قُرْبٍ وقُرْبَةٍ : وهو ما انطوى وتثنى من لحم البطن سميناً .

والمخنث - بكسر النون وفتحها - من يشبه النساء في أخلاقه وكلامه وحركاته ،
فإن كان من أصل الخلقة . . لم يكن عليه لوم ، وعليه أن يتكلف بإزالة ذلك ،
وإن كان بقصدٍ منه وتكلفٍ له . . فهو المذموم ، وهذا المخنث الذي كان عند
أم سلمة اسمه هَيْثٌ - بكسر الهاء وسكون الياء آخره تاء - هكذا ذكره البخاري
وغيره ، وقيل : اسمه مانعٌ ، وقيل : إنه هَنْبٌ - بالهاء وبعدها نون ساكنة وباء
موحدة - وذكر بعضهم أن هَيْثاً وهَنْباً ومانعاً أسماءٌ لثلاثة من المخنثين ، كانوا
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولم يكونوا يُظنون ؛ أي : يُتَّهمون
بالفاحشة الكبرى ، إنما كان تأنيثهم ليناً في القول ، وخضاباً في الأيدي والأرجل
كخضاب النساء ، ولَعِباً كلَّعبهن .

واسمُ المرأة التي دلَّ عليها عبد الله بن أبي أمية : بادِيَةٌ - بموحدة بعدها ألف
وبعد الألف دال مهملة وياء آخر الحروف مفتوحة وتاء تأنيث - وقيل فيها : بادِنَةٌ
- بنون بعد الدال المهملة - والمشهورُ بالياء ، وأبوها غيلان بن سلمة الثقفي
الذي أسلم وتحتة عشر نسوة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
ما ينهى من دخول المتشبهين بالنساء على المرأة ، ومسلم في كتاب السلام ،
باب منع المخنث من الدخول على النساء الأجانب ، وأبو داود في كتاب

(٥٩) - ١٨٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

الأدب ، باب في الحكم على المخنثين ، والإمام مالك في « الموطأ » في كتاب الوصية ، باب ما جاء في المؤنث بالنساء من الرجال ، وأحمد ، والبيهقي ، وابن أبي شعبة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أم سلمة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٥٩) - ١٨٧٥ - (٢) حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ حُمَيْدٍ بْنِ كَاسِبٍ (المدني نزيل مكة ، صدوق ربما وهم ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، أو إحدى وأربعين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني ، فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل) بن أبي صالح ذكوان السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير حفظه بأخرة ، روى له البخاري مقروناً وتعليقاً ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي صالح ذكوان السمان الزيات المدني ثقة ثبت ، وكان يجلب الزيت إلى الكوفة ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمَرْأَةَ تَتَشَبَّهُ بِالرِّجَالِ ، وَالرَّجُلَ
يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ .

(٦٠) - ١٨٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ الْبَاهِلِيُّ ، حَدَّثَنَا
خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ،
.....

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن يعقوب بن حميد مختلف
فيه ، وباقي رجال الإسناد ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن المرأة تتشبه بالرجال) أي :
المتشبهة بهم زياً وهيئةً ومشيةً ورفع صوت ونحوها لا رأياً وعلماً ؛ فإن التشبه
بهم في ذلك محمود ؛ كما روي أن عائشة رضي الله عنها كانت رجلة الرأي ؛
أي : رأيها كرأي الرجال على ما في « النهاية » .

(و) لعن (الرجل يتشبه بالنساء) أي : يتكلف التشبه بهن في المشية
والصوت واللبسة ، وأما مَنْ خُلِقَ كذلك .. فلا إثم عليه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : الحسن ؛ لكون سنده حسناً ؛
كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أم سلمة بحديث ابن عباس رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٦٠) - ١٨٧٦ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ (محمد) (بن خلاد) بن كثير
(الباهلي) البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) .
يروى عنه : (م د س ق) .

(حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهُجَيْمِي أَبُو عثمان البصري ،

حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَعَنَ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ ،
.....

ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة (١٨٦ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حدثنا شعبة ، عن قتادة ، عن عكرمة) مولى ابن عباس .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ...)
إلى آخره .

قال الطبري : المعنى : لا يجوز للرجل التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي
تختص بالنساء ، ولا العكس .

قال الحافظ : وكذا في الكلام والمشي ، فأما هيئة اللباس . . فتختلف باختلاف
عادة كل بلد ؛ فرب قوم لا يفترق زي نساءهم من رجالهم في اللبس ، لكن يمتاز
النساء بالاحتجاب والاستتار .

وأما ذم التشبه بالكلام والمشي . . فمختص بمن تعمّد ذلك ، وأمّا من كان
كذلك من أصل خلقته . . فإنما يؤمر بتكليف تزكّيه ، والإذمان على ذلك بالتدرج ،
فإن لم يفعل وتمادى . . دخله الذم ؛ ولا سيما إن بدا منه ما يدلُّ على الرضا به ؛
وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين .

وأما إطلاق من أطلق ؛ كالنووي : أن المخنث الخلقي لا يتّجه عليه اللوم . .
فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثني والتكسر في المشي والكلام بعد
تعاطيه المعالجة لترك ذلك ، وإلا . . متى كان ترك ذلك ممكناً - ولو بالتدريج -
فتركه بغير عذر . . لحقّه اللوم . انتهى ، انتهى من « العون » .

وَلَعَنَ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ .

(ولعن المتشبهات من النساء بالرجال) يعني : اللاتي يتشبهن بالرجال في زيهم وهيئاتهم ، فأما في العلم والرأي . . فمحمود ؛ كما مر آنفاً في قصة عائشة ، قال في « المرقاة » : يعني : المتشبهة بالرجال في الكلام واللباس . انتهى .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في كتاب اللباس ، باب المتشبهين بالنساء والمتشبهات بالرجال ، وأبو داود في كتاب اللباس ، باب لباس النساء ، والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٣) - (٥٩١) - بَابُ تَهْنِئَةِ النِّكَاحِ

(٦١) - ١٨٧٧ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَزِيُّ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا رَفَأَ
.....

(٢٣) - (٥٩١) - (بَابُ تَهْنِئَةِ النِّكَاحِ)

أي : دعائه للمتزوج .



(٦١) - ١٨٧٧ - (١) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ (بن سهل الهروي الأصل ، صدوق في نفسه إلا أنه عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) ، وله مئة سنة . يروي عنه : (م ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ (بن عبيد (الدَّرَاوَزِيُّ) أبو محمد الجهني مولاهم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، من الثامنة ، مات سنة ست - أو سبع - وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل بن أبي صالح) السمان المدني ، صدوق تغير حفظه بآخره ، من السادسة مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) ذكوان السمان المدني القيسي مولاهم ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة إحدى ومئة (١٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إِذَا رَفَأَ) - بالتشديد وهمز في آخره -

أي : إِذَا أَرَادَ أَنْ يُرْفِعَ وَيَدْعُوَ لِلْمُتَزَوِّجِ بِالرِّفَاءِ ؛ وهو الالتئام والاجتماع والألفة

قَالَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكُمْ وَبَارَكَ عَلَيْكُمْ وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ » .

(٦٢) - ١٨٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ،

والاتفاق والبركة والنماء ، وقيل : أي : إذا هتأ ودعا له ، وكان مِنْ دعائهم للمتزوج أن يقولوا : بالرفاء والبنين ، فنهى عنه ؛ لأنه كان مِنْ عادتهم ، ولهذا سَنَّ فيه غيره . انتهى « عون » .

(قال : بارك الله لكم) في اجتماعكم (وبارك) الله (عليكم) بالأولاد والبنين ، البركة لكونها نافعة تتعدى باللام ، ولكونها نازلة من السماء تتعدى بعلی ، فجاءت في الحديث بالوجهين للتأكيد والتفنن ، والدعاء محلٌ للتأكيد . انتهى .

(وَجَمَعَ بَيْنَكُمَا فِي خَيْرٍ) أي : أدام الله الاجتماع بينكما على خير ؛ من صحة ورزق وأولاد ، قال الزمخشري : معناه : كان يَضَعُ الدعاء له بالبركة موضع التَرْفِيفِ المنهية عنها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب ما يقال للمتزوج ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء فيما يقال للمتزوج ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والنسائي ، والدارمي ، والحاكم في « المستدرک » ، وقال : صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عقيل بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٢) - ١٨٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (بن عثمان العبدي البصري

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ ، عَنْ الْحَسَنِ ، عَنْ عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّهُ تَزَوَّجَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي جُشَمٍ فَقَالُوا : بِالرِّفَاءِ وَالْبَنِينَ ،

أبو بكر بندار ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) ، وله بضع وثمانون سنة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا محمد بن عبد الله) بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري البصري القاضي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أشعث) بن عبد الملك الحمراني - بضم المهملة - نسبة إلى حمران ، مولاه البصري ، يكنى أبا هانئ ، ثقة فقيه ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئة (١٤٢ هـ) ، وقيل : سنة ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (عم) .

(عن الحسن) بن أبي الحسن ، واسم أبيه يسار البصري الأنصاري مولاهم ، ثقة فقيه فاضل مشهور ، رأس أهل الطبقة الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عقيل بن أبي طالب) الهاشمي أخي علي وجعفر ، وكان أسن منهما ، الصحابي المشهور العالم بالنسب رضي الله تعالى عنه ، مات سنة ستين (٦٠ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، قال في « الفتح » : رجاله ثقات ، إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل . انتهى .

(أنه) أي : أن عقيلاً (تزوج امرأة من بني جشم) لم أر من ذكر اسمها (فقالوا) له ؛ أي : قال الناس لعقيل في الدعاء له : (بالرفاء والبنين) كعادتهم في الجاهلية ، قال الخطابي : كان من عادتهم أن يقولوا : (بالرفاء والبنين) ،

فَقَالَ : لَا تَقُولُوا هَكَذَا ، وَلَكِنْ قُولُوا كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « اَللَّهُمَّ ؛ بَارِكْ لَهُمْ وَبَارِكْ عَلَيْهِمْ » .

والباء متعلقة بمحذوف دل عليه المعنى ؛ أي : المقام ؛ أي : أعرست بالرفاء والبنين ، ذكره الزمخشري . والرفاء - بالكسر والمد - من الرفو يجيء لمعنيين ؛ أحدهما : التسكين ، يقال : رفوت الرجل إذا سكنت ما به من روع ؛ أي : خوف ، والثاني : التوافق والالتئام ، ومنه : رفوت الثوب ؛ أي : لأمت خرقه وضممت بعضه إلى بعض ، وكانت هذه ترفئة الجاهلية ودعاءهم للمتزوج .

(فقال) عقيل للناس الداعين له بالرفاء : (لا تقولوا هكذا) أي : بالرفاء والبنين (ولكن قولوا) لي في الدعاء لي : (كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأنه كان يقول للمتزوج : (اللهم ؛ بارك لهم ، وبارك عليهم) يعني : أن الدعاء بالرفاء والبنين كانت ترفئة الجاهلية ، ثم نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، وأرشد إلى ما في حديث الباب ، فروى بقي بن مخلد عن رجل من بني تميم قال : كنا نقول في الجاهلية : بالرفاء والبنين ، فلما جاء الإسلام . . علمنا نبينا صلى الله عليه وسلم ، قال : « قولوا : بارك الله لكم ، وبارك فيكم ، وبارك عليكم » .

وأخرجه النسائي ، والطبراني عن عقيل بن أبي طالب أنه قدم البصرة ، فتزوج امرأة ، فقالوا له : بالرفاء والبنين ، فقال : لا تقولوا هكذا ، وقولوا كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ بارك لهم ، وبارك عليهم » ، ورجاله ثقات ، وفي رواية غير ابن ماجه والترمذي : « بارك الله لك ، وبارك عليك ، وجمع بينكما في خير » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي في كتاب النكاح ، باب كيف يدعى للرجال ، وأحمد بمعناه ، وفي رواية له : (لا تقولوا ذلك ؛ فإن

.....

النبى صلى الله عليه وسلم قد نهانا عن ذلك ، قولوا : بارك الله فيك ، وبارك لك فيها) ، وأخرجه أبو يعلى أيضاً ، والطبراني ، وهو من رواية الحسن عن عقيل ، قال في « الفتحة » : ورجاله ثقات ، إلا أن الحسن لم يسمع من عقيل .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما قبله وإن كان سنده منقطعاً ؛ لأن له شواهد ومتابعات ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٤) - (٥٩٢) - بَابُ الْوَلِيْمَةِ

(٦٣) - ١٨٧٩ - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،
حَدَّثَنَا ثَابِتُ الْبُنَانِيُّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأَى
عَلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ أَثَرَ صُفْرَةٍ
.....

(٢٤) - (٥٩٢) - (باب الوليمة)

(٦٣) - ١٨٧٩ - (١) (حدثنا أحمد بن عبدة) بن موسى الضبي
أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي الجهضمي أبو إسماعيل البصري ،
ثقة ثبت فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا ثابت) بن أسلم (البناني) أبو محمد البصري ، ثقة عابد ، من
الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف) الزهري
المدني أحد العشرة المبشرة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين (أثر صفرة) أي :
أثر وبقية طيب ذي صفرة ؛ أي : صاحب لون أصفر كالزعفران ؛ يعني : أنه تعلق
به أثر من الزعفران وغيره من طيب العروس ، ولم يقصده ولا تعمد التزعفر ؛
أي : رأى عليه شيئاً قليلاً علق به من الطيب الذي استعمله عند الزفاف .

وفي رواية البخاري : (وعليه ضر من صفرة) - بفتح الواو والضاد المعجمة -

فَقَالَ : « مَا هَذَا ؟ » ، « أَوْ مَهْ ؟ » ،
.....

وهو التلطّيح بخلوق أو طيبٍ له لون ، وقد صرح به في بعض الروايات بأنه أثر زعفران .

فإن قلت : جاء النهي عن التزعفر ، فما الجمع بينهما ؟

قلت : كان يسيراً فلم ينكره ، وقيل : إن ذلك علق به من ثوب المرأة من غير قصد ، وقيل : كان في أول الإسلام أن من تزوج لبس ثوباً مصبوغاً ؛ لسروره وزواجه ، وقيل : كانت المرأة تكسوه إياه ، وقيل : إنه فعل ذلك لِيُعَانَ عَلَى الوليمة .

وقال ابن عباس : أحسن الألوان الصفرة ، قال تعالى : ﴿ صَفَرَاءَ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّظِيرِينَ ﴾ ^(١) قال : فقرنَ السرورَ بالصفرة ، ولما سئل عبد الله بن عمر عن الصبغ بها . . قال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبغ بها ، فأنا أصبغ بها وأحبها ، وقال أبو عبيد : كانوا يرخصون في ذلك للشباب أيام عرسه ، وقيل : يحتمل أن ذلك كان في ثوبه لا في بدنه ، ومذهب مالك : جوازه ، وحكاه عن علماء بلده ، وقال الشافعي وأبو حنيفة : لا يجوز ذلك للرجال ، كذا في « عمدة القاري » . انتهى من « الكوكب » .

(فقال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ما هذا) الأثر الذي أراه عليك ؟ وفي هذا سؤال الإمام والكبير أصحابه وأتباعه عن أحوالهم ، ولا سيما إذا رأى منهم ما لم يعهد ، وفيه جواز خروج العروس وعليه أثر العرس من خلوق وغيره .

(أو) قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (مه ؟) بالشك من الراوي ، وهي (ما) الاستفهامية حذف ألفها ؛ فرقاً بينها وبين ما الموصولة ، وألحق بها

(١) سورة البقرة : (٦٩) .

فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ : « بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » .

هَاءُ السَّكْتِ ؛ لِلوَقْفِ ، وَحُذِفَ الْمُسْتَفْهَمُ عَنْهُ ؛ لظهوره ، قِيلَ : هَذَا يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ إِنْكَاراً ، وَيَحْتَمِلُ : أَنْ يَكُونَ سَوْألاً . انْتَهَى « سِنْدِي » .

(فَقَالَ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ : (يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي تَزَوَّجْتُ أَمْرَأَةً عَلَى وَزْنِ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ) أَيِ : عَلَى ذَهَبٍ يَزِنُ نَوَافٍ تَمْرٍ ، وَفِي « الْمَرْقَاةِ » : قَالَ الْقَاضِي : اسْمُ لَخْمِةٍ دِرَاهِمٍ ؛ كَمَا أَنَّ النَّشَ اسْمُ لَعَشْرِينَ دِرْهَمًا ، وَالْأَوْقِيَةُ اسْمُ لِأَرْبَعِينَ دِرْهَمًا ، وَقِيلَ : مَعْنَاهُ : عَلَى ذَهَبٍ قِيَمَتُهُ تَسَاوِي خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ ، وَهَذَا لَا يَسَاعِدُهُ اللَّفْظُ ، وَقِيلَ : الْمُرَادُ بِالنَّوَاةِ : نَوَافُ التَّمْرِ وَلُبُّهُ ، وَهَذَا الْآخِرُ هُوَ الظَّاهِرُ الْمَتَبَادِرُ ؛ أَيِ : عَلَى مَقْدَارِهَا مِنَ الذَّهَبِ ، وَهُوَ سِدْسٌ مِثْقَالٍ تَقْرِيبًا ، وَقَدْ يَوْجَدُ بَعْضُ النَّوَى يَزِنُ رُبْعَ مِثْقَالٍ أَوْ أَقْلَ ، وَقِيَمَتُهُ تَسَاوِي عَشْرَةَ دِرَاهِمٍ ، وَيُمْكِنُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى الْمَعْنَى الْأُولَى ؛ فَمَعْنَاهُ : عَلَى مَقْدَارِ خَمْسَةِ دِرَاهِمٍ وَزَنًا مِنَ الذَّهَبِ ؛ يَعْنِي : ثَلَاثَةَ مِثْقَالٍ وَنِصْفًا ، وَهَذَا بَعِيدٌ ؛ كَمَا فِي « الْفَتْحِ » .

قَالَ الْحَافِظُ : وَاسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى اسْتِحْبَابِ تَقْلِيلِ الصَّدَاقِ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، كَانَ مِنْ مِيَاسِيرِ الصَّحَابَةِ ، وَقَدْ أَقْرَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى إِصْدَاقِهِ وَزْنَ نَوَافٍ مِنْ ذَهَبٍ ، وَتَعَقَّبَ بِأَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ ؛ وَإِنَّمَا حَصَلَ لَهُ الْيَسَارُ بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ مِلَازِمَةِ التَّجَارَةِ حَتَّى ظَهَرَ مِنْهُ مِنَ الْإِعَانَةِ فِي بَعْضِ الْغَزَوَاتِ مَا اشْتَهَرَ ؛ وَذَلِكَ بِبَرَكَةِ دَعَاءِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُ .

(فَقَالَ) لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (بَارَكَ اللَّهُ لَكَ ، أَوْلَمَ) أَمْرٌ مِنَ الْوَلِيمَةِ ؛ وَهُوَ ضِيَافَةُ تَتَّخِذُ لِلْعُرُوسِ (وَلَوْ) كَانَتْ وَلِيمَتَكَ ؛ أَيِ : ضِيَافَتَكَ (بِشَاةٍ) مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْوَلَمِ ؛ وَهُوَ الْجَمْعُ ؛ لِأَنَّ الزَّوْجَيْنِ يَجْتَمِعَانِ ، قَالَهُ الْأَزْهَرِيُّ وَغَيْرُهُ ، قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ : أَصْلُهَا : تَمَامُ الشَّيْءِ وَاجْتِمَاعُهُ ، وَالْفِعْلُ مِنْهُ أَوْلَمَ ،

وقد ذهب بعضهم إلى وجوبها ؛ لظاهر الأمر ، والأكثر أن علياً أنها مستحبة .
انتهى « ابن الملك » .

والمستفاد من هذا الحديث ومما يأتي من الأحاديث : أن وقت الوليمة بعد
الدخول .

قوله : « بارك الله لك » فيه استحباب الدعاء للمتزوج بالبركة ؛ وهو المشروع ،
ولاشك أنها لفظة جامعة يدخل فيها كل مقصود ؛ من ولد وغيره ، وفي بعض
الروايات : قال عبد الرحمن : فلقد رأيتني ولو رفعت حجراً . . . لرجوت أن أصيب
ذهباً أو فضةً ، فكأنه قال ذلك ؛ إشارة إلى إجابة الدعوة النبوية بأن يبارك الله
له ، وفي رواية معمر عن ثابت : قال أنس : فلقد رأيته قُسمَ لكل امرأة من نسائه
بعد موته مئة ألف .

قلت : مات عن أربع نسوة ، فيكون جميع تركته ثلاثة آلاف ألف ومئتي
ألف .

قوله : (ولو بشاة) لو فيه تقليدية ، واستدل به علياً أن الشاة أقل ما يجزئ عن
الموسر ، ولولا ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم أولم علياً بعض نسائه بأقل من
شاة . . . لكان يمكن أن يستدل به علياً أن الشاة أقل ما تجزئ في الوليمة ، ومع
ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها ، ويستفاد من السياق : طلب تكثير الوليمة
لمن يقدر . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
الوليمة ولو شاةً ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب الصداق ، وأبو داود في كتاب
النكاح ، باب قلة المهر ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب التزويج على نواة من
ذهب ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في الوليمة ، قال : وفي الباب

عن ابن مسعود وعائشة وجابر وزهير بن عثمان ، قال أبو عيسى : حديث أنس
حديث حسن صحيح ، وقال أحمد ابن حنبل : وزن نواة من ذهب : وزن ثلاثة
دراهم وثلاث ، وقال إسحاق : هو وزن خمسة دراهم وثلاث .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .

تتمة

وفي بعض روايات هذا الحديث : (تزوجت امرأة من الأنصار) وهذه المرأة
جزم الزبير بن بكار في كتاب « النسب » أنها بنت أبي الحيسر أنس بن رافع بن
امرئ القيس بن زيد بن عبد الأشهل ، وفي ترجمة عبد الرحمن بن عوف من
« طبقات ابن سعد » : أنها بنت أبي الحشاش ، وساق نسبه ، وأظنهما اثنتين ؛
فإن في رواية الزبير قال : « ولدت لعبد الرحمن القاسم وعبد الله » ، وفي رواية
ابن سعد : « ولدت له إسماعيل وعبد الله » ، وذكر ابن القدّاح في « نسب الأوس »
أنها أم إياس بنت أبي الحيسر - بفتح المهملتين بينهما تحتانية ساكنة وآخره
راء - واسمه أنس بن رافع الأوسي . انتهى من « تنبيه المعلم بمبهمات صحيح
مسلم » .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى
عنه ، فقال :

(٦٤) - ١٨٨٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ... (بن موسى الضبي البصري ،
ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م
عم) .

حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتِ الْبُنَانِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : مَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ نِسَائِهِ مَا أَوْلَمَ عَلَى زَيْنَبَ ؛ فَإِنَّهُ ذَبَحَ شَاةً .

(حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الجهضمي البصري ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ثابت) بن أسلم (البناني) البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم أولم على شيء) أي : على أحد (من نسائه) أي : أزواجه (ما أولم) أي : قدر ما أولم (على زينب) بنت جحش ؛ (فإنه) صلى الله عليه وسلم (ذبح شاة) في وليمة زواجها ؛ أي : ما رأيتَه أولم على أحد من نسائه مثل إيلامه على زينب ، والإيلام : صنع الوليمة ، ويكون إفعالاً من أولم ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم ذبح في وليمتها شاة ؛ أي : شكراً لله ؛ حيث زوّجه إياها بالوحي ؛ كما قال الكرمانى ، أو وقع اتفاقاً لا قصداً ؛ كما قال ابن بطلال ، أو لبيان الجواز ؛ كما قال غيرهما .

اسْتَكْثَرَ أَنَسٌ شَاةً فِي هَذِهِ الْوَلِيمَةِ ، وَاسْتَقَلَّهَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِيمَا أَمَرَ بِهِ لَابَنِ عَوْفٍ حَيْثُ قَالَ : « أَوْلَمَ وَلَوْ بِشَاةٍ » لِأَنَّهَا قَلِيلَةٌ لِأَهْلِ غَنَى مِثْلِهِ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب من أولم على بعض نسائه أكثر من بعض ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب زواج زينب بنت جحش ونزول الحجاب .

(٦٥) - ١٨٨١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ أَبِي عُمَرَ الْعَدَنِيُّ وَغِيَاثُ بْنُ جَعْفَرٍ الرَّحَبِيُّ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، حَدَّثَنَا وَائِلُ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ،

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
 الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أنس الأول بحديث آخر له رضي الله
 تعالى عنه ، فقال :

(٦٥) - ١٨٨١ - (٣) (حدثنا محمد) بن يحيى (بن أبي عمر العدني)
 وطناً ، المكي نزولاً ، ويقال : إن أبا عمر كنية يحيى ، صدوق ، صنف « المسند »
 وكان لازم ابن عيينة ، لكن قال أبو حاتم : كانت فيه غفلة ، من العاشرة ، مات
 سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(وغيث بن جعفر الرحبي) نسبة إلى رجة مالك بن طوق على شط الفرات ،
 الشامي صدوق ، من العاشرة . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، حدثنا وائل بن داود) التيمي
 الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) الصواب : (عن ابنه) كما في « أبي داود » أي : روى وائل عن
 ابنه بكر بن وائل بن داود التيمي الكوفي ، صدوق ، من الثامنة ، مات قديماً ،
 روى عنه : أبوه ، و (م عم) ، فهو من رواية الأكابر عن الأصاغر ، ويروي عن
 الزهري .

(عن الزهري) محمد بن مسلم ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين
 ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْلَمَ عَلَى صَفِيَّةَ بِسَوِيْقٍ وَتَمْرٍ .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم أولم على صفية بسويق) وهو دقيق مقلي الشعير (وتمر) .

وفي رواية « الصحيحين » : (أولم عليها بحيس) ، قال القاري في « المرقاة » : جمع بينهما بأنه كان في الوليمة كلاهما ، فأخبر كل راوٍ بما كان عنده . انتهى .

قلت : وقع في رواية البخاري أنه أمر بالأنطاع ، فألقي فيها من التمر والأقط والسمن ، فكانت وليمته .

قال الحافظ في « الفتح » : ولا مخالفة بينهما ؛ يعني : بين هذه الرواية وبين الرواية التي فيها ذكر الحيس ؛ لأن هذه من أجزاء الحيس ، قال أهل اللغة : الحيس : يؤخذ التمر فينزع نواه ، ويخلط بالأقط أو الدقيق أو السويق . انتهى ، ولو جعل فيه السمن . . لم يخرج عن كونه حيساً . انتهى كلام الحافظ .

قلت : السمن أيضاً من أجزاء الحيس ، قال في « القاموس » : الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن وأقط فيعجن شديداً ، ثم يُنَدَّرُ منه نواه ، وربّما جُعل فيه سويق . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الأطعمة باب استحباب الوليمة عند النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في الوليمة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب .

(٦٦) - ١٨٨٢ - (٤) حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدِ بْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : شَهِدْتُ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِيْمَةً مَا فِيهَا لَحْمٌ وَلَا خُبْزٌ ،

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد في « الصحيحين » وغيرهما ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أنس الأول بحديث آخر له رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٦٦) - ١٨٨٢ - (٤) (حدثنا زهير بن حرب) بن شداد الحرشي (أبو خيثمة) النسائي ، مات سنة أربع وثلاثين ومئتين (٢٣٤ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(حدثنا سفيان) بن عيينة .

(عن علي بن زيد بن جدعان) التيمي البصري ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أنس بن مالك) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أنس بن مالك : (شهدت) أي : حضرت (للنبي صلى الله عليه وسلم وليمة) أي : حضرت وليمة له صلى الله عليه وسلم على بعض أزواجه (ما فيها) أي : ليس في تلك الوليمة من الطعام (لحم ولا خبز) بل فيها غيرهما ؛ كسويق وتمر ولبن وأقط ، ولعلها وليمة على صفة بنت حبي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه أحمد في « مسنده » .

قَالَ ابْنُ مَاجَهَ : لَمْ يُحَدِّثْ بِهِ إِلَّا ابْنُ عُيَيْنَةَ .

(٦٧) - ١٨٨٣ - (٥) حَدَّثَنَا سُؤَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ جَابِرٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ،
.....

(قال) المؤلف الشيخ (ابن ماجه : لم يحدث به) أي : بهذا الحديث عن علي بن زيد (إلا) سفيان (بن عيينة) ففي قوله هذا إشارة إلى ضعف سنده .

فالحديث متنه صحيح بما قبله ، ضعيف السند ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث أنس الأول بحديث عائشة وأم سلمة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٦٧) - ١٨٨٣ - (٥) (حدثنا سويد بن سعيد) بن سهل الهروي الأصل صدوق ، من قدماء العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا المفضل بن عبد الله) الكوفي ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(عن جابر) بن يزيد بن الحارث الجعفي أبي عبد الله الكوفي ، ضعيف رافضي ، من الخامسة ، مات سنة سبع وعشرين ومئة (١٢٧ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وثلاثين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل الحميري الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ وَأُمِّ سَلَمَةَ قَالَتَا : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نُجَهِّزَ فَاطِمَةَ حَتَّى نُدْخِلَهَا عَلَى عَلِيٍّ ، فَعَمَدْنَا إِلَى الْبَيْتِ فَفَرَشْنَاهُ تَرَاباً لَيْنًا مِنْ أَعْرَاضِ الْبَطْحَاءِ ، ثُمَّ حَشَوْنَا مِرْفَقَتَيْنِ لَيْفًا

(عن مسروق) بن الأجدع الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين - ويقال : سنة ثلاث - وستين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة وأم سلمة) أمي المؤمنين رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه المفضل بن عبد الله وجابر الجعفي ، وهما ضعيفان .

كلاهما (قالتا : أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نجهز) ونهيه ونزف (فاطمة) بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم رضي الله تعالى عنها ، فجهزناها بأمتعتها ، فذهبنا بها إلى بيت علي بن أبي طالب (حتى ندخلها) - بضم النون - من أدخل الرباعي ؛ أي : فذهبنا بها من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أدخلناها (على علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في بيته .

(فعمدنا) أي : قصدنا مع من معنا (إلى) جانب من (البيت ، ففرشناه) أي : فرشنا ذلك الجانب (تراباً ليناً) أي : ناعماً بعد كنسه مأخوذاً (من أعراض البطحاء) أي : من رمال الموضع المسمى بالبطحاء ، والأعراض : جمع عرض - بضم العين المهملة - وأما بفتحها . . فضد الطول ؛ واحد من الأبعاد الثلاثة المعروفة عند أهل فنِّ المساحة .

أي : مأخوذاً من جوانب البطحاء ورمالها ، ثم بسطنا البساط على الرمال المسواة (ثم) بعدما بسطنا البساط على الرمال المسواة (حشونا) أي : ملأنا (مِرْفَقَتَيْنِ) أي : مخدَتَيْنِ (ليفاً) أي : حشواً من ليف ، والليف : ثمر شجر يشبه

فَنَفْسُنَاهُ بِأَيْدِينَا ، ثُمَّ أَطْعَمْنَا تَمْرًا وَزَيْبًا وَسَقَيْنَا مَاءً عَذْبًا ، وَعَمَدْنَا إِلَى عَوْدٍ
فَعَرَضْنَاهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ ؛ لِيُلْقَى عَلَيْهِ الثَّوْبُ وَيُعْلَقَ عَلَيْهِ السِّقَاءُ ، فَمَا رَأَيْنَا
عُرْسًا أَحْسَنَ مِنْ عُرْسِ فَاطِمَةَ .

ثمره تمر الخيار ، يخرج من داخله إذا يبس ليف المخدة ونحوها (فَنَفْسُنَاهُ)
أي : فَنَفْسُنَا اللَّيْفَ وأدخلناه في داخل المخدتين (بأيدينا) فوضعنا المخدتين
بعد تَحْشِيَّتِهِ على البساط .

(ثُمَّ أَطْعَمْنَا) أي : نحن مع مَنْ معنا الناس (تَمْرًا وَزَيْبًا ، وَسَقَيْنَا) هم (مَاءً
عَذْبًا) أي : حاليًا ، والعذوبة : طعم بين الحموضة والحلاوة ، وهو طعم الماء
العادي (و) لما فرغنا من إطعام الناس وَسَقَيْهِمْ . . (عَمَدْنَا) أي : قَصَدْنَا (إِلَى
عَوْدٍ) موضوع في جانب البيت ، فَأَخَذْنَاهُ (فَعَرَضْنَاهُ) أي : فَوَضَعْنَا ذَلِكَ الْعَوْدَ
عرضاً فوق خشبتين مركزتين (فِي جَانِبِ الْبَيْتِ) وناحيته (لِيُلْقَى) وَيُوضَعَ
(عَلَيْهِ) أي : على ذَلِكَ الْعَوْدِ (الثَّوْبُ) أي : ثَوْبُ أَهْلِ الْبَيْتِ مِنْ عَلِيٍّ وَفَاطِمَةَ
عند النوم (وَيُعْلَقُ عَلَيْهِ) أي : على ذَلِكَ الْعَوْدِ ويربط به (السِّقَاءُ) أي : سِقَاءُ
الماء وَقَرْبَتُهُ ؛ لثَلَا تَأْكُلُهَا الْجُرْذَانُ إِذَا تُرِكَتْ فِي الْأَرْضِ ، قَالَتَا ؛ أي : قَالَتِ عَائِشَةُ
وَأُمُّ سَلَمَةَ : (فَمَا رَأَيْنَا) قَبْلَ ذَلِكَ (عُرْسًا) أي : زَوْجًا (أَحْسَنَ) وَأَنْشَطَ (مِنْ
عُرْسِ فَاطِمَةَ) وَزَوَّاجِهَا .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن له شاهد من حديث أنس ، رواه
أصحاب الكتب الستة ، وأصله في « الصحيحين » وغيرهما من حديث أبي أسيد
الساعدي .

فدرجته : أنه صحيح المتن بغيره ، وسنده ضعيف ، وغرضه : الاستشهاد

به .



(٦٨) - ١٨٨٤ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ : دَعَا أَبُو أُسَيْدٍ السَّاعِدِيُّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عُرْسِهِ ، فَكَانَتْ خَادِمَهُمْ

ثم استشهد المؤلف خامساً لحديث أنس الأول بحديث أبي أسيد الساعدي رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٦٨) - ١٨٨٤ - (٦) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجرائي أبو جعفر التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أخبرنا عبد العزيز بن أبي حازم) سلمة بن دينار المدني صدوق فقيه ، من الثامنة ، مات سنة أربع وثمانين ومئة (١٨٤ هـ) . يروي عنه : (ع) . قال : (حدثني أبي) أي : والدي أبو حازم سلمة بن دينار الأعرج التمار المدني القاضي مولى الأسود بن سفيان ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي (الساعدي) أبي العباس المدني رضي الله تعالى عنه الصحابي المشهور ، له ولأبيه صحبة ، مات سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(قال) سهل : (دعا أبو أسيد الساعدي) مالك بن ربيعة بن البَدَن - بفتح الموحدة والمهملة بعدها نون - مشهور بكنيته رضي الله تعالى عنه شهد بدرًا وغيرها ، ومات سنة ثلاثين ، وقيل : سنة ستين . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات . أي : قال سهل : دعا أبو أسيد (رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى) وليمة (عرسه) وزواجه .

قال أبو أسيد : (فكانت خادمهم) أي : خادم الناس الحاضرين ، بالنصب

أَلْعُرُوسُ قَالَتْ : تَذَرِي مَا سَقَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ :
أَنْقَعْتُ تَمَرَاتٍ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَّا أَصْبَحْتُ . . صَفَّيْتُهِنَّ فَأَسْقَيْتُهُنَّ إِيَّاهُ .

على أنه خبر كان مقدم على اسمها لغرض الحصر (العروس) بالرفع اسمها
مؤخر ، والعروس يطلق على المرأة المزوجة ؛ كما هنا ، وعلى الرجل المتزوج ،
وكذا يطلق الخادم على الذكر والأنثى .

(قالت) العروس الخادمة لزوجها أبي أسيد : هل (تدري) وتعلم (ما
سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟) أي : أي شراب سقيته صلى الله عليه
وسلم ؟ قال زوجها : لا أدري ما هو ، فما هو ؟ (قالت) العروس : (أنقعت)
وبللت وأَنْبَذْتُ (تمراتٍ من الليل) أي : في الليل (فَلَمَّا أَصْبَحْتُ) أي : دخلتُ
في الصباح . . (صَفَّيْتُهِنَّ) أي : صفَّيتُ تلك التمراتِ ونَقَّيْتُهِنَّ من القُشُورِ
(فأَسْقَيْتُهُنَّ) أي : أسقيت شرابَ تلك التمراتِ (إِيَّاهُ) صلى الله عليه وسلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب في
إجابة الوليمة والدعوة وفي غيره من أبواب آخر ، ومسلم في كتاب الأشربة ، باب
إباحة النبيذ الذي لم يشتد ولم يَصِرْ مسكراً ، وأحمد ابن حنبل في « مسنده » .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٥) - (٥٩٣) - بَابُ إِجَابَةِ الدَّاعِي

(٦٩) - ١٨٨٥ - (١) حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : شَرُّ الطَّعَامِ
.....

(٢٥) - (٥٩٣) - (بَابُ إِجَابَةِ الدَّاعِي)

(٦٩) - ١٨٨٥ - (١) (حدثنا علي بن محمد) بن إسحاق الطنافسي الكوفي ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث أو خمس وثلاثين ومئتين (٢٣٥ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عبد الرحمن) بن هرمز (الأعرج) الهاشمي مولا هم المدني ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو هريرة : (شر الطعام ...) إلى آخره ، وفي رواية لمسلم عن هشام بن حسان عن ابن سيرين عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « شر الطعام ... » الحديث ، وهي أرجح من رواية الوقف ، ولذا قدمها مسلم في « صحيحه » على رواية الوقف .

قال القرطبي : أكثر الرواة والأئمة على رواية هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة ، وقد انفرد برفعه زياد بن سعد عن الأعرج عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « شر الطعام ... » الحديث ، وذكره ، وهو ثقة إمام ، وأيضاً فمن وقفه .. ذكر فيه ما يدل على أنه مرفوع ؛ وذلك أنه قال فيه : « ومن

طَعَامُ الْوَلِيمَةِ ؛ يُدْعَى لَهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكُ الْفُقَرَاءُ ، وَمَنْ لَمْ يُجِبْ . . فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ .

لم يجب الدعوة . . فقد عصى الله ورسوله « وظاهر هذا الرفع ؛ لأن الراوي لا يقول مثل هذا من قبل نفسه . انتهى من « المفهم » .

قوله : (شر الطعام) أي : أقل الطعام أجراً وأنقصه ثواباً (طعام الوليمة ؛ يدعى لها الأغنياء ، ويترك الفقراء) وقد تبين من سياق الحديث أن الجهة التي يكون فيها طعام الوليمة شر الطعام إنما هي ترك الأولى ؛ وذلك أن الفقير هو المحتاج للطعام الذي إذا دعي . . سارع وبادر ، ومع ذلك فهو لا يدعى ، فكان العكس أولى ؛ وهو أن يدعى الفقير ويترك الغني .

ولا يفهم من هذا الحديث تحريم ذلك الفعل ؛ لأنه لا يقول أحد بتحريم إجابة الدعاء للوليمة فيما علمته ، وإنما هذا مثل قوله صلى الله عليه وسلم : « شر صفوف الرجال آخرها ، وخيرها أولها ، وشر صفوف النساء أولها ، وخيرها آخرها » ، رواه مسلم وأبو داود والنسائي .

فإنه لم يقل أحد : إن صلاة الرجل في آخر الصفوف حرام ، ولا صلاة النساء في أول صف حرام ، وإنما ذلك من باب ترك الأولى ؛ كما قد يقال عليه : مكروه وإن لم يكن مطلوب الترك ، على ما يعرف في الأصول .

فإذاً الشر المذكور هنا : قلة الثواب والأجر ، والخير : كثرة الثواب والأجر ، ولذلك كره العلماء اختصاص الأغنياء بالدعوة .

قوله : (يدعى لها الأغنياء) أي : عادةً . . تعليل لكونها شر الطعام ؛ فهي شر إذا كانت كذلك لا مطلقاً ؛ وإلا . . فهي ذاتها سنة ، ولذلك وجبت إجابة الدعوة إليها ، وفي قوله : (ومن لم يجب) الدعوة إليها بالحضور . . (فقد عصى الله) سبحانه وتعالى (ورسوله) صلى الله عليه وسلم . . إشارة إلى أن إجابة الدعوة

.....

للوليمة واجبة ، وإن كانت هي شر الطعام من تلك الجهة . انتهى « سندي » ،
وإنما عصى الله ؛ لأن من خالف أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم . . فقد
خالف أمر الله تعالى . انتهى « ملا علي » .

ومقصد هذا الحديث : الحض على دعوة الفقراء والضعفاء ، ولا تقتصر
الدعوة على الأغنياء ؛ كما يفعل من لا مبالاة عنده بالفقراء من أهل الدنيا ، والله
تعالى أعلم . انتهى « كوكب » .

قال النووي : ومعنى هذا الحديث : الإخبار بما يقع من الناس بعده صلى الله
عليه وسلم ؛ من مراعاة الأغنياء في الولائم ، وتخصيصهم بالدعوة ، وإيثارهم
بطيب الطعام ، ورفع مجالسهم وتقديمهم ، وغير ذلك مما هو الغالب في
الولائم . انتهى منه .

تتمة

قال النووي : ذكر مسلم هذا الحديث موقوفاً على أبي هريرة ومرفوعاً إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقد سبق أن الحديث إذا روي موقوفاً ومرفوعاً . .
حكم برفعه على المذهب الصحيح ؛ لأنه زيادة ثقة . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
من ترك الدعوة . . فقد عصى الله ورسوله ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب الأمر
بإجابة الداعي إلى دعوته ، وأبو داود في كتاب الأطعمة ، باب ما جاء في إجابة
الدعوة .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



(٧٠) - ١٨٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِذَا دُعِيَ أَحَدُكُمْ إِلَى وَلِيمَةٍ عُرْسٍ . . فَلْيُجِبْ » .

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٠) - ١٨٨٦ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ (بن بهرام الكوسج أبو يعقوب التميمي المروزي ، ثقة ثبت ، من الحادية عشرة ، مات سنة إحدى وخمسين ومئتين (٢٥١ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(أخبرنا عبد الله بن نمير) الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئتين (٢٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبيد الله) بن عمر بن حفص العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما :

وهذا السند من خماسياته .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إذا دعي أحدكم) أيها المسلمون (إلى وليمة عرس) أي : زواج . . (فليجب) دعوتها وجوباً إن لم يكن له عذر من الأعذار الآتية ، وفي « الفتح » : قال الشافعي وأصحابه : تقع الوليمة على كل دعوة تتخذ لسرور حادث من نكاح أو ختان أو غيرهما ، لكن الأشهر استعمالها عند الإطلاق في النكاح ، وتقيد في غيره ، فيقال : وليمة الختان ونحو ذلك ، وقال الأزهري : الوليمة مأخوذة من الولم ؛ وهو الجمع وزناً ومعنى ؛ لأن الزوجين يجتمعان ، وقال ابن الأعرابي : أصلها من تميم الشيء واجتماعه ، وقد نقل ابن عبد البر ثم عياض ثم النووي القول بوجوب الإجابة لوليمة العرس ، وفيه نظر .

.....

نعم ؛ المشهور من أقوال العلماء الوجوب ، وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ، ونص عليه مالك وعن بعض الشافعية والحنابلة أنها مستحبة ، وذكر اللخمي من المالكية أنه المذهب .

قوله : « إذا دعي أحدكم » أي : طلب « إلى » مكان « وليمة عرس .. فليجب تلك الدعوة » بالحضور إلى مكانها إن لم يكن له عذر .

قال النووي : قد يحتج بهذا الحديث من يخص وجوب الإجابة بوليمة العرس ، ويتعلق الآخرون بالروايات المطلقة بقوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأخرى : « إذا دعا أحدكم أخاه .. فليجب عرساً كان أو غيره » ، ويحملون هذا الحديث على الغالب أو نحوه من التأويل . انتهى .

قلت : ويمكن حمل الرواية المقيدة على زيادة تأكيد الإجابة فيها ، والله أعلم . انتهى « فتح الملهم » .

قال النووي : والأعذار التي يسقط بها وجوب الإجابة أو ندبها أمور ؛ منها : أن يكون في الطعام شبهة ، أو يخص بها الأغنياء ، أو يكون هناك من يتأذى بحضوره معه ، أو لا تليق به مجالسته ، أو يدعو له خوف شره ، أو لطمع في جاهه ، أو ليعاونه على باطل ، وألا يكون هناك منكر ؛ من خمر ، أو لهو ، أو فرش حرير ، أو صور حيوان غير مفروشة ، أو آنية من ذهب أو فضة ، ومن الأعذار : أن يعتذر إلى الداعي فيتركه ، ولو دعاه ذمي .. لم تجب إجابته على الأصح ، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام .. فالأول : تجب فيه ، والثاني : تستحب ، والثالث : تكره ؛ كما سيأتي في الحديث الآتي . انتهى .

وكره مالك لأهل الفضل الإجابة إلى كل طعام يدعون إليه ، وتأوله بعضهم

(٧١) - ١٨٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادَةَ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا
يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ،
.....

من غير الوليمة ، وتأوله غيره على غير طعام أسباب السرور المتقدم . انتهى
« أبي » .

تنبيه مهم

واعلم : أن الوليمة التي تفعل في زماننا هذا لا تسمى وليمة عرس ، بل
هي وليمة إملاك على المرأة ، فلا تجب فيها الإجابة ، بل تسن ؛ كما في سائر
الولائم ؛ لأن العرس هو الزفاف والدخول بالمرأة ، ولم يحصل الزفاف وقت
الوليمة ، بل بعدها بعد استلام المرأة ، والوليمة التي فعلها النبي صلى الله عليه
وسلم في زينب وفي صفية بنت حيي إنما كانت بعد بنائه بهما ، وكذا أمر
عبد الرحمن بن عوف بالوليمة بعد بنائه حين رأى عليه أثر الصفرة . انتهى
« كوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب
الأمر بإجابة الداعي إلى دعوته ، والبيهقي في كتاب الصداق ، باب إتيان دعوة
الوليمة .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة الأول بحديث آخر له ، فقال :
(٧١) - ١٨٨٧ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبَّادَةَ (بفتح العين والموحدة
المخففة) (الواسطي) صدوق فاضل ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ د ق) .
(حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد الواسطي ، ثقة
متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ حُسَيْنٍ أَبُو مَالِكٍ النَّخَعِيُّ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْوَلِيْمَةُ أَوَّلُ يَوْمٍ حَقٌّ ، وَالثَّانِي مَعْرُوفٌ ، وَالثَّالِثُ رِيَاءٌ وَسُمْعَةٌ » .

(حدثنا عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي (الواسطي ، متروك ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عَتَّابٍ الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حازم) سلمان الأشجعي الكوفي ، ثقة ، من الثالثة ، مات على رأس المئة (١٠٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الملك بن حسين ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الوليمة أول يوم حق) أي : متأكد النذب ، لا بمعنى الوجوب ، بل بمعنى زيادة التأكيد ؛ أي : شيء لا ينبغي تركه ؛ أي : مطلوب عرفاً ؛ لزيادة اشتها النكاح المطلوب من الوليمة بمنزلة التأكيد (و) في اليوم (الثاني معروف) أي : مباح (و) في اليوم (الثالث رياء وسمعة) أي : مكروهة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن مسعود ، رواه الترمذي ، ولفظه : عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طعام أول يوم حق) أي : ثابت ولازم فعله وإيجابته ، أو واجب ، وهذا عند من ذهب إلى أن الوليمة واجبة أو سنة مؤكدة ؛ فإنها في معنى الواجب حيث يسيء

بتركها ويترتب عتاب ، وإن لم يجب عقاب ، قاله القاري .

قلت : هذا الحديث من متمسكات من قال بالوجوب .

(وطعام يوم الثاني سنة) وروى أبو داود هذا الحديث عن رَجُلٍ أَعْوَرَ من ثقيف بلفظ : (الوليمة أول يوم حق ، والثاني معروف) أي : ليس بمنكر ، (وطعام يوم الثالث سمعة) بضم السين ؛ أي : سمعة ورياء ؛ لِيُسْمَعَ الناس ويرائيهم . وفي رواية : (أي : سمعة ورياء) .

(ومن سَمَّع .. سَمَّع الله به) - بتشديد الميم فيهما - أي : مَنْ شَهَرَ نفسه بكرم أو نحوه فخراً أو رياءً .. شَهَرَهُ الله يوم القيامة بين أهل العرصات بأنه مُرَاءٍ كَذَّاب ؛ بأن أعلم الله الناس بريائه وسمعته ، وقرَعَ بابَ أَسْمَاعِ خلقه ، فَيَفْتَضِحَ بين الناس .

قال الطيبي : إذا أحدث الله تعالى لعبدٍ نعمةً .. حق له أن يحدث شكرًا ، واستحب ذلك في الثاني ؛ جبراً لما يقع من النقصان في اليوم الأول ؛ فإن السنة مكملة للواجب ؛ وأما اليوم الثالث .. فليس إلا رياءً وسمعةً ؛ والمدعو يجب عليه الإجابة في الأول ، ويستحب في الثاني ، ويكره بل يحرم في الثالث . انتهى ، قال القاري : وفيه رد صريح على أصحاب مالك ؛ حيث قالوا باستحباب سبعة أيام لذلك . انتهى .

قلت : لعلمهم تمسكوا بما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت : (لما تزوج أبي .. دعا الصحابة سبعة أيام ، فلما كان يوم الأنصار .. دعا أباي بن كعب وزيد بن ثابت وغيرهما ، فكان أباي صائماً ، فلما طَعِمُوا .. دعا أباي وأثنى) ، وأخرجه البيهقي من وجه آخر أتم سياقاً منه ، وأخرجه عبد الرزاق إلى حفصة فيه ثمانية أيام ، ذكره الحافظ في « الفتح » .

.....

وقد جنح الإمام البخاري في « صحيحه » إلى جواز الوليمة إلى سبعة أيام ؛ حيث قال : باب حق إجابة الوليمة والدعوة ، ومن أولم بسبعة أيام ونحوه ، ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوماً ولا يومين . انتهى .

وأشار بهذا إلى ضعف حديث الباب ؛ ولكن ذكر الحافظ في « الفتح » شواهد لهذا الحديث ، وقال بعد ذكرها هذه الأحاديث : وإن كان كل منها لا يخلو عن مقال مجموعها يدل على أن للحديث أصلاً ، قال : وقد عمل به - يعني : بحديث الباب - الشافعية والحنابلة ، قال : وإلى ما جنح إليه البخاري ذهب المالكية ، قال عياض : استحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعاً ، قال : وقال بعضهم : محله إذا دعا كل يوم من لم يدع قبله ، ولم يكرر عليهم وإذا حملنا الأمر في كراهة الثالث على ما إذا كان هناك رياء وسمعة ومباهاة . . كان الرابع وما بعده كذلك ، فيمكن حمل ما وقع من السلف من الزيادة على اليومين عند الأمن من ذلك ، وإنما أطلق ذلك على الثالث ؛ لكونه الغالب . انتهى كلام الحافظ مختصراً ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وحديث الباب أخرجه أبو داود من حديث رجل من ثقيف ، قال قتادة : إن لم يكن اسمه زهير بن عثمان . . فلا أدري ما اسمه ، وإسناده ليس بصحيح ؛ كما صرح به البخاري في « تاريخه الكبير » ، وأخرجه ابن ماجه من حديث أبي هريرة ، وفي إسناده عبد الملك بن حسين النخعي الواسطي ، قال الحافظ : ضعيف .

وفي الباب عن أنس بن مالك عند البيهقي ، وفي إسناده بكر بن خنيس ، وهو ضعيف ، وذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في « العلل » من حديث الحسن عن أنس ، ورجحا رواية من أرسله عن الحسن ، وفي الباب أيضاً عن وحشي بن

.....
حرب عند الطبراني بإسناد ضعيف ، وعن ابن عباس عنده أيضاً بإسناد كذلك .
انتهى منه .

وقد عرفت أن لحديث الباب شواهد يدل مجموعها على أن للحديث أصلاً ،
فترفع بكثرتها إلى درجة الصحة . انتهى منه .

فنقول درجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد كثيرة ، وسنده
ضعيف ؛ لما قد عرفت ، فالحديث : ضعيف السند ، صحيح المتن بغيره ،
وغرضه : الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخرا للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٦) - (٥٩٤) - بَابُ الْإِقَامَةِ عَلَى الْبُكَرِ وَالْثِيْبِ

(٧٢) - ١٨٨٨ - (١) حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قَلَابَةَ ، عَنْ أَنَسٍ

(٢٦) - (٥٩٤) - (بَابُ الْإِقَامَةِ عَلَى الْبُكَرِ وَالْثِيْبِ)

(٧٢) - ١٨٨٨ - (١) (حَدَّثَنَا هَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ) بن مصعب التميمي الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ثلاث وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الكلابي الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ) بن يسار المطلبلي مولا هم المدني ، نزيل العراق إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عَنْ أَيُّوبَ) بن أبي تميمه كيسان السخثياني العنزي أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي قَلَابَةَ) عبد الله بن زيد بن عمرو ، أو عامر ، الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، قال العجلي : فيه نصب يسير ، من الثالثة ، مات بالشام ، هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَنَسٍ) بن مالك رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ لِلثَّيْبِ ثَلَاثًا ، وَلِلْبَكْرِ سَبْعًا » .

(قال) أنس : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن للثيب ثلاثاً) أي : إذا تزوج ثيباً . . فلها ثلاث ليالٍ هي حقها ، ثم يجب القسم بينها وبين القديمة (وللبكر سبعاً) من الليالي ؛ يعني : أن الرجل إذا تزوج الثيب الجديدة على الزوجة القديمة . . أقام عند الجديدة ثلاثاً من الليالي ؛ لأجل زفافها ، وإذا تزوج البكر الجديدة . . أقام عندها سبعاً من الليالي ؛ لأجل الزفاف .

قال ابن العربي : والحكمة : أنه نظر إلى تحصيل الألفة والمؤانسة ، وأن يستوفي الزوج لذته من الثانية ؛ فإن لكل جديدة لذة ، ولما كانت البكر الحديثة العهد بالرجل وحديثة بالاستصعاب والنفار لا تلين إلا بجهد . . شرعت لها الزيادة على الثيب ؛ لأنه ينفي نفارها ويسكن روعها ، وهي في ذلك بخلاف الثيب ؛ لأنها مارست الرجال ، وهذه حكمة تخصيصها بالزيادة ، والدليل على ذلك إنما هو قول الشارع وفعله . انتهى من « الأبي » .

قال المازري : واختلف عندنا في ذلك : ف قيل : الثلاث والسبع حق للزوج على بقية نسائه ؛ لحاجته إلى اللذة بهذه الجديدة ، فجعل له الشارع ذلك ؛ زيادةً في الاستمتاع ، وقيل : حق للمرأة ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « للثيب وللبكر » بلام الملك . انتهى منه .

ومن لا يقول بذلك التخصيص . . يعتذر بأنه معارض بالعدل الواجب بالكتاب ؛ إذ العدل معلوم لغةً ؛ وهو التسوية ، فيؤخذ بالكتاب ويترك حديث الآحاد .

وقد يجاب عنه : بأن المراد بالعدل المذكور : العدل شرعاً لا مطلق التسوية لغةً ؛ ضرورة أن التسوية في الجماع غير واجب ، وكذا في طول الثوب وقصره إذا

(٧٣) - ١٨٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ،
.....

كانت إحداهما طويلة والأخرى قصيرة ، وغير ذلك ، بل إذا كانت إحداهما حرة والثانية أمة .. فللحرة يومان ، وللأمة يوم ، وكل ذلك عدل شرعاً ، وإن لم يكن تسوية لغة .. فينبغي أن يعلم العدل شرعاً من بيان الشارع . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب إذا تزوج الثيب على البكر ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب قدر ما تستحقه البكر والثيب من إقامة الزوج عندها عقب الزفاف ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب ما جاء في المقام عند البكر .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أنس بحديث أم سلمة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٧٣) - ١٨٨٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ (بن فروخ التميمي البصري) (القطان) ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئتين (٢٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني أبو عبد الملك القاضي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ ؛ يَعْني : اَبْنُ اَبِي بَكْرٍ بَنِ الْحَارِثِ بَنِ هِشَامٍ ، عَنْ اَبِيهِ ،
عَنْ اُمِّ سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا تَزَوَّجَ اُمَّ سَلَمَةَ ..
اَقَامَ عِنْدَهَا ثَلَاثًا وَقَالَ :

(عن عبد الملك ؛ يعني : ابن أبي بكر) بن عبد الرحمن (بن الحارث بن هشام)
المخزومي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات في أول خلافة هشام .
يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام بن المغيرة
المخزومي المدني ، قيل : اسمه محمد ، وقيل : المغيرة ، وقيل : أبو بكر
اسمه ، وكنيته أبو عبد الرحمن ، وقيل : اسمه كنيته ، راهب قریش ، ثقة فقيه
عابد ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل غير ذلك . يروي
عنه : (ع) .

(عن أم سلمة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله لما تزوج أم سلمة) هند بنت أبي أمية حذيفة المخزومية ..
(أقام عندها ثلاثاً) من الليالي .

ويفهم من أحاديث الباب أن من السنة أن الرجل إذا تزوج بكرة جديدة .. أقام
عندها سبعاً ، ثم قسم بين أزواجه ؛ وإذا تزوج جديدة ثيباً .. أقام عندها ثلاثاً ،
ثم قسم ، وكانت أم سلمة ثيباً .

(وقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قبله حذف ؛ كما يؤخذ من
بعض روايات مسلم ؛ تقديره : ولما أراد رسول الله صلى الله عليه وسلم أن
يخرج من عندها بعد ثلاث .. أخذت بثوبه صلى الله عليه وسلم ، وأرادت
زيادة مقامه عندها ، فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ تمهيداً للعذر

« لَيْسَ بِكَ عَلَى أَهْلِكَ هَوَانٌ إِنْ شِئْتَ . . سَبَعْتُ لَكَ ، وَإِنْ سَبَعْتُ لَكَ . . سَبَعْتُ لِنِسَائِي » .

في الاختصار على الثلاث ، فقال لها : (ليس بك) يا أم سلمة ، الجار والمجرور متعلق بهوان الآتي .

وقوله : (على أهلك) أي : على زوجك - يعني : نفسه - خبر ليس ، و (على) بمعنى (عند) ، وقوله : (هوان) أي : احتقار واستخفاف : اسم ليس مؤخر عن خبرها ؛ والتقدير : إنه ليس هوان واستخفاف بك عند أهلك وزوجك ، قال القاضي : وأراد بالأهل نفسه الشريفة صلى الله عليه وسلم ، وكل واحد من الزوجين أهل لصاحبه .

والمعنى : ليس اقتصاري على الثلاث معك ؛ لهوانك عليّ وقلّة الرغبة فيك ، بل لأن الشرع كذلك ، ثم بين حقها ، وخيّرهما بين ثلاث بلا قضاء ، وبين سبع مع قضاء حقوق باقي النساء ، وفي كل منهما مزية لها ؛ فإن في السبع مزية التوالي ، وفي الثلاث مزية قرب العود ؛ لعدم القضاء ، وهذا معنى قوله : (إن شئت . . سبعت لك . .) إلى آخره ؛ إن شئت الزيادة لك على الثلاث الخالصة لك . . سبعت لك ؛ أي : أقمت عندك سبع ليالي (وإن سبعت لك) أي : أقمت عندك سبع ليال متوالية . . (سبعت لنسائي) وأزواجي ؛ أي : أقمت بعدك عند كل واحدة من نسائي سبعاً سبعاً .

وفي رواية لمسلم زيادة : (قالت) أم سلمة لرسول الله : (ثَلَاثٌ) أي : اقتصر على هذه الثلاثة ولا تَزِدْ عليها ، وابدأ الدَّوْرَانِ على أزواجك ؛ يعني : أنها اختارت الثلاث ؛ لكونها لا تُقْضَى في سائر الأزواج ، فيقرب عودُه صلى الله عليه وسلم إليها .

.....

وقد اختلف هل لغير النبي صلى الله عليه وسلم أن يُسَبِّحَ للثيب أم لا ؟
 فذهب مالك فيما ذكر عنه ابنُ المَوَازِ إلى أنه ليس له أن يسبح ، وكأنه رأى
 أن ذلك كان من خصوصياته صلى الله عليه وسلم ؛ إذ قد ظهرت خصوصياته في
 هذا الباب كثيراً ، وقال ابن القصار : إذا سبَّح للثيب . . سبع لسائر نسائه ؛ أخذاً
 بظاهر هذا الحديث ، ولا يدل عنده على سقوط الثلاثة ، وكأنه تمسك بالرواية
 التي قال لها فيها : « إن شئت . . زدتك وحاسبتك » ، وكل هذا منه صلى الله
 عليه وسلم عمل بالعدل بين أزواجه ، ومراعاة له .

وهل كان ذلك منه - أعني : القَسَمَ - على جهة الوجوب ؛ كما هو على غيره
 بالاتفاق ، أو هو مندوب إلى ذلك ، لكنه أخذ نفسه بذلك ؛ رغبةً في تحصيل
 الثواب ، وتطيباً لقلوبهن ، وتحسيناً للعشرة معهن على مقتضى خلقه الكريم
 وليقتدئ به ؟

في ذلك قولان لأهل العلم ؛ مستند القول بالوجوب : التمسك بعموم القاعدة
 الكلية في وجوب العدل بينهما ، ويقول صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ هذا
 قسمي فيما أملك ، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » رواه أبو داود والترمذي
 والنسائي ؛ يعني : الحب والبغض .

ومستند نفيه : قوله تعالى : ﴿ تَرْجَى مَنْ نَشَأُ مِنْهُنَّ وَتُقْوَى إِلَيْكَ مَنْ نَشَأُ وَمِنْ أَتْبَعَيْتَ
 مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ ^(١) .

ولم يختلف في حق غير النبي صلى الله عليه وسلم ممن له زوجات أن العدل
 عليه واجب ؛ لقوله صلى الله عليه وسلم : « من كانت له امرأتان فلم يعدل

(١) سورة الأحزاب : (٥١) .

بينهما . . جاء يوم القيامة وشقه مائل ، أو ساقط » ، وقوله تعالى : ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ ﴾ ^(١) . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الرضاع ، باب قدر ما يستحقه ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في المقام عند البكر ، والبيهقي ، ومالك ، وأبو يعلى ، وعبد الرزاق .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة النساء : (١٢٩) .

(٢٧) - (٥٩٥) - بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَهْلُهُ

(٧٤) - (١٨٩٠ - (١)) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ
يَحْيَى الْقَطَّانُ قَالَا : حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ
مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شَعِيبٍ ،

(٢٧) - (٥٩٥) - (بَابُ مَا يَقُولُ الرَّجُلُ إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهِ أَهْلُهُ)

(٧٤) - (١٨٩٠ - (١)) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن
فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(وصالح بن محمد بن يحيى) بن سعيد بن فروخ (القطان) مقبول ، من
الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

كلاهما (قالا : حدثنا عبيد الله بن موسى) بن أبي المختار باذام العبسي
الكوفي أبو محمد ، ثقة كان يتشيع ، من التاسعة ، قال أبو حاتم : كان أثبت
في إسرائيل من أبي نعيم واستصغر في سفيان الثوري ، مات سنة ثلاث عشرة
ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة إمام من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عجلان) المدني القرشي مولاهم ؛ مولى فاطمة بنت
الوليد بن عتبة ، أحد العلماء العاملين ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان
وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ،
من الخامسة ، مات سنة ثمان عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :
إِذَا أَفَادَ أَحَدُكُمْ امْرَأَةً أَوْ خَادِمًا أَوْ دَابَّةً . . فَلْيَأْخُذْ بِنَاصِيَتِهَا وَلْيَقُلْ : « اَللّٰهُمَّ ؛
إِنِّي أَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِهَا وَخَيْرِ مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهَا وَشَرِّ مَا
جُبِلَتْ عَلَيْهِ » .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ثبت
سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل القرشي السهمي ، أحد
السابقين المكثرين رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمس وستين (٦٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سباعياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن في سماع شعيب عن جده
اختلافاً ، فهو مختلف فيه .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا أفاد) أي : إذا استفاد (أحدكم)
وحصل وملك (امرأة) أي : تزوجها (أو خادماً) أي : اشتراه (أو دابة) يركبها
أو يحمل عليها ، وفي رواية أبي داود : عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :
« إذا تزوج أحدكم امرأة ، أو اشترى خادماً » أي : جارية أو رقيقاً ، وهو يشمل
الذكر والأنثى ، فيكون تأنيث الضمير فيما سيأتي باعتبار النسمة أو النفس .
انتهى من « العون » .

(فليأخذ بناصيتها) أي : بمقدم رأس تلك النسمة (وليقل : اللهم ؛ إني
أسألك من خيرها) أي : من خير هذه النسمة (وخير ما جبلت) وطبعت
وخلقت (عليه) الضمير عائد إلى (ما) الموصولة (وأعوذ بك من شرها وشر
ما جبلت) هذه النسمة (عليه) .

قوله : « إني أسألك خيرها » أي : خير ذاتها « وخير ما جبلت عليه » أي :

(٧٥) - ١٨٩١ - (٢) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ رَافِعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ،
.....

خلقتها وطبعتها عليه من الأخلاق البهيمية ، قوله : « وليأخذ بناصيتها » وهو الشعر الكائن في مقدم الرأس .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في جامع النكاح .

ودرجته : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ؛ لما قد عرفت من اختلاف الأئمة في حديث عمرو بن شعيب ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن عمرو بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٧٥) - ١٨٩١ - (٢) (حدثنا عمرو بن رافع) بن الفرات القزويني البجلي أبو حجر - بضم المهملة وسكون الجيم - ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة سبع وثلاثين ومئتين (٢٣٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا جرير) بن عبد الحميد بن قرط الضبي ، أو الربيعي الكوفي ، ثقة صحيح الكتاب ، من الثامنة ، قيل : كان في آخر عمره يهتم من حفظه ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عتاب - بمثناة مشددة - الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم بن أبي الجعد) رافع الغطفاني الأشجعي مولا هم الكوفي ، ثقة

عَنْ كُرَيْبٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَوْ أَنَّ
أَحَدَكُمْ إِذَا أَتَى أُمْرَأَتَهُ »

وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل :
مئة أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن كريب) بن أبي مسلم الهاشمي مولا هم المدني أبي رشدين مولى
ابن عباس ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة ثمان وتسعين (٩٨ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لو أن أحدكم) أيها المسلمون
(إذا أتى) أي : جامع (امرأته) أي : زوجته أو سريته جماعاً مباحاً ؛ كما
هو ظاهر ، قاله القاري في « المرقاة » ، وهذه الرواية مفسرة لغيرها من
الروايات التي فيها : (حين يأتي أهله) دالة على أن القول قبل الشروع في
الجماع .

قال القاري : وقد روى ابن أبي شيبه عن ابن مسعود موقوفاً : (أنه إذا أنزل . .
قال : اللهم ؛ لا تجعل للشيطان فيما رزقتنا نصيباً) ، ولعله يقولها في قلبه ، أو
عند انفصاله ؛ لكراهة ذكر الله تعالى باللسان في حال الجماع بالإجماع . انتهى
فتح « الملهم » .

و (إذا) ظرف مجرد عن معنى الشرط متعلق بقوله : « قال : اللهم » وجملة
(قال) خبر (أن) والتقدير : لو أن أحدكم قال : اللهم ؛ جنبني . . . إلى آخره
وقت إتيان أهله .

و (لو) إما للتمني ، وجملة (أن) في محل نصب مفعول للتمني المدلول

قَالَ : اَللّٰهُمَّ ؛ جَنِّبْنِي الشَّيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنِي ، ثُمَّ كَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ . . لَمْ يُسَلِّطِ اللّٰهُ عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ اَوْ لَمْ يَضُرَّهُ .

بلو ؛ والتقدير : أتمنى قول أحدكم : اللهم ؛ جنبني الشيطان . . . إلى آخره وقت إرادة إتيان أهله .

وإما شرطية ، وفعل الشرط محذوف ، والجواب جملة قوله : « لم يسלט الله عليه الشيطان » ، وجملة (أن) فاعل للشرط المحذوف ؛ والتقدير : لو ثبت قول أحدكم : اللهم ؛ جنبني الشيطان . . . إلى آخره وقت إرادة إتيان أهله . . لم يسלט الله عليه الشيطان . انتهى « كوكب » .

وعبارة « العون » : و (لو) هذه يجوز أن تكون للتمني على حد : ﴿ قُلْ اِنَّ لَنَا كَرَّةً ﴾ ^(١) ، والمعنى : أنه صلى الله عليه وسلم تمنى لهم ذلك الخير يفعلونه ؛ لتحصل لهم السعادة ، وحينئذ فيجيء فيه الخلاف المشهور ؛ هل يحتاج إلى جواب أو لا ؟ وبالثاني قال ابن الصائغ وابن هشام .

ويجوز أن تكون شرطية ، والجواب محذوف ؛ والتقدير : لسلم من الشيطان ، أو نحو ذلك . انتهى منه .

(قال : اللهم ؛ جنبني الشيطان) أي : بعُد عني وسوسته وعمله (وجنب الشيطان ما رزقتني) أي : من الولد ، وهو مفعول ثانٍ لـ (جنبني) ، وأطلق ما على من يعقل ؛ لأنها بمعنى شيئاً ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَاللّٰهُ اَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ ﴾ ^(٢) . (ثم كان) وقدر (بينهما) أي : بين المتجامعين (ولد . . لم يسלט الله عليه) أي : على ذلك الولد (الشيطان ، أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم : (لم يضره) الشيطان ، بالشك من الراوي ؛ أي : لم يضر الشيطان

(١) سورة الشعراء : (١٠٢) .

(٢) سورة آل عمران : (٣٦) .

ذلك الولد ، وفي رواية مسلم وأبي داود زيادة : (أبداً) .

قال القاري : فيه إيماء إلى حسن خاتمة الولد ؛ ببركة ذكر الله تعالى في ابتداء وقوع نطفته في الرحم ، فالضرر مختص بالكفر . انتهى .

قال القاضي عياض : قيل : معنى (لم يضره) : لم يتخطه ، وقيل : معناه : لم يطعن في خاصرته عند الولادة الطعنة التي يستهل بها صارخاً ، ولم يحمله أحد على العموم في جميع الضرر والوسوسة . انتهى .

قال القرطبي : القول بقصره على التخطط والصرع ليس بشيء ؛ لأنه تحكم بغير دليل ، والقول بقصره على الطعن في الخاصرة فاسد ؛ لحديث : « كل مولود يطقن الشيطان خاصرته إلا ابن مريم عليه السلام ؛ فإنه جاء يريد أن يطعنه ، فطعن في الحجاب » رواه ابن عدي في « الكامل » فإنه يدل على أنه لا ينجو منه إلا عيسى ابن مريم عليه السلام ؛ لقول أمها : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ﴾ ^(١) ، وليس طعنه بمضر ؛ لأنه طعن كثيراً من الأولياء ، ولم يضرهم ذلك ؛ وإنما مقصود الحديث : أن الولد المقول فيه ذلك لم يضره الشيطان في قلبه ودينه ؛ لصلاح أبويه ، وبركة اسم الله تعالى ، والتعوذ به ، والالتجاء إليه ، ويقرب هذا من قول أم مريم : ﴿ وَإِنِّي أُعِيذُهَا بِكَ وَذُرِّيَّتَهَا ... ﴾ الآية .

ولا يفهم من الحديث نفي الوسوسة والصرع ؛ فقد يكون ذلك كله ولا يضره في عقله ودينه وعاقبة أمره ، فلا يكون للشيطان عليه سلطان ؛ لأنه يكون من جملة العباد المحفوظين المذكورين في قوله : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَئْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ ﴾ ^(٢) ،

(١) سورة آل عمران : (٣٦) .

(٢) سورة الحجر : (٤٢) .

.....
وذلك ببركة الوالدين ، وبركة اسم الله تعالى ، والتعوذ به ، والالتجاء إليه تعالى ،
والله أعلم . انتهى من المفهم .

وفي الحديث من الفوائد : استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك
حتى في حالة الملاذ ؛ كالوقاع ، وفيه الاعتصام بذكر الله ودعائه من الشيطان ،
والتبرك باسمه ، والاستعاذة به من جميع الأسواء والأهواء ، وفيه الاستشعار بأنه
الميسر لذلك العمل والمعين عليه ، وفيه إشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم
لا ينطرد عنه إلا إذا ذكر الله تعالى ، قاله الحافظ .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الخلق ، وفي
كتاب الوضوء ، وكتاب الدعوات ، وفي كتاب التوحيد ، وفي كتاب النكاح ،
وغيرها ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب ما يستحب أن يقول عند الجماع ، وأبو
داود في كتاب النكاح ، باب في جامع النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ،
باب ما يقول إذا دخل على أهله ، والدارمي ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٨) - (٥٩٦) - بَابُ التَّسْتَرِ عِنْدَ الْجَمَاعِ

(٧٦) - ١٨٩٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَأَبُو أُسَامَةَ قَالَا : حَدَّثَنَا بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ عَوْرَاتُنَا مَا نَأْتِي مِنْهَا وَمَا نَذَرُ ؟

(٢٨) - (٥٩٦) - (باب التستر عند الجماع)

(٧٦) - ١٨٩٢ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولا هم أبو خالد الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(وأبو أسامة) حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(قالوا : حدثنا بهز بن حكيم) بن معاوية القشيري البصري أبو عبد الملك ، صدوق ، من السادسة ، مات قبل الستين ومئة . يروي عنه : (عم) .
(عن أبيه) حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري والد بهز ، صدوق ، من الثالثة يروي عنه : (عم) .

(عن جده) معاوية بن حيدة بن كعب القشيري البصري الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، نزل البصرة ، ومات بخراسان . يروي عنه : (عم) .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) معاوية بن حيدة : (قلت : يا رسول الله ؛ عوراتنا ما نأتي ونستبرأ منهن وما نذكر) ونترك سترها ؟ أي : أي عورة نستبرأها ، وأي عورة نترك سترها ؟ والعورات جمع عورة ؛ وهي كل ما يستحيا منه إذا ظهر ؛ وهي من

قَالَ : « أَحْفَظْ عَوْرَتَكَ إِلَّا مِنْ زَوْجَتِكَ أَوْ مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ » ، قُلْتُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ الْقَوْمُ بَعْضُهُمْ فِي بَعْضٍ ؟ قَالَ : « إِنْ أَسْتَطَعْتَ
أَلَّا تُرِيَهَا أَحَدًا »

الرجل : ما بين السرة والركبة ، ومن المرأة الحرة : جميع بدنها إلا الوجه
والكفين إلى الكوعين ، وفي أخمصها خلاف ، ومن الأمة كالرجل ، وما يبدو
في حال الخدمة ؛ كالرأس والركبة والساعد . . فليس بعورة ، وستر العورة في
الصلاة وفي غير الصلاة . . واجب ، وفيه عند الخلوة خلاف ، قاله الجزري في
« النهاية » .

ومعنى قوله : نذر ؛ أي : نترك ، وأمات العرب ماضي يذر ويدع إلا ما جاء
في قراءة شاذة في قوله تعالى : (ما ودَّعك ربك وما قلى) بالتخفيف ، قاله
العيبي ؛ والمعنى : أي عورة نسترها ، وأي عورة نترك سترها ؟ انتهى « تحفة
الأحوذى » .

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (احفظ عورتك) أي : استرها ؛
أي : استر وضئ عورتك ؛ أي : ما بين سرتك وركبتك (إلا من زوجتك ، أو
ما) أي : وإلا من الأمة التي (ملكت يمينك) وحل لك وطؤها ، وعبر باليمين ؛
لأنهم كانوا يتصافحون بها عند العقود .

قال معاوية بن حيدة : (قلت : يا رسول الله ؛ أَرَأَيْتَ) أي : أخبرني (إن
كان القوم بعضهم في بعض) أي : مختلطين فيما بينهم مجتمعون في موضع
واحد ولا يقومون من موضعهم ، فلا نقدر على ستر العورة وعلى الحجاب منهم
على الوجه الأتم والكمال في بعض الأحيان ؛ لضيق الإزار أو لانحلاله لبعض
الضرورة ، فكيف نصنع بستر العورة ، وكيف نحتجب منهم ؟

(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إن استطعت ألا تُريها أحداً)

فَلَا تُرِيْنَهَا ، قُلْتُ : يَا رَسُوْلَ اللهِ ؛ فَإِنْ كَانَ أَحَدُنَا خَالِيًا ، قَالَ : « فَاللهُ أَحَقُّ أَنْ يُسْتَحْيَا مِنْهُ مِنَ النَّاسِ » .

من الناس . . (فلا تريْنَهَا) أحداً ، قال معاوية : (قلت : يا رسول الله ؛ فإن كان أحدنا خالياً) من الناس أي : في خلوة ، فما حكمة الستر حينئذ ؟ (قال : فالله أحق أن يستحيا منه من الناس) بصيغة المجهول ؛ أي : فاستر طاعةً له وطلباً لما يحبه منك ويرضيه ، وليس المراد : فاستر منه ؛ إذ لا يمكن الاستتار منه تعالى ، وقوله : « من الناس » متعلق بـ (أحق) ، قاله السندي .

قال الحافظ : مفهوم قوله : « إلا من زوجتك » يدل : على أنه يجوز لها النظر إلى ذلك منه ، وقياسه أنه يجوز له النظر منها إلى ذلك ، ويدل أيضاً على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى ، ومنه الرجل للرجل ، والمرأة للمرأة ، وفيه حديث في « صحيح مسلم » يعني به : حديث أبي سعيد الآتي في باب كراهية مباشرة الرجل للرجل ، والمرأة للمرأة .

ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعري في الخلوة غير جائز مطلقاً ، لكن استدلل المصنف - يعني : البخاري - على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام .

وجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال : أنهما ممن أمرنا بالاقتداء به ، وهذا إنما يأتي على رأي من يقول : شرع من قبلنا شرع لنا ، والذي يظهر أن وجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قص القصتين ، ولم يتعقب شيئاً منهما ، فدل على موافقتهما لشرعنا ، وإلا . . فلو كان فيهما شيء غير موافق . . لَبَيَّنَهُ ؛ فعلى هذا : فيجمع بين الحديثين بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل ، وإليه أشار - يعني : البخاري - في الترجمة ؛ أي : بقوله : باب من اغتسل عرياناً وحده في خلوة ، ومن تستر ، والتستر أفضل . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(٧٧) - ١٨٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْوَلِيدُ بْنُ الْقَاسِمِ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْأَحْوَصُ بْنُ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِيهِ وَرَاشِدِ بْنِ
سَعْدٍ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الغسل ، باب من
اغتسل عرياناً وحده في الخلوة ، وأبو داود في كتاب الحمام ، باب ما جاء في
التعري ، والترمذي في أبواب الأدب ، باب ما جاء في حفظ العورة ، والنسائي
في عشرة النساء ، وأحمد ، والحاكم وصححه ، وذكره البخاري في « صحيحه »
تعليقاً .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستدلال به على
الترجمة .



ثم استشهد له بحديث عتبة بن عبد السلمي رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(٧٧) - ١٨٩٣ - (٢) حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ وَهْبٍ (بن زياد العَلَّافُ
أبو يعقوب (الواسطي) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة بضع وخمسين
ومئتين (٢٥٣ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

(حدثنا الوليد بن القاسم) بن الوليد (الهمداني) الكوفي ، صدوق يخطئ ،
من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .
(حدثنا الأحوص بن حكيم) بن عمير العنسي - بالنون - أو الهمداني
الحمصي ، ضعيف الحفظ ، من الخامسة ، وكان عابداً . يروي عنه : (ق) .
(عن أبيه) حكيم بن عمير بن الأحوص أبي الأحوص الحمصي الشامي ،
صدوق يهمل ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

(وراشد بن سعد) بالجر عطف على (أبيه) أي : روى الأحوص عن أبيه

وَعَبْدُ الْأَعْلَى بْنِ عَدِيٍّ ، عَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَمِيِّ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ أَهْلُهُ . . فَلْيَسْتَتِرْ ، وَلَا يَتَجَرَّدْ تَجَرَّدَ الْعَيْرَيْنِ » .

حكيم بن عمير ، وعن راشد بن سعد المقرئ الحمصي . روى عن : ثوبان ، وسعد بن أبي وقاص ، وعتبة بن عبد ، وغيرهم من الصحابة ، ثقة كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات سنة ثمان ، وقيل : ثلاث عشرة ومئة (١١٣ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(وعبد الأعلى بن عدي) بالجر معطوف أيضاً على (أبيه) أي : روى الأحوص عن أبيه ، وعن راشد بن سعد ، وعن عبد الأعلى بن عدي البهراني : نسبة إلى بهر بن عمرو الحمصي . روى عن : النبي صلى الله عليه وسلم مراسلاً ، وعن ثوبان ، وعبد الله بن عمرو ، وعتبة بن عبد السلمي ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

أي : كل من حكيم بن عمير ، وراشد بن سعد ، وعبد الأعلى بن عدي رَوَوْا (عن عتبة بن عبد السلمي) أبي الوليد الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، أولُ مشاهده غزوة بني قريظة ، مات قبل المئة سنة سبع وثمانين (٨٧ هـ) ، ويقال : بعد التسعين . يروي عنه : (د ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن الأحوص بن حكيم مختلف فيه .

(قال) عتبة بن عبد : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتى أحدكم) أيها المسلمون وجامع (أهله) أي : حليلته زوجة كانت أو سرية . . (فليستتر) أي : فليستر عورته ، ولو بشيء على دبره (ولا يتجرد) عن ستر سوء دبره وظهره تجرداً (تجرد العيرين) أي : الحمارين عند تسافدهما ، قال

(٧٨) - ١٨٩٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ،
عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ،

السندي : العيرين : تثنية عير ؛ وهو الحمار الوحش ، ويطلق على الأهلي أيضاً .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث ابن مسعود ،
رواه البزار في « مسنده » ، والبيهقي في « سننه الكبرى » ، قال المزي في
« الأطراف » : رواه بشر بن عمارة عن الأحوص بن حكيم عن عبد الله بن عامر
عن عتبة بن عبد السلمي ، وأخرجه البيهقي في كتاب النكاح ، باب الاستتارة
في حالة الوطء ، وعبد الرزاق ، باب القول عند الجماع ، وكيف يصنع ، وفضل
الجماع .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسناً ، وله شواهد ، وغرضه
بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :
(٧٨) - ١٨٩٤ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ (بن
الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست وأول سنة
سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة
إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ،
مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن موسى بن عبد الله بن يزيد) الأنصاري الخطمي - بفتح المعجمة
وسكون المهملة - الكوفي ، ثقة ، من الرابعة . يروي عنه : (م د ق) .

عَنْ مَوْلَى لِعَائِشَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا نَظَرْتُ أَوْ مَا رَأَيْتُ فَزَجَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَطُّ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ : قَالَ أَبُو نَعِيمٍ : عَنْ مَوْلَاةٍ لِعَائِشَةَ .

(عن مولى لعائشة) مجهول .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن التابعي فيه مجهول .

(قالت) عائشة : (ما نظرت أو) قالت : (ما رأيت) ولا أبصرت (فرج رسول الله صلى الله عليه وسلم) ولا قبله (قط) في زمن من الأزمنة الماضية من عمري ، وقط - بفتح القاف وتشديد الطاء المهملة - : ظرف يستغرق لما مضى من الزمان ، وضده : (أبداً) ، وهو ظرف لما يستقبل من الزمان .

وهذا الحديث رواه ابن ماجه في كتاب الطهارة بهذا الإسناد ، وقد تقدم الكلام عليه هناك ، ورواه الترمذي في « الشمائل » عن محمود بن غيلان عن وكيع به ، ورواه الحاكم من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ، فذكره بإسناده ومثله سواء ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم بالسند المذكور ، ورواه الطبراني في « المعجم الصغير » عن أحمد بن زكرياء شاذان عن بركة بن محمد الحلبي عن يوسف بن أسباط عن سفيان الثوري عن محمد بن جحادة عن قتادة عن أنس عن عائشة ، وقال الدارقطني : بركة بن محمد كذاب يضع الحديث ، وقال الحاكم : يروي أحاديث موضوعة ، وقال ابن عدي : سائر أحاديثه باطلة .

فدرجة هذا الحديث : أنه ضعيف (٣) (٢١٨) ؛ لضعف سنده ؛ بجهالة التابعي الذي روى عن عائشة ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .

(قال أبو بكر) ابن أبي شيبة : (قال) لنا (أبو نعيم) الفضل بن دكين : (عن مولاة لعائشة) أي : عن عتيقة لعائشة ، وهي مجهولة أيضاً .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : ثلاثة :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد ، والثالث للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٢٩) - (٥٩٧) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ إِيْتَانِ النِّسَاءِ فِي أَدْبَارِهِنَّ

(٧٩) - (١٨٩٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ،
حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ الْحَارِثِ بْنِ
مُخَلَّدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَنْظُرُ اللَّهُ

(٢٩) - (٥٩٧) - (باب النهي عن إيتان النساء في أدبارهن)

(٧٩) - (١٨٩٥) - (١) (حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب)
الأموي البصري ، واسم أبي الشوارب : محمد بن عبد الرحمن بن أبي عثمان
صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي
عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا عبد العزيز بن المختار) الدباغ البصري مولى حفصة بنت سيرين ،
ثقة ، من السابعة . يروي عنه : (ع) .

(عن سهيل بن أبي صالح) ذكوان السمان أبي يزيد المدني ، صدوق تغير
حفظه بأخرة ، من السادسة ، مات في خلافة المنصور . يروي عنه : (ع) .

(عن الحارث بن مُخَلَّدٍ) - بفتح اللام المشددة - بوزن مُحَمَّدٍ ؛ كما في
« التقريب » ، الأنصاري الزرقى ، مجهول الحال ، من الثالثة . يروي عنه : (د س
ق) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه الحارث بن مخلد ،
قال القطان : مجهول الحال ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، فهو مختلف فيه ،
ولكن الحديث صحيح ؛ لأن له شواهد ؛ كما سيأتي .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا ينظر الله) سبحانه وتعالى يوم

إِلَى رَجُلٍ جَامَعَ امْرَأَتَهُ فِي دُبْرِهَا .

القيامة نظر رحمة (إلى رجل جامع امرأته) أي : حليلته (في دبرها) وهو مخرج الغائط ، وفي رواية أبي داود : « ملعون من أتى امرأته في دبرها » .

والحديث يدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن ، وإلى هذا ذهب الأئمة إلا القليل منهم ؛ لهذا الحديث ، ولأن الأصل تحريم المباشرة إلا فيما أحل الله ، ولم يُحَلَّ تعالى إلا القُبْلَ ؛ كما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرَثَكُمْ أَذَى سِنَّتُمْ ﴾ ^(١) ، وقوله : ﴿ فَأَوْتَهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾ ^(٢) ، فأباح موضع الحرث ، والمطلوب من الحرث نبات الزرع ، فكذلك النساء الغرض من إتيانهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة ، وهو لا يكون إلا في القبل ، فيحرم ما عدا موضع الحرث ، ولا يقاس عليه غيره ؛ لعدم المشابهة في كونه محلاً للزرع ؛ فأما محل الاستمتاع فيما عدا الفرج . . فمأخوذ من دليل آخر ؛ وهو جواز مباشرة الحائض فيما عدا الفرج .

وقولنا : (إلا القليل منهم) خرج به الإمامية ؛ فإنهم ذهبوا إلى جواز إتيان الزوجة والأئمة ، بل والمملوك في الدبر ، وروي عن الشافعي أنه قال : لم يصح في تحليله ولا تحريمه شيء ، والقياس أنه حلال .

ولكن قال الربيع : والله الذي لا إله إلا هو ؛ لقد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب ، ويقال : إنه كان يقول بحله في القديم ، وفي الهدي النبوي عن الشافعي أنه قال : لا أرخص فيه ، بل أنهى عنه ، وقال : إن من نقل عن الأئمة إباحته . . فقد غلط عليهم أفحش الغلط وأقبحه ، وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر والوراء طريقاً إلى البوط في الفرج ، فيطأ من جهة الدبر والوراء في الفرج

(١) سورة البقرة : (٢٢٣) .

(٢) سورة البقرة : (٢٢٢) .

.....
والقبل لا في الدبر ، فاشتَبَه الكلام على السامع . انتهى كذا في « سبل السلام » ،
انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب
في جامع النكاح ، ودرجته أنه صحيح ، قال البوصيري : إسناده صحيح ، رجاله
ثقات ، رواه أبو داود في « سننه » عن هناد ، والنسائي في « الكبرى » عن هناد
ومحمد بن إسماعيل بن سمرة كلاهما عن وكيع عن سفيان عن سهيل به بلفظ :
« ملعون من أتى امرأة في دبرها » ، ورواه الدارمي في « مسنده » عن عبيد الله بن
موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح به ، وله شاهد من حديث ابن عباس
رواه أبو داود في « سننه » ، وابن حبان في « صحيحه » . انتهى كلام البوصيري .
قال الحافظ شمس الدين ابن القيم رحمه الله تعالى في « شرح سنن
أبي داود » : هذا هو الذي أخرجه أبو داود في هذا الباب ، وقد بقي في الباب
أحاديث أخرجه النسائي ، ونحن نذكرها :

الأول : عن خزيمة بن ثابت أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :
« إن الله لا يستحيي من الحق ؛ لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

الثاني : عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم
أن رجلاً سأله عن الرجل يأتي امرأة في دبرها ، قال : « تلك اللُّؤْطِيَّةُ الصَّغْرَى » ،
رفعه همام عن قتادة عن عمرو ، ووقفه سفيان عن حميد الأعرج عن عمرو ،
وتابعه مطر الوراق عن عمرو بن شعيب موقوفاً .

الثالث : عن كريب عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا
ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها » ، هذا حديث يختلف فيه ؛
فرواه الضحاك بن عثمان عن مخزومة بن سليمان عن كريب عن ابن عباس ، ورواه

.....
وكيع عن الضحاك موقوفاً ، ورواه أبو خالد عنه مرفوعاً ، وصحح البستي رفعه ،
وأبو خالد هو الأحمر .

الرابع : عن ابن الهاد عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم
قال : « لا تأتوا النساء في أدبارهن » .

الخامس : حديث أبي هريرة - وقد تقدم - وله عن النبي صلى الله عليه
وسلم : « لا ينظر الله إلى رجل أتى امرأة في دبرها » .

السادس : عن علي بن طلق قال : جاء أعرابي ، فقال : يا رسول الله ؛ إنا
نكون في البادية فيكون من أحدنا الرُّؤْيَحَةُ ، فقال : « إن الله لا يستحيي من
الحق ؛ لا تأتوا النساء في أعجازهن » .

السابع : عن ابن عباس قال : جاء عمر بن الخطاب إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال : يا رسول الله ؛ هلكتُ ، قال : « وما الذي أهلكك ؟ » قال :
حَوَلْتُ رَحْلِي اللَّيْلَةَ ، فلم يَرُدَّ عليه شيئاً ، فأوحى الله إلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم هذه الآية ﴿ نَسَاؤُكُمْ حَرْتُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ ﴾ ^(١) ، يقول الله :
أَقْبِلْ وَأَذْبِرْ ، وَاتَّقِ الدُّبُرَ وَالْحِيضَةَ - تفسير من عمر - ، قال أبو عبد الله الحاكم :
وتفسير الصحابي في حكم المرفوع .

الثامن : عن أبي تميمه الهجيمي عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : « من أتى حائضاً ، أو امرأة في دبرها ، أو كاهناً . . فقد كفر بما أنزل
على محمد صلى الله عليه وسلم » .

ثم ذكر أبو داود تفسير ابن عباس لقوله تعالى : ﴿ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ ﴾ ، ثم قال

(١) سورة البقرة : (٢٢٣) .

(٨٠) - ١٨٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ أَنْبَاءَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ بْنُ زِيَادٍ ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ أَرْطَاةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ هَرَمِيٍّ ،

ابن القيم : وهذا الذي فسر به ابن عباس فسر به ابن عمر ، وإنما وهّموا عليه أي : وهم الناس ، لم يهّم هو . انتهى منه .
وحديث هذا الباب : هو صحيح متناً وسنداً ؛ لصحة سنده ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث خزيمة بن ثابت رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٠) - ١٨٩٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ (بن موسى الضبي البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(أنبأنا عبد الواحد بن زياد) العبدى مولاهم البصري ، ثقة في حديثه عن الأعمش وحده مقال ، من الثامنة ، مات سنة ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج بن أرتاة) بن ثور النخعي الكوفي ، صدوق كثير الخطأ والتدليس ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانى عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن هرمي) وهذا وهم من بعض الرواة ، والصواب : هرمي بن عبد الله الخطمي ، ويقال : ابن عتبة ، أو ابن عمرو ، ومنهم من قلبه ، فقال :

عَنْ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي مِنَ الْحَقِّ - ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - لَا تَأْتُوا النِّسَاءَ فِي أَدْبَارِهِنَّ » .

عبد الله بن هرمي ، فوهم ، وهو مستور ، من الثانية ، وقيل : إنه ولد في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وأرسل عنه . يروي عنه : (س ق) .

(عن خزيمة بن ثابت) بن الفاكه بن ثعلبة الأنصاري الخطمي أبي عمارة المدني ذي الشهادتين ، من كبار الصحابة ، شهد بدرًا ، وقتل مع علي بصفين سنة سبع وثلثين (٣٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو مدلس ، وقد رواه بالعننة .

(قال) خزيمة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن الله لا يستحي من الحق - ثلاث مرات -) أي : قال هذه الكلمة ثلاث مرات وكررها ، ثم قال : (لا تأتوا النساء) أي : لا تجامعوهن (في أدبارهن) جمع دبر ؛ وهو مخرج الغائط .

ويحتمل أن يكون في الكلام تقديم وتأخير ، ويكون المكرر آخر الكلام ؛ أي : قال : إن الله لا يستحي من الحق ؛ لا تأتوا النساء في أدبارهن ، وكرر الكلمة الأخيرة ثلاث مرات .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه النسائي في « الكبرى » ، وابن حبان في « صحيحه » إلا أنهما قالوا : (في أعجازهن) بدل (أدبارهن) ، وقالوا : هرمي بن عبد الله ، ورواه الترمذي من حديث طلق بن علي ، وابن عباس ، وعلي بن أبي طالب ، قال : وفي الباب عن خزيمة ، وابن عباس ، وأبي هريرة ، ورواه النسائي في كتاب عشرة النساء ، وابن حبان في كتاب النكاح ، باب النهي عن إتيان النساء في أعجازهن ، وهو حسن في المتابعات ، والدارمي

(٨١) - ١٨٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ وَجَمِيلُ بْنُ الْحَسَنِ
قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ
يَقُولُ : كَانَتْ يَهُودُ تَقُولُ : مَنْ أَتَى أَمْرَأَةً فِي قُبْلِهَا مِنْ دُبْرِهَا
.....

في كتاب النكاح ، باب النهي عن إتيان النساء في أعجازهن ، والبيهقي ،
والطبراني ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ لأن له شواهد ،
وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



ثم استشهد له ثانياً بحديث جابر رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(٨١) - ١٨٩٧ - (٣) حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ أَبِي سَهْلٍ (زنجلة بن أبي الصغدي
الرازي أبو عمرو الخياط الحافظ ، صدوق ، من العاشرة ، مات في حدود أربعين
ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(وجميل) بفتح الجيم (ابن الحسن) بن جميل العتكي الجهضمي
أبو الحسن ، نزيل الأهواز ، صدوق يخطئ ، أفرط فيه عبدان ، من العاشرة .
يروى عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا سفیان) بن عيينة .

(عن محمد بن المنكدر) بن عبد الله بن الهدير - مصغراً - التيمي المدني ، ثقة
فاضل ، من الثالثة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(أنه سمع جابر بن عبد الله) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(يقول) جابر : (كانت يهود تقول : من أتى) وجامع (امرأة) أي : زوجته أو
أمتة (في قبلها) أي : في فرجها (من) جهة (دبرها) وظهرها ، قال ابن الملك :

كَانَ الْوَلَدُ أَحُولَ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ : ﴿ يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتَ
شَيْئُمْ ﴾ .

كأن يقف خلفها ويولج في قبلها ؛ فإن الوطء في الدبر محرم في جميع الأديان . .
(كان الولد) المولود بينهما (أحول) قال القاري : أي : لتحول الواطئ عن حال
الجماع المتعارف - وهو الإقبال من القدام إلى القبل ، وبهذا سمي قبلاً - إلى
حالٍ خلاف ذلك من الدبر ، فكأنه راعى الجانبين ، ورأى الجهتين ، فأنتج أن
جاء الولد أحول . انتهى .

والأحول : هو من إذا أراد أن ينظر إلى اليمين نظر إلى اليسار ، وبالعكس ،
ومن إذا أراد أن ينظر إلى القدام . . نظر إلى الخلف . انتهى « شيخنا » .

(فأنزل الله سبحانه) وتعالى آية : ﴿ يَسْأَلُكُمْ ﴾) أي : أزواجكم ؛ أي :
أقبالهن (﴿ حَرْثٌ ﴾) أي : مزرعة (﴿ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ ﴾) أي : فازرعوا مزرعتكم
(﴿ أَنْتَ شَيْئُمْ ﴾) ^(١) ؛ أي : كيف شئتم ؛ أي : على أي كيفية شئتموها ؛ من إقبال
وإدبار واستلقاء واضطجاع وانكباب ، والحرث : إلقاء البذر في الأرض ، وهو
غير الزرع ؛ لأنه إنباته ، يرشدك إلى ذلك قوله تعالى : ﴿ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ﴾ ؕ ءَأَنْتُمْ
تَرْزُقُونَهُمْ أَمْ نَحْنُ الرَّزَّاقُونَ ﴾ ^(٢) .

قال الجوهري : الحرث : الزرع ، والحرث : الزارع ، قال القاري : (حرث لكم)
أي : مواضع رزاعة أولادكم ؛ يعني : هن لكم بمنزلة الأرض المعدة للزراعة ،
ومحله القبل ؛ فإن الدبر موضع الفرث لا محل الحرث ، قوله : (أنتى شئتم) قال
قتادة : من أين شئتم ، وقال مجاهد : كيف شئتم .

وقال الضحاك : متى شئتم ، ومجيء (أنى) بمعنى : (أين وكيف ومتى)

(١) سورة البقرة : (٢٢٣) .

(٢) سورة الواقعة : (٦٣ - ٦٤) .

.....

مما أثبتته الجرم الغفير ، وتلزمها على الأول (من) ظاهرة أو مقدرة ، وهي شرطية
حذف جوابها ؛ لدلالة الجملة السابقة عليه .

واختار بعض المحققين كونها هنا بمعنى : (من أين) أي : من أي جهة ،
فيكون المستفاد منه تعميم الجهات ؛ من القدام والخلف ، والفوق والتحت ،
واليمين والشمال ، لا تعميم مواضع الإتيان ؛ فلا دليل في الآية لمن جوز إتيان
المرأة في دبرها ؛ كابن عمر رضي الله عنهما ؛ كذا في « روح المعاني » باختصار .
وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب التفسير ، تفسير
سورة (البقرة) : ﴿ نَسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ ﴾ ^(١) ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب
جواز جماع المرأة في قبلها من قدامها ومن ورائها من غير تعرض للدبر ، وأبو
داود في كتاب النكاح ، باب في جامع النكاح ، والترمذي في كتاب التفسير .
وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة البقرة : (٢٢٣) .

(٣٠) - (٥٩٨) - بَابُ الْعَزْلِ

(٨٢) - (١٨٩٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ الْعُثْمَانِيُّ ،
حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، حَدَّثَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،
عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ :
.....

(٣٠) - (٥٩٨) - (باب العزل)

(٨٢) - (١٨٩٨) - (١) (حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان) بن خالد
الأموي مولاهم (العثماني) المدني نزيل مكة ، صدوق يخطئ ، من العاشرة ،
مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا إبراهيم بن سعد) بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري
أبو إسحاق المدني نزيل بغداد ، ثقة حجة تكلم فيه بلا قاذح ، من الثامنة ، مات
سنة خمس وثمانين ومئة (١٨٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن شهاب) الزهري .

(حدثني عبيد الله بن عبد الله) بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله
المدني ، ثقة فقيه ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) ، وقيل :
سنة ثمان وتسعين ، وقيل غير ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو سعيد : (سألت رجلاً) لم أر من ذكر اسمه (رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن العزل) أي : عن حكمه ، هل هو حرام أم مباح ؟ والعزل :
هو الإنزال خارج الفرج (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للسائل :

« أَوْتَفَعَلُونَ ؟! لَا عَلَيْكُمْ إِلَّا تَفَعَلُوا ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ نَسَمَةٍ قَضَى اللَّهُ لَهَا أَنْ تَكُونَ إِلَّا هِيَ كَائِنَةٌ » .

(أ) تجامعون (وتفعلون) ذلك العزل ؟! (لا عليكم) ضرر في ترك العزل ؛ أي : (أن) تفعّلوا العزل أو (لا تفعّلوا) العزل سواء ، قال السندي : وقيل : المعنى : لا بأس عليكم بأن فعلتم ، فكلمة (لا) في قوله : (ألا تفعّلوا) زائدة ، وقيل غير ذلك . انتهى منه .

(فإنه) أي : لأن الشأن والحال (ليس من نسمة) ونفس (قضى الله) تعالى وقدّر في علمه (لها أن تكون) وتوجد تلك النفس في الخارج . . (إلا) و (هي) أي : تلك النفس التي قضى الله وجودها (كائنة) أي : موجودة في الخارج لا بد من وجودها في الخارج ؛ لأن قضاء الله لا يخلف ، وقدّر الله لا يرد بسبب من الأسباب ؛ كالعزل ، فحديث أبي سعيد هذا يدل على جواز العزل .

وفي حديث عائشة عن جدامة بنت وهب بن محصن الأسدية - وهي بنت أخي عكاشة بن محصن الأسدي - الذي أخرجه مسلم : (أنهم سألوه عن العزل) أي : عن إنزال المنى خارج الفرج (فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) في جواب سؤالهم : (ذلك) العزل (الوأد الخفي) أي : كالوَأَد الخفي ؛ أي : كَوَأَد البنات ودفنهن حيات ، فجعل العزل في هذا الحديث بمنزلة الوأد ؛ لأن من يعزل المنى عن امرأته إنما يعزل هرباً من الولد إلا أنه خفي ؛ يعني : أن العزل يشبه الوأد ؛ وهو دفن البنت وهي حية ، وكان بعض العرب يفعل ذلك ؛ خشية الإملاق ، أو خوف العار ، ووجه الشبه : تفويت الحياة في كل .

وفي « المرقاة » : شبه صلى الله عليه وسلم إضاعته النطفة التي أعدها الله تعالى ؛ ليكون الولد منها . . بالوَأَد ؛ لأنه يسعى في إبطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله . انتهى .

قال الحافظ : واستند ابن حزم في تحريم العزل إلى حديث جدامة بنت

(٨٣) - ١٨٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرٍو ،
.....

وهب الأسدية المذكور في « مسلم » وبينه وبين حديث أبي سعيد المذكور في « ابن ماجه » معارضة ؛ لأن حديث أبي سعيد يدل على جواز العزل ، وحديث جدامة يدل على حرمة ، وجمع بينهما بحمل النهي المفهوم من حديث جدامة على التنزيه لا على التحريم ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العتق ، باب من ملك رقيقاً من العرب ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب حكم العزل ، والبيهقي في كتاب النكاح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

وقوله : « لا عليكم ألا تفعلوا » أي : (لا) جناح (عليكم) في (ألا تفعلوا) العزل ؛ أي : في ترككم العزل ؛ كما لا حرج عليكم في فعله ، فهو جائز مباح ؛ أي : ما عليكم ضرر في الترك ، فأشار إلى أن ترك العزل أحسن من فعله . انتهى من « الكوكب » ، فراجع ، وقد بسطت الكلام فيه .



ثم استشهد له بحديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(٨٣) - ١٨٩٩ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ (بن محمد بن مالك (الهمداني) - بسكون الميم - أبو القاسم الكوفي ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .
(حدثنا سفيان) بن عيينة .

(عن عمرو) بن دينار الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَطَاءٍ ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : كُنَّا نَعْزِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَالْقُرْآنُ يَنْزِلُ .

(عن عطاء) بن أبي رباح - أسلم - القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر) بن عبد الله الأنصاري رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) جابر : (كنا) معاشر الصحابة (نعزل) أي : نفعل العزل (على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و) الحال أن (القرآن ينزل) من السماء ، فلو كان العزل ممنوعاً . . لنزل الوحي بمنعه ، فعدم نزوله بالمنع يدل على جوازه ، فلم يصرح لنا الرسول صلى الله عليه وسلم بتحريمه ، قال القرطبي : وهذا حجة واضحة على إباحة العزل مطلقاً ؛ حرة كانت الموطوءة أو أمة ، ولكن محمله على ما إذا لم يعارضه حق الزوجة . انتهى .

قال ابن دقيق العيد على ما وقع له في « العمدة » : واستدلال جابر بالتقرير من الله غريب ؛ لأن كل المناهي ليس مذكوراً في القرآن ، ويمكن أن يكون استدلال بتقرير الرسول ، ولكنه مشروط بعلمه بذلك . انتهى ، ويكفي في علمه بذلك قول الصحابي : إنه فعله في عهده ، والمسألة مشهورة في الأصول وفي علم الحديث ؛ وهي أن الصحابي إذا أضافه إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم . . كان له حكم الرفع عند الأكثر ؛ لأن الظاهر أن النبي صلى الله عليه وسلم اطلع على ذلك وأقره ؛ لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام ، وإذا لم يصفه . . فله حكم الرفع أيضاً عند قوم ، وهذا أولى من الأول ؛ فإن جابراً صرح بوقوعه في عهده صلى الله عليه وسلم ، وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك .

(٨٤) - ١٩٠٠ - (٣) حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ،

والذي يظهر لي أن الذي استنبط ذلك سواء كان هو جابراً أو سفيان أراد بنزول القرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره مما يوحى إليه صلى الله عليه وسلم ، فكأنه يقول : فعلناه في زمن التشريع ، ولو كان حراماً . . لم نقر عليه ، وإلى ذلك يشير قول ابن عمر : (كنا نتقي الكلام والانبساط إلى نساءنا ؛ هيبة أن ينزل فينا شيء على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، فلما مات النبي صلى الله عليه وسلم . . تكلمنا وانبسطنا) . أخرجه البخاري .

وفي طرق الباب السابقة واللاحقة ما أغنى عن الاستنباط ؛ فإن في بعضها التصريح باطلاعه صلى الله عليه وسلم ، وفي أخرى إذنه في ذلك ، وإن كان مرجوحاً ، والله أعلم . انتهى من « فتح الملهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب العزل ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب حكم العزل ، والترمذي رقم (١١٣٧) ، وفي « شرح معاني الآثار » (٣٥/٣) .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي سعيد بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٤) - ١٩٠٠ - (٣) (حدثنا الحسن بن علي) بن محمد الهذلي أبو علي (الخلال) الحلواني - بضم المهملة - نزيل مكة ، ثقة حافظ له تصانيف ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت ق) .

حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عِيسَى ، حَدَّثَنَا أَبُو لَهِيْعَةَ ، حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ الْمُحَرَّرِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ

(حدثنا إسحاق بن عيسى) بن نجيح البغدادي أبو يعقوب ابن الطباع ، سكن أذنة ، صدوق ، من التاسعة ، مات سنة أربع عشرة ومئتين (٢١٤ هـ) ، وقيل بعدها بسنة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي أبو عبد الرحمن المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(حدثني جعفر بن ربيعة) بن شرحبيل بن حسنة الكندي أبو شرحبيل المصري ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة ست وثلاثين ومئة (١٣٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (الزهري عن المحرر بن أبي هريرة) الدوسي المدني ، مقبول ، من الرابعة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز . يروي عنه : (س ق) .

(عن أبيه) أبي هريرة عبد الرحمن بن صخر ، راوية الحديث عن رسول الله رضي الله تعالى عنه .

روى أبوه أبو هريرة رضي الله تعالى عنه (عن عمر بن الخطاب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من ثمانية ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه ابن لهيعة ، وهو مختلف فيه ، أو : الصحة ؛ لأنه وإن كان مدلساً ؛ فقد روى عن الثقة بصيغة السماع ، فقال : (حدثني جعفر بن ربيعة) ، ومن لطائف هذا السند : أن فيه رواية صحابي عن صحابي ، وتابعي عن تابعي .

قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُعْزَلَ عَنِ الْحُرَّةِ إِلَّا بِإِذْنِهَا .

(قال) عمر : (نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يعزل) - بالبناء للمجهول - أي : أن يعزل ويبعد المني (عن الحرة إلا بإذنها) أي : إلا بإذن الحرة ورضاها .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ ولكن رواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث عمر بن الخطاب أيضاً ، ورواه البيهقي في « الكبرى » من طريق إسحاق بن عيسى عن ابن لهيعة ، فذكره بإسناده ومثله سواء ، وله شاهد من حديث ابن عمر ، ومن حديث ابن عباس ، رواهما البيهقي منفرداً بهما عن أصحاب الكتب الستة ، وقال الشيخ أحمد شاكر : إسناده صحيح . انتهى من الهامش .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح أو حسن ؛ لصحة سنده أو حسنه ؛ كما مر آنفاً ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣١) - (٥٩٩) - بَابُ : لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا

(٨٥) - (١٩٠١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ،

عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا » .

(٣١) - (٥٩٩) - (بَابُ : لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا)

(٨٥) - (١٩٠١) - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ)

حماد بن أسامة القرشي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن حسان) الأزدي القردوسي البصري ، ثقة ، من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن سيرين) الأنصاري مولا هم البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثالثة ، مات سنة عشر ومئة (١١٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لَا تُنْكَحُ) - بالبناء للمجهول - من أنكح الرباعي ؛ أي : لَا تَجْمَعُ (الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا) أي : مع عمتها في نكاح رجل واحد (وَلَا) تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ (عَلَى خَالَتِهَا) أي : لَا تَجْمَعُ الْمَرْأَةَ مع خالتها في نكاح رجل واحد ، قوله : (لَا يَجْمَعُ) وكذا قوله : (لَا تُنْكَحُ) كله في الروايات بالرفع على الخبر عن المشروعية ، وهو يتضمن النهي عن ذلك ، قاله القرطبي .

.....

قال النووي : وهو أبلغ في النهي ؛ لأن خبر الشارع لا يتصور وقوع خلافه ، والنهي قد تقع مخالفته ، فكان المعنى : عاملوا هذا النهي معاملة الخبر المتحتم . وفي بعض الروايات عند ابن حبان : نهى أن تزوج المرأة على العمة أو الخالة ، وقال : « إنكم إذا فعلتم ذلك . . قطعتم أرحامكم » . رواه أحمد وأبو داود والترمذي ، وقال الشافعي : تحريم الجمع بين من ذكر هو قول من لقيته من المفتين ، لا اختلاف بينهم في ذلك ، وقال الترمذي بعد تخريجه : العمل على هذا عند عامة أهل العلم ، لا نعلم بينهم اختلافاً أنه لا يحل للرجل أن يجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، ولا أن تنكح المرأة على عمتها أو خالتها ، وقال ابن المنذر : لست أعلم في منع ذلك اختلافاً اليوم ، وإنما قال بالجواز فرقة من الخوارج والشيعة .

واستثنى القرطبي الخوارج ، ولفظه : وهذا الحديث مجمع على العمل به في تحريم الجمع بين من ذكر فيه بالنكاح ، وكذلك أجمع المسلمون على تحريم الجمع بين الأختين ؛ لقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ ﴾ ^(١) ، وأما الجمع بملك اليمين . . فروي عن بعض السلف جوازه ، وهو خلاف شاذ استقر الإجماع بعده على خلافه ، وأجاز الخوارج الجمع بين الأختين ، وبين المرأة وعمتها أو خالتها ، ولا يعتد بخلافهم ؛ لأنهم مرقوا عن الدين وخرجوا منه ؛ ولأنهم مخالفون للسنة الثابتة . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح (٥١٠٩) ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها ، والنسائي (٩٦/٦) .

(١) سورة النساء : (٢٣) .

(٨٦) - ١٩٠٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ،
عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ يَعْقُوبَ بْنِ عُثْبَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ
أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ
.....

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث أبي سعيد الخدري رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(٨٦) - ١٩٠٢ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني
الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار
الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني ، إمام المغازي ،
صدوق مدلس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال
بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن يعقوب بن عتبة) بن المغيرة بن الأخنس الثقفي ، ثقة ، من السادسة ،
مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(عن سليمان بن يسار) الهلالي المدني مولى ميمونة زوج النبي صلى الله
عليه وسلم ، ثقة فاضل أحد الفقهاء السبعة ، من كبار الثالثة ، مات بعد المئة ،
وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سعيد الخدري) رضي الله تعالى عنه .

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَنْهَى عَنْ نِكَاحَيْنِ : أَنْ يَجْمَعَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ وَعَمَّتِهَا ، وَبَيْنَ الْمَرْأَةِ وَخَالَتِهَا .

(٨٧) - ١٩٠٣ - (٣) حَدَّثَنَا جُبَارَةُ بْنُ الْمُغَلِّسِ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ النَّهْشَلِيُّ ،
.....

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن محمد بن إسحاق وإن كان مدلساً ؛ فهو مختلف فيه .

(قال) أبو سعيد : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن نكاحين ؛ أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » ، ورواه الترمذي في « جامعه » ، وابن حبان في « صحيحه » من حديث ابن عباس ، ورواه النسائي في « الصغرى » من حديث جابر بن عبد الله ، وأحمد في « مسنده » من حديث علي ، وعبد الله بن عمرو ، والبزار في « مسنده » من حديث ابن مسعود ، وابن عمر ، وسمرة بن جندب .

فدرجة الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي هريرة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٨٧) - ١٩٠٣ - (٣) (حدثنا جبارة بن المغلس) الحماني الكوفي ، ضعيف ، من العاشرة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئتين (٢٤١ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبو بكر النهشلي) الكوفي ، اسمه عبد الله بن قطاف ، أو

حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي مُوسَى ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتِهَا وَلَا عَلَى خَالَتِهَا » .

ابن أبي قطف ، وقيل : وهب ، وقيل : معاوية ، صدوق رمي بالإرجاء ، من السابعة ، مات سنة ست وستين ومئة (١٦٦ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثني أبو بكر بن أبي موسى) الأشعري ، اسمه عمرو ، أو عامر ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي موسى الأشعري عبد الله بن قيس ، الصحابي المشهور ، رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه جبارة بن المغلس ، وهو متفق على ضعفه .

(قال) أبو موسى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تنكح) بالبناء للمجهول (المرأة) نائب فاعل (على عمتها ، ولا على خالتها) فإن عقد النكاح عليهما معاً . . فالعقد فيهما باطل ، وإن عقد مرتباً . . فالثاني باطل .

فهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أبي هريرة ، رواه أصحاب الكتب الستة ، وهو الحديث الذي ذكره المؤلف في أول الترجمة . فدرجة الحديث : أنه صحيح بغيره ، وسنده ضعيف ؛ لما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٢) - (٦٠٠) - بَابُ الرَّجُلِ يُطَلِّقُ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا فَتَزَوِّجُ فَيُطَلِّقُهَا قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَتَزَجُّ إِلَيَّ الْأَوَّلَ ؟

(٨٨) - ١٩٠٤ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ امْرَأَةً رِفَاعَةَ الْقُرْظِيَّ جَاءَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنِّي كُنْتُ عِنْدَ رِفَاعَةَ فَطَلَّقَنِي فَبَتَّ طَلَاقِي ،

(٣٢) - (٦٠٠) - (باب الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فتزوج فيطلقها) الزوج الثاني (قبل أن يدخل بها ، أترجع إلى الأول ؟)



(٨٨) - ١٩٠٤ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفیان بن عيينة ، عن الزهري ، أخبرني عروة) بن الزبير ، (عن عائشة) رضي الله تعالى عنها . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن امرأة) اسمها تميمه بنت وهب بن أبي عبيد القرظية ، وهي بمثناة ، واختلف هل بفتحها أو بالتصغير ، والثاني أرجح ؛ أي : جاءت زوجة (رفاعه) - بكسر الراء - ابن السمؤول - بفتح المهملة والميم وسكون الواو بعدها همزة - (القرظي) - بضم القاف - نسبة إلى قريظة ؛ قبيلة مشهورة من يهود خيبر (جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت) : يا رسول الله (إنني كنت) أولاً (عند رفاعه) القرظي (فطلقني) رفاعه (فبتَّ طلاقي) أي : أبانه وقطعه وخلّص ما له عليّ من الطلاقات الثلاث .

قال الحافظ : هذا ظاهر في أنه قال لها : أنت طالق ألبتة ، ويحتمل أن يكون المراد : أنه طلقها طلاقاً حصل به قطع عصمتها منه ، وهو أعم من أن يكون

فَتَزَوَّجْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ الزَّيْبِرِ وَإِنَّ مَا مَعَهُ مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ ، فَتَبَسَّمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
.....

طلقها ثلاثاً مجموعةً أو مفارقة ؛ ويؤيد الثاني ما في « البخاري » من كتاب الأدب أنها قالت : طلقني آخر ثلاث تطليقات ، فمعنى (بت طلاقى) : أي : قطعه بجعله ثلاثة ؛ وهو - كما قال ملا علي - يحتمل الجمع والتفريق . انتهى .

(فتزوجت عبد الرحمن بن الزَّيْبِرِ) - بفتح الزاي وكسر الباء - بوزن الأمير بلا خلاف ؛ وهو الزبير بن باطا ، وقيل : باطيا ، وكان عبد الرحمن صحابياً ، والزبير قتل يهودياً في غزوة بني قريظة يوم خيبر ، وهذا الذي ذكرناه ؛ من أن عبد الرحمن بن الزبير بن باطا القرظي هو الذي تزوج امرأة رفاعة القرظي . . هو الذي ذكره أبو عمر بن عبد البر والمحققون ، كذا في الشرح ، ولَمَّا عَرَفَهُ ابْنُ قُتَيْبَةَ وَأَبُو نَعِيمٍ . . رفعاً نسبَهُ إلى مالك بن الأوس ، فجعلَاهُ من الأنصار ، والصواب : الأول ، والله أعلم .

(وَإِنَّ مَا مَعَهُ) أي : مع عبد الرحمن من آلة الرجال (مِثْلُ هُدْبَةِ الثَّوْبِ) - بضم الهاء وسكون المهملة بعدها موحدة مفتوحة - هو طرفُ الثوب الذي لم ينسج من سداه ؛ مأخوذ من هُدْبِ العين ؛ وهو شَعْرُ الجَفْنِ ، وأرادت : أن ذكرَهُ رِخْوُ شِبْهِ الهُدْبَةِ في الاسترخاءِ وَعَدَمِ الانتشارِ .

وقال الداودي : يحتمل تشبيهها بالهدبة في انكساره ، وأنه لا يتحرك ، وأن شهوته لا تشتد ، ويحتمل أنها كُنْتُ بذلك عن نحافته ، أو وصفتهُ بذلك بالنسبة للأول ، قال : ولهذا يُستحب نكاحُ البكر ؛ لأنها تَظُنُّ الرجالَ سواء ، بخلاف الثَّيِّبِ . انتهى .

(فتَبَسَّمَ النبي صلى الله عليه وسلم) أي : كَشَفَ شَفَتَهُ العُلْيَا عن مقدم أسنانه بلا إظهار صوت ، قال الحافظ : وتَبَسُّمُهُ صلى الله عليه وسلم كان تعجباً

فَقَالَ : « أَتُرِيدِينَ أَنْ تَرْجِعِي إِلَيَّ رِفَاعَةً ؟! لَا حَتَّى تَذُوقِي عُسَيْلَتَهُ وَيَذُوقَ عُسَيْلَتَكَ » .

منها ؛ إما لتصريحها بما تَسْتَحِي النساءُ من التصريح به غالباً ، وإما لضعفِ عقلِ النساءِ ؛ لكونِ الحاملِ لها على ذلك شدةُ بُغْضِها في الزوج الثاني ، ومحبتها في الرجوع إلى الزوج الأول ، ويُستفاد منه جوازُ وقوع ذلك . انتهى .

قال القرطبي : وفيه دليل على أن مثل هذا إذا صدر من مُدَّعِيَتِهِ . . لا يُنكَرُ عليها ولا تُوبَّخُ بسببه ؛ فإنه في معرضِ المطالبة بالحقوق ، ويدل على صحته أن أبا بكر رضي الله تعالى عنه لم يُنكره ، وإن كان خالد بن سعيد بن العاص حين رفعت المرأةُ صوتها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم - كما صَرَّحَه مسلم في روايته - قد حركه للإنكارِ على المرأة وحضه عليه . انتهى من « المفهم » .

(فقال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أتريدين) بهمزة الاستفهام الإنكاري ؛ أي : أتحبين أيتها المرأة (أن ترجعي إلي رفاعه) القرطبي زوجك الأول ؟! والله (لا) ترجعين إليه (حتى تذوقي عسيلته) أي : عسيلة عبد الرحمن بن الزبير ولذة استمتاعه (ويذوق) عبد الرحمن (عسيلتك) أي : لذة استمتاعك .

والعسيلة - بضم العين وفتح السين المهملتين - تصغير عسلة ، وفي العسل لغتان : التأنيث ، والتذكير ، فأنت العسيلة لذلك ؛ لأن المؤنث يرد إليه الهاء عند التصغير ؛ كقولهم : شَمَيْسَةٌ ويُدَيَّةٌ في تصغير شمس و يد ، وقيل : إنما أنثه ؛ لأنه أراد النطفة ، وضعفه النووي ؛ لأن الإنزال لا يشترط في التحليل ، وإنما هي كناية عن الجماع ؛ شبه لذته بلذة العسل وحلاوته .

قال الحافظ : واستدل بهذا الحديث على أن المرأة لا حق لها في الجماع ؛ لأن هذه المرأة شَكَتْ أن زوجها لا يطؤها ، وأن ذكره لا يَنْتَشِرُ ، وأنه ليس معه

ما يُغْنِي عنها ، ولم يفسخ النبي صلى الله عليه وسلم نكاحها بذلك ، ومن ثم قال إسماعيل بن إبراهيم ابن علي ، وداود بن علي : لا يفسخ النكاح ولا يضرب للعَيْنِ أَجْلٌ .

وقال ابن المنذر : اختلفوا في المرأة تُطالبُ الرجلَ بالجماع : فقال الأكثر : إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة . . لم يؤجَّل أَجْلُ العَيْنِ ، وهو قول الأوزاعي والثوري وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق ، وقال أبو ثور : إن ترك جماعها لعلة . . أَجَلَ له سنة ، وإن كان لغير علة . . فلا تأجيل ، وقال عياض : اتفق كافة العلماء على أن للمرأة حقاً في الجماع ، فيثبت الخيارُ لها إذا تزوجت المجهول والممسوح جاهلةً ، ويضرب للعَيْنِ أَجْلٌ ؛ لاحتمال زوال ما به من العلة .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشهادات ، باب شهادة المُخْتَبِي ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب لا تحل المطلقة ثلاثاً لمطلقها حتى تنكح زوجاً غيره ويطأها ، ثم يفارقها وتَنْقُضِي عِدَّتُها ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب المبتوتة . والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء فيمن يطلق امرأته ثلاثاً ، فيتزوجها آخر فيطلقها قبل أن يَدْخُلَ بها .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(٨٩) - ١٩٠٥ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ (العبدِ البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ قَالَ : سَمِعْتُ
سَالِمَ بْنَ رَزِينَ يُحَدِّثُ عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ
أَبْنِ عُمَرَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرَّجُلِ تَكُونُ لَهُ الْمَرْأَةُ فَيُطَلِّقُهَا
فَيَتَزَوَّجُهَا رَجُلٌ فَيُطَلِّقُهَا

(حدثنا محمد بن جعفر) الهذلي البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة
ثلاث أو أربع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا شعبة) بن الحجاج بن الورد العتكي البصري ، ثقة ، من السابعة ،
مات سنة ستين ومئة (١٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقمة بن مرثد) - بفتح الميم وسكون الراء - الحضرمي أبي الحارث
الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة عشرين ومئة (١٢٠ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(قال : سمعت سالم بن رزين) الأحمري ، وقيل : رزين بن سليمان ،
مجهول ، من الثالثة ، وذكره ابن حبان في « الثقات » فيمن اسمه سليمان ، وقال :
هو الذي يقال له : سالم بن رزين . يروي عنه : (س ق) .

(يحدث عن سالم بن عبد الله) بن عمر بن الخطاب ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني ، ثقة ، من الثانية ،
مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من ثمانية .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم في الرجل تكون له المرأة فيطلقها)
هذا الأول طلاقاً بائناً (فيتزوجها رجل) آخر (فيطلقها) هذا الثاني

قَبْلَ أَنْ يَدْخُلَ بِهَا أَتَرْجِعُ إِلَى الْأَوَّلِ ؟ قَالَ : « لَا ، حَتَّى يَذُوقَ الْعُسَيْلَةَ » .

(قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول ؟ قال) النبي صلى الله عليه وسلم : (لا)
ترجع إلى الأول (حتى يذوق) هذا الثاني (العسيلة) أي : عسيلتها ، وهذا
الحديث إن كان مختصراً من قصة رفاة . . فقد ذكروا توجية المراد بقوله :
(ثلاثاً) : أنها كانت مفرقة ، وإن كان في قصة أخرى . . فهو ظاهر في كونها
مجموعة ، وقد ثبت في الأحاديث أن غير رفاة وقع له مع امرأته ما وقع لرفاعة ،
فليس التعدد في ذلك ببعيد . انتهى « فتح الملهم » .

قوله : (في الرجل) أي : من المسلمين (تكون له المرأة) أي : الزوجة
(فيطلقها) أي : فيطلق ذلك الرجل زوجته ثلاثاً (فيتزوجها) أي : فيتزوج تلك
المرأة المطلقة ثلاثاً (رجل) آخر من المسلمين (فيطلقها) هذا الرجل الثاني
(قبل أن يدخل بها) ويجمعها ؛ أي : سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن
هذه المرأة التي طلقها الزوج (أترجع) أي : هل يحل رجوع هذه المرأة (إلى)
زوجها (الأول) أم لا يحل ؟ ف (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للسائل عن
حكمها : (لا) ترجع إلى الأول (حتى يذوق) هذا الثاني (العسيلة) منها
وتذوق العسيلة منه ، وهذا كناية عن جماعها ؛ فهذا الحديث مثل حديث رفاة
في المعنى والحكم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : النسائي ؛ أخرجه في كتاب الطلاق ،
باب إحلل المطلقة ثلاثاً والنكاح الذي يحلُّها به ، وأخرجه البيهقي ، وابن
أبي شيبة ، وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث عائشة .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٣) - (٦٠١) - بَابُ الْمُحْلِلِ وَالْمُحْلِلِ لَهُ

(٩٠) - ١٩٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، عَنْ زَمْعَةَ بْنِ صَالِحٍ ، عَنْ سَلَمَةَ بْنِ وَهْرَامَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ...

(٣٣) - (٦٠١) - (باب المحلل والمحلل له)

الأول : على صيغة اسم الفاعل ، والثاني : على صيغة اسم المفعول ، كلاهما من التحليل .



(٩٠) - ١٩٠٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ (العقدي عبد الملك بن عمرو القيسي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة أربع أو خمس ومئتين (٢٠٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زمعة) بسكون الميم (ابن صالح) الجندي - بفتح الجيم والنون - اليماني نزيل مكة ، أبي وهب ، ضعيف ، وحديثه عند مسلم مقرون ، من السادسة . يروي عنه : (م ت س ق) .

(عن سلمة بن وهرام) - بالراء - اليماني ، صدوق ، من السادسة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن عكرمة) البربري أبي عبد الله مولى ابن عباس ، ثقة ثبت ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه زمعة بن صالح ، وهو متفق على ضعفه .

قَالَ : (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحْلِلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ) .

(قال) ابن عباس : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل) - بكسر اللام الأولى المشددة - من التحليل ؛ وهو من تزوج المرأة المطلقة ثلاثاً بقصد الطلاق أو بشرطه ؛ لتحل هي لزوجها الأول (والمحلل له) - بفتح اللام الأولى المشددة - على صيغة اسم المفعول ؛ من التحليل أيضاً ، والمراد به : الزوج الأول الذي طلقها ثلاثاً .

قال القاضي : المحلل : الذي تزوج مطلقة الغير ثلاثاً على قصد أن يطلقها بعد الوطء ؛ ليحلَّ للمطلق نكاحها ، وكأنه يحللها للزوج الأول بالنكاح والوطء ، والمحلل له : هو الزوج الأول ، وإنما لعنهما ؛ لما في ذلك من هتك المروءة ، وقلة الحمية ، والدلالة على خسة النفس وسقوطها ؛ أمّا بالنسبة إلى المحلل له .. فظاهرٌ ، وأمّا بالنسبة إلى المحلل .. فإنه يعير نفسه بالوطء لغرض الغير ؛ فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطء المحلل له ، ولذلك مثله صلى الله عليه وسلم بالتيسر المستعار . انتهى .

قال الحافظ في « التلخيص » : استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج الأول أنه إذا أنكحها .. بانت منه ، أو أنه شرط أنه يطلقها ، أو نحو ذلك ، وحملوا الحديث على ذلك ، ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها ، لكن روى الحاكم والطبراني في « الأوسط » من طريق أبي غسان عن عمر بن نافع عن أبيه قال : جاء رجل إلى ابن عمر ، فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثاً ، فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة ؛ ليحلها لأخيه ، هل يحل للأول نكاحها ؟ قال : لا ، إلا بنكاح رغبة فيها ، كنا نعدُّ هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم . انتهى كلام الحافظ .

قلت : روى الحاكم هذا الحديث في « المستدرک » وصحَّحه ؛ كما صرح به

.....
الزيلعي في « نصب الراية » . انتهى « تحفة الأحوذى » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن أخرجه الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء عن ابن مسعود في المحلل والمحلل له ، وقال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب إحلال المطلقة ثلاثاً وما فيها من التغليظ ، والبيهقي في كتاب النكاح ، والدارمي ، وأبو يعلى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شاهداً من حديث ابن مسعود الذي رواه الترمذي وصححه ؛ كما مر آنفاً ، وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد على شرط البخاري ، وسنده ضعيف ؛ لأن فيه زمعة بن صالح ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .

قال في « سبل السلام » : حديث ابن مسعود هذا دليل على تحريم التحليل ؛ لأنه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم ، وكل محرم منهى عنه ، والنهي يقتضي فساد العقد واللعن ، وإن كان ذلك للفاعل ، لكنه علق بوصف يصح أن يكون علة للحكم .

وذكروا للتحليل صوراً ؛ منها : أن يقول له في العقد : إذا أحللتها . . فلا نكاح ، وهذا مثل نكاح المتعة ؛ لأجل التوقيت ، ومنها : أن يقول في العقد : إذا أحللتها . . طلقها ، ومنها : أن يكون مضمراً في العقد ؛ بأن يتواطأ على التحليل ، ولا يكون النكاح الدائم هو المقصود ، وظاهر شمول اللعن وفساد العقد لجميع الصور ، وفي بعضها خلاف بلا دليل ناهض ، فلا يستعمل بها . انتهى . انتهى من « التحفة » .

قال أبو عيسى : والعمل على هذا الحديث - يعني : حديث ابن مسعود - عند

أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ؛ منهم : عمر بن الخطاب ،
وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمرو ؛ وهو قول الفقهاء من التابعين ، وبه يقول :
سفيان الثوري ، وابن المبارك ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

قال الحافظ الزيلعي في « نصب الراية » : واعلم : أن المصنف - يعني : صاحب
« الهداية » - استدل بهذا الحديث - يعني : حديث : « لعن الله المحلل والمحلل
له » - على كراهة النكاح المشروط به التحليل ، وظاهره يقتضي التحريم ؛ كما
هو مذهب أحمد . انتهى .

قلت : لا شك في أن ما قاله الإمام أحمد هو الظاهر .

ثم أجاب الزيلعي ، فقال : لكن يقال : لما سَمَّاهُ محللاً . . دلَّ على صحة
النكاح ؛ لأن المحلل هو المَثْبُتُ للحلِّ ، فلو كان فاسداً . . لما سَمَّاهُ محللاً .
انتهى .

قلت : سماه محللاً على حسب ظنه ؛ فإن مَنْ تزوج المطلقة ثلاثاً بقصدِ
الطلاق أو شرطه . . ظن أن تزوجه إياها ووطأها يُحلُّها لزوجها الأول ، وليس
تسميته محللاً على أنه مُثْبِتٌ للحل في الواقع ، ويؤيده ؛ قولُ ابن عمر : كُنَّا
نَعُدُّ هذا سفاحاً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم ، وصحَّحه الحاكم ؛ كما
تقدم . انتهى من « التحفة » .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث علي رضي الله تعالى عنهم ،
فقال :

(٩١) - ١٩٠٧ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ الْبَخْتَرِيِّ (- بفتح

الموحدة والمثناة بينهما خاء معجمة ساكنة - الحَسَّاني - بمهملتين - أبو عبد الله

الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ ابْنِ عَوْنٍ وَمُجَالِدٍ ، عَنْ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ الْحَارِثِ ، عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلِّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ .

(الواسطي) نزيل بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله (بن عون) بن أَرْطَبَانَ أَبِي عَوْنٍ البصري ، ثقة ثبت فاضل ، من أقران أيوب في العلم والعمل والسِّنِّ ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ومجالد) بالجر معطوف على ابن عون - بضم أوله وتخفيف الجيم - ابن سعيد بن عمير الهمداني - بسكون الميم - أبي عمرو الكوفي ، ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره ، من صغار السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

كلاهما (عن) عامر بن شراحيل (الشعبي) الحميري الكوفي ، ثقة إمام ، من الثالثة ، مات بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن الحارث) بن عبد الله الأعور الهمداني - بسكون الميم - الحوتي الكوفي صاحب علي ، كذبه الشعبي في رأيه ، ورمي بالرفض ، ضعيف ، مات في خلافة ابن الزبير ، من الثانية . يروي عنه : (عم) .

(عن علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لضعف الحارث الأعور .

(قال) علي : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له) .

(٩٢) - ١٩٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيُّ ،
حَدَّثَنَا أَبِي قَالَ : سَمِعْتُ أَلَيْثَ بْنَ سَعْدٍ يَقُولُ : قَالَ لِي أَبُو مُصْعَبٍ
مِشْرَحُ بْنُ هَاعَانَ :

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب
في التحليل ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في المحلل والمحلل له ، وأحمد
في « مسنده » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بغيره ؛ لأن له شواهد من حديث
ابن مسعود وغيره ، وسنده ضعيف ؛ لأن فيه الحارث الأعور ، وغرضه : الاستشهاد
به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عقبة بن عامر رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(٩٢) - ١٩٠٨ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ صَالِحٍ (السهمي مولا هم
(المصري) صدوق رمي بالتشيع ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وثمانين
ومئتين (٢٨٢ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا أبي) عثمان بن صالح بن صفوان السهمي مولا هم أبو يحيى
المصري ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة تسع عشرة ومئتين (٢١٩ هـ) .
يروي عنه : (خ س ق) .

(قال) عثمان : (سمعت أليث بن سعد) الفهمي المصري ، ثقة إمام حجة ،
من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(يقول : قال لي أبو مصعب) بضم الميم وسكون الصاد وفتح العين المهملة
(مشرح) بكسر أوله وسكون ثانيه وفتح ثالثه وآخره مهملة (ابن هاعان)

قَالَ عُقْبَةُ بْنُ عَامِرٍ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ ؟ » ، قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَالَ : « هُوَ الْمُحَلَّلُ ، لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » .

المَعَا فري - بفتحيتين وفاء - المصري ، مقبول ، من الرابعة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(قال) أبو مصعب (عقبة بن عامر) الجهني الصحابي المشهور رضي الله عنه ، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه أبا مصعب مشرح بن هاعان ، وهو مختلف فيه ؛ فقال ابن حبان : لا يحتج به ، وقال أحمد : ليس بشيء .

(قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ألا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم (أخبركم بالتيس المستعار ؟) وهو ذكر المعز ، (قالوا) أي : قال الحاضرون عنده صلى الله عليه وسلم : (بلَى) أخبرنا (يا رسول الله ، قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (هو) أي : ذلك التيس (المحلل) الذي يتزوج المرأة المطلقة ثلاثاً ؛ ليحللها لمطلقها ، (لعن الله المحلل والمحلل له) .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه بهذا السند ، لكن رواه الحاكم في « المستدرک » عن أبي جعفر محمد بن عبد الله البغدادي عن يحيى بن عثمان بن صالح به ، وقال : صحيح الإسناد ، ورواه أبو داود والنسائي من حديث عبد الله بن مسعود ، وله شاهد من حديث علي بن أبي طالب رواه أصحاب السنن الأربعة ، ورواه البيهقي في « الكبرى » عن الحاكم .

.....

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح المتن ؛ لأن له شواهد من أحاديث الباب
وغيره ، وحسن بالنظر إلى سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٤) - (٦٠٢) - بَابُ : يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ

(٩٣) - ١٩٠٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ حَجَّاجٍ ، عَنْ الْحَكَمِ ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

(٣٤) - (٦٠٢) - (باب : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب)

(٩٣) - ١٩٠٩ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبد الله بن نمير ، عن حجاج) بن دينار الواسطي ، لا بأس به ، وله ذكر في مقدمة « مسلم » ، من السابعة . يروي عنه : (عم) .

(عن الحكم) بن عتيبة - بالمشاة ثم بالموحدة مصغراً - أبي محمد الكندي الكوفي ، ثقة فقيه ، إلا أنه ربما دلس ، من الخامسة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عراك بن مالك) الغفاري الكناني المدني ، ثقة فاضل ، من الثالثة ، مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب) من التناكح ، والجمع بين القريبتين ، وتفصيل مسائل الرضاع مع مستثنياتها موضعها كتب الفروع ، وقد أجمعت الأمة - لهذا الحديث - أن ما يحرم من قرابات النسب والولادة .. يحرم أمثالها

(٩٤) - ١٩١٠ - (٢) حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ وَأَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَادٍ

قَالَ : حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ،
.....

في الرضاع ؛ فيحرم من الرضاع : الأمهات ، والبنات ، والأخوات ، والعمات ،
والخالات ، والأعمام ، والأخوال ، وجميع الأصول والفروع .

وقد استثنى منه الفقهاء بعض الصور ؛ مثل : أم أخته من الرضاع ، وأخت ابنه
من الرضاع ، وغيرهما ، وقد أوصلها ابن نُجَيْم في « البحر » إلى إحدى وثمانين
صورة . انتهى من « التكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ، ومسلم ، وأبو داود
في كتاب النكاح ، باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، والترمذي ،
والنسائي ، وقال أبو عيسى : حديث حسن صحيح .
فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(٩٤) - ١٩١٠ - (٢) حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ مَسْعَدَةَ (بن المبارك السامي -
بالمهملة - أو الباهلي البصري ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين
ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(وأبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير الباهلي البصري ، ثقة ، من العاشرة ،
مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

كلاهما (قال : حدثنا خالد بن الحارث) بن عبيد بن سليم الهجيمي
أبو عثمان البصري ، ثقة ثبت ، من الثامنة ، مات سنة ست وثمانين ومئة
(١٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أُرِيدَ عَلَى بِنْتِ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَقَالَ : « إِنَّهَا ابْنَةُ أَخِي مِنَ الرِّضَاعَةِ ، وَإِنَّهُ يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعَةِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النَّسَبِ » .

(حدثنا سعيد) بن أبي عروبة مهران اليشكري مولا هم أبو النضر البصري ، ثقة حافظ له تصانيف ، ولكنه كثير التدليس واختلط ، وكان من أثبت الناس في قتادة ، من السادسة ، مات سنة ست ، وقيل : سبع وخمسين ومئة (١٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن قتادة) بن دعامة البصري السدوسي ، ثقة ثبت ، ولكنه يدلّس ، من الرابعة ، مات سنة سبع عشرة ، وقيل : ثماني عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن جابر بن زيد) أبي الشعثاء الأزدي البصري ، مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، ويقال : ثلاث ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أريد) وطلب بعقد النكاح (على) عمارة (بنت حمزة بن عبد المطلب) عمه ؛ أي : طلبوا منه تزوجها ؛ لأنها بنت عمه (فقال) لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنها) لا تحل لي ؛ لأنها (ابنة أخي من الرضاعة) لأنه أرضعتهما ثوية مولاة أبي لهب (وإنه) أي : وإن الشأن والحال (يحرم من الرضاعة) أي : بسبب الرضاعة (ما يحرم من النسب) أي : بسبب القرابة النسبية .

قوله : (بنت حمزة) اختلفوا في اسمها على سبعة أقوال : أمانة ، وعمارة ، وسلمى ، وعائشة ، وفاطمة ، وأمة الله ، ويعلى ، وحكى المزي في أسمائها :

أم الفضل ، لكن صرح ابن بشكوال بأنها كنية ، كذا في « الفتح » .

وذكر الحافظ : في باب عمرة القضاء من مغازي الفتح (٣٨٨/٧) والمشهور : أن اسمها عمارة ، وكانت مع أمِّها بِمَكَّة ، فخرجت من مكة مع النبي صلى الله عليه وسلم عند العودة من عمرة القضاء ، فاختصم في حضانتها علي وزيد وجعفر ؛ كما في « صحيح البخاري » من حديث البراء رضي الله تعالى عنه .

قوله : « إنها ابنة أخي » من الرضاعة ، وزاد الشافعي من طريق سعيد بن المسيب عن علي : « وإن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب » كما في « ترتيب مسند الشافعي » للسندي (٢١/٢) ، رقم (٢١) ، وكأن علياً لم يعلم بأن حمزة رضيح النبي صلى الله عليه وسلم ، أو جوز الخصوصية ، أو كان ذلك قبل تقرير الحكم ، وكانت ثوية أرضعت رسول الله صلى الله عليه وسلم بعدما أرضعت حمزة ، وكان حمزة أسن من رسول الله صلى الله عليه وسلم بسنتين ، وقيل : بأربع ، وثوية كانت مولاة لأبي لهب عم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأعتقها حين بلغته خبر ولادة النبي صلى الله عليه وسلم ، واختلف في إسلامها ، وذكرها ابن منده في الصحابة ، رضي الله تعالى عنهم أجمعين . انتهى من « عمدة القاري » (٣٨٤/٩) .

وفي الحديث دلالة على أن لمن له أدنى رتبة أن يشير على من هو أعلى منه على النكاح ، وعلى أنه لا بأس للرجل أن يعرض بنتاً من بنات أسرته أو قبيلته على أهل الدين ، وعلى أنه لا بأس بذكر جمال المرأة في مشورة النكاح ، وعلى أن للجمال دخلاً في الرغبة في التزوج بامرأة . انتهى « تكملة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ؛ أخرجه في أبواب كثيرة ؛ منها : باب (٧) يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، وباب الشهادة على

(٩٥) - ١٩١١ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ ، أَنبَأَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، أَنَّ زَيْنَبَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ حَدَّثَتْهُ ، أَنَّ أُمَّ حَبِيبَةَ حَدَّثَتْهَا
.....

الأنساب والرضاع المستفيض ، ومسلم في كتاب النكاح ، وأبو داود ، والنسائي ، والدارمي ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أم حبيبة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٩٥) - ١٩١١ - (٣) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي
مولاهم المصري ، ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين
(٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(أنبأنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري ، ثقة
فقيه ثبت إمام مشهور ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري ، واسم أبيه سويد ، ثقة فقيه وكان يرسل ،
من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن ابن شهاب ، عن عروة بن الزبير ، أن زينب بنت أبي سلمة) عبد الله بن
عبد الأسد المخزومي (حدثته) .

أي : حدثت لعروة (أن أم حبيبة) رملة بنت أبي سفيان زوج النبي صلى الله
عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنها (حدثتها) أي : حدثت لزینب بنت أبي سلمة .

أَنَّهَا قَالَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنْكِحْ أُخْتِي عَزَّةَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: « أَتُحِبِّينَ ذَلِكَ ؟! » ، قَالَتْ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ، فَلَسْتُ لَكَ بِمُخْلِيَةٍ وَأَحَقُّ مَنْ شَرِكْنِي فِي خَيْرِ أُخْتِي ،

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنها) أي : أن أم حبيبة (قالت لرسول الله صلى الله عليه وسلم : انكح أختي عزة) بنت أبي سفيان ، (قال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : أ) تقولين انكحها و (تحبين ذلك ؟!) أي : تزوجي إياها ولا تغارين لها ، والهمزة داخله على محذوف ؛ كما قدرناه ، وتحبين معطوف بعاطف مقدر على ذلك المحذوف ، والاستفهام للتعجب من كونها تطلب أن يتزوج مع ما طبع عليه النساء من الغيرة .

(قالت) أم حبيبة : (نعم يا رسول الله) أحب زواجك إياها (فلست) أي : لأنني لست (لك بمخلية) الجار والمجرور متعلق بما بعده ؛ أي : لست بمخلية بك ، ومخلية اسم فاعل لمؤنث من الإخلاء ، ويستعمل لازماً ومتعدياً ؛ فالمعنى على الأول : إنني لست بمنفردة معك ولا خالية من ضرة ، وعلى الثاني : إنني لا أستطيع أن أجعلك خالياً عن غيري من النساء ، وقال ابن الأثير في « النهاية » : هو من أخلى الرجل ؛ إذا وجده خالياً ؛ فالمراد : أني لم أجدك خالياً من الزوجات ، وليس هو من قولهم : امرأة مخلية ؛ إذا خلت من الأزواج .

(وأحق من شركني في خير) وأحبه إلي في ذلك (أختي) بنت أبي سفيان ، وشركني - بكسر الراء - من باب سمع ؛ أي : أحق من شاركني في صحبتك والتمتع ببركاتك أختي ، ولهذا قبل علمها بحرمة الجمع بين الأختين ، أو ظنت أن جوازه من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ؛ لأن أكثر أحكام نكاحه يخالف أحكام أنكحة الأمة ، كذا في « عمدة القاري » .

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِنَّ ذَلِكَ لَا يَحِلُّ لِي » ، قَالَتْ : فَإِنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّكَ تُرِيدُ أَنْ تَنْكِحَ دُرَّةَ بِنْتَ أَبِي سَلَمَةَ ،
.....

ف (قال) لها (رسول الله صلى الله عليه وسلم : فإن ذلك) أي : فإن تزوج أختك عليك (لا يحل لي) لحرمة الجمع بين الأختين عليّ وعليّ غيري (قالت) أم حبيبة : (فإننا) معاشر أزواجك (نتحدث) فيما بيننا (أنك تريد) وتقصد (أن تنكح) وتتزوج (درة بنت أبي سلمة) - بضم الدال وتشديد الراء - هذا هو الصحيح المحفوظ ، وأما ما حكاه عياضٌ عن بعض رواة « مسلم » أنه ضبطه : (درة) - بفتح الذال المعجمة - فتصحيح لا شك فيه ، قاله النووي .

قلت : لعله مأخوذ مما رواه النفيلي عن زهير عند أبي داود ، فقال : (درة أو ذرة ، شك زهير) وظاهر أن الشك من زهير لا يعارض ما جزم به سائر الرواة ، ووقع تسميتها : (حمنة بنت أبي سلمة) عند أبي موسى في « الذيل » وهو خطأ أيضاً ؛ كما صرح به الحافظ في « الفتح » .

ودرة هذه هي زينب بنت أبي سلمة بن عبد الأسد المخزومي ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان اسمها برة ، فسمّاها رسول الله صلى الله عليه وسلم زينب ، ولدت بأرض الحبشة وتزوج النبي صلى الله عليه وسلم أمها أم سلمة وهي ترضعها ، وقد حَفِظَتْ عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وَرَوَتْ عنه ، وتزوجها عبد الله بن زمعة بن الأسود ، وكانت تعد من الفقيهات .

قال أبو رافع الصائغ : كنت إذا ذكرت امرأةً فقيهةً بالمدينة . . ذكرت زينب بنت أبي سلمة ، وسمّاها أبو رافع في رواية أخرى : (أفقه امرأة في المدينة) .

وروينا في « القَطْعِيَّات » من طريق عِطَاف بن خالد عن أمه عن زينب بنت أبي سلمة قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا دَخَلَ يَغْتَسِلُ . . تقول أمي : اذْخُلِي عليه ، فإذا دَخَلْتُ . . نضح في وجهي من الماء ، ويقول : « ارجعي »

فَقَالَ : « بِنْتُ أُمِّ سَلَمَةَ ؟! » ، قَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَإِنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ رَبِيبَتِي فِي حِجْرِي مَا حَلَّتْ لِي ؛ إِنَّهَا لَابْنَةُ أَخِي مِنْ الرِّضَاعَةِ أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثُوَيْبَةُ ، فَلَا تَعْرِضَنَّ عَلَيَّ أَخَوَاتِكُنَّ وَلَا بَنَاتِكُنَّ » .

قالت : فرأيتُ زينبَ وهي عجوز كبيرةٌ ما نقصَ من وجهها شيء . انتهى من « الإصابة » و« عمدة القاري » .

(فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لأم حبيبة : أنكح (بنت أم سلمة ؟!) وأتزوجها بتقدير همزة الاستفهام الإنكاري ، قال النووي : هذا سؤال استثبات ونفي احتمال إرادة غيرها . انتهى .

(قالت) أم حبيبة : قلت له صلى الله عليه وسلم : (نعم) تنكحها (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم) لأم حبيبة : (فإنها) أي : فإن بنت أبي سلمة (لو لم تكن ربيبتني) أي : لو ثبت عدم كونها ربيبتني (في حجري) أي : في تربيتي ورعايتي . . (ما حلت لي) بنت أبي سلمة (إنها لابنة أخي من الرضاعة ، أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا) أبا سلمة (ثويبة) مولاة أبي لهب (فلا تعرضن) بكسر الراء وسكون الضاد ؛ لاتصاله بنون الإناث (علي) يا معاشر أزواجي (أخواتكن ولا بناتكن) للزواج ؛ فإنهن لا يحللن لي .

قوله : « لو أنها لم تكن ربيبتني » أراد به ذكر الحرمة الواردة في قوله تعالى : ﴿ وَرَبِّبُكُمْ أَلَّتِي فِي حُجُورِكُمْ ﴾ ^(١) ، ولا مفهوم لهذه الصفة عند الجمهور ؛ لأن الحديث إنما خرج مخرج الغالب ، وإلا . . فلا يشترط في التحريم أن تكون الربيبة في حجر الرجل ، وفائدة القيد : تقوية علة الحرمة والتشنيع على ذلك الفعل ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً ﴾ ^(٢) ، وقوله :

(١) سورة النساء : (٢٣) .

(٢) سورة آل عمران : (١٣٠) .

.....

﴿وَلَا تَشْتَرُوا بِآيَاتِي ثَمَنًا قَلِيلًا﴾^(١) ، والمعنى : إنها حرام علي بسببين ؛ كونها ربيبة ، وكونها بنت أخي من الرضاعة ، فلو فقد أحد السببين .. حرمت بالآخر ، والربيبة : بنت الزوجة ؛ مشتق من الرب ؛ وهو الإصلاح ؛ لأنه يقوم بأمرها ، وأخطأ من جعلها من التربية ؛ لأن الكلمة مضاعفة لا معتلة ؛ وكان القياس ألا تلحقها تاء التأنيث ؛ لأن الفعل بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولكن ألحقت بالأسماء الجامدة ، فجاز لحق التاء ، وهذا معنى قولهم : إن التاء للنقل إلى الاسمية ، كذا قال الألوسي في « روح المعاني » .

قوله : « فلا تعرضن ... » إلى آخره ، بفتح التاء وسكون العين وكسر الراء وسكون الضاد وفتح نون الإناث - وضبطه بعضهم : بضم الضاد وتشديد النون ، وهو خطأ ؛ كما لا يخفى ، وقال القرطبي : جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنتين ؛ وهما أم حبيبة وأم سلمة ؛ ردعاً وزجراً أن تعود واحدة منهما أو غيرهما إلى مثل ذلك ، وكانت لكلتيهما أخوات وبنات فصلَ أسماءهن في « الفتح » (١٢٣/٩) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، في باب (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب تحريم الربيبة وأخت المرأة ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب تحريم الجمع بين الأم والبنت .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١) سورة البقرة : (٤١) .

(٩٥) - ١٩١١ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَهُ .

ثم ذكر المؤلف المتابعة في هذا الحديث ، فقال :

(٩٥) - ١٩١١ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ (عروة بن الزبير) عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ ، عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، وغرضه بسوقه : بيان متابعة هشام بن عروة لابن شهاب في رواية هذا الحديث عن عروة بن الزبير .
وساق هشام (نحوه) أي : نحو حديث ابن شهاب ؛ أي : قريبه في لفظه ومعناه متناً وسنداً .

تتمة

قوله : « أَرْضَعْتَنِي وَأَبَاهَا ثَوْبِيَّة » بضم الشاء المثلثة وفتح الواو وبياء التصغير ؛ لأنها تصغير ثوبة ؛ وهي المرة الواحدة ؛ من تاب إذا رجع ، يقال : تاب يثوب ثوباً وثوباً ؛ من باب تاب ، وثوبية هذه جارية لأبي لهب ، كانت أَرْضَعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَبَا سَلَمَةَ ؛ ولأجل رضاعها للنبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ سَقَى أَبُو لَهَبَ نَظْفَةً مِنْ مَاءٍ فِي جَهَنَّمَ فِي كُلِّ يَوْمٍ الْاِثْنَيْنِ ؛ وذلك أَنَّهُ جَاءَ فِي « الصَّحِيح » أَنَّهُ رَئِيَ فِي الْمَنَامِ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا فَعَلَ بِكَ ؟ فَقَالَ : سَقَيْتُ فِي مِثْلِ هَذِهِ ، وَأَشَارَ إِلَى ظَفَرٍ إِبْهَامِهِ ، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ . (٥١٠١) .

وأخرج ابن سعد : أول من أَرْضَعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَوْبِيَّةُ بَلْبَن

.....

ابن لها يقال له : مسروح ، أياماً قبل أن تقدم حليمة السعدية ، وأرضعت قبله حمزة بن عبد المطلب ، وبعده أبا سلمة ، كذا في « بذل المجهود » (٣ - ٧) ، واختلف في إسلامها ، كذا في « أسد الغابة » .

وذكر ملا علي عن السيوطي قول بعضهم : لم ترضعه صلى الله عليه وسلم امرأة .. إلا أسلمت . انتهى من بعض الهوامش ، انتهى من « الكوكب » .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب من الأحاديث : أربعة :
الأول للاستدلال ، والثاني والثالث للاستشهاد ، والرابع للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٥) - (٦٠٣) - بَابُ : لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ

(٩٦) - ١٩١٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ ،
.....

(٣٥) - (٦٠٣) - بَابُ : لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةُ وَلَا الْمَصَّتَانِ

(٩٦) - ١٩١٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشِيرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكُوفِيُّ ، ثِقَةٌ حَافِظٌ ، مِنَ التَّاسِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِئَتَيْنِ (٢٠٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(حَدَّثَنَا) سَعِيدُ (بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ) مَهْرَانُ الْيَشْكُرِيِّ مَوْلَاهُم أَبُو النُّضْرِ الْبَصْرِيُّ ، ثِقَةٌ ، حَافِظٌ لَهُ تَصَانِيفٌ ، لَكِنَّهُ كَثِيرُ التَّدْلِيلِ وَاخْتِلَاطٍ ، وَكَانَ مِنْ أَثْبَتِ النَّاسِ فِي قَتَادَةَ ، مِنَ السَّادِسَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ ، وَقِيلَ : سَبْعٌ وَخَمْسِينَ وَمِئَةً (١٥٧ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ قَتَادَةَ) بَنُ دُعَامَةَ السَّدُوسِيِّ الْبَصْرِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنَ الرَّابِعَةِ ، وَلَكِنَّهُ يَدْلُسُ ، مَاتَ سَنَةَ سَبْعٍ عَشْرَةٍ ، وَقِيلَ : ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِئَةً . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ) صَالِحُ بْنُ أَبِي مَرْيَمٍ الضَّبْعِيِّ مَوْلَاهُم الْبَصْرِيُّ . رَوَى عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ نُوْفَلٍ ، وَيَرْوِي عَنْهُ : (ع) ، وَقَتَادَةَ ، وَمَجَاهِدَ ، وَثَّقَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ ، وَأَغْرَبَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ ، فَقَالَ : لَا يَحْتَجُّ بِهِ ، مِنَ السَّادِسَةِ .

(عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَارِثِ) بَنُ نُوْفَلٍ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ الْهَاشِمِيِّ أَبِي مُحَمَّدٍ الْمَدَنِيِّ ، لَقَّبُهُ بَبَّةً ، قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : أَجْمَعُوا عَلَى تَوْثِيقِهِ ، لَهُ رَوَايَةٌ ، وَلَأَبْيَهُ وَجَدَهُ صَحْبَةً ، مَاتَ سَنَةَ تِسْعٍ وَسَبْعِينَ (٧٩ هـ) وَيُقَالُ : سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَمَانِينَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

أَنَّ أُمَّ الْفَضْلِ حَدَّثَتْهُ ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ وَلَا الرَّرْضَعَتَانِ ، أَوْ الْمَصَّةُ وَالْمَصَّتَانِ » .

(أن أم الفضل) لبابة بنت الحارث زوجة العباس رضي الله تعالى عنها ، ماتت في خلافة عثمان . يروي عنها : (ع) (حدثته) أي : حدثت لعبد الله بن الحارث .

وهذا السند من سباعيته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لَا تُحَرِّمُ الرُّضْعَةَ) - بضم التاء وكسر الراء المشددة - من التحريم ؛ أي : لا تفيد حرمة الرضاع الرضعة الواحدة (ولا الرضعتان ، أو) قال النبي صلى الله عليه وسلم ، أو الراوي عنه ، أو من دونه : (المصة والمصتان) و (أو) في قوله : (أو المصة) للشك من الراوي ، أو ممن دونه في لفظ الرضعة أو المصة .

وفي رواية أخرى : « الإملاجة والإملاجتان » ، والمصة : المرة الواحدة من المص ؛ وهو أخذ اليسير من الشيء ؛ كما في « الضياء » ، وفي « القاموس » : مصصته - بالكسر - أمصه - بالفتح - من باب تعب ، ومصصته - بالفتح - أمصه - بالضم - من باب قتل ؛ كخصصته أخصه : شربته شرباً رقيقاً .

والفرق بين المصة والرضعة : أن الأولى مرة من المص ؛ وهو الرشف فقط ، فلو شرب الصبي قطرة .. تنطلق عليه المصة ، وأما الرضعة .. فهي التي كانت مشبعة ، وربما تشتمل على مصات كثيرة ؛ فكل رضعة مصة ، ولا عكس ، وهذا الفرق مفهوم من « فتح القدير » (٣٠٣) .

ولأجل هذه اللفظة يشترط عند الشافعي وأحمد أن تكون الرضعات الخمس في أوقات متفرقة ، كل واحدة منها مشبعة ، قال الشيرازي في « المذهب » : ولا يثبت إلا بخمس رضعات متفرقات ؛ لأن الشرع ورد بها مطلقاً ، فحمل على

.....

العرف ، والعرف في الرضعات : أن يرتضع ، ثم يقطعه ، وعلى هذا إلى أن يستوفي العدد ؛ كما أن العادة في الأكلات أن تكون متفرقة في أوقات ، فأما إذا قطع الرضاع ؛ لضيق نفس أو لشيء يلهيه ، ثم رجع إليه ، أو انتقل من ثدي إلى ثدي .. كان الجميع رضعة ؛ كما أن الأكل إذا قطعه ؛ لضيق نفس ، أو شرب ماء ، أو لانتقال من لون إلى لون .. كان الجميع أكلة . راجع « المجموع شرح المهذب » (٥٥/١٧) ، ومثله في « المغني » لابن قدامة (٥٢٧/٧) .

وفي رواية : (لا تحرم الإملاجة والإملاجان) ، والإملاجة : مرة من الإملاج ؛ كالإكرامة مرة من الإكرام ، والإملاج : أن تلقم المرأة ثديها في فم الصبي ، ويقال : ملج ؛ من باب سمع : التقم ، والمرة منه ملجة ، فالإملاج فعل المرضعة ، والملجة والمصة والرضعة فعل الرضيع . انتهى .

والحاصل : أن المص والرضع والملج فعل الصبي ، والإرضاع والإملاج فعل المرضع ، والإرضاعة والإملاجة المرة منهما ، والتاء للوحدة .

وفي « المصباح » : مَلَجَ الصَّبِيُّ أُمَّهُ مَلَجًا ؛ من باب قتل ، وَمَلَجَ يَمْلَجُ ؛ من باب تعب لغة : رَضَعَهَا ، ويتعدى بالهمزة ، فيقال : أَمْلَجْتُهُ أُمَّهُ ، والمرة من الثلاثي : مَلَجَةٌ ، ومن الرباعي : إملاجة ؛ مثل الإخراجة والإكرامة . انتهى .

والحديث يدل على أن المصة والمصتين لا يثبت بهما حكم الرضاع الموجب للتحريم ، ويدل بمفهومه على أن الثلاث من المصات تقتضي التحريم ، قال النووي : واختلف في القدر الذي يثبت به حكم الرضاع : فقالت عائشة والشافعي وأصحابه : لا يثبت بأقل من خمس رضعات ، وقال جمهور العلماء : يثبت برضعة واحدة ، حكاه ابن المنذر عن علي وابن مسعود وابن عمر وابن عباس ، وغيرهم ؛ كمالك .

(٩٧) - ١٩١٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ عَلِيَّةَ ،
.....

وقال أبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر وداوود : يثبت بثلاث رضعات ، ولا
يثبت بأقل ؛ فأما الشافعي وموافقه . . فأخذوا بحديث عائشة : « خمس رضعات
معلومات » ، وأخذ مالك بقوله تعالى : ﴿ وَأُمِّهِنَّ كُمُ اللَّيِّ أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ^(١) ، ولم
يذكر عدداً ، وأخذ داوود بمفهوم حديث : « لا تحرم المصة والمصتان » ، وقال :
هو مبين للقرآن ، لهذا ملخص ما ذكره النووي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الرضاع ، باب المصة
والمصتان ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ،
والدارمي في كتاب النكاح ، وأحمد ، والبيهقي ، والدارقطني في « سننه » ، وابن
أبي شيبه في « مصنفه » .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أم الفضل بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(٩٧) - ١٩١٣ - (٢) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ (المهلبى
أبو بكر البصري نزيل بغداد الضرير ، صدوق يغرب ، من صغار العاشرة . يروي
عنه : (ق) .

(حدثنا) إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم ، المعروف بـ (ابن علي) اسم أمه ،
الأسدي مولا هم أبو بشر البصري ، ثقة حافظ ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث
وتسعين ومئة (١٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(١) سورة النساء : (٢٣) .

عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا تُحَرِّمُ الْمَصَّةَ وَالْمَصَّتَانِ » .

(٩٨) - ١٩١٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ

(عن أيوب) بن أبي تميمه كيسان السخثياني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) عبد الله بن عبيد الله (ابن أبي مليكة) - مصغراً - زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي المدني ، أدرك ثلاثين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن الزبير) بن العوام الأسدي المكي رضي الله تعالى عنه ، ولي الخلافة تسع سنين إلى أن قتل في جمادى الأولى سنة ثلاث وسبعين (٧٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا تحرم المصة والمصتان) وقد مر البحث عن هذا الحديث - يعني : عن المصة والمصتين - في الحديث الذي قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أم الفضل بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(٩٨) - ١٩١٤ - (٣) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ

عَبْدُ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : كَانَ فِيَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ

عبد الوارث (بن سعيد العنبري البصري ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (م ت س ق) .

(حدثنا أبي) عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري البصري ، صدوق ثبت في شعبة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير حفظه بأخرة ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي أبي محمد المدني ، ثقة فاضل ، قال ابن عيينة : كان أفضل أهل زمانه ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، أحد الفقهاء بالمدينة ، من كبار الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة . يروي عنها : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائعه ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أنها) أن عائشة (قالت : كان) فعل ماض ناقص (فيما أنزل الله من

الْقُرْآنِ ثُمَّ سَقَطَ : (لَا يُحَرِّمُ إِلَّا عَشْرُ رَضَعَاتٍ أَوْ خَمْسُ مَعْلُومَاتٍ) .

القرآن (جار ومجرور خبر مقدم لكان (ثم سقط) جملة مقدمة على موضعها ، وقوله : (لَا يُحَرِّمُ إِلَّا عَشْرُ رَضَعَاتٍ) اسم كان مؤخر محكي (أو خمس معلومات) معطوف على اسم كان (ثم سقط) معطوف على جملة كان ، ففي الكلام تقديم وتأخير .

وفي نسخة : (مما أنزل من القرآن) والتقدير : (قالت) عائشة : (كان) لفظ : (لا يحرم إلا عشر رضعات) كائناً أولاً (فيما أنزل الله من القرآن ، ثم سقط) أي : نسخ تلاوةً وحكماً (أو) قالت عائشة - بالشك من الراوي فيما قالت - أي : أو قالت عائشة : (كان) لفظ : (لا يحرم إلا خمس معلومات) كائناً (فيما أنزل الله من القرآن ، ثم سقط) أي : نسخ هذا اللفظ تلاوةً لا حكماً ؛ أي : نسخت تلاوته وبقي حكمه ، وقوله : ثم سقط راجع إلى العشر وإلى الخمس على التوزيع ، فتدبر فإن في المحل دقة .

ولفظ رواية مسلم : (كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات) فعشر مبتدأ ، سوغ الابتداء بالنكرة تخصيصه بالإضافة إلى ما بعده ، وخبره جملة قوله : (يحرم) أي : يفدن حرمة الرضاع (ثم نسخن) هذه العشرة تلاوةً وحكماً ، وقوله : (بخمس) رضعات (معلومات) متعلق بنسخن ؛ أي : نسخن تلك العشر تلاوةً وحكماً بخمس منسوخة تلاوةً لا حكماً (فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن) أي : تلك الخمسة الناسخة للعشر (فيما يقرأ من القرآن) لتأخر نزولها جداً ، وعدم اشتهاها نسخها تلاوةً ، فالعشر منسوخة تلاوةً وحكماً ، والخمس منسوخة تلاوةً محكمةً حكماً .

ومعنى الحديث : أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جداً حتى إنه صلى الله عليه وسلم توفي وبعض الناس يقرأ (خمس رضعات) ويجعلها قرآناً

متلوأ ؛ لكونه لم يبلغه النسخ تلاوة ؛ لقرب عهده ، فلما بلغهم النسخ بعد ذلك .. رجعوا عن ذلك ، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى .

فأقسام النسخ ثلاثة : الأول : نسخ الحكم والتلاوة جميعاً ؛ كعشر رضعات ، والثاني : نسخ التلاوة دون الحكم ؛ كخمس رضعات ، وكقوله : (والشيخ والشيخة إذا زنيا ...) إلى آخره ، والثالث : نسخ الحكم دون التلاوة ؛ كآية : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ ﴾ ^(١) ، وقد بسطنا الكلام على أقسام النسخ في تفسيرنا « حدائق الروح والريحان » فراجعه .. تستفد .

قال القرطبي : قوله : (خمس معلومات) وصفها بذلك ؛ تحرزاً عما إذا شك في وصوله إلى الحلق ، كذا في « أوجز المسالك » ، وفسرها عليّ القاري بقوله : أي : مشبعات في خمسة أوقات متفاصلة عرفاً ، وعلى التفسير الأول قال الشافعي : إن شكت المرضعة هل أرضعته أم لا ؟ أو هل أرضعته خمس رضعات أو أربع رضعات .. لم يثبت التحريم ؛ كما في « المذهب » و« شرحه » (١٧ / ٥٩ - ٦٠) .

وقد استدلل بهذا الحديث من قال : إنه لا يقتضي التحريم من الرضاع إلا خمس رضعات ، وهو مذهب عائشة وابن مسعود وعبد الله بن الزبير وعطاء وطاووس وسعيد بن جبير وعروة بن الزبير والليث بن سعد والشافعي وأصحابه ، وقال به ابن حزم ، وهي رواية عن أحمد ، وذهب أحمد في رواية وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور وابن المنذر وداود وأتباعه إلى أن الذي يحرم ثلاث رضعات .

(١) سورة البقرة : (٢٤٠) .

.....

وقال مالك وأبو حنيفة والثوري والأوزاعي والليث : إن القليل والكثير من الرضاع سواء في التحريم ، وهو المشهور عند أحمد ، وتمسكوا بقوله تعالى : ﴿وَأَمَّهَتْكُمْ أَلَّتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾^(١) ، وبالعوم الوارد في الأخبار .

قال الحافظ : قَوِيَّ مذهب الجمهور بأنَّ الأخبار اختلفت في العدد ، وعائشة التي روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك ، فوجب الرجوع إلى أقل ما ينطلق عليه الاسم ، وأيضاً فقولها : (عشر رضعات معلومات يحرم) ، ثم نسخن (بخمس معلومات) ، فمات النبي صلى الله عليه وسلم وهن مما يقرأ . . لا ينتهض للاحتجاج به على الأصح من قولي الأصوليين ؛ لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر ، والراوي روى هذا على أنه قرآن لا خبر ، فلم يثبت كونه قرآناً ، ولا ذكر الراوي أنه خبر ؛ ليقبل قوله فيه ، والله أعلم ، وقد بسط الكلام في هذه المسألة الشوكاني في « النيل » فليرجع إليه .

وقال المنذري : وهذا الحديث حجة للشافعي في عدد الخمس في التحريم . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ؟ والترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة . فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١) سورة النساء : (٢٣) .

.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٦) - (٦٠٤) - بَابُ رِضَاعِ الْكَبِيرِ

(٩٩) - ١٩١٥ - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنْني أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ
.....

(٣٦) - (٦٠٤) - (بَابُ رِضَاعِ الْكَبِيرِ)

(٩٩) - ١٩١٥ - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً - السلمي
الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ) بن محمد بن
أبي بكر التيمي المدني ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة ست وعشرين ومئة ،
وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) القاسم بن محمد التيمي المدني ، من الثالثة ، مات سنة ست
ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قَالَتْ) عائشة : (جَاءَتْ سَهْلَةَ بِنْتُ سُهَيْلٍ) بن عمرو القرشية العامرية ،
زوجة أبي حذيفة رضي الله تعالى عنها ، أسلمت مع زوجها ، وهاجرت معه إلى
الحبشة ، وهي التي ذكرتها عائشة في حديثها عند أبي داود : (أن سهلة بنت
سهيل استحيضت ، فأنت النبي صلى الله عليه وسلم ...) إلى آخره (إلى النبي
صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ؛ إِنْني أَرَى فِي وَجْهِ أَبِي حُذَيْفَةَ) بن

الْكِرَاهِيَةَ مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ عَلَيَّ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَرْضِعِيهِ » ،
قَالَتْ : كَيْفَ أَرْضِعُهُ وَهُوَ رَجُلٌ كَبِيرٌ ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
وَقَالَ : « قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ » ، فَفَعَلْتُ ،

عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي ، قيل : اسمه مَهْشَمٌ ،
وقيل : هاشم ، وقيل : قيسٌ ، مشهور بكُنْيَتِهِ أَبِي حَذِيفَةَ ، كان من السابقين إلى
الإسلام ، وهاجر الهجرتين ، وصلى إلى القبلتين ، قال ابن إسحاق : أسلم بعد
ثلاثة وأربعين إنساناً ، وكان ممن شهد بدرًا ، وكان طُوالاً حسنَ الوجه ، استشهد
يوم اليمامة ، وهو ابن ست وخمسين سنة . انتهى من « الإصابة » .

أي : أرى في وجه أبي حذيفة (الكراهية) أي : أثرها ؛ وهي العُبُوسَةُ
(مِنْ دُخُولِ سَالِمٍ) بن معقل (عَلِيٍّ) وكان مولى لامرأة من الأنصار ، يقال
لها : فاطمة بنت يَعَار ، أعتقته سائبة ، فوالى أبا حذيفة ولازَمَهُ ؛ كما في
« الإصابة » ، وتَبَنَّاَهُ وَأَنْكَحَهُ ابْنَةَ أَخِيهِ هِنْدَ بنت الوليد بن عتبة بن ربيعة ؛ كما في
« أبي داود » ، وهو أحد السابقين الأولين ، وكان سالمٌ يؤمُّ الأنصارَ والمهاجرين
في مسجدِ قباء ، وكان من أكثر الصحابة قرآنًا .

(فقال) لي (النبي صلى الله عليه وسلم : أَرْضِعِيهِ) أي : أرضعي
سالمًا ؛ ليكون لك ابنُ الرضاع (قالت) سهلةٌ : فقلتُ له صلى الله عليه
وسلم : (كيف أَرْضِعُهُ وَهُوَ) أي : سالم (رجل كبير ؟ ! فتَبَسَّمَ رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، وقال) لها : (قد عَلِمْتُ أَنَّهُ رَجُلٌ كَبِيرٌ) وقد كان
شهد بدرًا (ففَعَلْتُ) سهلةٌ إرضاعه ، قال القاضي : لعلها حَلَبَتْهُ ، ثمَّ شرب
من غير أن يَمَسَّ ثَدْيَهَا ولا التقت بشرتاها ، وهذا الذي قاله القاضي كلامٌ
حسنٌ .

ويحتمل : أنه عفي عن مِسِّهِ للحاجة ؛ كما خُصَّ بالرضاعة مع الكبر ، والله

فَأَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : مَا رَأَيْتُ فِي وَجْهِ أَبِي حَذِيفَةَ شَيْئاً أَكْرَهُهُ بَعْدُ ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا .

أعلم ، كذا في « شرح النووي » ، وقال ابن الهمام : ثم كيف جاز أن يباشر عورتها بشفتيه ؟! فلعلَّ المراد : أن تحلب له شيئاً من لبنها مقداره خمس رضعات ، فيشربه ، وإلا . . فهو مشكل .

(فأتت) النبي صلى الله عليه وسلم ؛ أي : رجعت إليه ثانياً (فقالت) له صلى الله عليه وسلم : إني فعلت ما أمرتني به من إرضاعه ؛ و (ما رأيت) بعد ذلك (في وجه أبي حذيفة شيئاً أكرهه) من العبوسة (بعد) أي : الآن أو بعد إرضاعه (و) قد (كان) سالم (شهد بداراً) أي : غزوتها ؛ لكونه كبيراً قبل إرضاعه ، قال القاضي عياض : والمعتبر في الرضاع وصول اللبن إلى الجوف ولو بصبه في الحلق ، ولعلَّ رضاعَ سالم كان هكذا ؛ إذ لا يجوز له رؤية ثديها ولا مسه ببعض أعضائه . انتهى من « الأبي » .

والحاصل : أن سهلة بنت سهيل أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقالت له : يا رسول الله ؛ إني أرى في وجه أبي حذيفة شيئاً من الكراهة من دخول سالم علينا ؛ أي : من أجل دخوله علي .

وكان سالم - وهو كما في « أسد الغابة » : سالم بن عبيد بن ربيعة ، خلافاً لما مر آنفاً عن « الإصابة » - قد تبناه أبو حذيفة على عادة العرب ؛ كما تبني النبي صلى الله عليه وسلم زيد بن حارثة ، ونشأ في حجر أبي حذيفة وزوجته نشأة الابن عند والديه ، وكان أبو حذيفة يرى أنه ابنه ، فلما أنزل الله تعالى قوله : ﴿ أَذْهَبَهُمْ لِآبَائِهِمْ ﴾^(١) . . بطل حكم التبني ، وبقي سالم على دخوله على سهلة ؛ بحكم الصغر ، فلما بلغ مبلغ الرجال . . وجد أبو حذيفة وزوجته في نفوسهما

(١) سورة الأحزاب : (٥) .

(١٠٠) - ١٩١٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ،
.....

كراهية دخوله ، وشق عليهما أن يمنعهما الدخول ؛ لسابق الألفة ، وكان معروفاً بين الأصحاب بسالم مولى أبي حذيفة ، فسألت سهلة رسول الله صلى الله عليه وسلم ... إلى آخر الحديث .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب رضاعة الكبير ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب مَنْ حَرَّمَ بِهَا ؛ أي : برضاعة الكبير ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب رضاع الكبير ، ومالك في « الموطأ » ، وأحمد في « مسنده » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة هذا بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٠٠) - ١٩١٦ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ (الباهلي البصري الجوباري - بضم أوله - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السامي البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولا هم المدني إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، ورمي بالتشيع والقدر ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ عَمْرَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَقَدْ نَزَلَتْ آيَةُ الرَّجْمِ وَرِضَاعَةُ الْكَبِيرِ عَشْرًا ، وَلَقَدْ كَانَ فِي صَحِيفَةٍ تَحْتَ سَرِيرِي ،

(عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني القاضي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرة) بنت عبد الرحمن الأنصارية المدنية ، ثقة ، من الثالثة ، ماتت قبل المئة . يروي عنها : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

وقوله : (وعن عبد الرحمن بن القاسم) بن محمد بن أبي بكر الصديق التيمي المدني ، ثقة ، من السادسة . . معطوف على قوله : عن عبد الله بن أبي بكر (عن أبيه) القاسم بن محمد بن أبي بكر التيمي المدني ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند أيضاً من سداسياته .

(قالت) عائشة : (لقد نزلت آية الرجم) تعني : آية (الشيخ والشيخة إذا زنيا . .) إلى آخره (و) نزلت أيضاً : (رضاعة الكبير عشراً) من الرضعات ، ولهذا يفيد أن ثبوت حكم الرضاع في الكبير كان بعشر مرات من الرضعات ، ولا يلزم منه أن يكون الحكم في الصغير كذلك (ولقد كان) ذلك القرآن بعد أن نسخ تلاوة مكتوباً (في صحيفة) أي : في ورقة موضوعة (تحت سريري) ولم ترد أنه كان مقروءاً بعد ؛ إذ القول به يوجب وقوع التغيير في القرآن ، وهو خلاف

فَلَمَّا مَاتَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَتَشَاغَلْنَا بِمَوْتِهِ . . دَخَلَ دَاجِنٌ فَأَكَلَهَا .

النص ؛ أعني : قوله تعالى : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ ^(١) (فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم وتشاغلنا بـ) تجهيزه بعد (موته . . دخل) بيتنا (داجن فأكلها) وهي الشاة يعلفها الناس في منازلهم ، وقد يقع على غير الشاة من كل ما يألف البيوت ؛ من الطير وغيرها ، والله أعلم . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الإمام مسلم في كتاب الرضاع ، باب التحريم بخمس رضعات ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب هل يحرم ما دون خمس رضعات ؟ والترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء لا تحرم المصاة ولا المصتان ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة . انتهى « تحفة الأشراف » .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) سورة الحجر : (٩) .

(٣٧) - (٦٠٥) - بَابُ : لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ

(١٠١) - (١٩١٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا رَجُلٌ
.....

(٣٧) - (٦٠٥) - (بَابُ : لَا رِضَاعَ بَعْدَ فِصَالٍ)

(١٠١) - (١٩١٧) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ (الثوري .

(عَنْ أَشْعَثَ بْنِ أَبِي الشَّعْثَاءِ) سُلَيْمٍ الْمُحَارِبِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ ، مِنْ السَّادَةِ ، مَاتَ سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٥ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ أَبِيهِ) سُلَيْمِ بْنِ أَسْوَدَ بْنِ حَنْظَلَةَ الْمُحَارِبِيِّ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ بِاتِّفَاقٍ ، مِنْ كِبَارِ الثَّلَاثَةِ ، مَاتَ فِي زَمَنِ الْحِجَاكِ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَثَمَانِينَ (٨٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ مَسْرُوقٍ) بَنِ الْأَجْدَعِ بْنِ مَالِكِ الْهَمْدَانِيِّ الْوَادِعِيِّ أَبِي عَائِشَةَ الْكُوفِيِّ ، ثِقَةٌ فُقِيهِه عَابِدَ مَخْضَرَمٍ ، مِنْ الثَّانِيَةِ ، مَاتَ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ ، وَقِيلَ : ثَلَاثٌ وَسَتِينَ (٦٣ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

(عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا) أَي : عَلَى عَائِشَةَ فِي بَيْتِهَا (وَعِنْدَهَا رَجُلٌ) كَبِيرٌ ؛ أَي : وَالْحَالُ أَنَّ عِنْدَ عَائِشَةَ رَجُلًا جَالِسَ جَنْبِهَا ؛ كَمَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ ، قَالَ الْحَافِظُ : لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ ، وَأَظَنَّهُ ابْنَ الْأَبِيِّ الْقَعِيسِ ، وَغَلِطَ مِنْ قَالَ : هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ رَضِيعُ عَائِشَةَ ؛ لِأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ هَذَا تَابِعِي بِاتِّفَاقٍ

فَقَالَ : « مَنْ هَذَا ؟ » ، قَالَتْ : هَذَا أَخِي ، قَالَ : « أَنْظَرُوا مَنْ تُدْخِلْنَ عَلَيْكُنَّ ؛ فَإِنَّ الرِّضَاعَةَ مِنَ الْمَجَاعَةِ » .

الأئمة ، وكأن أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي صلى الله عليه وسلم فولدته ؛ فلهذا قيل له : رضيعُ عائشة ، كذا في « فتح الباري » (١٦٧/٩) في باب لا رضاع بعد الحولين . انتهى .

(ف) غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رآه قاعداً معها و(قال : من هذا) القاعد معكِ ؟ ف(قالت) عائشة : (هذا) القاعد معي (أخي) من الرضاعة ، قالت عائشة : ف(قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (انظروا) أي : انظروا وفكروا وتأملوا يا معاشر أهلي في (من تُدْخِلْنَ) من الإدخالِ المسندِ إلى نون الإناث ، وفي رواية مسلم : « أَنْظُرْنَ » بنون الإناث بدل واو الجماعة ؛ أي : انتبهوا وفكروا في رضاعة من تدخلنه (عليكن) أي : انظروا في سبب ما حصلت به الأخوة بينكن وبينهم من الرضاعة ، هل هو رضاع صحيح واقع بشرطه ؛ من وقوعه في سن الرضاعة أم لا ؟ وقال المهلب : ما سبب هذه الأخوة ، هل هو صحيح أم لا ؟

(فإن) ما (الرضاعة) المؤثرة في التحريم هي التي وقعت في زمن الصغر قبل حولين حين تَسُدُّ وتدفعُ (من) الرضيع (المجاعة) أي : الجوع ، والفاء في قوله : « فإن الرضاعة » لتعليل الأمر بالنظر والتأمل ، والمجاعة : مفعلة من الجوع ؛ يعني : أن الرضاعة التي تَثْبُتُ بها الحرمة وتَحِلُّ بها الخلوة هي التي وقعت حيث كان الرضيع طفلاً يسد اللبن ويدفع جوعته ، ولا يحتاج إلى طعام آخر ، والكبير لا يسد جوعته إلا الخبز ؛ فليس كل مرتضع لبن امرأةٍ أخاً لولدها ، بل شرطه أن يكون من المجاعة ؛ بأن يكون الرضيع طفلاً يسد اللبن جوعته ؛ لأن معدته ضعيفة يكفيها اللبن ، وينبت لحمه بذلك اللبن ، فيصير كجزء من المرضعة ،

فيكون كسائر أولادها ، هذا ملخص كلام العيني في الشهادات والرضاع .
واستدل بهذا الحديث الجمهور على أن الرضاع المعتبر في حرمة النكاح لا بد أن يكون في الصغر ؛ والمعنى : أن الرضاعة المحرمة ما كان سببها الجوع ، ومعلوم أن الكبير لا يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع ؛ لأنه ليس مما يسد جوع الكبير ، ولا مما يشتهي الرجل لسده ، ولئن شربه في حالة الاضطرار .. شربه بالأنفة والكراهية ، بخلاف الطفل ؛ فإنه يرتضع لبن المرأة بسبب الجوع ، ويشتهي كلما جاع ، ولا يسد جوعته غيره .

ولئن كان كل رضاع محرماً سواء كان في الصغر أو الكبير .. فلماذا أمر النبي صلى الله عليه وسلم عائشة رضي الله تعالى عنها بالنظر والتأمل في أمر الرضاع ؟ وإن أمره هذا يدل على أن من الرضاع ما هو غير محرم ؛ وهو ما ليس سببه المجاعة ، والله أعلم .

وفي غضبه صلى الله عليه وسلم تأديب لعائشة ، وقد كان صلى الله عليه وسلم أخذ على النساء ألا يوطئن فُرُشهن أحداً يكرهه الزوج ، ولذلك بادرت بالاعتذار ، فقالت : (إنه أخي من الرضاعة) ، وقوله : « انظرن ... » إلى آخره ؛ يعني : تحققن صحة الرضاعة ووقتها ؛ فإنها إنما تنتشر الحرمة إذا وقعت على شرطها وفي وقتها ؛ كما ذكرناه آنفاً .

وقوله : « فإنما ... » إلى آخره ، (إنما) للحصر ، فكأنه قال : لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة ، أو المطعمة من المجاعة .

وبشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب من قال : لا رضاع بعد حولين ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب إنما الرضاعة من المجاعة ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في رضاعة الكبير ، والنسائي في

(١٠٢) - ١٩١٨ - (٢) حَدَّثَنَا حَزْمَلَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي ابْنُ لَهِيْعَةَ ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ ، عَنْ عُرْوَةَ ،

كتاب النكاح ، باب القدر الذي يحرم من الرضاعة ، والدارمي في كتاب النكاح .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٢) - ١٩١٨ - (٢) (حدثنا حرملة بن يحيى) بن حرملة بن عمران أبو حفص التجيبي المصري صاحب الشافعي ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثلاث أو أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه :
(م س ق) .

(حدثنا عبد الله بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أخبرني) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ، صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(عن أبي الأسود) محمد بن عبد الرحمن بن نوفل بن خويلد بن أسد بن عبد العزى الأسدي المدني ، يتيم عروة بن الزبير ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عروة) بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا رَضَاعَ إِلَّا مَا فَتَقَ الْأَمْعَاءُ » .

(عن عبد الله بن الزبير) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن عبد الله بن لهيعة روى عنه هنا أحد العبادلة ؛ فهو ثقة فيما روى عنه العبادلة .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا رضاع) معتبر في إفادة التحريم (إلا ما) أي : إلا رضاعاً (فتق) وشق (الأمعاء) أي : المصارين وكان قوتاً للرضيع ، ويفتح أمعاء ومصارينه ؛ لكونه قوتاً له ويسد جوعته وينبت لحمه . قال السندي : قوله : « إلا ما فتق الأمعاء » ، والفتق : الشق ، والأمعاء - بالمد - : جمع معى - بكسر الميم مقصوراً - كعنب وأعنان ؛ وهي المصارين . قال الطيبي : أي : إلا ما وقع عن الغذاء وأغنى عنه ، وقام مقامه في دفع الجوعة ؛ بأن يكون في أوان الرضاعة .

قلت : ويحتمل أن المراد : ما يفتح الأمعاء للشربة ، ولا يكون مصة ومصتين ، وهذا هو الظاهر من رواية الترمذي ، فليتأمل ، وفي « الزوائد » : في إسناده ابن لهيعة ، وهو ثقة ؛ لأنه روى عنه عبد الله بن وهب ، والحديث رواه الترمذي من حديث أم سلمة ، وقال : حسن صحيح .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن له شاهد من حديث أم سلمة ، رواه الترمذي في « جامع » ، وقال : حسن صحيح ، وابن حبان في « صحيحه » ، ورواه البزار في « مسنده » من حديث أبي هريرة ، وابن عدي في « الكامل » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن ابن لهيعة روى عنه في هذا السند عبد الله بن وهب المصري ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١٠٣) - ١٩١٩ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ رُمْحٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْيَعَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ وَعُقَيْلٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ ،

ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث زينب بنت أم سلمة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٣) - ١٩١٩ - (٣) (حدثنا محمد بن رمح) بن المهاجر التجيبي مولاهم (المصري) ثقة ثبت ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م ق) .

(حدثنا عبد الله بن لهيعة) الحضرمي المصري (عن يزيد بن أبي حبيب) المصري ، واسم أبيه سويد ، ثقة ثبت فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وعقيل) - مصغراً - ابن خالد بن عقيل - مكبراً - الأيلي الأموي مولاهم ، ثقة ثبت ، سكن المدينة ، ثم الشام ، ثم مصر ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما (عن) محمد بن مسلم بن عبيد الله (بن شهاب) الزهري المدني ، ثقة إمام حجة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

قال ابن شهاب : (أخبرني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمعة) بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشي الأسدي ، قال أبو زرعة : لا أعرف أحداً سماه ؛ أي : ذكر اسمه إلا هذه الكنية ، له عند مسلم حديث عن أمه زينب عن أمها أم سلمة في الرضاعة ، قال في «التقريب» : مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (م د س ق) .

عَنْ أُمِّهِ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ أَنَّ أَزْوَاجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كُلَّهُنَّ خَالَفْنَ عَائِشَةَ وَأَبَيْنَ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهِنَّ أَحَدٌ بِمِثْلِ رِضَاعَةِ سَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ وَقُلْنَ : وَمَا يُدْرِينَا ؛ لَعَلَّ ذَلِكَ كَانَتْ رُخْصَةً لِسَالِمٍ وَحْدَهُ .

(عن أمه زينب بنت أبي سلمة) ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، وأما ابن لهيعة . . فمقرون بعقيل بن خالد ، فلا يقدر في السند .

(أنها) أي : أن أم أبي عبيدة زينب بنت أبي سلمة (أخبرته) أي : أخبرت لأبي عبيدة (أن أزواج النبي صلى الله عليه وسلم كلهن خالفن عائشة) في إفادة رضاع الكبير الحرمه (وأبين) أي : امتنعن (أن يدخل عليهن أحد) من الرجال (بمثل رضاعة سالم) بن عبيد بن ربيعة (مولى أبي حذيفة) يعني : مولى المناصرة لا مولى العتق ؛ لأنه كان عتيقاً لامرأة من الأنصار ، يقال لها : فاطمة بنت يعار ، أعتقته سائبة .

وأبو حذيفة اسمه : مَهْشَمٌ ، وقيل : هُشِيمٌ ، وقيل : هَاشِمٌ ، وقيل : قيس ، مشهور بكنيته أبي حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي العبشمي ، كان من السابقين إلى الإسلام ؛ كما مرت ترجمته .

(وقلن) أي : أزواج النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله تعالى عنهن جُمَعَ : (وما يدرينا) أي : وأي شيء أعلمنا أن رضاع الكبير يفيد حرمة الرضاع (لعل ذلك) الرضاع الواقع في حالة الكبر ؛ أي : لعل إفادته حرمة الرضاع (كانت رخصة) خاصة بسالم ، رخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم (لسالم وحده) أي : وقلن كلهن لعائشة : ما نرى هذا الرضاع الواقع في حالة الكبر إلا رخصة أرخصها رسول الله صلى الله عليه وسلم لسالم خاصة ؛ يعني : أنهم

.....

كلهن خالفن الصديقة في هذه المسألة ، وقلن لها : وما هو ؛ أي : وما الشأن داخل علينا أحد بهذه الرضاعة الواقعة في الكبر ؛ أي : بعد حولين تقريباً ؛ وما أحد بناظر إلينا بهذه الرضاعة .

قال القرطبي : وهذا ؛ أي : كون رضاع الكبير يفيد حرمة الرضاع . . مذهب عائشة ومن وافقها رضي الله تعالى عنها ، وأما مذهب سائر أزواج النبي صلى الله عليه وسلم خلا عائشة . . أن ذلك خاص بسالم ، وأن ذلك لا يتعداه ؛ لما اقترن بذلك من القرآن التي ذكرناها ؛ ولما يعارضه مما يأتي ذكره ، وإلى مذهبهن في ذلك صار جمهور السلف والخلف من الفقهاء وغيرهم ، وحملوا الحديث على الخصوص ، ورأوا أن رضاعة الكبير للأجنبية لا تجوز ، وإن وقعت . . لم يلزم بها حكم ، لا في النكاح ولا في الحجاب ، ما خلا داود ؛ فإنه قال : برفع تحريم الحجاب لا غير ؛ تمسكاً بحديث سالم .

وقد استدلل للجمهور على الخصوصية بأن ذلك مخالف للقواعد ؛ منها : قاعدة الرضاع ؛ فإن الله تعالى قد قال : ﴿ وَالْوِلْدَانُ بِرُضْعٍ هُنَّ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنْتَزِعَ الرِّضَاعَ ﴾ ^(١) ، فهذه أقصى مدة الرضاع المحتاج إليه عادة المعتبر شرعاً ، فما زاد عليه بمدة مؤثرة غير محتاج إليها عادة . . فلا يعتبر شرعاً ؛ لأنه نادر ، والنادر لا يحكم له بحكم المعتاد ، ومنها : قاعدة تحريم الاطلاع على العورة ؛ فإنه لا يختلف في أن ثدي الحرة عورة ، وأنه لا يجوز الاطلاع عليه ، لا يقال : يمكن أن يرضع ولا يطلع ؛ لأننا نقول : نفس التقام حلمة الثدي بالفم اطلاع ، فلا يجوز ، ومنها : أنه مخالف لقوله صلى الله عليه وسلم : « إنما الرضاعة من المجاعة » كما مر .

(١) سورة البقرة : (٢٣٣) .

.....

وهذا منه صلى الله عليه وسلم تقعيد قاعدة كلية تصرح بأن الرضاعة
المعتبرة في التحريم إنما هي في الزمان الذي تغني فيه عن الطعام ؛ وذلك إنما
يكون في الحولين وما قاربهما ؛ وهو الأيام اليسيرة بعد الحولين عند مالك ، وقد
اضطرب أصحابه في تحديدها ، فالمكثر يقول : شهر ، وكأن مالكا يشير إلى أنه
لا يقطع الصبي في دفعة واحدة في يوم واحد ، بل في أيام وعلى تدرج ، فتلك
الأيام التي يحاول فيها فطامه حكمها حكم الحولين ؛ لقضاء العادة بمعاودة
الرضاع فيها ، وقد أطلق بعض الأئمة على حديث سالم أنه منسوخ ، وأنه سمي
التخصيص نسخاً ، وإلا .. فحقيقة النسخ لم تحصل هنا على ما يعرف في
الأصول . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في « صحيحه » في كتاب
الرضاع ، باب رضاعة الكبير ، والنسائي في « الصغرى » .
فدرجة هذا الحديث أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٨) - (٦٠٦) - بَابُ لَبْنِ الْفَحْلِ

(١٠٤) - ١٩٢٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : أَتَانِي عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ أَفْلَحُ بْنُ أَبِي قَعِيسٍ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ بَعْدَمَا ضُرِبَ الْحِجَابُ ،

(٣٨) - (٦٠٦) - (بَابُ لَبْنِ الْفَحْلِ)

(١٠٤) - ١٩٢٠ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) عائشة : (أتاني عمي من الرضاعة أفلح بن أبي قعيس) بدل من عمي ، أو عطف بيان (يستأذن) أي : حالة كونه يطلب الإذن مني في الدخول (علي) في بيتي (بعدما ضرب) وشرع (الحجاب) أي : نزل وشرع احتجاب النساء عن الرجال الأجانب ، يقال : إن هذا العم من الأشعريين ، قاله ابن عبد البر ، وقال ابن منده : عداؤه في بني سليم ، ويقال : أفلح يكنى بأبي الجعد ، وأبو قعيس أبوها من الرضاعة ، وأخوه أفلح عمها منها ، وقيل : اسم أبي القعيس : وائل بن أفلح .

قال ابن عبد البر في كتابه « الاستيعاب في أسماء الأصحاب » : أخبرنا عبد الله بن محمد بن أسد قال : حدثنا حمزة بن محمد ، أخبرنا خالد بن النضر قال : حدثنا عمرو بن علي قال : أبو قعيس وائل بن أفلح ، وذكر الدارقطني ، قال : حدثنا جعفر بن محمد الواسطي ، قال : حدثنا إبراهيم بن محمد الصيرفي ، قال : حدثنا أبو موسى ، قال أبو قعيس وائل بن أفلح . انتهى من « الاستيعاب » .

فَأَبَيْتُ أَنْ آذَنَ لَهُ حَتَّى دَخَلَ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « إِنَّهُ عَمُّكَ ، فَأَذْنِي لَهُ » ، فَقُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ ، قَالَ : « تَرَبَّتْ يَدَاكَ أَوْ يَمِينُكَ » .

قالت عائشة : (فأبيت) أي : امتنعت (أن آذن له) في الدخول عليّ (حتى دخل عليّ النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) لي : (إنه) أي : إن هذا الرجل المستأذن لك (عمك) من الرضاعة (فأذني له) في الدخول عليك فيما يستقبل من الزمان (فقلت) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : كيف آذن له يا رسول الله (إنما أرضعته المرأة) أي : زوجة أبي القعيس (ولم يرضعني الرجل) أي : أبو القعيس ، فكيف يكون أفلح عمي ؟

قال السندي : (إنما أرضعته المرأة) أي : امرأة أخيه لا أخوه ؛ كأنها زعمت أن أحكام الرضاع تثبت بين الرضيع والمرأة المرضعة ، فصارت هي أمّاً لها ، لا الرجل الذي هو أخوه عمّاً لها ، فيصير هذا الداخل عمّاً . انتهى منه .

فكأنها ظنّت أن حرمة الرضاع تثبت بين الرضيع والمرضعة ، ولا تسري إلى الرجال ، ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تربت) أي : لصقت (يداك) بالتراب ؛ لشدة فقرها (أو) قال لها : تربت (يمينك) بالشك من الراوي ، فأذني له ؛ فإنه عمك - بكسر الكاف في اللفظين - خطاباً للمؤنث ، فشك الراوي هل قال : تربت يداك ، أو قال : تربت يمينك ؟

ومعناه : أنك ما أصبت في جدالك ؛ فإنه معلوم أن المرأة هي المرضعة لا الرجل ، فكأنه صلى الله عليه وسلم كره كلامها ذلك ، والجملة المذكورة في الأصل بمعنى صار في يدك التراب ، ولا أصبت خيراً ، وهذه من الكلمات الجارية على ألسنة العرب لا يُراد بها حقائقها ؛ كما سبق ذكرها في كتاب الطهارة .

(١٠٤) - ١٩٢٠ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب ما يحل من الدخول والنظر إلى النساء في الرضاع ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم الرضاعة من ماء الفحل ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب لبن الفحل .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :
(١٠٤) - ١٩٢٠ - (م) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، غرضه بسوقه : بيان متابعة هشام للزهري في رواية هذا الحديث عن عروة ، وإنما كرر المتن ؛ لما بين الروایتين من المخالفة في الألفاظ وسياقها ، راجع « صحيح مسلم » فإنك تتيقن منه كونه متابعة .

قَالَتْ : جَاءَ عَمِّي مِنَ الرِّضَاعَةِ يَسْتَأْذِنُ عَلَيَّ ، فَأَبَيْتُ أَنْ أَدْنَ لَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ عَمُّكَ » ، فَقُلْتُ : إِنَّمَا أَرْضَعْتَنِي الْمَرْأَةُ وَلَمْ يُرْضِعْنِي الرَّجُلُ ، قَالَ : « إِنَّهُ عَمُّكَ فَلْيَلِجْ عَلَيْكَ » .

(قالت) عائشة : (جاء عمي من الرضاعة) وفي رواية البخاري : (إن أفلح أخا أبي القعيس جاء يستأذن عليها ، وهو) أي : أفلح (عمها من الرضاعة) وأبو القعيس أبوها من الرضاعة ، واسم أبي القعيس : وائل ؛ كما مر في الرواية السابقة ، حالة كون ذلك العم (يستأذن) في الدخول (علي) قالت عائشة : (فأبيت) أي : امتنعت (أن آذن له) في الدخول علي ، فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخبرته الخبر الذي جرى بيني وبين عمي (فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم) : ائذني له في الدخول عليك (فليج عليك عمك) أي : فليدخل عليك .

قالت عائشة : (فقلت) له صلى الله عليه وسلم : كيف يكون عمي يا رسول الله (إنما أرضعته المرأة) أي : امرأة أخيه أبي قعيس لا أخوه أبو قعيس ؛ كأنها زعمت أن أحكام الرضاع تثبت وتجري بين الرضيع ومرضعته المرأة ، فصارت هي ؛ أي : امرأة أبي قعيس أمًّا لها ؛ أي : لعائشة ، لا بين الرضيع والرجل الذي هو أبو قعيس ، فيكون أباً لها ، ويكون أخوه الذي يريد الدخول عليها عمًّا لها (ولم يرضعني الرجل) الذي هو زوج مرضعتي ؛ تعني به : أبا قعيس فيكون أباً لي ، فيصير أخوه أفلح الذي يريد الدخول علي عمًّا لي .

ف (قال) لها رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إنه) أي : إن هذا الذي يستأذنك (عمك) أي : عمك من الرضاع ؛ لأنه أخو زوج مرضعتك (فليج) أي : فليدخل (عليك) لأنه عمك من الرضاع ؛ لأنه أخو زوج مرضعتك الذي هو أبو قعيس .

.....

قوله : (إنما أرضعتني المرأة ...) إلى آخره ، وفي رواية البخاري في تفسير سورة الأحزاب : فإن أخاه أبو القعيس ليس هو أرضعني ، ولكن أرضعتني امرأة أبي القعيس .

قوله : قال : « فإنه عمك ، فليج عليك » فيه دليل على أن لبن الفحل يحرم حتى ثبتت الحرمة من جهة صاحب اللبن ؛ كما ثبتت من جانب المرضعة ؛ فإن النبي صلى الله عليه وسلم أثبت عمومة الرضاع وألحقها بالنسب .

قال الحافظ في « الفتح » : ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار ؛ كالأوزاعي ، وأهل الشام ، والثوري ، وأبي حنيفة وصاحبيه في أهل الكوفة ، وابن جريج في أهل مكة ، ومالك في أهل المدينة ، والشافعي وأحمد وإسحاق وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم ، وحجتهم هذا الحديث الصحيح ؛ يعني : حديث عائشة في الباب .

وقد رخص بعض أهل العلم في لبن الفحل ، روي ذلك عن ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج ، وغيرهم ، ومن التابعين عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة والقاسم وسالم وسليمان بن يسار وعطاء بن يسار والشعبي وإبراهيم النخعي ، وغيرهم .

واحتجوا بقوله تعالى : ﴿ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ ﴾ ^(١) ، ولم يذكر العمة والبنات ؛ كما ذكرهما في النسب .

وأجيبوا : بأن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه ، ولا سيما وقد جاءت الأحاديث الصحيحة .

(١) سورة النساء : (٢٣) .

.....

واحتج بعضهم من حيث النظر بأن اللبن لا ينفصل من الرجل ، وإنما ينفصل من المرأة ، فكيف تنتشر الحرمة إلى الرجل ؟!

والجواب : أنه قياس في مقابلة النص ، فلا يلتفت إليه ، وأيضاً فإن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً ، فوجب أن يكون الرضاع منهما ، وإلى هذا أشار ابن عباس بقوله في هذه المسألة : اللقاح واحد ، وأيضاً فإن الوطء يدر اللبن ، فللفحل فيه نصيب .

والقول الأول ؛ أعني : قول الجمهور .. أصح ؛ فإنه قد ثبت بالأحاديث الصحيحة ، ولم يثبت القول الثاني بدليل صحيح . انتهى من « تحفة الأحوذى » .
وهذه المتابعة أخرجها أيضاً : البخاري ومسلم والترمذي ، قال أبو عيسى :
هذا حديث حسن صحيح .

فهو في أعلى درجات الصحة أيضاً ، وغرضه : بيان المتابعة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال به على الترجمة ، والثاني للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٣٩) - (٦٠٧) - بَابُ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أُخْتَانِ

(١٠٥) - (١٩٢١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ ، عَنْ أَبِي خِرَاشٍ الرُّعَيْنِيِّ ، عَنْ الدَّيْلَمِيِّ
.....

(٣٩) - (٦٠٧) - (باب الرجل يسلم وعنده أختان)

(١٠٥) - (١٩٢١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عبد السلام بن حرب (بن سلم النهدي - بالنون - الملائي - بضم الميم وتخفيف اللام - أبو بكر الكوفي ، ثقة حافظ له مناكير ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن إسحاق بن عبد الله بن أبي فروة) الأموي مولا هم المدني ، متروك ، من الرابعة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن أبي وهب الجيشاني) - بفتح الجيم وسكون التحتانية بعدها معجمة - المصري ، قيل : اسمه دَيْلَمُ بْنُ هَوْشَعٍ ، وقال ابن يونس : هو عبيد بن شرجيل ، مقبول ، من الرابعة . يروي عنه : (د ت ق) . وفي « التهذيب » : نسبةٌ إلى جَيْشَانَ ؛ وَجَيْشَانُ من اليمن .

(عن أبي خراش الرعيني) - مصغراً - مجهول ، من الثالثة . يروي عنه : (ق) .

(عن الديلمي) فيروز اليماني الصحابي الفاضل رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، وهو الذي قتل الأسود العنسي الذي ادعى النبوة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومات في زمن عثمان ، وقيل : بل في زمن معاوية بعد الخمسين . يروي عنه : (عم) .

قَالَ : قَدِمْتُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي أُخْتَانِ تَزَوَّجْتُهُمَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ فَقَالَ : « إِذَا رَجَعْتَ . . فَطَلِّقِي إِحْدَاهُمَا » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف جداً ؛ لأن فيه إسحاق بن أبي فروة ، وهو متروك ، وفيه أيضاً أبو خراش ، وهو مجهول .

(قال قدمت على رسول الله صلى الله عليه وسلم) من اليمن (وعندي أختان تزوجتهما في الجاهلية ، فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إذا رجعت . . فطلق إحداهما) لأنه يحرم جمع الأختين في النكاح ، وفي رواية أبي داود : « طلق أيتهما شئت » ، ذهب الشافعي وأحمد ومالك إلى أنه لو أسلم رجل وتحتة أختان وأسلمتا معه . . كان له أن يختار إحداهما ، سواء كانت المختارة هي التي تزوجها أولاً أو آخراً ، وقال أبو حنيفة : إن تزوجهما معاً . . لا يجوز له أن يختار واحدةً منهما ، وإن تزوجهما متعاقبتين . . له أن يختار الأولى منهما دون الأخيرة ، كذا في « المرقاة » .

قلت : والظاهر : ما ذهب إليه الأولون ؛ لتركه صلى الله عليه وسلم للاستفصال .

قال الخطابي : فيه حجة لمن ذهب إلى أن اختياره إحداهما لا يكون فسخاً لنكاح الأخرى حتى يطلقها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب من أسلم وعنده نساء أكثر أو أختان ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أختان ، وقال : هذا حديث حسن .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح بما بعده ، وسنده ضعيف ؛ لما قد عرفت ، وغرضه : الاستدلال به .



(١٠٥) - ١٩٢١ - (م) حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى ، حَدَّثَنَا
أَبْنُ وَهْبٍ ، أَخْبَرَنِي أَبْنُ لَهَيْعَةَ ، عَنْ أَبِي وَهْبٍ الْجَيْشَانِيِّ ، حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ
الضَّحَّاكَ بْنَ فَيْرُوزَ الدَّيْلَمِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ

ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث الديلمي رضي الله تعالى عنه ، فقال :

(١٠٥) - ١٩٢١ - (م) (حدثنا يونس بن عبد الأعلى) بن ميسرة الصدفي
أبو موسى المصري ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة أربع وستين ومئتين
(٢٦٤ هـ) . يروي عنه : (م س ق) .

(حدثنا) عبد الله (بن وهب) بن مسلم القرشي مولا هم المصري ، ثقة
ثبت ، من التاسعة ، مات سنة سبع وتسعين ومئة (١٩٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(أخبرني) عبد الله (بن لهيعة) بن عقبة الحضرمي المصري القاضي ،
صدوق ، من السابعة ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك وابن وهب
عنه أعدل من رواية غيرهما عنه ، مات سنة أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي
عنه : (م د ت ق) .

(عن أبي وهب الجيشاني) ديلم بن هوشع المصري ، مقبول ، من الرابعة .
يروي عنه : (د ت ق) .

(حدثه) أي : حدث أبو وهب لابن لهيعة (أنه) أي : أن أبا وهب (سمع
الضحاك بن فيروز الديلمي) الفلسطيني ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د
ت ق) .

حالة كون الضحاك (يحدث عن أبيه) فيروز الديلمي اليماني الصحابي
رضي الله تعالى عنه ، له أحاديث ، وهو الذي قتل الأسود العنسي الذي ادعى
النبوّة في زمن النبي صلى الله عليه وسلم باليمن ، قتل في آخر أيام رسول الله
صلى الله عليه وسلم ، ووصله خبر قتله في مرضه الذي مات فيه . روى عنه : ابنه

قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي أَسْلَمْتُ وَتَحْتِي أُخْتَانِ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِي : « طَلِّقْ أَيْتَهُمَا شِئْتَ » .

الضحاك وعبد الله ، وغيرهما ، ومات في زمن عثمان ، وقيل : في زمن معاوية بعد الخمسين . يروي عنه : (عم) .

وهذا السند من سداسياته ، غرضه : بيان متابعة الضحاك لأبي خراش في رواية هذا الحديث عن الديلمي ، وحكمه : الصحة ؛ لأن ابن لهيعة لا يقدر هنا في السند ؛ لأنه روى عنه أحد العبادلة ، وإنما كرر المتن ولم يُجْلِهْ على الأول ؛ لما بين الروایتين من المخالفة في بعض الكلمات .

(قال) الديلمي : (أتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت) له : (يا رسول الله ؛ إني أسلمت وتحتي أختان ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لي : طلق أيتهما شئت) طلاقهما ، واختر الأخرى ، قال المظهر : ذهب الشافعي ومالك وأحمد إلى أنه لو أسلم رجل وتحتة أختان وأسلمتا معه . . كان له أن يختار إحداهما سواء كانت المختارة تزوجها أولاً أو آخراً ، وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى : إن تزوجهما معاً . . لا يجوز له أن يختار واحدةً منهما ، وإن تزوجهما متعاقبتين . . له أن يختار الأولى منهما دون الأخيرة . انتهى ، قال الشوكاني : والظاهر : ما قاله الأولون ؛ لتركه صلى الله عليه وسلم للاستفصال ، ولما في قوله : « اختر أيتهما » من الإطلاق .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب من أسلم وعنده نساء أكثر ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الرجل يسلم وعنده أختان ، وقال الترمذي : وهذا حديث حسن غريب .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ، وغرضه : بيان المتابعة .



ولم يذكر في هذا الباب إلا حديثين :

الأول : حديث الديلمي ، ذكره للاستدلال .

والثاني : حديثه أيضاً ، ذكره للمتابعة .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٠) - (٦٠٨) - بَابُ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ

(١٠٦) - (١٩٢٢) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ حُمَيْضَةَ بِنْتِ الشَّمْرَدَلِ ،
.....

(٤٠) - (٦٠٨) - (بَابُ الرَّجُلِ يُسَلِّمُ وَعِنْدَهُ أَكْثَرُ مِنْ أَرْبَعِ نِسْوَةٍ)

(١٠٦) - (١٩٢٢) - (١) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن كثير بن زيد (الدورقي) النُّكْرِيُّ - بضم النون - البغدادي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة ست وأربعين ومئتين (٢٤٦ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .

(حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ) بن بشير السلمي الواسطي ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن عبد الرحمن (بن أبي ليلى) الأنصاري الكوفي القاضي أبي عبد الرحمن ، صدوق سيئ الحفظ جداً ، من السابعة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن حميضة) مصغراً ، وفي « المغني » : بمهملة مضمومة وميم مفتوحة وتحتية ساكنة وضاد معجمة (بنت) هلكذا في جميع النسخ بالتأنيث ، ونبه عليه المزي في « تهذيب الكمال » ، وصوابه : ابن (الشمردل) - بشين معجمة وميم مفتوحة وراء ساكنة ودال مهملة على الأصح ، وقيل : بالذال المعجمة على وزن سمرجل - الأسدي الكوفي . روى عن : قيس بن الحارث ، ويروي عنه : (د ق) ، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى .

قال ابن عدي : ليس له إلا حديثان أو ثلاثة ، له في الكتابين حديث واحد في النكاح ، ووقع في « ابن ماجه » : (حُمَيْضَةُ بِنْتِ الشَّمْرَدَلِ) ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال ابن القطان : لا يُعرف حاله ، وَضَعَفَ

عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : أَسْلَمْتُ وَعِنْدِي ثَمَانِ نِسْوَةٍ ، فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقُلْتُ ذَلِكَ لَهُ فَقَالَ : « اخْتَرْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » .

ابْنُ السَّكَنِ حَدِيثُهُ ، وَقَالَ الْبُخَارِيُّ : فِيهِ نَظَرٌ ، وَذَكَرَهُ الْعَقِيلِيُّ وَابْنُ الْجَارُودِ فِي « الضَّعْفَاءِ » . وَقَالَ فِي « التَّقْرِيبِ » : مَقْبُولٌ ، مِنْ الثَّالِثَةِ .

(عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَارِثِ) الْأَسَدِيُّ ، وَيُقَالُ : الْحَارِثُ بْنُ قَيْسٍ الصَّحَابِيُّ الْقَاضِي رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، لَهُ حَدِيثٌ وَاحِدٌ . يَرُوي عَنْهُ : (د ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه ابن أبي ليلى ، وهو سيىء الحفظ ، وأيضاً حميضة مختلف فيه .

(قال) قيس بن الحارث : (أسلمت وعندي ثمان نسوة ، فاتيت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقلت) أي : فأخبرت (ذلك) المذكور (له) ؛ أي : إسلامي وأنا عندي ثمان نسوة (فقال) لي رسول الله صلى الله عليه وسلم : (اختر منهن) أي : خذ من تلك النسوة (أربعاً) وخل ما سواهن .

قوله : « اختر منهن أربعاً » ظاهره يدل على أن الاختيار في ذلك إليه يمسك من شاء منهن ، سواء عقد عليهن كُلهن في عقد واحد أو لا ؛ لأن الاختيار قد فُوض إليه من غير استفصال ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأحمد وإسحاق . وقال أبو حنيفة وسفيان الثوري : إن نكحهن في عقد واحد .. فرق بينه وبينهن ، وإن كان نكح واحدة بعد الأخرى .. حبس أربعاً منهن الأولى فالأولى ، ويترك سائرهن ، لهذا تلخيص ما قال الخطابي في « المعالم » . انتهى من « العون » .

وقال علي القاري في « المرقاة » : قال المظهر : فيه أن أنكحة الكفار صحيحة حتى إذا أسلموا .. لم يؤمروا بتجديد النكاح ، إلا إذا كان في نكاحهم من لا يجوز الجمع بينهما من النساء ، وأنه لا يجوز أكثر من أربع نسوة ، وأنه إذا قال :

(١٠٧) - ١٩٢٣ - (٢) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ

جَعْفَرٍ ،
.....

اخترت فلانة وفلانة للنكاح .. ثبت نكاحهن ، وحصلت الفرقة بينه وبين ما
سوى الأربع من غير أن يطلقهن .

وقال : قال محمد في « موطئه » : بهذا نأخذ ؛ يختار منهن أربعاً أيتهن شاء ،
ويفارق ما بقي ، وأما أبو حنيفة .. فقال : الأربع الأول جائز ، ونكاح من بقي
منهن باطل ، وهو قول إبراهيم النخعي ، قال ابن الهمام : والأوجه قول محمد .
انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب
من أسلم وعنده نساء أكثر من أربع ، والبيهقي في كتاب النكاح ، باب من أسلم
وعنده أكثر من أربع نسوة ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث غيلان الآتي ،
وله مشاركة ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث قيس بن الحارث بحديث ابن عمر رضي الله
تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٧) - ١٩٢٣ - (٢) (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ) المقوم - بتشديد الواو

المكسورة - ويقال : المقومي ، أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من
العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

(حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) الهذلي مولاهم أبو عبد الله البصري المعروف

بغندر ، ثقة ، من التاسعة ، صحيح الكتاب ، مات سنة ثلاث أو أربع وتسعين
ومئة (١٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : أَسْلَمَ غِيلَانُ بْنُ سَلَمَةَ وَتَحْتَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خُذْ مِنْهُنَّ أَرْبَعًا » .

(حدثنا معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري) محمد بن مسلم المدني ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبلها بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر بن الخطاب ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ست ومئة (١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (أسلم غيلان) بفتح الغين المعجمة (ابن سلمة) الثقفي (وتحتة عشر نسوة ، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم : خذ منهن أربعاً) واترك الباقيات .

وقال في « الهداية » : وليس أن يتزوج أكثر من ذلك ، قال ابن الهمام : اتفق عليه الأربعة وجمهور المسلمين ، أما الجواري . . فله ما شاء منهن . انتهى من « التحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ، والحاكم في « المستدرک » في كتاب النكاح ، وابن أبي شيبه ، وأحمد ، وعبد الرزاق ، قال أبو عيسى : والعمل على حديث غيلان بن سلمة عند أصحابنا ؛ منهم : الشافعي وأحمد وإسحاق .

.....

ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤١) - (٦٠٩) - بَابُ الشَّرْطِ فِي النِّكَاحِ

(١٠٨) - ١٩٢٤ - (١) حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَمُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عَبْدِ الْحَمِيدِ بْنِ جَعْفَرٍ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ مَرْثَدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ،
.....

(٤١) - (٦٠٩) - (باب الشرط في النكاح)

(١٠٨) - ١٩٢٤ - (١) (حدثنا عمرو بن عبد الله) بن حنش - بفتح المهملة والنون بعدها معجمة - ويقال : عبد الله بن محمد بن حنش الأودي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .
(ومحمد بن إسماعيل) بن سمرة الأحمسي - بمهملتين - أبو جعفر السراج ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ت س ق) .

(قالوا : حدثنا أبو أسامة) حماد بن أسامة القرشي مولا هم الكوفي مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ربما دلس ، من كبار التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) وهو ابن ثمانين سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الحميد بن جعفر) بن عبد الله بن الحكم بن رافع الأنصاري ، صدوق رمي بالقدر وربما وهم ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن يزيد بن أبي حبيب) المصري أبي رجاء ، واسم أبيه سويد ، ثقة فقيه ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن مرثد بن عبد الله) اليزني - بفتح التحتانية والزاي بعدها نون - أبي الخير

عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ أَحَقَّ الشَّرْطِ أَنْ يُوفَى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ » .

المصري ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة تسعين (٩٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عقبة بن عامر) الجهني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، اختلف في كنيته على سبعة أقوال : أشهرها : أبو حماد ، ولي إمرة مصر لمعاوية ثلاث سنين ، وكان فقيهاً فاضلاً ، مات في قرب الستين (٦٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إن أحق الشرط) وأولاه وأحراره وأليقه من غيره (أن يوفى به) أي : بالوفاء ، فهو مفعول أحق على تأويل المصدر ، وفيه حذف الجار مع أن قياساً مطرداً ، وسها ملا علي في جعله بدلاً من الشرط . وقوله : (ما استحللتم به الفروج) خبر (إن) ، والمراد : بما يستحل به الفروج : المهر ؛ لأنه المشروط في مقابلة البضع .

قال ابن الملك في « المبارق » : مثل أن يتزوج امرأة على ألف إن أقام بها في بلدها ، وعلى ألفين إن أخرجها ، وما قاله بعض الشراح من أنه يدخل فيه كل ما دعا المرأة إلى الرغبة في الزوجية ؛ مثل ألا يتزوج عليها ولا يتسرى .. فهو ضعيف ؛ لأن ما تحرم به الفروج وتستحل بسببه هو المهر ، فما يتعلق به من الشرط .. يكون أليق بالوفاء دون غيره .

وفي قوله : « أحق الشرط » إشارة إلى أن كل مشروط في حق النكاح لا يجب الوفاء به ، والمعنى : إن الشروط التي يشترطها الناس في معاملاتهم أحقها بالوفاء .. شروط النكاح ؛ لأن أمره أحوط ، وبابه أضيق ، قال القاضي :

.....

المراد بالشروط ها هنا : المهر ؛ لأنه المشروط في مقابلة البضع ، وقيل : جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزوجية ؛ من المهر ، والنفقة ، والكسوة ، وحسن المعاشرة ؛ فإن الزوج التزمها بالعقد ، فكأنها شرطت فيه ، وقيل : كل ما شرط الزوج ترغيباً للمرأة في النكاح ما لم يكن محذوراً .

قال الحافظ : وأما ما يشترطه العاقد لنفسه خارجاً عن الصداق ؛ كالهديّة له ، وبعضهم يسميه الحلوان . . فقليل : هو للمرأة مطلقاً ، وهو قول عطاء وجماعة من التابعين ، وبه قال الثوري وأبو عبيد ، وقيل : لمن شرطه ، قاله مسروق وعلي بن الحسين ، وقيل : يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء ، وقال الشافعي : إن وقع في نفس العقد . . وجب للمرأة مهر مثلها ، وإن وقع خارجاً عنه . . لم يجب ، وقال مالك : إن وقع في حال العقد . . فهو من جملة المهر ، أو خارجاً . . فهو لمن وهب له ، وجاء ذلك في حديث مرفوع ، أخرجه النسائي من طريق ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاص أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « أيما امرأة نكحت على صداقٍ أو حَبَاءٍ أو عِدَّةٍ قبل عصمة النكاح . . فهو لها ، فما كان بعد عصمة النكاح . . فهو لمن أعطيه ، وأحق ما أكرم به الرجل ابنته أو أخته » . انتهى .

وفي « شرح النووي » : إن هذا محمول على شرط لا ينافي مقتضى النكاح ، ويكون من مقاصده ؛ كاشتراط حسن العشرة بالمعروف ، والإنفاق عليها ، وكسوتها وسكنائها ، ومن جانب المرأة ألا تخرج من بيته إلا بإذنه ، ولا تصوم تطوعاً بغير إذنه ، ولا تأذن لغيره في بيته إلا بإذنه ، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه ونحو ذلك .

(١٠٩) - ١٩٢٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ ،

وأما شرط يخالف مقتضاه ؛ كشرط ألا يقسم لها ، ولا يتسرى عليها ، ولا يسافر بها ونحو ذلك . . فلا يجب الوفاء به . انتهى .

فعلى هذا الخطاب في قوله : « ما استحلتتم » للتغليب ، فيدخل فيه الرجال والنساء ، ويدل عليه الرواية الأخرى : « ما استحلَّتْ به الفروج » كما في « المرقاة » عن الطيبي . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الشروط ، باب الشروط في النكاح ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب الوفاء بالشروط في النكاح ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في الرجل يَشْتَرِطُ لها دارها ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب الشروط عند عقد النكاح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب الشروط في النكاح ، قال أبو عيسى : حدثنا أبو موسى محمد بن المثنى . . . إلى آخره .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عقبة بحدث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٠٩) - ١٩٢٥ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي ، ثقة حافظ ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد) الأحمر سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي جُرَيْجٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَا كَانَ مِنْ صَدَاقٍ أَوْ حَبَاءٍ أَوْ هِبَةٍ قَبْلَ عَصْمَةِ النِّكَاحِ .. فَهُوَ لَهَا ، »

(عن) عبد الملك بن عبد العزيز (بن جريج) الأموي المكي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة خمسين ومئة ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمانين عشرة ومئة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه لجدّه ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جدّه) عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل السهمي المدني ، أحد السابقين المكثرين من الصحابة ، رضي الله تعالى عنه وعنهم أجمعين ، مات في ليالي الحرة . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن شعيب بن محمد مختلف فيه في سماعه من جدّه عبد الله بن عمرو ، والحق : أنه سمع منه .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ما كان من صداق) أي : مهر (أو حباء) - بكسر الحاء المهملة وتخفيف الباء الموحدة مع المد - الحباء : العطية للزوجة زائدة على مهرها ، أو للغير بلا تصريح بالهبة (أو هبة) وهو ما كان يعطيه بصيغة الهبة خاصة ، وفي رواية أبي داود : (أو عدة) - بكسر العين وفتح الدال المهملتين - أو ما كان على سبيل الوعد للزوجة ، أو لغيرها ؛ أي : على سبيل وفاء الوعد لها ، أو لغيرها ؛ أي : فما وقع من هذه المذكورات (قبل عصمة النكاح) وعقده .. (فهو لها) أي : للزوجة ؛ لأنه إنما حصل ؛ ترغيباً لها في النكاح ؛ أي : مختص بها دون أبيها مثلاً ؛ لأنه وهب لها

وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ . . فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهِ أَوْ حُبِّهِ ، وَأَحَقُّ مَا يُكْرَمُ
الرَّجُلُ بِهِ ابْنَتُهُ أَوْ أُخْتُهُ .

قبل العقد الذي شرط فيه لأبيها ما شرط ، وليس لأبيها حق فيه إلا برضاها .
(وما كان بعد عصمة النكاح) وعقده . . (فهو لمن أعطيه) بصيغة الإعطاء
(أو) لمن (حبيه) بصيغة الحباء ؛ أي : وما شرط من نحو هبة بعد عقد
النكاح . . فهو حق لمن أعطيه ، ولا فرق بين الأب وغيره (وأحق) مبتدأ ؛ لأنه
كلام مستأنف (ما يكرم) بالبناء للمجهول (الرجل به) أي : بسببه ، وفي رواية :
(عليه) فالباء للسببية ، أو على للتعليل .

قال العلقمي : قال ابن رسلان : قال القرطبي : أحق ما يكرم عليه استئناف
يقتضي الحض على إكرام الولي تطيباً لنفسه (ابنته) بالرفع خبر المبتدأ الذي
هو أحق ، ويجوز نصبه على تقدير كان ؛ والتقدير : أحق ما أكرم لأجله الرجال
إذا كانت ابنته (أو أخته) ظاهر العطف أن الحكم لا يختص بالأب ، بل كل ولي
كذلك . انتهى من « العون » .

وفي هذا الحديث دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد
من صداق أو عدة ، ولو كان ذلك الشيء مذكوراً لغيرها ، وما يذكر بعد عقد
النكاح . . فهو لمن جعل له ، سواء كان ولياً أو غير ولي ، أو المرأة نفسها ، وقد
ذهب إلى هذا عمر بن عبد العزيز والثوري وأبو عبيد ومالك .

وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكره ؛ من أخ أو أب ،
والنكاح صحيح ، وذهب الشافعي أن تسمية المهر تكون فاسدة ، ولها صداق
المثل ، كذا في « النيل » و« السبل » .

وقال الخطابي في « المعالم » تحت هذا الحديث : وهذا مؤول على ما
يشترطه الولي لنفسه سوى المهر ، وقد اختلف الناس في وجوبه : فقال سفيان

.....

الثوري. ومالك في الرجل ينكح المرأة على أن لأبيها كذا وكذا شيئاً اتفقا عليه سوى المهر : إن ذلك كله للمرأة دون الأب ، وكذلك روي عن عطاء وطاووس . وقال أحمد : هو للأب ، ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء ؛ لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد ، وروي عن علي بن الحسين أنه زوج ابنته رجلاً ، فاشترط لنفسه مالاً ، وعن مسروق : أنه زوج ابنته رجلاً ، واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجعلها في الحج والمساكين ، وقال الشافعي : إذا فعل ذلك . . فلها مهر مثلها ، ولا شيء للولي . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً ، والنسائي باب التزويج على نواة . فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكونه سنده حسناً ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عقبة بن عامر .

وقال المنذري : وقد اختلف الحفاظ في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب ؛ لأنهم اختلفوا في سماع أبيه عن جده ، وقد ثبت سماعه عن جده ؛ فالحديث إما صحيح ، أو حسن لا ضعيف ؛ كما قاله بعضهم ، والله تعالى أعلم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٢) - (٦١٠) - بَابُ الرَّجُلِ يَعْتَقُ أُمَّتَهُ ثُمَّ يَتَزَوَّجُهَا

(١١٠) - ١٩٢٦ - (١) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ أَبُو سَعِيدٍ الْأَشْجِيُّ ،
حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ صَالِحِ بْنِ حَيٍّ ؛ عَنْ الشَّعْبِيِّ ،
عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ،
.....

(٤٢) - (٦١٠) - (باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها)

(١١٠) - ١٩٢٦ - (١) (حدثنا عبد الله بن سعيد) بن حصين الكندي
(أبو سعيد الأشج) الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين
ومتئين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، يقال : اسمه
عبد الرحمن ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة
(١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن صالح بن صالح بن حي) ويقال : ابن صالح بن مسلم بن حي ، ويقال :
ابن حيان .

قال أحمد : ثقة ثقة ، من السادسة ، مات سنة ثلاث وخمسين ومئة (١٥٣ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن الشعبي) عامر بن شراحيل أبي عمرو الكوفي ، ثقة مشهور فقيه فاضل ،
من الثالثة . قال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المئة ، وله نحو من
ثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي بردة) عامر - وقيل : الحارث - بن عبد الله بن قيس أبي موسى
الأشعري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) وقيل غير ذلك .
يروى عنه : (ع) .

عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ جَارِيَةٌ فَأَدَّبَهَا فَأَحْسَنَ أَدَبَهَا وَعَلَّمَهَا فَأَحْسَنَ تَعْلِيمَهَا ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَتَزَوَّجَهَا .. فَلَهُ أَجْرَانِ ، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ آمَنَ بِنَبِيِّهِ وَآمَنَ بِمُحَمَّدٍ .. فَلَهُ أَجْرَانِ ، »

(عن أبي موسى) عبد الله بن قيس الأشعري الكوفي رضي الله تعالى عنه ، مات سنة خمسين ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أبو موسى : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له جارية) أي : أمة (فأدبها) أي : علمها الخصال الحميدة ؛ مما يتعلق بأداب الخدمة ؛ إذ الأدب هو حسن الأخلاق ؛ من القيام والقعود ، وحسن الأخلاق بالصبر وحسن الصمت .

(فأحسن أدبها) وفي رواية الشيخين : (فأحسن تأديبها) وهو استعمال الرفق واللطف في تأديبها ؛ يعني : أدبها برفق وسهولة لا بعنف ولا شدة (وعلمها) في أمور دينها (فأحسن تعليمها) بتعليمها كل ما ينبغي لها في الشرع من الواجبات والمندوبات والهيئات (ثم أعتقها وتزوجها) وفي رواية الترمذي زيادة : (يبتغي بذلك) المذكور من التأديب والتعليم والتزوج (وجه الله) تعالى ؛ أي : رضاه وقربه إليه تعالى .. (فله أجران) أجر على عتقه ، وأجر على تزوجه ؛ أي : فتزوجه زيادة في الإحسان إليها ، فيستحق به مضاعفة الأجر ، وليس هو من باب العود في صدقته حتى نقص به الأجر . انتهى « سندي » .

(وأيما رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه) الأول (وآمن بمحمد) صلى الله عليه وسلم وفي رواية الترمذي : « ورجل آمن بالكتاب الأول ، ثم جاءه الكتاب الآخر فأمن به » ، وفي « الصحيحين » مثل ما للمؤلف .. (فله أجران) أجر

وَأَيُّمَا عَبْدٍ مَمْلُوكٍ أَدَّى حَقَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَحَقَّ مَوَالِيهِ . . فَلَهُ أَجْرَانِ » ، قَالَ صَالِحٌ : قَالَ الشَّعْبِيُّ : قَدْ أُعْطِيَتْكُمَا بَغَيْرِ شَيْءٍ إِنْ كَانَ الرَّائِبُ لِيَرْكَبُ فِيمَا دُونَهَا إِلَى الْمَدِينَةِ .

على إيمانه بنبیه ، وأجر على إيمانه بمحمد .

(وأیما عبد مملوك) لغيره (أدی حق الله عليه) من صلاة وصوم (وحق موالیه) جمَعَ المولی ؛ للإشارة إلى أنه لو كان مشتركاً بين جماعة . . فلا بد أن يؤدّي حقوق جميعهم ، فيُعْلَمُ المنفردُ بالأولى ، أو للإيماء إلى أنه إذا تعدّد موالیه بالمناوبة على جُزئِ العادة الغالبة . . فيقوم بحق كل . . (فله أجران) أجرٌ لتأدية حق الله تعالى ، وأجرٌ لتأدية حق موالیه ، ثمَّ لعلَّ المراد : أن لهؤلاء أجرين في كل عمل ، أو في الأعمال التي عملوها في هذه الأحوال المذكورة ها هنا ؛ وليس المراد : أنَّ لهم أجرين لما فعلوا مِنْ عملين ، وإلا . . لما اختصَّ الأجران بهؤلاء ، بل كُلُّ مَنْ يعمل عملين في مقابلتهما أجران .

(قال صالح) بالسند السابق : (قال) لي (الشعبي : قد أعطيتكما) أي : أعطيتك هذه القصة ، أو المقالة (بغير) معاوضة (شيء) عنها ، فخذها واحفظها عندك (إن) شأنية مخففة من الثقيلة ، حذف اسمها ، واسمها ضمير الشأن ؛ تقديره : وإنه ؛ أي : وإن الشأن والحال (كان الراكب ليركب) مركوبه (فيما) أي : في مسألة (دونها) أي : دون هذه المسألة التي علمتها من الكوفة ، أو من أبعد منها (إلى المدينة) ليتعلمها من الصحابة ، أو غيرهم ممن وجد فيها من العلماء .

وكان الشعبي قال له ذلك ؛ حثاً له على أن يحفظها ويعرف قدرها ولا يضيعها ؛ فإن من الناس من لا يعتني بما يحصل له بلا تعب ، ولو كان عظيماً مهماً . انتهى « سندي » .

(١١١) - ١٩٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ،
حَدَّثَنَا ثَابِتٌ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في مواضع كثيرة ؛ منها :
في كتاب العلم ، باب تعليم الرجل أمته ، وفي كتاب العتق ، باب العبد إذا
أحسن عبادة ربه ونصح سيده ، وغيرهما من أبواب متعددة ، ومسلم في كتاب
الإيمان ، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا صلى الله عليه وسلم إلى جميع الناس
ونسخ الملل بملته ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في الرجل يعتق أمته
ثم يتزوجها ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في الفضل في ذلك ،
والنسائي في كتاب النكاح ، باب عتق الرجل أمته ثم يتزوجها .
وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه مما اتفق عليه أصحاب
الأمهات الست ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي موسى بحديث أنس بن مالك رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١١١) - ١٩٢٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ (بن موسى الضبي
أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين
ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) بن درهم الأزدي أبو إسماعيل البصري ، ثقة ثبت
فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة
بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وَعَبْدُ الْعَزِيزِ ، عَنْ أَنَسٍ قَالَ : صَارَتْ صَفِيَّةٌ لِدَحِيَّةَ الْكَلْبِيِّ ،

(وعبد العزيز) بن صهيب البناني البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ثلاثين ومئة (١٣٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روايا (عن أنس) بن مالك رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) أنس : (صارت صفية) بنت حيي أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها أولاً (لِدَحِيَّةَ) - بفتح الدال وكسرهما - ابن خليفة بن فزوة (الكلبي) وكان أجمل الناس وجهاً ، وكان جبريل عليه السلام يأتي رسول الله صلى الله عليه وسلم في صورته ؛ أي : كانت له حين قال : يا رسول الله ؛ أعطني جاريةً من هذا السبي المجموع ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم له : « اذهب إلى مَجْمَعِ السبي ، فخذُ منه جاريةً » .

قال الكرمانى : فإن قلت : كيف جازَ للرسول صلى الله عليه وسلم إعطاؤها لدحية قبل القسمة ؟

قال الحافظ : يحتمل أن يكون إذنُهُ له في أخذِ الجارية على سبيل التنفيل له ؛ إما من أصل الغنيمة ، أو من خُمس الخمس بعد أن مُيزَ ، أو قبلَهُ على أن تُحَسَبَ منه إذا ميز ، أو أذن له في أخذها ؛ لتقوم عليه بعد ذلك وتحسب من سهمه . انتهى .

فأخذ دحية صفية بنت حيي بن أخطب ، وكانت تحت ابن أبي الحقيق ، فجاء رجل من المسلمين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا نبي الله ؛ أعطيت صفية بنت حيي سيد قريظة والنضير ، وكان أبوها من نسل هارون بن عمران عليه السلام ، فوالله ؛ ما تَصْلُحُ إلا لك ، قال : « ادعوه بها » ، قال : فجاء دحية بها ، فلما نظر إليها النبي صلى الله عليه وسلم . . قال لدحية : « اذهب

ثُمَّ صَارَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ فَتَزَوَّجَهَا وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا ، قَالَ حَمَّادٌ : فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ لِثَابِتٍ : يَا أَبَا مُحَمَّدٍ ؛ أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَاءَ مَا أَمْهَرَهَا ؟ قَالَ : أَمْهَرَهَا نَفْسَهَا .

وخذ جاريةً » من السبي غيرها ، وردّها دحيةً إلى السبي ، فأخذ غيرها .
(ثُمَّ صَارَتْ) صَفِيَّةُ (لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعْدُ) أي : بعدما ردّها دحية في السبي (فَتَزَوَّجَهَا) رسول الله صلى الله عليه وسلم ، هذه جملة مفسرة لما قبلها (وَجَعَلَ) رسول الله صلى الله عليه وسلم (عِتْقَهَا صَدَاقَهَا) وصارت صفية من أمهات المؤمنين (قَالَ حَمَّادٌ) بن زيد بالسند السابق : (فَقَالَ عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن صهيب (لِثَابِتٍ) بن أسلم : (يَا أَبَا مُحَمَّدٍ) كنية ثابت ؛ أ (أَنْتَ سَأَلْتَ أَنْسَاءَ) بن مالك حين روى لك هذا الحديث ، وقلت له : (مَا أَمْهَرَهَا) النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أي : أي شيء من الأموال أو من المنافع جَعَلَ لها مهراً حين تزوجها ؟ قال ثابت لعبد العزيز : نعم ، سألت أنساً عن ذلك ، فقلت له : ما أمهرها ؟

ف (قَالَ) لي أنس في جواب سؤالي : (أَمْهَرَهَا نَفْسَهَا) أي : جعل إعتاق نفسها مهراً لها ؛ لأنه من المنافع تقابل بالمال ؛ كما في عتق المكاتب بالنجوم ؛ أي : جعل نفس العتق صداقاً لها ، وهذا محمول على التشبيه ، فكأنه شبه نكاحه صلى الله عليه وسلم بعد الإحسان إليها بالإعتاق بالنكاح على الصداق العظيم ؛ فإن هذا العتق كان عندها أشرف وأفضل من المال الكثير ، والله أعلم .
وروي عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم أُتِيَ بصفية يوم خيبر ، وأنه قَتَلَ أباها وأخاها ، وأن بلالاً مَرَّ بها بين المقتولين ، وأنه صلى الله عليه وسلم خَيَّرَهَا بين أن يُعْتَقَهَا ، فترجع إلى مَنْ بَقِيَ من أهلها ، أو تُسَلِّمَ فَيَتَّخِذَهَا لِنَفْسِهِ ، فقالت : أَخْتَارُ اللَّهَ وَرَسُولَهُ . أخرجه في « الصفوة » .

(١١٢) - ١٩٢٨ - (٣) حَدَّثَنَا حُبَيْشُ بْنُ مُبَشِّرٍ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ،
.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب المغازي ، وفي كتاب النكاح ، باب من أعتق جاريته ثم تزوجها ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب إعتاق الجارية ثم تزوجها ، وأبو داود في كتاب النكاح ، والترمذي في كتاب النكاح ، والدارمي في كتاب النكاح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي موسى بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٢) - ١٩٢٨ - (٣) (حدثنا حُبَيْشُ) مصغراً (ابن مُبَشِّر) - بموحدة ومعجمة مشددة مكسورة - ابن أحمد بن محمد الثقفي أبو عبد الله الطوسي ، ثقة فقيه سُنِّيٌّ ، من الحادية عشرة ، وكان أخوه جعفر من كبار المعتزلة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا يونس بن محمد) بن مسلم البغدادي أبو محمد المؤدب ، ثقة ثبت ، من صغار التاسعة ، مات سنة سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا حماد بن زيد) بن درهم الأزدي البصري ، ثقة فقيه ، من كبار الثامنة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أيوب) بن أبي تميمة كيسان السخيتاني أبي بكر البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْتَقَ صَفِيَّةَ ،
وَجَعَلَ عِتْقَهَا صَدَاقَهَا وَتَزَوَّجَهَا .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم ؛ مولى ابن عباس أبي عبد الله
المكي ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ،
وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أعتق صفية) بنت حبي (وجعل عتقها
صداقها وتزوجها) قال البوصيري : هذا إسناد صحيح إن كان عكرمة مولى
ابن عباس سمع من عائشة ؛ فقد تناقض فيه قول أبي حاتم في « المراسيل » : لم
يسمع من عائشة ، وقال في « الجرح والتعديل » : سمع منها ، ورجح سماعه منها
أن روايته عنها في « صحيح البخاري » ، قاله شيخنا أبو زرعة ، وقال ابن المديني :
لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم شيئاً .

ورواه الدارقطني في « سننه » عن يحيى بن محمد بن صاعد وابن مخلد عن
حبيش بن مبشر به ، وله شاهد في « الصحيحين » من حديث أبي موسى وأنس
المذكورين قبله ، والقاعدة : أن الإثبات والنفي إذا تعارضا . . قدم الإثبات ؛ لما
عند المثبت من زيادة علم ، والحق : أنه سمع من عائشة ؛ كما يشهد له البخاري
في « صحيحه » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجة الحديث : أنه صحيح سنداً
ومتناً إن قلنا : إنه ثبت سماعه من عائشة ، وإلا . . فالحديث صحيح بما قبله ،
وغرضه : الاستشهاد به .



.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٣) - (٦١١) - بَابُ تَزْوِيجِ الْعَبْدِ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ

(١١٣) - (١٩٢٩) - (١) حَدَّثَنَا أَزْهَرُ بْنُ مَرْوَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَقِيلٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا تَزَوَّجَ الْعَبْدُ

(٤٣) - (٦١١) - (باب تزويج العبد بغير إذن سيده)

(١١٣) - (١٩٢٩) - (١) (حدثنا أزهر بن مروان) الرقاشي - بتخفيف القاف والشين المعجمة - النواء - بنون وواو مشددة - لقبه فريخ - مصغراً بالخاء المعجمة - صدوق ، من العاشرة ، مات سنة ثلاثٍ وأربعين ومئتين (٢٤٣ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا عبد الوارث بن سعيد) بن ذكوان العنبري مولا هم أبو عبيدة التنوري - بتشديد النون - البصري ، ثقة ثبت رمي بالقدر ولم يثبت عنه ، من الثامنة ، مات سنة ثمانين ومئة (١٨٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا القاسم بن عبد الواحد) بن أيمن المكي مولى بني مخزوم ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ت س ق) .

(عن عبد الله بن محمد بن عكيل) - مكبراً - ابن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني ، صدوق في حديثه لين ، يقال : تغير بأخرة ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن عبد الله بن محمد مختلف فيه .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا تزوج العبد

بَغِيرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ .. كَانَ عَاهِرًا » .

(١١٣) - ١٩٢٩ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى
.....

بغير إذن سيده .. كان عاهراً) أي : زانياً ، فإن قلت : المتبادر من التزويج هو العقد دون الوطء ، فكيف يصح أن يكون العبد زانياً بالعقد ؟! وإن أريد الوطء مجازاً .. يلزم أن يكون الإذن شرطاً للوطء ، ووطئه لهذه الزوجة وظاهر عدم جواز العقد أصلاً لا كونه جائزاً موقوفاً على الإذن . انتهى « سندي » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ؛ أي : بروايته عن ابن عمر ، ورواه أبو داود والترمذي من حديث جابر بن عبد الله الأنصاري ، قال الترمذي في « علله الكبرى » : سألت محمد بن إسماعيل عن عبد الله بن عقيل ، فقال : رأيت أحمد ابن حنبل وإسحاق بن راهويه والحميدي يحتجون به ، وهو مقارب الحديث .

وقال الدارقطني في « علله » : هذا حديث رواه ابن جريج عن موسى بن عقبة ، واختلف عن ابن جريج : فرواه مندل بن علي ويحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر ، وَوَهَمَا فِي رَفْعِهِ .
والصواب : ما رواه أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً ، ورواه أبو داود بنحوه في كتاب النكاح ، باب نكاح العبد بغير إذن سيده .
وهذا الحديث حكمه : الحسن ؛ لكون سنده حسناً ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ، فقال :
(١١٣) - ١٩٢٩ - (م) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد بن فارس الذهلي النيسابوري ، ثقة حافظ فاضل ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

وَصَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ
 إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا مِنْدَلٌ ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ
 نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَيُّمَا
 عَبْدٍ تَزَوَّجَ »

(وصالح بن محمد بن يحيى بن سعيد) بن فروخ القطان ، مقبول ، من
 الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(قالوا : حدثنا أبو غسان مالك بن إسماعيل) النهدي الكوفي ، سبط حماد بن
 أبي سليمان ، ثقة متقن صحيح الكتاب عابد ، من صغار التاسعة ، مات سنة سبع
 عشرة ومئتين (٢١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مندل) - بتثليث الميم ساكن النون - ابن علي العنزي - بفتح
 المهملة والنون ثم زاي - أبو عبد الله الكوفي ، يقال : اسمه عمرو ، ومندل لقب
 له ، ضعيف ، من السابعة ، ولد سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، ومات سنة سبع ، أو
 ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه (د ق) .

(عن ابن جريج ، عن موسى بن عقبة) بن أبي عياش الأسدي مولى آل
 الزبير ، ثقة فقيه إمام في المغازي ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وأربعين ومئة
 (١٤١ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه مندل بن علي ،
 وغرضه : بيان متابعة نافع لعبد الله بن محمد بن عقيل في رواية هذا الحديث
 عن ابن عمر .

(قال) ابن عمر : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أيما عبد تزوج

بغیر إذن موالیه . . فهو زانٍ (قوله : « بغیر إذن موالیه » أي : بغیر إذن سیده « فهو زانٍ » واستدل بهذا الحديث من قال : إن نكاح العبد لا یصح إلا بإذن سیده ؛ وذلك للحکم علیه بأنه عاهر ، والعاهر : الزانی ، والزنا باطل ، وقال داوود : إن نكاح العبد بغیر إذن مولاه صحیح ؛ لأن النكاح عنده فرض عین ، وفروض الأعیان لا تحتاج إلى إذن ، وهو قیاس فی مقابلة النص . قال فی « السبل » : وكأنه لم یثبت عنده الحديث .

قال المظهر : لا یجوز نكاح العبد بغیر إذن السید ، وبه قال الشافعی وأحمد ، ولا یصیر العقد صحیحاً عندهما بالإجازة بعده ، وقال أبو حنیفة ومالك : إن أجاز بعد العقد . . صح ، ذكره فی « المرقاة » ، قال المنذري : وأخرجه الترمذی ، وقال : حديث حسن ، لهذا آخر كلامه ، وفي إسناده عبد الله بن محمد بن عقیل ، وقد احتج به غیر واحد من الأئمة ، وتكلم فيه غیر واحد من الأئمة . انتهى من « العون » .

فیكون مختلفاً فيه ، ولا یقدح فی السند ، فیکون حديث ابن عمر بسنیده حسناً ، وإن كان موقوفاً ؛ لأن له شاهداً من حديث جابر ، أخرجه أبو داوود والترمذی .

فیكون حديث ابن عمر الذي أخرجه ابن ماجه مرفوعاً بسنیده صحیحاً بغيره ، فیصح الاستدلال به على الترجمة ، وأيضاً إذا تعارض الرفع والوقف . . فالرفع مقدم ؛ لما فيه من زیادة العلم ، لا سيما إذا كان له شاهد ، وكان عمل الناس علیه .



ولم یذكر المؤلف فی هذا الباب إلا حديث ابن عمر مع المتابعة فيه .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٤٤) - (٦١٢) - بَابُ النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ

(١١٤) - ١٩٣٠ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا بَشْرُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
.....

(٤٤) - (٦١٢) - (بَابُ النَّهْيِ عَنْ نِكَاحِ الْمُتْعَةِ)

أي : متعة النساء ؛ وهي النكاح إلى أجل معلوم أو مجهول ، سمي بذلك ؛ لأن الغرض مجرد الاستمتاع ، دون التوالد وغيره من أغراض النكاح ، وهو باطل بالإجماع .



(١١٤) - ١٩٣٠ - (١) (حدثنا محمد بن يحيى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا بشر بن عمر) بن الحكم الزهراني - بفتح الزاي - الأزدي أبو محمد البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة سبع ، وقيل : تسع ومئتين (٢٠٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام المدني الأصبحي ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن) محمد بن مسلم (ابن شهاب) الزهري المدني ، إمام أئمة الحديث ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي العلوي أبي هاشم

وَالْحَسَنُ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنْ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى عَنْ مُتْعَةِ النِّسَاءِ يَوْمَ خَيْبَرَ

ابن الحنفية ، ثقة ، قرنه الزهري بأخيه الحسن ، من الرابعة ، مات دون المئة ، سنة تسع وتسعين (٩٩ هـ) بالشام . يروي عنه : (ع) .

(و) عن (الحسن ابني محمد) نعت لكل من عبد الله والحسن (بن علي) بن أبي طالب الهاشمي أبي محمد المدني ، وأبوه محمد بن الحنفية ثقة فقيه ، يقال : إنه أول من تكلم بالإرجاء ، من الثالثة ، مات سنة مئة ، أو قبلها بسنة . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيهما) محمد بن علي بن أبي طالب المعروف بابن الحنفية أبي القاسم الهاشمي المدني ، ثقة عالم ، من الثانية ، مات بعد الثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء) أي : عن نكاح النساء لأجل التمتع بها إلى أجل معلوم ؛ كشهر أو أسبوع ، أو مجهول ؛ كقدوم زيد ، سمي بذلك ؛ لأن الغرض من ذلك النكاح مجرد الاستمتاع بها دون التوالد ، والتعاشر معها من أغراض النكاح الشرعي ، قيّد بالنساء ؛ لإخراج متعة الحج ؛ فإنه حلال إلى يوم القيامة .

أي : نهى عن نكاح المتعة (يوم) غزوة (خيبر) - بالمعجمة في أوله وبالراء في آخره - قال الحافظ ابن حجر : هكذا لجميع الرواة ، إلا ما رواه عبد الوهاب الثقفي عن يحيى بن سعيد عن مالك في هذا الحديث ؛ فإنه قال : يوم حنين - بمهمله في أوله ونونين - أخرجه النسائي والدارقطني ، ونَبَّها على أنه وَهْمٌ

تَفَرَّدَ بِهِ عَبْدُ الْوَهَّابِ ، وَأَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ طَرِيقٍ أُخْرَى عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، فَقَالَ : خَبِيرٌ عَلَى الصَّوَابِ ، وَأَعْرَبُ مِنْ ذَلِكَ رِوَايَةُ إِسْحَاقَ بْنِ رَاشِدٍ عَنِ الزَّهْرِيِّ عَنْهُ بَلْفَظٌ : (نَهَى فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ عَنْ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ) ، وَهُوَ خَطَأٌ أَيْضاً .

(و) نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْضاً يَوْمَ خَيْبَرَ (عَنْ) أَكْلِ (لَحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ) أَيِ : الْأَهْلِيَّةِ ، قِيدَ بِهِ ؛ لِإِخْرَاجِ الْوَحْشِيَّةِ ؛ فَإِنَّهَا حَلَالٌ بِالْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ ، قَالَ النَّوَوِيُّ : قَوْلُهُ : (الْإِنْسِيَّةِ) ضَبْطُوهُ بِوَجْهَيْنِ ؛ أَحَدُهُمَا : كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانُ النَّونِ ، وَالثَّانِي : فَتْحُهُمَا جَمِيعاً ، وَصَرَحَ الْقَاضِي بِتَرْجِيحِ الْفَتْحِ ، وَأَنَّهُ رِوَايَةُ الْأَكْثَرِينَ ، وَقَالَ : وَالْأَنْسُ - بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ - النَّاسُ ، وَكَذَلِكَ بِكُسْرِهَا . انْتَهَى ، لَكِنْ قَالَ فِي « النَّهَايَةِ » : وَالْمَشْهُورُ فِيهَا كَسْرُ الْهَمْزَةِ وَإِسْكَانُ النَّونِ ؛ مَنْسُوبَةٌ إِلَى الْإِنْسِ ؛ وَهُمْ بَنُو آدَمَ ، الْوَاحِدُ إِنْسِي . انْتَهَى .

قَالَ النَّوَوِيُّ : وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَحْرِيمُ لَحُومِ الْحُمْرِ الْإِنْسِيَّةِ ، وَهُوَ مَذْهَبُنَا وَمَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ كَافَةً ، إِلَّا طَائِفَةٌ يَسِيرَةُ مِنَ السَّلَفِ ؛ فَقَدْ رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَعَائِشَةَ وَبَعْضَ السَّلَفِ إِبَاحَتَهُ ، وَرَوَى عَنْهُمْ تَحْرِيمَهُ ، وَرَوَى عَنْ مَالِكٍ كِرَاهَتَهُ وَتَحْرِيمَهُ . انْتَهَى .

وَشَارَكَ الْمَوْلَفُ فِي رِوَايَةِ هَذَا الْحَدِيثِ : الْبُخَارِيُّ فِي كِتَابِ الْمَغَازِي ، بَابِ

غَزْوَةِ خَيْبَرَ ، وَمُسْلِمٌ فِي كِتَابِ النِّكَاحِ ، بَابِ نِكَاحِ الْمَتْعَةِ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَالنَّسَائِيُّ .

فَهَذَا الْحَدِيثُ فِي أَعْلَى دَرَجَاتِ الصَّحَّةِ ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ ، وَغَرَضُهُ :

الِاسْتِدْلَالُ بِهِ .



ثُمَّ اسْتَشْهَدَ الْمَوْلَفُ لِحَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ حُدَيْثٍ سِبْرَةَ بْنِ مَعْبُدٍ الْجَهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ

تَعَالَى عَنْهُمَا ، فَقَالَ :

(١١٥) - ١٩٣١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ سَبْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ الْعُرْبَةَ

(١١٥) - ١٩٣١ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ (الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد العزيز بن عمر) بن عبد العزيز بن مروان الأموي أبي محمد المدني ، نزيل الكوفة ، صدوق يخطئ ، من السابعة ، مات في حدود الخمسين ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الربيع) بفتح الراء مكبراً (بن سبرة) - بفتح السين وسكون الموحدة - ابن معبد الجهني المدني ، روى عن أبيه في النكاح ، ويروي عنه : (م عم) ، ثقة ، من الثالثة .

(عن أبيه) سبرة بن معبد الجهني المدني الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) سبرة : (خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم) من المدينة إلى مكة (في حجة الوداع) لهذا شاذ ، والمحفوظ : (يوم الفتح) فتح مكة ؛ كما في « مسلم » .

(فقالوا) أي : الأصحاب على سبيل الشكوى من شدة الغلظة (يا رسول الله ؛ إن العربة) - بضم العين المهملة وسكون الزاي المعجمة - أي : التجرد عن النساء ، ويحتمل : أن يكون بغين معجمة وراء مهملة ؛ أي : الفراق عن الأوطان ؛

قَدْ أَشْتَدَّتْ عَلَيْنَا ، قَالَ : « فَاسْتَمْتِعُوا مِنْ هَذِهِ النِّسَاءِ » ، فَأَتَيْنَاهُنَّ فَأَبَيْنَ أَنْ يَنْكِحَنَا إِلَّا أَنْ نَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُنَّ أَجْلاً ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : « أَجْعَلُوا بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُنَّ أَجْلاً » ، فَخَرَجْتُ أَنَا وَابْنُ عَمِّ لِي مَعَهُ بُرْدٌ وَمَعِيَ بُرْدٌ ، وَبُرْدُهُ أَجُودٌ مِنْ بُرْدِي

لما فيه من الفراق عن الأهل ، والأول أوجه وأشهر . انتهى « سندي » (قد اشتدت) وطالت (علينا) ، فكيف الفرج لنا من شدتها ؟ وفي رواية مسلم زيادة : (فأقمنا بها خمس عشرة ؛ ثلاثين بين ليلة ويوم) .

ف (قال) لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فاستمتعوا) أي : فاطلبوا الاستمتاع والمجامعة (من هذه النساء) الموجودات في مكة بنكاحهن (فأتيناهن) أي : فأتينا وجئنا إلى نساء مكة طلباً لزواجهن (فأبين) أي : فامتنعن نساء مكة (أن ينكحنا) أي : أن يتزوجن إيانا (إلا أن نجعل بيننا وبينهن أجلاً) أي : مدة معينة لنكاحنا إياهن .

(فذكروا) أي : فذكر الأصحاب (ذلك) أي : إيباءهن من نكاحهن إلا إلى أجل ومدة (للنبي صلى الله عليه وسلم فقال) لهم النبي صلى الله عليه وسلم : (اجعلوا بينكم وبينهن أجلاً) أي : مدة معلومة لنكاحهن ، وفي رواية مسلم : (فأذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في متعة النساء) قال سيرة بن معبد : (فخرجت أنا وابن عم لي) - لم أر من ذكر اسمه - من مركز العسكر ؛ لطلبهن ، وفي رواية مسلم : (فخرجت أنا ورجل من قومي) أي : من رهطي من منازلنا في زقاق مكة ؛ لطلب النساء .

(معه) أي : مع ذلك الابن (برد) - بضم الموحدة وسكون الراء - : كساء له خطوط من لباس الأعراب (ومعني) أيضاً (برد ، وبرده) أي : وبرد ذلك الابن (أجود من بردي) وفي رواية : (وبرده جديد) أي : طَرِيٌّ لَيِّنٌ ؛ أي : أحسن

وَأَنَا أَشْبُ مِنْهُ ، فَأَتَيْنَا عَلَى امْرَأَةٍ فَقَالَتْ : بُرْدٌ كَبُرْدٌ ، فَتَزَوَّجْتُهَا ، فَمَكَثْتُ
عِنْدَهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ ، ثُمَّ غَدَوْتُ وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَائِمٌ
بَيْنَ الرُّكْنِ وَالْبَابِ وَهُوَ يَقُولُ : « أَيُّهَا النَّاسُ ؛ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَذْنْتُ لَكُمْ فِي
الْأَسْتِمْتَاعِ أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَهَا إِلَيَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؛ فَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ مِنْهُنَّ
شَيْءٌ .. فَلْيُخَلِّ

وأنظف من بردي (وأنا أشب) أي : أقرب إلى الشباب (منه) أي : من ذلك
الابن ؛ أي : أصغر منه سناً .

(فأتينا) أي : أتيت أنا وذلك الابن ؛ أي : حتى إذا كنا بأسفل مكة ..
أتينا (على امرأة) شابة (فقالت) المرأة (برد كبرد) أي : فقالت المرأة
لصاحبي : برد هذا ؛ تعني : نفسي ؛ أي : برده الخلق ؛ كبردك الجديد عندي
في القناعة به ؛ لأن شبابه يجبر نقص بُرده وقدمه ؛ فأنا اخترت برده القديم
على بردك الجديد ؛ لأن شبابه ألد عندي وأقضى لشهوتي ، قال سيرة بن معبد :
(فتزوجتها فمكثت) أي : بئ (عندها تلك الليلة ، ثم غدوت) وبكرت من
عندها ووصلت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم (و) الحال أن (رسول الله
صلى الله عليه وسلم قائم بين الركن) والحجر الأسود (و) بين (الباب)
أي : باب الكعبة (وهو) أي : والحال أنه صلى الله عليه وسلم (يقول : أيها
الناس ؛ إنني قد كنت) أولاً (أذنت) ورخصت (لكم في الاستمتاع) أي : في
نكاح المتعة .

(ألا) أي : انتبهوا واستمعوا ما أقول لكم (و) ذلك الكلام الذي أمرتكم
باستماعه قلبي : (إن الله) عز وجل (قد حرمها) أي : متعة النكاح تحريماً مؤكداً
(إلى يوم القيامة ؛ فمن كان عنده منهن) أي : من النساء اللاتي نكحتموهن
نكاح المتعة (شيء) قليلاً كان أو كثيراً .. (فليخل) من التخلية ؛ وهو الترك ؛

سَبِيلَهَا ، وَلَا تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا » .

أي : فليترك (سبيلها) ولا يحبسها عنده ؛ لأنها حرام عليه (ولا تأخذوا مما آتيتموهن) وأعطيتموهن مهراً كان أو غيره (شيئاً) قليلاً ولا كثيراً ؛ لأنه حقها في مقابلة استمتاعكم بها .

قوله : « ولا تأخذوا مما آتيتموهن » أي : ولا تأخذوا منهن مما أعطيتموهن في مقابل الاستمتاع بها شيئاً لا قليلاً ولا كثيراً .

قال النووي : وفي هذا الحديث أن المهر الذي كان أعطاها يستقر لها ، ولا يحل أخذ شيء منه ، وإن فارقها قبل الأجل المسمى ؛ كما أنه يستقر في النكاح المعروف المهر المسمى بالوطء ، لا يسقط منه شيء بالفرقة بعده .

قال القرطبي : وإنما قال : « لا تأخذوا منهن شيئاً » لأنهن استحققن ذلك بالدخول عليهن . انتهى « مفهم » .

وفي هذا الحديث : التصريح بالناسخ والمنسوخ في حديث واحد من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كحديث : « كنت نهيتكم عن زيارة القبور ، فزوروها » ، وفيه التصريح بتحريم نكاح المتعة إلى يوم القيامة ، وأنه يتعين تأويل قوله في الحديث : إنهم كانوا يستمتعون إلى عهد أبي بكر وعمر ، على أنهم لم يبلغهم الناسخ .

وقد اختلف السلف في نكاح المتعة : قال ابن المنذر : جاء عن الأوائل الرخصة فيها ، لا أعلم اليوم أحداً يُجيزها إلا بعض الرافضة ، ولا معنى لقول يخالف كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . انتهى منه بزيادة .

تمة

قد روي نسخ المتعة بعد الترخيص في ستة مواطن ؛ الأول : في خيبر ، الثاني : في عمرة القضاء ، الثالث : عام الفتح ، الرابع : عام أوطاس ، الخامس :

(١١٦) - ١٩٣٢ - (٣) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَلْفٍ الْعَسْقَلَانِيُّ ، حَدَّثَنَا

أَلْفِرْيَابِيُّ ،
.....

غزوة تبوك ، السادس : في حجة الوداع ، فهذه التي أُورِدَتْ ، إلا أنَّ في ثبوت بعضها خلافاً .

قال الثوري : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعا مرتين ، وكانت مباحةً قبل خيبر ، ثم حرمت فيها ، ثم أبيحت عام الفتح ، وهو عام أوطاس ، ثم حرمت تحريماً مؤبداً ، وإلى هذا التحريم ذهب الجماهير من السلف والخلف .

وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة ، وروي رجوعهم وقولهم بالنسخ ؛ ومنهم : ابن عباس ؛ روي عنه بقاء الرخصة ، ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب نكاح المتعة ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب تحريم المتعة ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به لحديث علي رضي الله عنه .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث علي بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١١٦) - ١٩٣٢ - (٣) (حدثنا محمد بن خلف) بن عمار أبو نصر

(العسقلاني) صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ستين ومئتين (٢٦٠ هـ) . يروي عنه : (س ق) .

(حدثنا الفريابي) محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولا هم

عَنْ أَبَانَ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ حَفْصٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : لَمَّا وَلِيَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ . . خَطَبَ النَّاسَ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَذِنَ لَنَا فِي الْمُنْتَعَةِ ثَلَاثًا ثُمَّ حَرَّمَهَا ، وَاللَّهِ ؛ لَا أَعْلَمُ أَحَدًا يَتَمَتَّعُ وَهُوَ مُحْصَنٌ إِلَّا رَجَمْتُهُ بِالْحِجَارَةِ ؛ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنِي

الفريابي - بكسر الفاء وسكون الراء - نزيل قيسارية من ساحل الشام ، ثقة فاضل ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبان) بن عبد الله (بن أبي حازم) بن صخر بن العَيْلَةِ - بفتح العين المهملة - البجلي الأحمسي الكوفي ، صدوق في حفظه لِينُ ، من السابعة ، مات في خلافة أبي جعفر . يروي عنه : (عم) .

(عن أبي بكر) عبد الله (بن حفص) بن عمر بن سعد بن أبي وقاص الزهري المدني مشهور بكنيته ، ثقة ، من الخامسة . يروي عنه : (ع) ، وقولُ السندي هنا : اسمه إسماعيل الأُبُلَيُّ خطأً منه ؛ لأن إسماعيل هذا من العاشرة ، فكيف يروي عن ابن عمر ؟! فلا تغتر بمقالته .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) ابن عمر : (لما ولي عمر بن الخطاب) الخلافة (خطب الناس ، فقال) في خطبته : (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في) نكاح (المتعة ثلاثاً) أي : ثلاث مرات ، أو ثلاث ليالٍ (ثم حرّمها) البتة (والله ؛ لا أعلم أحداً يتمتع) أي : يستمتع في نكاح المتعة (وهو) أي : والحال أنه (محصن) بالوطء في نكاح صحيح . . (إلا رجّمته) وقتلته (بالحجارة) التي يرمم بها لحد الزنا ، إن دخل بها بذلك العقد ؛ لكونه زنى (إلا أن يأتيَنِي) ذلك

بِأَرْبَعَةٍ يَشْهَدُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ أَحَلَّهَا بَعْدَ إِذْ حَرَّمَهَا .

الواطئ في نكاح المتعة (بأربعة) شهداء (يشهدون أن رسول الله) صلى الله عليه وسلم (أحلها) أي : أحل المتعة ، وحكم بحلِّية الوطء فيها (بعد إذ حرمها) أي : بعد إذ أفتى بحرمتها المعلومة لنا من الأحاديث الصحيحة .

تنبيه

وقول السندي تحت هذا الحديث : (أبو بكر بن حفص) الراوي عن ابن عمر . . اسمه إسماعيلُ الأُبُلِّيُّ ، فيه مَقَالٌ ، فبسببه انحطَّ السَّنَدُ ؛ فالحديثُ حسن ، فقوله هذا رحمه الله تعالى خطأ ظاهر ، أو سَبَقُ قَلَمٍ ؛ فإسماعيلُ الأُبُلِّيُّ من الطبقة العاشرة ، فكيف يروي عن ابن عمر ؟! والصواب ما قرَّرناه ، راجع « التقريب » و« التهذيب » . . يظهر لك ما قلناه ؛ كالشمسِ المُشرقةِ في وقتِ الضحى ، والله هو المُوقِّقُ ، وهو يَهْدِي إلى الصواب .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والآخران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٥) - (٦١٣) - بَابُ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ

(١١٧) - (١٩٣٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
آدَمَ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو فَرْزَاةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ قَالَ :
حَدَّثَنِي مَيْمُونَةُ بِنْتُ الْحَارِثِ
.....

(٤٥) - (٦١٣) - (بَابُ الْمُحْرَمِ يَتَزَوَّجُ)

(١١٧) - (١٩٣٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ
آدَمَ (بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية ، ثقة حافظ فاضل ، من كبار
التاسعة ، مات سنة ثلاثٍ ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ) بن زيد بن عبد الله الأزدي أبو النضر البصري ، والد
وهب ، ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه ،
من السادسة ، مات سنة سبعين ومئة (١٧٠ هـ) بعدما اختلط ، لكن لم يحدث
في حال اختلاطه . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا أَبُو فَرْزَاةَ) راشد بن كيسان العبسي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة .
يروى عنه : (م د ت ق) .

(عَنْ يَزِيدَ بْنِ الْأَصَمِّ) عمرو بن عبيد بن معاوية البكائي - بفتح الموحدة
وتشديد الكاف - أبي عوف الكوفي ، نزل الرقة ، وهو ابن أخت ميمونة
أم المؤمنين ، يقال : له رؤية ، ولم تثبت ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة
(١٠٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(قَالَ : حَدَّثَنِي) خالتي (ميمونة بنت الحارث) الهلالية زوج النبي صلى الله
عليه وسلم رضي الله تعالى عنها ، ماتت سنة إحدى وخمسين (٥١ هـ) . يروي
عنها : (ع) .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَهَا وَهُوَ حَلَالٌ ، قَالَ : وَكَانَتْ خَالَتِي وَخَالَةَ ابْنِ عَبَّاسٍ .

(١١٨) - ١٩٣٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ ،

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجها وهو) صلى الله عليه وسلم
(حلال) أي : غير محرم للنسك .

(قال) يزيد بن الأصم : (وكانت) ميمونة أم المؤمنين (خالتي وخالة ابن عباس) فإن أميهما كانتا أختين لها ؛ لأن يزيد بن الأصم كانت أمه برزة بنت الحارث أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وابن عباس كانت أمه لبابة بنت الحارث ، وكانت ميمونة أيضاً خالة لخالد بن الوليد ؛ لأنها كانت لها أخوات .

ولا يُعارضُ هذا الحديثُ حديثُ ابن عباس أنه قال : (تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم) التالي لهذا الحديث ؛ لأن معناه : تزوجها وهو حَالٌ نازلٌ في الحرم بعد تحلُّله من عُمرَةِ القضاء ، سنة سبيع من الهجرة ؛ أي : نكحها وهو داخلٌ في الحرم بعد تحلُّله من عُمرَةِ القضاء ، ثم طَلَبَتْ منه قريشُ الخُروجَ بعد ثلاثة أيام ؛ مدة الصلح ، فخرج من مكة إلى سَرِفَ ، فَدَخَلَ بها ، وبهذا يُدْفَعُ التعارضُ بين الحديثين ؛ حديثُ يزيد ، وحديثُ ابن عباس .



ثم استشهد المؤلف لحديث ميمونة بحديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١١٨) - ١٩٣٤ - (٢) (حدثنا أبو بكر) محمد (بن خلاد) بن كثير

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ
أَبْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَكَحَ وَهُوَ مُحْرَمٌ .

الباهلي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) على
الصحيح . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا سفيان بن عيينة) الهلالي الكوفي ثم المكي ، ثقة ، من الثامنة ،
مات سنة ثمان وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن دينار) الجمحي المكي ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة ست
وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن جابر بن زيد) أبي الشعثاء الأزدي ثم الجؤفي - بفتح الجيم وسكون
الواو بعدها فاء - البصري مشهور بكنيته ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات دون المئة
سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) ، ويقال : ثلاث ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم نكح) ميمونة بنت الحارث (وهو محرم)
أي : حال نازل في الحرم المكي بعد تحلله من عمرة القضاء قبل أن يخرج من
الحرم .

قال المازري : احتج بهذا الحديث أبو حنيفة والكوفيون على صحة نكاح
المحرم ، وَمَنْعَهُ الْأَكْثَرُ ؛ لحديث عثمان الآتي وغيره ، والمنع أرجح ؛ لأن دليله
قول ، ودليلهم فعل ، وإذا تعارض القول والفعل . . قدم القول ؛ لأنه يتعدى إلى
الغير ، والفعل لا يتعدى ، بل يكون مقصوراً ، وقد حُصَّ صلى الله عليه وسلم
في النكاح بأشياء ، وأيضاً فإنه وَرَدَ أنه تزوّجها وهو حلال ، فصار الفعل مختلفاً
في ثبوته ، والقول متفق عليه ، والمتفق عليه أولى بالقبول والتمسك .

وقد يُجمع بين الروایتين في حديث ميمونة ؛ كما مر آنفاً ؛ بأن يكون معنى قوله : (وهو محرم) أي : حالٌ بالحرم ، ومن حَلَّ بالحرم .. يقال له : مُحَرَّمٌ ، وهي لغة شائعة .

قال القاضي عياض : القولُ بأنه تزوّجها وهو حلال هو رواية أكثر الصحابة ، ولم يُزوَّ أنه تزوّجها وهو محرم إلا من حديث ابن عباس ، وبه أخذ الكوفيون ، وخالفهم في ذلك سائر الفرق والمذاهب .

قال الأبي : ولا شك في ترجيح قول الأكثر ، قال السنوسي : ويحتمل أن يكون معنى قوله : (وهو محرم) أي : عازم على الإحرام مُجمِعٌ عليه ؛ لتوهم أن نكاح من عزم على الإحرام مُحَرَّمٌ ؛ خوف إفساد الإحرام بتزوج امرأة جديدة . انتهى من « الكوكب » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحج ، باب تزوج المحرم ، وفي كتاب المغازي ، باب عمرة القضاء ، ومسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب المحرم يتزوج ، والترمذي في كتاب الحج ، باب الرخصة في الزواج للمحرم ، وقال : حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الحج ، باب الرخصة في الزواج للمحرم .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ميمونة بحديث عثمان رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١١٩) - ١٩٣٥ - (٣) (حدثنا محمد بن الصباح) بن سفيان الجرجاني

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ الْمَكِّيُّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ نُبَيْهِ بْنِ وَهْبٍ ، عَنْ أَبَانَ بْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « الْمُحْرِمُ لَا يَنْكِحُ »

التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا عبد الله بن رجاء المكي) أبو عمران البصري نزيل مكة ، ثقة تغير حفظه قليلاً ، من صغار الثامنة ، مات في حدود التسعين ومئة (١٩٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(عن مالك بن أنس) الإمام المدني ، إمام الفروع ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) بن مالك بن أبي عامر الأصبحي أبي سهيل التيمي المدني حليف بني تيم من قريش ، ثقة ، من الرابعة ، مات بعد الأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نُبَيْهِ) مصغراً (بن وهب) بن عثمان بن أبي طلحة العبدري الجمحي المدني ، ثقة ، من صغار الثالثة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبان بن عثمان بن عفان) القرشي الأموي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٠٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أبيه) عثمان بن عفان ذي النورين رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سبأعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عثمان : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : المحرم لا ينكح)

وَلَا يُنْكَحُ وَلَا يَخْطُبُ .

- بفتح الياء وكسر الكاف - على صيغة المعلوم ؛ من نكح الثلاثي ؛ أي : لا يتزوج المحرم امرأة ؛ أي : لا يقبل نكاح المرأة لنفسه ولا بوكالة ولا بولاية (ولا ينكح) - بضم الياء وكسر الكاف - من أنكح الرباعي ؛ أي : لا يزوج الرجل المحرم امرأة لا بالولاية ولا بالوكالة (ولا يخطب) - بضم الطاء - من باب نصر ؛ من الخطبة - بكسر الخاء - أي : لا يطلب امرأة لنكاح ؛ أي : زواج ، ورويت الكلمات الثلاث بالنفي والنهي ، وذكر الخطابي أنها على صيغة النهي أصح ؛ على أن النفي بمعنى النهي أيضاً ، بل أبلغ ، والأولان للتحريم ، والثالث للتنزيه عند الشافعي ، فلا يصح نكاح المحرم ولا إنكاحه عنده ، والكل للتنزيه عند أبي حنيفة .

قال القرطبي : قوله : « لا ينكح المحرم ، ولا ينكح ، ولا يخطب » لا خلاف في منع المحرم من الوطاء ، والجمهور على منعه من العقد ؛ إيجاباً كان أو قبولاً ، لنفسه أو لغيره ، ومن الخطبة ؛ كما هو ظاهر هذا الحديث ، وكما دل عليه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ قَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ ﴾ ^(١) على أحد التأويلات الآتية في كتاب الحج .

وذهب بعضهم إلى أنه يجوز للمحرم ذلك ؛ تمسكاً بحديث ابن عباس المذكور قبل هذا الحديث من أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج ميمونة وهو محرم ، وهذا لا حجة فيه لأوجه :

أحدها : أن هذا الحديث مما انفرد به ابن عباس ، دون غيره من كبار الصحابة ومعظم الرواة .

(١) سورة البقرة : (١٩٧) .

.....

وثانيها : إنكار ميمونة لهذا ، وإخبارها بأنه صلى الله عليه وسلم تزوج بها وهو حلال ، وهي أعلم بقصتها منه .

وثالثها : أن بعض أهل النقل والسير ذكر أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث مولاه أبا رافع من المدينة ، فعقد نكاحها بمكة بوكالة النبي صلى الله عليه وسلم له في ذلك ، ثم وافى النبي صلى الله عليه وسلم محرماً ، فبنى بها بسرف حلالاً ، وأشهر تزوجها بمكة عند وصوله إليها .

ورابعها : أن قول ابن عباس : (وهو محرم) يحتمل أنه دخل في الحرم ؛ فإنه يقال : أحرم ؛ إذا دخل في الحرم ، واسم الفاعل منه محرم ؛ كما يقال : أُنْجِدَ وَأَنْتَهُمْ ، وهو مُنْجِدٌ وَمُتَّهِمٌ ؛ إذا دَخَلَ ذلك .

وخامسها : تسليم ذلك كله وادعاء الخصوصية بالنبي صلى الله عليه وسلم ؛ فقد ظهرت تخصيصاته في باب النكاح بأمور كثيرة ؛ كما خص بالموهوبة ، وبنيكاح تسع ، وبالنكاح من غير ولي ولا إذن الزوجة ؛ كما فعل مع زينب ، إلى غير ذلك .

وسادسها : أن هذه حكاية حال واقعة معينة تحتمل أنواعاً كثيرة من الاحتمالات المتقدمة ، والحديث المقتضي للمنع ابتداءً تقعيدياً قاعدياً وتقريظها ، فهو أولى على كل حال ، والله الموفق . انتهى من « المفهم » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب تحريم نكاح المحرم ، وأبو داود في كتاب المناسك ، باب المحرم يتزوج ، والترمذي في كتاب الحج ، باب ما جاء في كراهية التزوج للمحرم ، والنسائي في كتاب مناسك الحج ، باب النهي عن ذلك ، باب النهي عن نكاح المحرم ، والدارمي في كتاب المناسك ، ومالك .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه :
الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٦) - (٦١٤) - بَابُ الْأَكْفَاءِ

(١٢٠) - ١٩٣٦ - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَابُورَ الرَّقِّيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنُ سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيُّ أَخُو فُلَيْحٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ ، عَنْ ابْنِ وَثِيمَةَ النَّصْرِيِّ ،
.....

(٤٦) - (٦١٤) - (بَابُ الْأَكْفَاءِ)

(١٢٠) - ١٩٣٦ - (١) (حدثنا محمد) بن عبد الله (بن سابور) بالمهملة (الرقي) ثم الواسطي النجار ، ويقال له : ابن خالويه ، صدوق ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الحميد بن سليمان الأنصاري) الخزاعي الضرير أبو عمر المدني ، نزيل بغداد ، وهو (أخو فليح) بن سليمان ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ت ق) .

(عن محمد بن عجلان) المدني صدوق إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن) زفر (بن وثيمة) - بفتح الواو وكسر المثلثة - ابن مالك بن أوس بن الحدثان (النصري) - بفتح النون وسكون الصاد - هو الصواب ، وأما ما في أغلب النسخ من : (البصري) بالباء الموحدة . فتحريف من النساخ ، الدمشقي ، مقبول ، من الثالثة ، ورمزه في « التقريب » (د) ، وقال المزي في « تهذيب الكمال » : (روى محمد بن عجلان عن ابن وثيمة النصري عن أبي هريرة حديث : « إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه . . فزوجوه . . الحديث » فلا أدري هو هذا أو غيره) . فإن كان هو . . فالصواب أن يرمز له (د ت ق) .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا أَتَاكُمْ مَنْ تَرْضَوْنَ خُلُقَهُ وَدِينَهُ . . فَزَوِّجُوهُ ، إِلَّا تَفْعَلُوا . . تَكُنْ فِتْنَةٌ فِي الْأَرْضِ وَفَسَادٌ عَرِضٌ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه عبد الحميد بن سليمان ، وهو مختلف فيه .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا أتاكم) وخطب إليكم ؛ أي : طلب منكم أن تزوجه امرأة من أولادكم أو أقاربكم (من ترضون) أي : تستحسنون (خلقه) - بضمتين وبضم فسكون - أي : معاشرته لحسن خلقه (ودينه) أي : ديانته ؛ بامثاله المأمورات ، واجتنابه المنهيات . . (فزوجوه) إياها (إلا تفعلوا) ذلك ؛ أي : تزويجها له ؛ أي : إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه وترغبوا في مجرد الحسب والجمال أو المال . . (تكن فتنة) بينكم (في الأرض وفساد عريض) أي : ذو عرض ؛ أي : كبير ؛ وذلك لأنكم إن لم تزوجوها إلا من ذي مالٍ أو جاء ؛ كما هو عادة الأعراب . . ربما يبقى أكثر النساء بلا أزواج ، وأكثر رجالكم بلا نساء ، فيكثر الافتتان بالزنا ، وربما يلحق الأولياء عار ، فتهيج الفتن والفساد ، ويترتب عليه قطع النسب ، وقلة الصلاح والعفة .

قال الطيبي : وفي الحديث دليل لمالك ؛ فإنه يقول : لا يُراعى في الكفاءة إلا الدينُ وحده .

ومذهب الجمهور : أنه يراعى فيها أربعة أشياء : الدين والحرية والنسب والصنعة ؛ فلا تزوج المسلمة من كافر ، ولا الصالحة من فاسق ، ولا الحرة من عبد ، ولا المشهورة النسب من الخامل ، ولا بنت تاجر أو من له حرفة

طيبة ممن له حرفة خبيثة أو مكروهة ؛ كالحجامة ؛ فإن رضيت المرأة أو وليها بغير كفاء . . صح النكاح ، كذا في « المرقاة » . انتهى « تحفة الأحوذى » .

قال السندي : (إذا أتاكم) أي : خطب إليكم ببتكم (من ترضون خلقه) لأن الخلق مدار حسن المعاش (ودينه) لأن الدين مدار أداء الحقوق ، (إلا تفعلوا . . .) إلى آخره ؛ أي : إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقه ، وترغبوا في ذوي الحسب والمال . . تكن فتنة وفساد ؛ لأن الحسب والمال يَجْلِبَانِ إلى الفتنة والفساد ؛ أي : يجبران إليهما . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه . . فزوجوه ، وقال : هذا حديث حسن غريب ، وقال في هذا الحديث : رواه الليث بن سعد مرسلًا ، والبيهقي في كتاب النكاح ، باب الترغيب في التزويج من ذي الدين والخلق المرضي ، والحاكم في كتاب النكاح ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لكون سنده حسنًا ؛ كما مر آنفًا ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢١) - ١٩٣٧ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ (بن حصين الكندي أبو سعيد الأشج الكوفي ، ثقة ، من صغار العاشرة ، مات سنة سبع وخمسين ومئتين (٢٥٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا الْحَارِثُ بْنُ عِمْرَانَ الْجَعْفَرِيُّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « تَخَيَّرُوا لِنُطْفِكُمْ وَأُنْكِحُوا الْأَكْفَاءَ وَأُنْكِحُوا إِلَيْهِمْ » .

(حدثنا الحارث بن عمران الجعفري (المدني ، ضعيف ، رماه ابن حبان بالوضع ، من التاسعة . يروي عنه : (ق) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه الحارث بن عمران ، وهو ضعيف .

(قالت) عائشة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : تخيروا لنطفكم) أي : أطلبوا لها ما هو خَيْرُ المناكح وأزكاها وأبعدها من الخَبَثِ والفُجور (وانكحوا الأكفاء) أي : تزوجوا الأكفاء والأمثال اللاتي تليق بكم ، وتناسب لكم في الدين والحسب ؛ لِيَلِدَنَّ لَكُمْ أولاداً نُجَبَاءَ (وأنكحوا إليهم) أي : زوجوا إليهم ؛ أي : إلى الأكفاء بناتكم .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه حسن بما قبله ، وسنده ضعيف ؛ لما قد عرفت .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه الحارث بن عمران المدني ، قال فيه أبو حاتم : ليس بالقوي ، والحديث الذي رواه لا أصل له ؛ يعني : هذا الحديث ، وقال ابن عدي : والضعف على رواياته بين ، وقال الدارقطني : متروك . انتهى .

ورواه الدارقطني في « سننه » من حديث عائشة أيضاً ، ورواه الحاكم في « المستدرک » من طريق شيخ ابن ماجه عبد الله بن سعيد ، فذكره بالإسناد

.....

والمتن ، ورواه الحاكم أيضاً من طريق عكرمة بن إبراهيم عن هشام ابن عروة ،
ورواه البيهقي عن الحاكم بالطريقين ، قال البيهقي : وكذلك رواه أبو أمية بن
يعلى عن هشام بن عروة ، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذي وابن
ماجه .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٧) - (٦١٥) - بَابُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ

(١٢٢) - (١٩٣٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هَمَّامٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ بَشِيرِ بْنِ نَهْيِكَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ يَمِيلُ مَعَ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى .. جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ »

(٤٧) - (٦١٥) - بَابُ الْقِسْمَةِ بَيْنَ النِّسَاءِ

(١٢٢) - (١٩٣٨) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هَمَّامٍ (بن يحيى بن دينار الأزدي العوزي - بفتح المهملة وسكون الواو وكسر المعجمة - أبي عبد الله أو أبي بكر البصري ، ثقة ربما وهم ، من السابعة ، مات سنة أربع أو خمس وستين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن قتادة) بن دعامة السدوسي البصري ، ثقة ، من الرابعة ، مات سنة بضع عشرة ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن النضر بن أنس) بن مالك الأنصاري أبي مالك البصري ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة بضع ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عن بشير بن نهيك) - بفتح النون بوزن عظيم - السدوسي البصري ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنه : (ع) .
(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كانت له امرأتان) أي : مثلاً حالة كونه (يميل) أي : يجور (مع إحداهما على الأخرى) أي : فلم يعدل بينهما ، بل مال إلى إحداهما دون الأخرى .. (جاء يوم القيامة

وأحد شقيه (أي : وأحد جنبه وطرفيه (ساقط) أي : مائل ، قال السندي : (شقيه) أي : أحد نصفيه ساقط ؛ أي : يجيء يوم القيامة غير مستوي الطرفين ، بل يكون أحدهما كالراجح وزناً ؛ كما كان في الدنيا غير مستوي الطرفين بالنظر إلى المرأتين ، بل كان يرجح إحداهما على الأخرى . انتهى منه .

وفي « التحفة » : وفي بعض الروايات : (جاء يوم القيامة يجر أحد شقيه ساقطاً أو مائلاً) ، قال الطيبي في شرح قوله : (وشقه ساقط) أي : نصفه مائل ، قيل : بحيث يراه أهل الموقف ؛ ليكون زيادة في التعذيب ، وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين ؛ فإنه لو كانت ثلاث أو أربع . . كان السقوط ثابتاً ، واحتمل أن يكون نصفه ، وإن لزم الواحدة وترك الثلاث . . كانت ثلاثة أرباعه ساقطة على هذا ، فاعتبر ، ثم إن كانت الزوجتان إحداهما حرة والأخرى أمة . . فللحرة الثلثان من القسم ، وللأمة الثلث ، بذلك ورد الأثر ، وقضى به أبو بكر وعلي رضي الله تعالى عنهما ، كذا في « المرقاة » . انتهى من « تحفة الأحوزي » .

والحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات ، ويحرم عليه الميل إلى إحداهن ، وقد قال تعالى : ﴿ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ ﴾ ^(١) ، والمراد : الميل في القسم والإنفاق لا في المحبة ؛ لأنها مما لا يملكه العبد . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب في القسمة بين النساء ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في التسوية بين الضرائر ، والنسائي في كتاب عشرة النساء ، باب ميل الرجل إلى بعض أزواجه دون بعض ،

(١) سورة النساء : (١٢٩) .

(١٢٣) - ١٩٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ

قال أبو عيسى : وإنما أسند هذا الحديث ورواه مرفوعاً همام فقط ، ولا نعرف هذا الحديث مرفوعاً إلا من حديث همام .

وقال عبد الحق : هو خبر ثابت ، لكن علتة أن هماماً تفرد به ، وأن هشاماً رواه عن قتادة ، فقال : كان يقال ، وأخرج أبو نعيم عن أنس نحوه ، وحديث أبي هريرة هذا أخرجه الخمسة ، وأخرجه أيضاً الدارمي ، وابن حبان ، والحاكم ، وقال : وإسناده على شرط الشيخين ، كذا في « المنتقى » و« النيل » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٣) - ١٩٣٩ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَمَانَ (العجلي الكوفي ، صدوق عابد يخطئ كثيراً ، وقد تغير ، من كبار التاسعة ، مات سنة تسع وثمانين ومئة (١٨٩ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عن معمر) بن راشد الأزدي البصري ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة أربع وخمسين ومئة (١٥٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ إِذَا سَافَرَ أَقْرَعَ بَيْنَ نِسَائِهِ .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان) دائماً (إذا سافر) أي : أراد السفر . . (أقرع بين نسائه) فإذا خرجت القرعة لإحداهن . . خرج مع التي خرجت القرعة لها .

قوله : (إذا سافر) مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر ، وليس على عمومه ، بل لتعين القرعة من يسافر بها ، وتجري القرعة أيضاً فيما إذا أراد أن يقسم بين زوجاته ، فلا يبدأ بأيهن شاء ، بل يقرع بينهما ، فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة ، إلا أن يرضين بشيء ، فيجوز بلا قرعة ؛ كتمريضه في بيت عائشة رضي الله تعالى عنهن جُمع ، فإذا خرجت القرعة لإحداهن . . أخرج المرأة التي خرجت لها القرعة معه في السفر .

واستدل بهذا الحديث على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء ، وغير ذلك ، والمشهور عن الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة ، قال القاضي عياض : هو المشهور عن مالك وأصحابه ؛ لأنها من باب الخطر والقمار ، وحكى عن الحنفية إجازتها . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الهبة ، باب هبة المرأة لغير زوجها ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب في القسم بين النساء ، والشافعي في « الأم » ، والدارمي في « المسند » ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٢٤) - ١٩٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنبَأَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ

(١٢٤) - ١٩٤٠ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(قالا : حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا حماد بن سلمة) بن دينار البصري ، ثقة ثبت عابد ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن أيوب) بن أبي تيمية كيسان السخثياني البصري ، ثقة ثبت حجة ، من كبار الفقهاء العباد ، من الخامسة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي قلابة) عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي البصري ، ثقة فاضل كثير الإرسال ، من الثالثة ، مات بالشام هارباً من القضاء سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن يزيد) رضيع عائشة البصري . روى عن عائشة في القسم والمبيت ، ويروي عنه : أبو قلابة ، وقول أبي داود هنا : الخطمي . . غير صواب ؛ لأن الخطمي من الصحابة ، ويروي عن النبي صلى الله عليه وسلم ، راجع « التهذيب » ، وثقه العجلي ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ بَيْنَ نِسَائِهِ فَيَعْدِلُ ثُمَّ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ ؛ هَذَا فِعْلِي فِيمَا أَمْلِكُ ، فَلَا تُلْمَنِي فِيمَا تَمْلِكُ وَلَا أَمْلِكُ » .

(قالت) عائشة : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نساءه) المبيت (فيعدل) بين نساءه ؛ أي : يسوي بينهما في البيتوتة ، فلا يفاضل بينهما ، استدل بهذا الحديث من قال : يجب القسم على النبي صلى الله عليه وسلم ، وذهب بعض المفسرين إلى أنه لا يجب عليه ، واستدلوا بقوله تعالى : ﴿ تَزَيَّجْنَ مَن نَّشَاءُ مِنْهُنَّ ... ﴾ الآية (١) ، وذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم .

(ثم) بعد قسمه بينهما (يقول : اللهم ؛ هذا) العدل (فعلي) أي : قسمي ؛ كما في « أبي داود » (فيما أملك) أي : فيما أقدر عليه (فلا تلمني) أي : فلا تعاتبني ولا تؤاخذني (فيما تملك) أنت (ولا أملك) أي : لا أقدر أنا على التسوية فيه ؛ من زيادة محبة بعضهن على محبة بعض ؛ فإن ذلك من عمل القلب ، فأنت القادر على التسوية في ذلك لا أنا ؛ لأنك مقلب القلوب .

ظاهره : أن ما عده مما هو داخل تحت ملكه وقدرته . . . تجب التسوية فيه ، ومنه : عدد الوطآت والقبلات ، ولكن التسوية فيهما غير لازمة إجماعاً ، والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقدور للعبد ، بل هو من الله تعالى ، ويدل عليه قوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ ﴾ بعد قوله : ﴿ لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مَّا أَلَفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ ﴾ (٢) ، وبه فسر : ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ ﴾ (٣) .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب

(١) سورة الأحزاب : (٥١) .

(٢) سورة الأنفال : (٦٣) .

(٣) سورة الأنفال : (٢٤) .

.....

في القسم بين النساء ، والترمذي في باب التسوية بين الضرائر ، والنسائي في كتاب عشرة النساء ، باب ميل الرجل إلى بعض نسائه ، قال في « التحفة » :
والحديث أخرجه الخمسة إلا أحمد . وأخرجه أيضاً الدارمي ، وصححه ابن حبان والحاكم .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث أبي هريرة .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٨) - (٦١٦) - بَابُ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا لِصَاحِبَتِهَا

(١٢٥) - (١٩٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ جَمِيعاً ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا كَبِرَتْ سَوْدَةُ بِنْتُ زَمْعَةَ
.....

(٤٨) - (٦١٦) - بَابُ الْمَرْأَةِ تَهَبُ يَوْمَهَا لِصَاحِبَتِهَا

(١٢٥) - (١٩٤١) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ (بن عقبة السكوني أبو مسعود الكوفي المُجَدَّرُ - بالجيم - صدوق صاحب حديث ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(ح وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(أَنْبَأَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ) بن عبيد الدراوردي أبو محمد الجهني مولا هم المدني ، صدوق ، كان يحدث من كتب غيره فيخطئ ، قال النسائي : حديثه عن عبيد الله بن عمر العمري منكر ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .
أي : روى كُلُّ من عقبة وعبد العزيز (جميعاً عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من خماسياته ، وحكمهما : الصحة .

(قالت) عائشة : (لَمَّا كَبِرَتْ) - بكسر الباء - من باب عَلِمَ ؛ من كَبَرِ السِّنِّ ، وبضم الباء ؛ من باب كرم ؛ من كبر القدر - أي : لما دخلت (سودة بنت زمعة)

وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ ، فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ
بِیَوْمِ سَوْدَةَ .

في سن الكبير . (وهبت يومها) أي : يوم نوبتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ كما في رواية مسلم (لعائشة) فيه التفات من التكلم إلى الغيبة ؛ لأن الأسماء الظاهرة من قبيل الغيبة ، وفي « مسلم » زيادة : (فقالت) سودة : (يا رسول الله ؛ قد جعلت يومي منك لعائشة) .

(فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم) أي : يجعل في القسم (لعائشة) يومين ؛ كما في رواية مسلم (بيوم سودة) أي : مع يوم سودة ؛ أي : يجعل لعائشة يومها ويوم سودة رضي الله تعالى عنهما .

والمعنى : أنه كان يكون عند عائشة في يومها على ترتيبه ، ويكون عندها أيضاً في يوم سودة على ترتيبه ، لا أنه يوالي لعائشة يومين ، والأصح : أنه لا يجوز الموالاة للموهوب لها إلا برضا الباقيات ، وجوزه بعضهم بغير رضاهن ، وهو ضعيف لا حجة فيه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب المرأة تهب يومها من زوجها لضررتها وكيف يقسم حينئذ ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب القسم بين الزوجات .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة الأول بحديث آخر لها رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٢٦) - ١٩٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا عَفَّانُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ سُمَيَّةَ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ فِي شَيْءٍ ،

(١٢٦) - ١٩٤٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى (بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(قالا : حَدَّثَنَا عَفَّانُ) بن مسلم بن عبد الله الباهلي أبو عثمان الصفار البصري ، ثقة ثبت ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشرين ومئتين (٢٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ) بن دينار البصري ، ثقة ثبت ، من كبار الثامنة ، مات سنة سبع وستين ومئة (١٦٧ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(عَنْ ثَابِتٍ) بن أسلم البناني البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ، مات سنة بضع وعشرين ومئة . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ سَمِيَّةَ) البصرية ، مقبولة ، من الثالثة . يروي عنها : (د س ق) ، وثابت بن أسلم .

(عَنْ عَائِشَةَ) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَجَدَ) أي : غضب يوماً (عَلَى صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ) بن أخطب الإسرائيلية إحدى أمهات المؤمنين ، رضي الله تعالى عنها (فِي شَيْءٍ) أي : لأجل شيء وقع منها مما لا يليق بها ، بالنظر إلى أدب الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولم أر من عين ذلك الشيء .

فَقَالَتْ صَفِيَّةُ : يَا عَائِشَةُ ؛ هَلْ لَكَ أَنْ تُرْضِيَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنِّي وَلَكَ يَوْمِي قَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَخَذَتْ خِمَاراً لَهَا مَصْبُوغاً بِزَعْفَرَانٍ فَرَشَّتْهُ بِالْمَاءِ لِيَفُوحَ رِيحُهُ ، ثُمَّ قَعَدَتْ إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يَا عَائِشَةُ ؛ إِلَيْكَ عَنِّي إِنَّهُ لَيْسَ يَوْمُكَ » ، فَقَالَتْ : ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ

(فقالت صفية) لعائشة : (يا عائشة ؛ هل لك) رغبة في (أن ترضي رسول الله عني) فإنه غضب علي ؛ من الإرضاء ؛ أي : هل لك رغبة في إرضائه صلى الله عليه وسلم عني ؛ فإنه غضب علي اليوم (ولك يومي) أي : يوم نوبتي هذا الحاضر الآن ، فبيتي عنده نيابةً عني ، أنا وهبت لك هذا اليوم ؛ لترضيه عني ، أرادت صفية بقولها : (ولك يومي) ذلك اليوم الحاضر بعينه لا لنوبتها مطلقاً (قالت) عائشة لصفية : (نعم) لي رغبة في إرضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عنك على شرط أن تهب لي هذا اليوم الحاضر الذي هو نوبتها .

(فأخذت) عائشة معطوف على الجواب المفهوم من نعم ؛ تقديره : قالت عائشة : نعم ، أرضيه عنك ، فأخذت (خماراً) وهو ما تستر به المرأة رأسها ؛ أي : فأخذت خماراً كائناً (لها مصبوغاً بـ) صبغ من (زعفران ، فرشته) أي : فنضحت ذلك الخمار (بالماء ؛ ليفوح) ويشم (ريحه) أي : رائحة الزعفران من ذلك الخمار (ثم قعدت) عائشة (إلى جنب) أي : إلى جانب مقعد (رسول الله صلى الله عليه وسلم) قريباً منه .

(فقال النبي صلى الله عليه وسلم) لعائشة : (يا عائشة ؛ إليك عني) أي : تنحي عني وتبعدي ولا تقربيني (إنه) أي : إن الشأن والحال (ليس) هذا اليوم الحاضر (يومك) أي : يوم نوبتك (فقالت) عائشة لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (ذلك) أي : كون هذا اليوم لي مع كونه نوبة صفية (فضل الله)

يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ، فَأَخْبَرْتُهُ بِالْأَمْرِ فَرَضِي عَنْهَا .

(١٢٧) - ١٩٤٣ - (٣) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ

عَلِيٍّ ،
.....

وعطاؤه (يؤتيه) أي : يؤتي الله سبحانه فضله وعطاءه (من يشاء) إعطاءه له ؛
لا يسأل عما يفعل .

(فأخبرته) أي : فأخبرت عائشة رسول الله صلى الله عليه وسلم (بالأمر)
الذي جرى بينها وبين صفية ؛ من هبة صفية ذلك اليوم الذي كان نوبتها لعائشة ؛
لترضي رسول الله صلى الله عليه وسلم عنها (فرضي) رسول الله صلى الله عليه
وسلم (عنها) أي : عن صفية وسامح لها ما فرطت في حقه أولاً .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن
سمية البصرية التي روت عن عائشة مقبولة ليست ضعيفة ، ولم يصرح أحد من
أصحاب الجرح والتعديل بضعفها ، إلا ما في « الميزان » من قوله : إنها مجهولة ،
راجع « التقريب » و« التهذيب » ، وباقي رجاله ثقات ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة الأول بحديث آخر لها رضي الله
تعالى عنها ، فقال :

(١٢٧) - ١٩٤٣ - (٣) (حدثنا حفص بن عمرو) بن ربال - بفتحيتين -

ابن إبراهيم الرقاشي الربالي البصري ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثمان
وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عمر بن علي) بن عطاء بن مقدم - علي وزن محمد - بصري أصله
واسطي ، ثقة ، وكان يدلّس كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ،
وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ : نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ فِي رَجُلٍ كَانَتْ تَحْتَهُ امْرَأَةٌ قَدْ طَالَتْ صُحْبَتُهَا وَوَلَدَتْ مِنْهُ أَوْلَادًا ، فَأَرَادَ أَنْ يَسْتَبْدِلَ بِهَا ، فَرَأَتْهُ عَلَى أَنْ تُقِيمَ عِنْدَهُ وَلَا يَقْسِمَ لَهَا .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه) عروة بن الزبير .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ، ولكنه موقوف صحيح في حكم الرفع .

(أنها) أن عائشة (قالت : نزلت هذه الآية) تعني بها : قوله تعالى : ﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾ ^(١) في رجل كانت تحته امرأة قد طالت صحبتها (معه ، لم أر من ذكر اسم ذلك الرجل والمرأة (وولدت) تلك المرأة (منه) أي : من ذلك الرجل (أولاداً) كثيراً (فأراد) ذلك الرجل (أن يستبدل بها) أي : أن يطلقها ويأتي بدلها بزوجة أخرى (فراضته) أي : أرضته ؛ أي : صالحته صلح إرضاء له (على أن تقيم عنده) ويترك طلاقها (ولا يقسم لها) المبيت ، فتصالحا على ذلك وترك طلاقها ، فالحديث وإن كان موقوفاً على عائشة .. فهو في حكم الرفع ؛ لأنه لا يقال مثل ذلك بالرأي .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



(١) سورة النساء : (١٢٨) .

.....

وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول منها للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد ، وكلها لعائشة رضي الله عنها .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٤٩) - (٦١٧) - بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي التَّزْوِيجِ

(١٢٨) - (١٩٤٤) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ ، عَنْ أَبِي رُحْمٍ
.....

(٤٩) - (٦١٧) - (بَابُ الشَّفَاعَةِ فِي التَّزْوِيجِ)

(١٢٨) - (١٩٤٤) - (١) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير - مصغراً -
السلمي الدمشقي الخطيب ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .
(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَحْيَى) الطرابلسي أبو مطيع الدمشقي ، أصله من دمشق أو حمص ، صدوق له أوهام ، من السابعة . يروي عنه : (س ق) .
(حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ يَزِيدَ) الصواب : حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ سَعِيدَ بْنِ شَرِيح التجبيني المصري ، مقبول ، من السابعة . يروي عنه : (ق) .
(عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ) المصري أبي رجاء ، اسم أبيه سويد ، ثقة فقيه ، وكان يرسل ، من الخامسة ، مات سنة ثمان وعشرين ومئة (١٢٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد بن عبد الله اليزني - بفتح التحتانية والزاي بعدها نون - المصري ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة تسعين (٩٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عَنْ أَبِي رُحْمٍ) أحزاب بن أسيد - بفتح الهمزة على المشهور - السمعى - بفتح المهملة والميم - مختلف في صحبته ، والصحيح أنه ثقة مخضرم ، من الثانية . يروي عنه : (د س ق) .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ أَفْضَلِ الشَّفَاعَةِ أَنْ يُشَفَّعَ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ فِي النِّكَاحِ » .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، إلا أنه مرسل إن قلنا : إن أبا رهم تابعي .

(قال) أبو رهم - إن قلنا : إنه الصحابي الذي روى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم ، أو قال أبو رهم : قال بعض من سمع عن النبي صلى الله عليه وسلم إن قلنا : إنه تابعي - : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من أفضل الشفاعة) أي : أكثرها أجراً عند الله تعالى ، والشفاعة ضابطها : طلب الخير من الغير للغير (أن يشفع) الشخص (بين الاثنين في النكاح) .

وقوله : « يشفع » يصح قراءته بالبناء للفاعل ؛ أعني : بكسر الفاء المشددة ؛ أي : من أفضلها شفاعته من يشفع ويتوسط بين الاثنين اللذين هما من يريد الزواج والمرأة إن كانت غير مجبرة ، أو من يريد الزواج ووليها إن كانت مجبرة ؛ أي : يتشفع بينهما في إنشاء النكاح وابتدائه إذا اختلفا ، أو يشفع بين الزوج والمرأة في إدامة النكاح إن حصل الشقاق بينهما ، ويصح قراءته بالبناء للمفعول ؛ أعني : بفتح الفاء المشددة ، والمعنى : أفضل الشفاعة قبولاً وأكثرها أجراً قبول شفاعته من تشفع بين الاثنين في شأن النكاح ابتداءً أو دواماً ؛ لما فيه من الاستعفاف والتناسل ، فليتأمل .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لأنه وإن كان مرسلًا . . فهو في حكم الرفع ؛ لأن مثل هذا لا يقال بالرأي ، وله شاهد من الكتاب قال تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا ﴾ ^(١) ، وفي

(١) سورة النساء : (٨٥) .

(١٢٩) - ١٩٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ،
عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ ذَرِيحٍ ، عَنِ الْبَهِيِّ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : عَثَرَ أُسَامَةُ بِعَتَبَةِ
الْبَابِ
.....

الحديث الآخر : « اشفعوا .. تؤجروا » ، وغرضه : الاستدلال به .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي رهم بحديث عائشة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٢٩) - ١٩٤٥ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ (بن
عبد الله بن أبي شريك النخعي أبو عبد الله الكوفي القاضي بواسط ، ثم بالكوفة
والأهواز ، صدوق يخطئ كثيراً ، من الثامنة ، مات سنة سبع وسبعين ومئة
(١٧٧ هـ) ، أو ثمان وسبعين . يروي عنه : (م عم) .

(عن العباس بن ذريح) - بفتح المعجمة وكسر الراء آخره مهملة - الكلبي
الكوفي ، ثقة ، من السادسة . يروي عنه : (د س ق) .

(عن) عبد الله بن يسار (البهِّي) - بفتح الموحدة وكسر الهاء وتشديد
التحتانية - مولئ مصعب بن الزبير ، صدوق يخطئ ، من الثالثة . يروي
عنه : (م عم) ، في سماعه عن عائشة خلاف ، ولكن القول قول المثبت
لا النافي .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة إن صح سماعه من عائشة ،
ولكن القول قول المثبت ؛ لما عنده من زيادة علم .

(قالت) عائشة : (عثر أسامة) أي : ابن زيد ؛ من العثرة ؛ وهي الزلة ؛
أي : زَلْتُ وَصَدَمْتُ قَدَمُهُ (بعتبة الباب) أي : باب عائشة ، وسَقَطَ على الأرض

فَشُجَّ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « أَمِيطِي عَنْهُ الْأَذَى » ، فَتَقَدَّرَتْهُ ، فَجَعَلَ يَمَصُّ عَنْهُ الدَّمَ وَيَمْجُهُ عَنْ وَجْهِهِ ثُمَّ قَالَ : « لَوْ كَانَ أُسَامَةُ جَارِيَةً . . لَحَلَّيْتُهٖ وَكَسَوْتُهُ حَتَّى أَنْفَقَهُ » .

(فُشِّجَ) أي : جُرِحَ (في وجهه) وجري منه الدم ، قالت عائشة : (فقال) لي (رسول الله صلى الله عليه وسلم : أَمِيطِي) وامسحي وأزيلِي (عنه الأذى) أي : الوسخ ؛ أي : الدم ، قالت عائشة : (فتقدَّرته) أي : حسبت ذلك الأذى والدم قدراً ، وكرهت إزالته عنه .

(فجعل) رسول الله صلى الله عليه وسلم (يَمَصُّ عنه) أي : عن أسامة (الدم) بفمه الشريف (ويمجه) أي : يمج ويصق ذلك الدم على الأرض ، وقوله : (عن وجهه) أي : عن وجه أسامة متعلق بيمص ؛ ففي الكلام تقديم وتأخير ، والأصل : فجعل يَمَصُّ عن وجهه الدم ويمجه على الأرض .

(ثم قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لو كان أسامة) بن زيد بن حارثة حَبِيبِي وَمَوْلَايَ (جاريةً) أي : بنتاً . . (لَحَلَّيْتُهٖ) أي : لزيَّنته بحُلِّي الذهب والفضة (وكسوته) أي : ألبسته بالكسوة الفاخرة الغالية (حتى أنفقته) - بضم الهمزة وتشديد الفاء المكسورة - من نَفَقَ المتاع ؛ إذا زينه وجعله رايجاً ، ورَوَّجَه ؛ إذا جعله زائداً على مثله في القيمة ؛ أي : حتى أجعله بنتاً فائقةً على أمثالها يتنافس فيها كل الناس ؛ لحليها وكسوتها ؛ كأنه يتعرض لعائشة بأنك إنما أبيت إزالة الأذى عنه ؛ لكونه ولداً ذكراً ، ولو كان بنتاً . . لَمَا قَدَّرْتِهٖ وَأَبَيْتِ مِنْ إِزَالَةِ الدَّمِ عَنْهُ .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ؛ لأن رجاله ثقات ، وأما سماع البهي من عائشة . . فالمعتبر فيه قول من يثبت سماعه ؛

.....
لما عنده من زيادة علم ؛ كما مر آنفاً ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث أبي رهم .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٠) - (٦١٨) - بَابُ حُسْنِ مُعَاشَرَةِ النِّسَاءِ

(١٣٠) - ١٩٤٦ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى قَالَا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ عَمِّهِ عُمَارَةَ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ عَطَاءٍ ،
.....

(٥٠) - (٦١٨) - (بَابُ حَسَنِ مُعَاشَرَةِ النِّسَاءِ)

(١٣٠) - ١٩٤٦ - (١) (حَدَّثَنَا أَبُو بَشْرِ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ (البصري ختن المقرئ عبد الله بن يزيد المكي أبي عبد الرحمن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .
(ومحمد بن يحيى) بن عبد الله الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

كلاهما (قالا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ (النبيل الضحاك بن مخلد بن الضحاك بن مسلم الشيباني البصري ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئتين (٢١٢ هـ) أو بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن جعفر بن يحيى بن ثوبان) مقبول ، من الثامنة . يروي عنه : (د ق) .

(عن عمه عماره بن ثوبان) حجازي مستور ، من الخامسة . يروي عنه : (د ق) .
(عن عطاء) بن أبي رباح أسلم القرشي مولا هم المكي ، ثقة فقيه فاضل ، من الثالثة ، مات سنة أربع عشرة ومئة (١١٤ هـ) على المشهور . يروي عنه : (ع) .

عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي » .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن جعفر بن يحيى مختلف فيه ، قال المديني : مجهول ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وعمار بن ثوبان مختلف فيه أيضاً ، ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال عبد الحق : ليس بالقوي .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : خيركم) عند الله (خيركم لأهله) بالتوسعة عليهم بقدر الطاعة ، وحسن المعاشرة معهم (وأنا خيركم لأهلي) أي : من خيركم لأهله ، فمراده : أن حسن العشرة مع الأهل . . من جملة الأشياء المطلوبة في الدين ، فالمتصف به . . من جملة الخيار من هذه الجهة ، ويحتمل : أن المتصف به يوفق لسائر الصالحات ، حتى يكون خيراً على الإطلاق ، والله أعلم .

وفي « الزوائد » : هذا الحديث من رواية عائشة رضي الله تعالى عنها ، رواه الترمذي ، وابن حبان في « صحيحه » ، وأما من رواية ابن عباس . . فإسناده ضعيف ؛ لأن عمار بن ثوبان ذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال عبد الحق : ليس بالقوي ، وجعفر بن يحيى قال ابن المديني : مجهول ، وذكره ابن حبان في « الثقات » .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه حسن سنده ؛ لما تقدم آنفاً ، ومتمنه صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث عائشة المذكور في « الترمذي » ، وفي « صحيح ابن حبان » ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٣١) - ١٩٤٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو خَالِدٍ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو

ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث ابن عمرو رضي الله تعالى عنهم أجمعين ، فقال :

(١٣١) - ١٩٤٧ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء بن كريب الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربع وأربعين ومئتين (٢٤٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا أبو خالد) الأحمر سليمان بن حيان الأزدي الكوفي ، صدوق يخطئ ، من الثامنة ، مات سنة تسعين ومئة (١٩٠ هـ) ، أو قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن) سليمان بن مهران (الأعمش) الكاهلي الكوفي ، ثقة حافظ عارف بالقراءة ، لكنه يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة (١٤٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن شقيق) بن سلمة الأسدي أبي وائل الكوفي ، ثقة مخضرم ، من الثانية ، مات في خلافة عمر بن عبد العزيز ، وله مئة (١٠٠) سنة . يروي عنه : (ع) .

(عن مسروق) بن الأجدع بن مالك الهمداني الوادعي أبي عائشة الكوفي ، ثقة فقيه عابد مخضرم ، من الثانية ، مات سنة اثنتين ، ويقال : ثلاث وستين (٦٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عمرو) بن العاص بن وائل رضي الله تعالى عنهما .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « خِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ » .
(١٣٢) - ١٩٤٨ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : سَابَقَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَبَقْتُهُ .

(قال) عبد الله بن عمرو : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : خياركم) عند الله (خياركم) أي : أحاسنكم (لنسائهم) لأنهن محل الرحمة ؛ لضعفهن . انتهى « تحفة » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء في حق المرأة على زوجها ، قال أبو عيسى : حديث حسن صحيح ، وابن حبان في كتاب النكاح ، باب في عشرة النساء .
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٣٢) - ١٩٤٨ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (سابقني النبي صلى الله عليه وسلم ، فسبقته) أي : فغلبته

(١٣٣) - ١٩٤٩ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرِ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلَالٍ ، حَدَّثَنَا مُبَارَكُ بْنُ فَضَالَةَ ،
.....

في السبق ، وهذا من كمال حسن المعاشرة مع أهل البيت .

وفي « الزوائد » : إسناده صحيح على شرط البخاري ، قوله : (سابقني النبي صلى الله عليه وسلم) أي : غالبني في السبق ؛ أي : في العدو والجري (فسبقته) أي : غلبته وتقدمت عليه (على رجلي) كما في « أبي داود » بصيغة التثنية ؛ أي : لا على دابة . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجهاد (٦٨) ، باب في السبق على الرجل ، وأخرجه النسائي ، وأحمد .
ودرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استأنس المؤلف للترجمة بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنها ، فقال :

(١٣٣) - ١٩٤٩ - (٤) حَدَّثَنَا أَبُو بَدْرِ عَبَّادُ بْنُ الْوَلِيدِ (بن خالد الغبري - بضم المعجمة وفتح الموحدة المخففة - المؤدب ، سكن بغداد ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) ، وقيل : سنة اثنتين وستين ومئتين . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا حبان) بفتح المهملة وتشديد الموحدة (ابن هلال) أبو حبيب البصري ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ست عشرة ومئتين (٢١٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حدثنا مبارك بن فضالة) - بفتح الفاء وتخفيف المعجمة - أبو فضالة

عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ أُمِّ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ وَهُوَ عَرُوسٌ بِصَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ . . . جِئْنَا نِسَاءَ الْأَنْصَارِ فَأَخْبَرْنَ عَنْهَا

البصري ، صدوق يدلّس ويسوي ، من السادسة ، مات سنة ست وستين ومئة (١٦٦ هـ) . يروي عنه : (د ت ق) .

(عن علي بن زيد) بن عبد الله بن زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي البصري ، ضعيف ، من الرابعة ، مات سنة إحدى وثلاثين ومئة (١٣١ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (م عم) .

(عن أم محمد) امرأة زيد بن جدعان ، روت عن عائشة ، ويروي عنها : ابن زوجها : علي بن زيد ، و (د ت ق) ، ويقال : اسمها آمنة ، ويقال : أمينة ، من الثالثة .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه علي بن زيد ، وهو متفق على ضعفه .

(قالت) عائشة : (لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة) مَقْفَلُهُ من خيبر (وهو) صلى الله عليه وسلم (عروس بصفية بنت حيي) أي : قريب الزواج بها . . (جئن نساء الأنصار) بعدما استقبلوا عروس رسول الله صلى الله عليه وسلم إياها ، وقوله : (نساء الأنصار) بدل من فاعل (جئن) نظير قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) .

(فأخبرن) نساء الأنصار (عنها) أي : عن صفية ؛ أي : تحدثن عن وصفها

(١) سورة الأنبياء : (٣) .

قَالَتْ : فَتَنَكَّرْتُ وَتَنَقَّبْتُ ، فَذَهَبْتُ ، فَنَظَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَيَّ عَيْنِي فَعَرَفَنِي قَالَتْ : فَالْتَفَتَ فَأَسْرَعْتُ الْمَشْيَ فَأَذْرَكَنِي فَاحْتَضَنَنِي فَقَالَ : « كَيْفَ رَأَيْتِ ؟ » ، قَالَتْ : قُلْتُ : أَرْسَلَ ؛ يَهُودِيَّةً وَسُطَ يَهُودِيَّاتٍ .

وجمالها فيما بينهن (قالت) عائشة : (فتنكرت) أي : غيرت هيئتي ولباسي بحيث لا أعرف ؛ أي : حتى لا يعرفني أحد (وتنقبت) أي : نزلت خماري على جبهتي من النقاب ؛ وهو ستر الوجه من فوق ، ضد اللثام ؛ وهو ستر الوجه من تحت .

(فذهبت) استقبلاً لرسول الله صلى الله عليه وسلم (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلي عيني فعرفني ، قالت) عائشة : (فالتفت) رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى جوانبه (ف) لما التفت (أسرعت المشي) قدامه (فأدركني) أي : لحقني (فاحتضنني) أي : جعلني تحت حاضنه ؛ أي : تحت جنبه ، والحاضن : ما بين الإبط والحقو (فقال) لي : (كيف رأيت) العروس هل هي جميلة أم لا ؟

(قالت) عائشة : ف (قلت) له صلى الله عليه وسلم : (أرسل) ها وطلقها ؛ هذه (يهودية) تربت (وسط) أي : بين نساء (يهوديات) فلا تليق بك يا رسول الله .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، فدرجته : أنه ضعيف (٤) (٢١٩) ؛ لضعف سنده ، ولا شاهد له ، وغرضه : الاستئناس به للترجمة .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث ابن عباس بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٣٤) - ١٩٥٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ ، عَنْ زَكَرِيَّا ، عَنْ خَالِدِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ الْبَهِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ : مَا عَلِمْتُ حَتَّى دَخَلْتُ عَلَيَّ زَيْنَبُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَهِيَ غَضْبَى ،

(١٣٤) - ١٩٥٠ - (٥) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشْرٍ (بن الفرافصة بن المختار العبدي الكوفي ، ثقة حافظ ، من التاسعة ، مات سنة ثلاث ومئتين (٢٠٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن زكريا) بن أبي زائدة خالد بن ميمون الوادعي الكوفي أبو يحيى ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة سبع أو ثمان أو تسع وأربعين ومئة (١٤٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن خالد بن سلمة) بن العاص بن هشام بن المغيرة المخزومي الكوفي المعروف بالفأفاء ، صدوق رمي بالإرجاء وبالنصب ، من الخامسة ، قُتِلَ سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) حين زالت دولة بني أمية . يروي عنه : (م عم) . (عن) عبد الله بن يسار المعروف بـ (البهي) مولى مصعب بن الزبير ، صدوق يخطئ ، من الثالثة . يروي عنه : (م عم) .

(عن عروة بن الزبير قال) عروة : (قالت عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سباعيته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(ما علمت) أي : بقيام الأزواج الطاهرات واستطالتهن واتفاقهن علي في تخصيص الناس بالهدايا يوم نوبة عائشة ، وقد جاءت قَبْلَ ذَلِكَ ؛ أي : قبل مجيء زينب بنت جحش فاطمة بإرسالهن لها ، وكأنها ما صرحت بتمام الحقيقة ، وعند مجيء زينب ظَهَرَ لها تمام الحقيقة ؛ أي : ما علمت تشاورهن علي (حتى دخلت علي زينب) بنت جحش (بغير إذن) مني لها (وهي) أي : والحال أن زينب (غضبي) أي : ذات غضب علي .

ثُمَّ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَحْسَبُكَ إِذَا قَلَبْتُ لَكَ بُنْيَةً أَبِي بَكْرٍ ذُرِّيَعَتَيْهَا ، ثُمَّ أَقْبَلْتُ عَلَيَّ فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « دُونَكَ فَأَنْتَصِرِي » ، فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا حَتَّى رَأَيْتُهَا وَقَدْ يَبِسَ رِيقُهَا فِي فِيهَا مَا تَرُدُّ

(ثم) بعدما دخلت علي (قالت) زينب لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (يا رسول الله ؛ أَحْسَبُكَ) الهمزة فيه للاستفهام الإنكاري ؛ أي : أيكفيك فعلُ عائشة ومباشرتها (إِذَا قَلَبْتُ) ووضعت (بنيةُ أبي بكر) تصغير بنت ، وهي فاعل قَلَبْتُ (ذُرِّيَعَتَيْهَا ؟!) أي : ذراعيها وساعديها على جَنَبِكَ ؛ تثنيةُ ذُرِّيعة ، والذُرِّيعةُ - بضم الذال المعجمة وتشديد ياء - تصغيرُ الذراع ، ولحوق الهاء بها ؛ لكونها مؤنثة معنى ، ثُمَّ ثَنَّنْتُهَا مصغرة وأضيف إلى الضمير ، وأرادت بهما : ساعديها ، كذا في « المجمع » و« النهاية » ، وفي بعض الأصول بلا هاء التأنيث على الأصل .

و (إِذَا) في قوله : (إِذَا قَلَبْتُ) ظرف زمان مجرد عن معنى الشرط ، فتكون بمعنى : حين ، والمعنى : أيكفيك يا رسول الله فِعْلُ عائشة ومباشرتها ؛ لشدة حبك لها لا تلتفت إلى غيرها ، حين قلبت ووضعت ساعديها على جنبك ، ولا تنظر إلى غيرها ؟!

حينئذ قالت عائشة : (ثُمَّ) بعدما قالت لرسول الله ذلك الكلام (أَقْبَلْتُ عَلَيَّ) فسبَّثنِي واستطالَّت عليَّ (فَأَعْرَضْتُ عَنْهَا) أي : أعرضت عن رد مشاتمها ؛ حياةً من الرسول صلى الله عليه وسلم (حَتَّى قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي : أشار لي بقوله : (دُونَكَ) أي : خذي حَقَّك عنها ، وارددِي عليها شتمها إِيَّاكَ (فَأَنْتَصِرِي) منها ؛ أي : انتقمي منها شتمها إِيَّاكَ .

(فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهَا) بالشتم والانتقام منها (حَتَّى) أَسْكَتْهَا و (رَأَيْتُهَا) وقد يبس ريقها في فيها) أي : وقد يبس فمها عن ريقها ، وعجزت عن مجاوبتي و (ما ترد

عَلَيَّ شَيْئًا ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَهَلَّلُ وَجْهَهُ .

(١٣٥) - ١٩٥١ - (٦) حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَبِيبٍ الْقَاضِي قَالَ : حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ وَأَنَا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،

علي شيئا) من الجواب (فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتهلل) ويستنير (وجهه) كالهلال حين أسكتها ؛ فرحاً بذلك .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف رابعاً لحديث ابن عباس بحديث آخر لعائشة رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٣٥) - ١٩٥١ - (٦) (حدثنا حفص بن عمرو) بن ربال بن إبراهيم الرقاشي الربالي البصري ، ثقة عابد ، من العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عمر بن حبيب) بن محمد العدوي (القاضي) البصري ، ضعيف ، من التاسعة ، مات سنة ست أو سبع ومئتين (٢٠٧ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قال) عمر : (حدثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عمر بن حبيب العدوي ، وهو متفق على تضعيفه ، وكذبه ابن معين .

(قالت) عائشة : (كنت ألعب بالبنات) أي : باللعب المسمى بلعب البنات (وأنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم) في بيته ؛ وهي التماثيل التي تلعب

بها الصبيات (فكان) صلى الله عليه وسلم (يسرب) من التسريب ؛ أي : يبعث ويرسل (إلي صواحباتي) من بنات الأنصار ، إذا خرج من عندي ، حالة كونهن (يلاعبنني) أي : يلعبن معي بتلك البنات في بيته صلى الله عليه وسلم ، قال في « النهاية » : لعب البنات : هي التماثيل التي تلعب بها الصبيات .

قال القاضي عياض : فيه جواز اتخاذ اللعب وإباحته للجواري ، وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم رأى ذلك فلم ينكره ، قالوا : وسببه تدريبهن لتربية الأولاد وإصلاح شأنهن وبيوتهن .

قال النووي : ويحتمل أن يكون مخصوصاً من أحاديث النهي عن اتخاذ الصور ؛ لما ذكر من المصلحة ، ويحتمل أن يكون هذا منهياً عنه ، فكانت قضية عائشة ولعبها في أول الهجرة قبل تحريم الصور .

قال السيوطي في « حاشية النسائي » : قلت : ويحتمل أن يكون ذلك ؛ لكونهن دون البلوغ ، فلا تكليف عليهن ؛ كما جاز للولي إلباس الصبي للحريز . انتهى . قلت : وهذا لا يتمشى على أصول علمائنا الحنفية ؛ إذ ليس للولي عندهم الإلباس ، وهذا هو الذي تدل عليه الأحاديث ؛ لما جاء النهي في صغار أهل البيت من تناول الصدقة ، وكذا جاء النهي في الصغار عن الخمر . انتهى « سندي » .

وقوله : (يسرب) - بتشديد الراء المكسورة - أي : يبعث ويرسل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الأدب ، في باب الانبساط للناس ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضل عائشة ، وأبو داود في كتاب الأدب ، باب اللعب بالبنات ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب البناء بابتنة تسع .

.....
فهلذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به ، ولكن سنده ضعيف ؛ لما قد عرفت .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ستة أحاديث :
الأول للاستدلال ، وأربعة للاستشهاد ، وواحد للاستئناس .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥١) - (٦١٩) - بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ

(١٣٦) - ١٩٥٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ قَالَ : خَطَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، ثُمَّ ذَكَرَ النِّسَاءَ فَوَعَّظَهُمْ فِيهِنَّ ثُمَّ قَالَ : « إِلَامَ يَجْلِدُ أَحَدُكُمْ »

(٥١) - (٦١٩) - (بَابُ ضَرْبِ النِّسَاءِ)

(١٣٦) - ١٩٥٢ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ) - بَفَتْحَتَيْنِ بَيْنَهُمَا سَكُونٌ - ابْنُ الْأَسْوَدِ بْنِ الْمُطَّلِبِ بْنِ أَسَدِ الْقُرَشِيِّ الْأَسَدِيِّ الصَّحَابِيِّ الْمَشْهُورِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ، اسْتَشْهَدَ يَوْمَ الدَّارِ مَعَ عَثْمَانَ . يَرْوِي عَنْهُ : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قال) عبد الله : (خطب النبي صلى الله عليه وسلم) أي : وعظ الناس بالترغيب والترهيب (ثم ذكر النساء) أي : حقوقهن وضعفهن (فوعظهم) أي : فوعظ الناس في ضحكهم في الضرطة ، فقال : « إِلَامَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ بِمَا يَفْعَلُ ؟ ! » يعني : الضرطة ، وكانوا في الجاهلية إذا وقع ذلك من أحد منهم في مجلسٍ . . يضحكون ، فنهاهم عن ذلك ، كذا في « الترمذي » ، وفي رواية للبخاري : « لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ ؟ ! » ، ووعظهم أيضاً (فيهن) أي : فوعظ الرجال فيهن ؛ أي : في شؤونهن وحقوقهن .

(ثم قال : إِلَامَ) هي ما الاستفهامية حذف ألفها ؛ لدخول (إلى) الجارة عليها ؛ فرقاً بينها وبين الموصولة ؛ أي : لأجل ما (يجلد) ويضرب (أحدهم)

أَمْرَاتُهُ جَلَدَ الْأُمَةَ وَلَعَلَّهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ !! » .

امراته (وزوجته (جلد الأمة) أي : جلداً كجلد الأمة ، يقال : جلدته بالسوط وبالسيف ونحوهما ؛ إذا ضربته جلد الأمة ، بالنصب على المفعولية المطلقة ، والكلام على التشبيه البليغ ؛ أي : مثل جلد الأمة ، وفي رواية للبخاري : « بم يضرب أحدكم امرأته ضرب الفحل ؟! » .

(ولعله) أي : ولعل الذي يجلدُها في أول اليوم (أن يضاجعها) أي : يجامعها ويوطأها (من آخر يومه ؟!) أي : في آخر يومه الذي ضربها في أوله ، فكلمة (من) هنا بمعنى : (في) و(أن) زائدة أيضاً .

وعبارة السندي : أي : مذ أنتم على هذه الحال ، وإلى متى تبقون على هذه العادة ؛ وهي أن أحدكم يجلد امرأته ضرباً شديداً ؛ كضرب الأمة ؛ أي : اتركوا هذه العادة (ولعله) أي : ولعل الذي ضرب امرأته أول النهار (أن) زائدة (يضاجعها) أي : يجامعها ؛ أي : فكيف يضربها ذلك الضرب الشديد عند هذه المقاربة ؟! انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب ما يكره من ضرب النساء ، ومسلم في كتاب الجنة ، باب النار يدخلها الجبارون ، والترمذي في كتاب التفسير ، باب من سورة (والشمس وضحاها) ، والدارمي في كتاب النكاح ، وأحمد .

فدرجة هذا الحديث : أنه في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عبد الله بن زمعة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٧) - ١٩٥٣ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا ضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَادِمًا لَهُ وَلَا امْرَأَةً وَلَا ضَرَبَ بِيَدِهِ شَيْئًا .

(١٣٧) - ١٩٥٣ - (٢) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع) بن الجراح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (ما ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم) قط بيده الشريفة (خادماً له) حراً كان أو عبداً (ولا امرأة) له حرة كانت أو أمة (ولا ضرب بيده) الشريفة قط (شيئاً) ممن يملك أمره وتأديبه وانتقامه ؛ كالولد والدابة قط في عمره ، إلا أن يجاهد في سبيل الله ؛ كما في رواية مسلم ، وهذا تعميم بعد تخصيص ؛ ليشمل غير ما ذكره ، وفي هذا الحديث : أن ضرب الزوجة والخادم والدابة ، وإن كان مباحاً للتأديب . . فتركه أفضل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب الفضائل ، باب مباحته صلى الله عليه وسلم من الآثام ، وأبو داود في كتاب الأدب ، باب التجاوز في الأمر .

فهذا الحديث درجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لما قبله .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عبد الله بن زمعة بحديث إياس بن عبد الله رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٨) - ١٩٥٤ - (٣) أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ ، أَنبَأَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ إِيَّاسِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي ذُبَابٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تَضْرِبَنَّ إِمَاءَ اللَّهِ » ، فَجَاءَ عُمَرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ قَدْ ذَرَّ النَّسَاءُ عَلَى

(١٣٨) - ١٩٥٤ - (٣) (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ) بن سفيان الجرجرائي التاجر ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(أنبأنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري) محمد بن مسلم المدني .
(عن عبد الله بن عبد الله بن عمر) بن الخطاب الفاروق أبي عبد الرحمن المدني ، كان وصي أبيه ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة خمس ومئة (١٥٠ هـ) . يروي عنه : (خ م د ت س ق) ، لو رقم له بهذا الرقم (ع) كعاداته .. لكان أولى ، وفي « تحفة الأشراف » عبيد الله بن عبد الله بن عمر ، ولذلك سقط رمز (ق) من ترجمة عبد الله بن عبد الله بن عمر في « تهذيب الكمال » و « التهذيب » و « التقريب » فليتأمل .
(عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب) - بضم المعجمة وموحدتين - الدوسي ، نزيل مكة ، مختلف في صحبته ، وذكره ابن حبان في ثقات التابعين . يروي عنه : (د س ق) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(قال) إياس : (قال النبي صلى الله عليه وسلم : لا تضربن) - بضم الباء - أصله : لا تضربونن ، حذفت نون الرفع ؛ للجازم ، والواو ؛ لالتقاء الساكنين ؛ أي : لا تضربن أيها الرجال (إماء الله) يعني : أزواجهم (فجاء عمر إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : يا رسول الله ؛ قد ذرَّ النساء) أي : غلبن (على

أَزْوَاجَهُنَّ فَأَمُرُ بِضَرْبِهِنَّ ، فَضْرِبْنَ ، فَطَافَ بِآلِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ طَائِفُ نِسَاءٍ كَثِيرٍ ، فَلَمَّا أَصْبَحَ . . قَالَ : « لَقَدْ طَافَ اللَّيْلَةَ بِآلِ مُحَمَّدٍ سَبْعُونَ أَمْرًا كُلُّ أَمْرَةٍ تَشْتَكِي زَوْجَهَا ، فَلَا تَجِدُونَ أَوْلَئِكَ خِيَارَكُمْ » .

أزواجهن (ونشزن واجترأن عليهم بعدما نهيتهم عن ضرب النساء ، قوله : (قد ذثر) من باب فرح : اجترأ وغضب ، وذثرت المرأة على بعلها : نشزت .

وقال السيوطي : بذال معجمة وهمزة مكسورة وراء مهملة ؛ من باب فرح ؛ أي : نشزن واجترأن (فأمر) بصيغة الأمر ؛ أي : فأمر يا رسول للرجال (بضربهن) عقوبة لنشوزهن عليهم (فضربن) النساء (فطاف) أي : نزل وألم (ب) بيت (آل محمد صلى الله عليه وسلم طائف نساء كثير) لاشتكايهن من ضرب الرجال .

والطائف : الآتي في الليل ؛ أي : جاء ببيته اشتكاء من الرجال ، ورآهن رسول الله صلى الله عليه وسلم (فلما أصبح) رسول الله صلى الله عليه وسلم . . (قال) للرجال : والله (لقد طاف) ونزل وألم (الليلة) أي : البارحة (ب) بيت (آل محمد سبعون امرأة ؛ كل امرأة تشتكي زوجها) أي : من ضربه (فلا تجدون) أيها الرجال (أولئك) الذين يبالغون في ضرب النساء ويكثرون منه ، واسم الإشارة مفعول أول لتجدون ، والثاني قوله : (خياركم) لأهلهم الذين أنا كنت منهم ، قال السندي : قوله : (فطاف) أي : ألم ونزل .

قال في « العون » : قوله : (إياس بن عبد الله بن أبي ذباب) بضم الذال المعجمة ، قال في « الخلاصة » : له حديث واحد ، وعنه : عبد الله أو عبيد الله بن عبد الله بن عمر فقط ، ذكره ابن حبان في ثقات التابعين ، فعلى هذا يكون الحديث مرسلًا ، وعلى القول بأنه من الصحابة ؛ فالحديث موصول ، والقاعدة : أن قول المثبت مقدم على قول النافي ؛ لما عنده من زيادة علم .

.....

قوله : « لَا تَضْرِبْنَ إِمَاءَ اللَّهِ » جمع أمة ؛ أي : زوجاتكم ؛ فإنهن جوارى الله ؛ كما أن الرجال عبيدٌ له تعالى .

قوله : (ذِئْزَنَ النِّسَاءُ) من باب : (أَكَلُونِي الْبَرَاغِيثَ) ، ومن وادي قوله تعالى : ﴿ وَأَسْرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ ^(١) ؛ أي : اجترأن ونشزن وغلبن الرجال .

قوله : (فطاف) وفي « أبي داود » : (فأطاف) هذا بالهمز ، يقال : أطاف بالشيء : ألم به وقارنه ؛ أي : اجتمع ونزل (بآل محمد صلى الله عليه وسلم) أي : بأزواجه الطاهرات ، ودل على أن الآل يشمل أمهات المؤمنين .

قوله : (طائف نساء كثير) يشكون أزواجهن ؛ أي : من ضربهم إياهن .

قوله : (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم : « لقد طاف الليلة » هذا بلا همز هنا ، وفي « أبي داود » : قال الطيبي : قوله : « لقد طاف » صح بغير همز ، والأول بهمز ، وفي نسخ « المصابيح » كلاهما بالهمز ؛ فهو من طاف حول الشيء ؛ أي : دار .

قوله : « ليس أولئك » أي : الرجال الذين يضربون نسائهم ضرباً مبرحاً ؛ أي : مطلقاً .

قوله : « خياركم » بل خياركم من لا يضربهن ويتحمل عنهن أذاهن ، أو يؤدبهن ولا يضربهن ضرباً شديداً يؤدي إلى شكايتهن . انتهى منه .

وفي « شرح السنة » : في هذا الحديث من الفقه : أن ضرب النساء في منع حقوق النكاح مباح ، إلا أنه يَضْرِبُ ضرباً غير مبرح .

وَوَجْهُ تَرْتُبِ السَّنَةِ عَلَى الْكِتَابِ فِي الضَّرْبِ يَحْتَمِلُ أَنَّ نَهْيَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ ضَرْبِهِنَّ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ ، ثُمَّ لَمَّا ذِئزَنَ النِّسَاءُ . . أَذِنَ فِي

(١) سورة الأنبياء : (٣) .

(١٣٩) - ١٩٥٥ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى وَالْحَسَنُ بْنُ مُدْرِكٍ
الطَّحَّانُ

ضربهن ، ونزل القرآن موافقاً له ، ثم لما بالغوا في الضرب . . أخبر صلى الله
عليه وسلم أن الضرب وإن كان مباحاً على شكاسة أخلاقهن . . فالتحمل
والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجمل . انتهى من « العون » .

فائدة

قال أبو القاسم البغوي : لا أعلم روى إياس بن عبد الله غير هذا الحديث ،
وذكر البخاري هذا الحديث في « تاريخه » ، وقال : لا يُعرف لإياس به صحبة ،
وقال ابن أبي حاتم : إياس بن عبد الله بن أبي ذباب الدوسي مدني له صحبة ،
سمعتُ أبي وأبا زرعة قالا ذلك . انتهى منه .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري وأبو داود في كتاب
النكاح ، باب ضرب النساء .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به
لحديث عبد الله بن زمعة .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عبد الله بن زمعة بحديث عمر رضي الله
تعالى عنهما ، فقال :

(١٣٩) - ١٩٥٥ - (٤) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري ،
ثقة ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي
عنه : (خ عم) .

(والحسن بن مدرك) بن بشير السدوسي أبو علي البصري (الطحان) لا

قَالَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَوْدِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمُسْلِيِّ ، عَنْ الْأَشْعَثِ بْنِ قَيْسٍ

بأس به ، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشايخ ، من الحادية عشرة . يروي عنه : (خ س ق) .

كلاهما (قال : حدثنا يحيى بن حماد) بن أبي زياد الشيباني مولا هم البصري ختن أبي عوانة ، ثقة عابد ، من صغار التاسعة ، مات سنة خمس عشرة ومئتين (٢١٥ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(حدثنا أبو عوانة) وضاح - بتشديد المعجمة ثم مهملة - ابن عبد الله اليشكري - بالمعجمة - الواسطي البزاز ، مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة خمس أو ست وسبعين ومئة (١٧٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن داود بن عبد الله الأودي) الزّعافري - بالزاي والمهملة والفاء - أبي العلاء الكوفي ، ثقة ، من السادسة ، وهو غير عم عبد الله بن إدريس . يروي عنه : (عم)

(عن عبد الرحمن المُسْلِي) - بضم الميم وسكون المهملة بعدها لام - نسبة إلى مُسْلِيَّةٍ من كنانة . روى عن الأشعث بن قيس ، ويروي عنه : (د س ق) ، مقبول ، من الثالثة . انتهى من « التقريب » و« العون » .

(عن الأشعث بن قيس) بن معدي كرب الكندي أبي محمد الصحابي الشهير رضي الله تعالى عنه ، نزل الكوفة ، مات سنة أربعين ، أو إحدى وأربعين (٤١ هـ) ، وله ثلاث وستون سنة . يروي عنه : (ع) .

وهو يروي عن عمر بن الخطاب ، رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : ضِفْتُ عُمَرَ لَيْلَةً ، فَلَمَّا كَانَ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ قَامَ إِلَى امْرَأَتِهِ يَضْرِبُهَا ، فَحَجَزْتُ بَيْنَهُمَا ، فَلَمَّا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ . . قَالَ لِي : يَا أَشْعَثُ ؛ أَحْفَظْ عَنِّي شَيْئًا سَمِعْتُهُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا يُسْأَلُ الرَّجُلُ فِيمَ يَضْرِبُ امْرَأَتَهُ ، وَلَا تَنَمُ إِلَّا عَلَى وَتَرٍ » ، وَنَسِيتُ الثَّلَاثَةَ .

(قال) الأشعث : (ضفت) - بوزن خفت - أي : صرت ضعيفاً ، ونزلت عند (عمر) بن الخطاب (ليلة) من الليالي (فلما كان) عمر (في جوف الليل) أي : في وسطه . . (قام) عمر (إلى امرأته) وزوجته حالة كونه (يضربها ، فحجزت) أي : كنت حاجزاً (بينهما) أي : بين عمر وزوجته ؛ أي : كنت مانعاً له من ضربها .

(فلما) ترك عمر ضربها و (أوى) أي : رجع (إلى فراشه) ومرقده . . (قال لي) عمر : (يا أشعث ؛ احفظ عني) أي : خذ عني (شيئاً) أي : حديثاً (سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم) حالة كونه يقول : (لا يسأل الرجل) بالبناء للمجهول وبالرفع على النفي ؛ أي : لا يسأل عند الله تعالى يوم القيامة (فيم) أي : في أي شيء (يضرب امرأته) أي : عن سبب ضربه إياها ؛ أي : إذا راعى شروط الضرب وحدوده ، قال الطيبي : قوله : (لا يسأل) عبارة عن عدم التخرج والتأثم .

(و) قال لي أيضاً : (لا تنم) يا عمر (إلا على وتر) أي : إلا بعد فعل صلاة وتر ؛ خوفاً من استغراقك في النوم فتفوتك ، قال الأشعث : (ونسيت) المقالة (الثالثة) مما قال لي عمر ، أو قال عمر : ونسيت الثالثة مما قال النبي صلى الله عليه وسلم .

قال المنذري : وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب ضرب النساء ، والنسائي .

(١٣٩) - ١٩٥٥ - (م) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ خَالِدِ بْنِ خِدَاشٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ بِإِسْنَادِهِ نَحْوَهُ .

فدرجة هذا الحديث : الصحة ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به .



ثم ذكر المؤلف المتابعة في حديث عمر رضي الله تعالى عنه ، فقال :
(١٣٩) - ١٩٥٥ - (م) (حدثنا محمد بن خالد بن خدّاش) المهلبى أبو بكر البصرى نزيل بغداد الضرير ، صدوق يغرب ، من صغار العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومئتين . يروي عنه : (ق) .
(حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي العنبري مولا هم أبو سعيد البصرى ، ثقة ثبت حافظ عارف بالرجال والحديث ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا أبو عوانة) .

غرضه بسوق هذا السند : بيان متابعة عبد الرحمن بن مهدي ليحيى بن حماد في رواية هذا الحديث عن أبي عوانة ، وساق عبد الرحمن بن مهدي (بإسناده) أي : بإسناد يحيى بن حماد ؛ يعني : عن داود عن المسلي عن الأشعث (نحوه) أي : نحو حديث يحيى بن حماد وقريبه لفظاً ومعنى .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : خمسة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخير للمتابعة ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٢) - (٦٢٠) - بَابُ الْوَاصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ

(١٤٠) - (١٩٥٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ لَعَنَ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالْوَاشِمَةَ

(٥٢) - (٦٢٠) - (بَابُ الْوَاصِلَةِ وَالْوَاشِمَةِ)

(١٤٠) - (١٩٥٦) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نُمَيْرٍ (الهمداني الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة تسع وتسعين ومئة (١٩٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(وأبو أسامة) حماد بن أسامة الهاشمي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات سنة إحدى ومئتين (٢٠١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

كلاهما روي (عن عبيد الله بن عمر) بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب العمري المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة بضع وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة ، أو بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لعن) وطرده (الواصلة) وهي التي تصل شعرها بشعر آخر ، سواء وصلت بشعرها أو بشعر غيرها (والمستوصلة) وهي التي تأمر من يفعل بها ذلك (والواشمة) وهي التي تفعل الوشم بغيرها

(والمستوشمة) وهي التي تأمر من يفعل بها الوشم ، والوشم : غرز الإبرة في الوجه ثم يحشى كحلاً أو غيره . انتهى « سندي » .

وفي « التحفة » : والواشمة : هي التي تشم من الوشم .

قال أهل اللغة : الوشم - بفتح ثم سكون - : أن يغرز في العضو إبرة أو نحوها حتى يسيل الدم ، ثم يحشى بنورة أو غيرها ؛ كحبر ، فيخضر .

وقال أبو داود في « السنن » : الواشمة : التي تفعل الخيلان في وجهها بكحل أو مداد ، والمستوشمة : المعمول بها . انتهى .

وذكر الوجه ؛ نظراً للغالب ، وأكثر ما يكون في الشفة ، وفي آخر حديث الباب في رواية الترمذي قال نافع : الوشم في اللثة ، فذكر الوجه ليس قيلاً ، وقد يكون في اليد وغيرها من الجسد ، وقد يفعل ذلك نقشاً ، ويجعل دوائر ، وقد يكتب اسم المحبوب .

وتعاطيه حرام ؛ بدلالة اللعن ؛ كما في حديث الباب ، ويصير الموضع الموشوم نجساً ؛ لأن الدم النجس فيه ، فيجب إزالته إن أمكن ولو بالجرح ، إلا إن خاف منه تلفاً أو شيئاً فاحشاً أو فوات منفعة عضو فيجوز إبقاؤه ، وتكفي التوبة في سقوط الإثم ، ويستوي في ذلك الرجل والمرأة ، قاله الحافظ في « الفتاح » ، والمستوشمة : هي التي تطلب الوشم . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللباس ، باب الوصل في الشعر ، باب الموصولة ، باب الواشمة . ومسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم فعل الموصلة ، وأبو داود في كتاب الترجل ، باب صلة الشعر ، والترمذي في كتاب اللباس ، باب في موصلة الشعر ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(١٤١) - ١٩٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ فَاطِمَةَ ، عَنْ أَسْمَاءَ قَالَتْ : جَاءَتْ أُمْرَأَةً إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَتْ : إِنَّ ابْنَتِي عُرَيْسٌ

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عمر بحديث أسماء بنت أبي بكر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤١) - ١٩٥٧ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ (الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة) بن الزبير .

(عن فاطمة) بنت المنذر بن الزبير بن العوام زوج هشام بن عروة ، ثقة ، من الثالثة . يروي عنها : (ع) .

(عن) جدتها (أسماء) بنت أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(قالت) أسماء : (جاءت امرأة) لم أر أحداً من شراح الأمهات ذكر اسم هذه المرأة ولا اسم ابنتها (إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت) المرأة : (إن ابنتي عُرَيْسٌ) أي : قريبة إلى الزواج ، أريد أن أزوجه وأجهزها لزوجها .

والعريس - بضم المهملة وفتح الراء وتشديد الياء المكسورة - تصغير

وَقَدْ أَصَابَتْهَا الْحَصْبَةُ ، فَتَمَرَّقَ شَعْرُهَا فَأَصِلَ لَهَا فِيهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَعَنَ اللَّهُ الْوَاصِلَةَ وَالْمُسْتَوْصِلَةَ » .

عروس ، قلبت الواو ياءً ، وزيد عليها ياء التصغير ، وأدغمت إحداهما في الأخرى ، ويقال للذكر والأنثى : عروس عند الدخول بها (وقد أصابَتْها) أي : أخذتها وطلعتَ بها (الْحَصْبَةُ) - بفتح الحاء المهملة وسكون الصاد المهملة - وهي بُثْرٌ تَخْرُجُ في الجلد تُشَبِّهُ الجدرى ، أو هي هو . وفي رواية فاطمة بنت المنذر عند الطبراني : فأصابتها الحصبه أو الجدرى (فتمرَّقَ شَعْرُها) أي : تساقطَ وانتثفتَ شَعْرُها وتمَرَّقَ .

وفي رواية (تمرط) وكلاهما بمعنى واحد (فأصل لها فيه ؟) بتقدير همزة الاستفهام ؛ أي : أفأصل وأزيد لها ؛ أي : لبنتي فيه ؛ أي : في شعرها الباقي شعراً آخر ؛ ليطول لها الشعر ؟ ووصل الشعر : هو أن يضاف إليه شعر آخر يكثر به . انتهى من « المفهم » .

وللطبراني من طريق محمد بن إسحاق عن فاطمة بنت المنذر : (فأصابَتْها الحصبَةُ أو الجدرى فسقط شعرها ، وقد صحت ، وزوجها يَسْتَحِثُّنا ، وليس على رأسها شعرٌ ، أفنجعلُ على رأسها شيئاً نُجَمِّلُها به ؟) .

(فقال) لها أي : لتلك المرأة (رسول الله صلى الله عليه وسلم) في جواب سؤالها : لا يجوز لك وصل شعرها بشعر آخر ؛ لأنه (لعن الله) عز وجل (الواصلة) أي : التي تصل شعر المرأة بشعر آخر (والمستوصلة) أي : التي تطلب من يفعل بها ذلك ، ويقال لها : موصولة . انتهى « نووي » .

قال محمد الدهني : الواصلة : هي التي توصل شعرها بشعر آخر زوراً وكذباً ، وهي أعم من أن تفعل بنفسها ذلك ، أو تأمر غيرها بأن يفعله .

(والمستوصلة) : هي التي تطلب لهذا الفعل من غيرها وتأمر من يفعل بها

.....

ذلك ، وهي تعم الرجل والمرأة ، والتاء إما باعتبار النفس ، أو لأن الأكثر أن المرأة هي الأمرة أو الراضية . انتهى .

قال في « المبارق » : الرجل والمرأة في ذلك سواء ، هذا إذا كان المتصل شعر آدمي ؛ لكراهته ، وأما غيره . . فلا بأس بوصله ، فيجوز اتخاذ النساء الفراميل من الوبر ، والفراميل جمع فَرَمِلٍ ، على وزن زبرج ؛ وهو ما تربط به النساء شعورهن .

قال القرطبي : وهذا الحديث نص صريح في تحريم وصل الشعر بالشعر ؛ وبه قال مالك وجماعة من العلماء ، ومنعوا الوصل بكل شيء من الصوف والخرق أو غيرهما ؛ لأن ذلك كله في معنى وصله بالشعر ، ولعموم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تصل المرأة شعرها ، وقد شذ الليث بن سعد فأجاز وصله بالصوف والخرق وما ليس بشعر ، وهو محجوج بما تقدم ، ولا يدخل في هذا النهي ما ربط من الشعر بخيوط الحرير الملونة وما لا يشبه الشعر ولا يكثر ؛ وإنما يفعل ذلك للتجمل والزينة . انتهى من « المفهم » باختصار .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللباس ، باب وصل الشعر ، ومسلم في كتاب اللباس ، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ، والنسائي في كتاب الزينة .

فالحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به ، والله أعلم .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عمر بحديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٤٢) - ١٩٥٨ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ حَفْصُ بْنُ عَمْرِو
وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عُمَرَ قَالَا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا
سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١٤٢) - ١٩٥٨ - (٣) (حدثنا أبو عمر حفص بن عمر) بن عبد العزيز
الدوري المقرئ الضرير الأصغر صاحب الكسائي لا بأس به ، من العاشرة ، مات
سنة ست أو ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(وعبد الرحمن بن عمر) بن يزيد بن كثير الزهري أبو الحسن الأصبهاني ،
لقبه رسته - بضم الراء وسكون المهملة وفتح المثناة - ثقة له غرائب وتصانيف ،
من صغار العاشرة ، مات سنة خمسين ومئتين (٢٥٠ هـ) . يروي عنه : (ق) .

(قالا : حدثنا عبد الرحمن بن مهدي) بن حسان الأزدي العنبري البصري ،
ثقة ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا سفيان) بن سعيد الثوري الكوفي ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات
سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبي عتاب - بمثناة فوقانية -
الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) .
يروى عنه : (ع) .

(عن إبراهيم) بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي ، ثقة ثبت ، من الخامسة ،
مات سنة ست وتسعين (٩٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن علقمة) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي ، ثقة ثبت فقيه عابد ،
من الثانية ، مات بعد الستين ، وقيل : بعد السبعين . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله) بن مسعود الهذلي الكوفي رضي الله تعالى عنه .
وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْوَاشِمَاتِ وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ ،
وَالْمُتَنَمِّصَاتِ ، وَالْمُتَفَلِّجَاتِ
.....

(قال) عبد الله : (لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواشمات) أي :
الفاعلات للوشم ، (والمستوشمات) أي : المفعولات بهن الوشم (والمتنمصات)
أي : الطالبات لتنف شعور وجوههن ، والنامصات كما في « مسلم » أي : الناتفات
لشعور الوجه من الناس ، كلاهما من النَّمَصِ - بفتح النون وسكون الميم - : وهو
نتف الشعر .

يقال : نمصت المرأة الشعر ؛ أي : نتفته ، والنامصة : هي التي تنتف شعر الوجه
من غيرها ؛ كما في « القاموس » و « اللسان » و « تاج العروس » ، والمتنمصة : هي
التي تأمر غيرها بنتف شعر وجهها عنها ، وأكثر ما تفعله النساء في الحواجب
وأطراف الوجه ؛ ابتغاء الجمال والزينة .

وقال محمد الدهني : والنامصة : هي التي تقلع الشعر بالمنماص من الوجه ،
والمنماص : ما يقلع به الشعر ، والمتنمصة : هي التي فعل بها ذلك باختيارها
وطلبها ، وفي « النهاية » : النامصة : هي التي تنتف الشعر من وجهها ، والمتنمصة :
هي التي تأمر من يفعل ذلك بها ، وفي « الدر النثير » : هي التي تنتف الشعر من
الجبين . انتهى .

والحاصل : أن كليهما منهي عنه حرام بنص هذا الحديث ؛ لأنَّ الشارعَ
لعَنهما ، واللعن منه : إما دعاء عليهما ، وإما بيان لاستحقاقهما له ، والله أعلم .
انتهى ، قال النووي : إلا إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب . انتهى .

أما إذا نبت للمرأة لحية أو شوارب أو عنفة .. فأخذها حلالٌ عند الحنفية
والشافعية ، ونقل النووي عن الطبراني أنه حرَّمه أيضاً .

(والمتفلجات) أي : لعنها ، جمع متفلجة ؛ وهي المرأة التي تبرد بالمبرد

لِلْحُسْنِ الْمُغَيَّرَاتِ لِخَلْقِ اللَّهِ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ أَمْرًا مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا :
أُمُّ يَعْقُوبَ ، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ فَقَالَتْ : بَلَّغْنِي عَنْكَ أَنَّكَ قُلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ ،
قَالَ : وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ

ما بين أسنانها الثنايا والرباعيات ؛ لتُحدث انفراجاً بين أسنانها الْمُصَمَّمَةِ
الْمُنْضَمَّةِ ؛ إيهاماً للناس بأنها صغيرة السن ؛ من الفلج : وهي الفرجة بين
الثنايا والرباعيات ، وكانت العجائز ومن قاربتهن في السن يَفْعَلْنَهُ ؛ لإظهار
صغر سنهن ؛ لأن هذه الْفُرْجَةَ اللطيفة بين الأسنان تكون للبنات الصغار ، فإذا
تَفَلَّجَتْ امرأة كبيرة السن . . أوهمت أنها صغيرة في السن ؛ ويقال له أيضاً :
الْوَشْرُ .

أي : لعن الله هذه المذكورات الفاعلات ما ذكر ؛ طلباً (للحسن) والجمال
(المغيرات لخلق الله) أي : صورتهم التي خلقهن الله تعالى عليها (قال)
علقمة - كما في رواية مسلم - : (فبلغ ذلك) اللَّعْنُ الذي لَعَنَ عَبْدُ اللَّهِ لهذه
المذكورات (امرأة من بني أسد يقال لها : أم يعقوب) أي : تسمى بهذه الكنية
عند الناس .

قال العيني : لم يُذَر اسمُها ، ومراجعتها لابن مسعود تدل على أن لها إدراكاً
لكن لم يذكرها أحدٌ في الصحاحيات . انتهى .

وفي رواية مسلم زيادة : وكانت تلك المرأة تقرأ القرآن (فجاءت) تلك المرأة
(إليه) أي : إلى ابن مسعود (فقالت) لابن مسعود : (بلغني عنك) يا ابن مسعود
(أنك قلت : كيت وكيت) أي : كذا وكذا ، وفي رواية مسلم : (بلغني عنك)
يا عبد الله (أنك لعنت الواشمات والمستوشمات . .) إلى آخره .

(قال) عبد الله لها : (وما لي) أي : وأي شيء ثبت لي حالة كوني (لا ألعن
من لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم) إياهن (وهو) أي : والحال أن الاقتداء

بالرسول صلى الله عليه وسلم فيما فعل وفيما ترك الذي من جملته لعن هذه المذكورات .. مذكور (في كتاب الله) عز وجل ؟! يعني : القرآن ؛ كما سيشرحه قريباً بقوله : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ^(١) ؛ أراد به : أن ما أمر به الرسول صلى الله عليه وسلم أو نهى عنه .. فإنه من جملة أوامر الله تعالى ونواهيه ؛ لأن كتاب الله أمرنا بإطاعة الرسول صلى الله عليه وسلم واتباعه .

قال القرطبي : وقول ابن مسعود للمرأة : (ومالي لا ألعن من لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟!) دليل على : جواز الاقتداء برسول الله صلى الله عليه وسلم في إطلاق اللعن على من لعنه النبي صلى الله عليه وسلم معيناً كان أو غير معين ؛ لأن الأصل أن النبي صلى الله عليه وسلم ما كان يلعن إلا من يستحق ذلك ، غير أن هذا يعارضه قوله صلى الله عليه وسلم : « اللهم ؛ ما من مسلم سببته أو جلدته أو لعنته وليس لذلك بأهل .. فاجعل ذلك له كفارة وطهوراً » رواه مسلم (٢٦٠١) ، وهذا يقتضي أنه صلى الله عليه وسلم قد يلعن من ليس بأهل للعنة ، وقد أشكل هذا على كثير من العلماء ، وراموا الانفصال عن ذلك بأجوبة متعددة ذكرها القاضي عياض في كتاب « الشفاء » .

وأشبهه ما يُنفصلُ به عن ذلك : أن قوله : « ليس لذلك بأهل » في علم الله ؛ وأعني بذلك : أن هذا الذي لعنه رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما لعنه لسبب صدر منه يقتضي إباحة لعنه ، لكنه قد يكون منهم من يعلم الله تعالى من مآل حاله أنه يقطع عن ذلك السبب ويتوب منه ؛ بحيث لا يضره ، فهذا هو الذي يعود عليه سب رسول الله صلى الله عليه وسلم إياه ولعنه له بالرحمة والطهور والكفارة .

(١) سورة الحشر : (٧) .

قَالَتْ : إِنِّي لَأَقْرَأُ مَا بَيْنَ لَوْحَيْهِ فَمَا وَجَدْتُهُ ، قَالَ : إِنْ كُنْتَ قَرَأْتِهِ .. فَقَدْ وَجَدْتِهِ ، أَمَا قَرَأْتَ : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ قَالَتْ : بَلَى ، قَالَ : فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ نَهَى عَنْهُ

ومن لا يعلم الله ذلك منه . . فإن دعاءه صلى الله عليه وسلم زيادة في شقوته وتكثير للعنته ، والله تعالى أعلم . انتهى من « المفهم » .

فلما فهمت المرأة من هذا القول أن لعن المذكورات في الحديث منصوص عليه في القرآن . . (قالت) المرأة المذكورة : (إني لأقرأ ما بين لوحيه) أي : لوقي كتاب الله ودفتيه وجلديه في الجانبين (فما وجدته) أي : ما وجدت لعن هذه المذكورات في كتاب الله تعالى ، ف (قال) عبد الله لها : (إن كنت قرأته) أي : قرأت كتاب الله حق القراءة بفهم معانيه منطوقاً ومفهوماً . . (فقد وجدته) أي : وجدت لعن هذه المذكورات فيه ، والمعنى : لو قرأته بالتدبر والتأمل . . لعرفت ذلك منه (أما) أي : هل ما (قرأت) قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا ﴾ ؟ ^(١) ولو كنت تأملت وتدبرت في هذه الآية . . لعرفت ما قلته لك .

ووجه استدلاله على ذلك بالآية : أنه فهم منها تحريم مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما يأمر به وينهى عنه ، وأن مخالفته مستحقٌّ للعنة ، وهؤلاء المذكورات في الحديث مستحقات للعنة . انتهى من « المفهم » .

ف (قالت) المرأة : (بلَى) أي : ليس الأمر عدم قراءتي لهذه الآية ، بل قرأتها .

ف (قال) عبد الله : (فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نهى عنه)

(١) سورة الحشر : (٧) .

قَالَتْ : فَإِنِّي لَأَظُنُّ أَهْلَكَ يَفْعَلُونَ ، قَالَ : أَذْهَبِي فَأَنْظُرِي ، فَذَهَبَتْ فَانْظَرَتْ ، فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئاً ، قَالَتْ : مَا رَأَيْتُ شَيْئاً ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : لَوْ كَانَتْ كَمَا تَقُولِينَ . . مَا جَامَعْتَنَا .

أي : عن فعل هذه المذكورات ، ف (قالت) المرأة لعبد الله : (فَإِنِّي لَأَظُنُّ أَهْلَكَ) وزوجتك (يفعلون) ذلك الأمر الذي لعنت عليه ، ف (قال) عبد الله لها : (اذهبي) إلى أهلي (فانظري) ذلك عليهم إن رأيته عليهم ؛ يعني : أنه لما رأى على أهله شيئاً من ذلك . . نهاها ، فانتهت عنه ، وسعت في إزالته حتى زال .

قال علقمة : (فذهبت) المرأة إلى أهله (فنظرت) المرأة إلى أهل عبد الله ؛ اسمها زينب بنت عبد الله الثقفية (فلم تر) أم يعقوب على امرأة عبد الله (من حاجتها) ومطلوبها (شيئاً) قليلاً ولا كثيراً من تلك المنكرات التي لعن عليها عبد الله ؛ اقتداءً بالرسول صلى الله عليه وسلم ، والكلام على التقديم والتأخير ؛ أي : فلم تر شيئاً من حاجتها ومطلبها ، فصدق قوله فعله ، فرجعت المرأة إليه بعدما نظرت إلى أهله ، ف (قالت) لعبد الله : (ما رأيْتُ) على أهلك (شيئاً) من هذه المنكرات ، وهكذا يتعيَّن على الرجل أن يُنكر على زوجته مهما رأى عليها شيئاً محرماً ، ويمتنع من وطئها ؛ كما قال علقمة .

(قال عبد الله) لأم يعقوب : (لو كانت) امرأتي (كما تقولين) يا أم يعقوب من ملابس المنكرات . . (ما جامعتنا) في لحاف واحد ؛ كناية عن ترك جماعها ؛ زجراً لها عن المنكرات ، وفي رواية : (لم نجامعها) أي : لم نطأها ولم نستمتع بها ، وهذا ظاهر هذا اللفظ .

ويحتمل بمعنى : لم نجتمع معها في دار ولا بيت ؛ فإما بهجران أو بطلاق ؛

.....

كما قال تعالى : ﴿ وَالَّتِي تَخَافُوتِ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَأَضَرُّوهُنَّ ﴾ ^(١) ، وإذا كان هذا لأجل حق الزوج . . فلأن يكون لحق الله تعالى أحرى وأولى . انتهى من « المفهم » .

قال النووي : قوله : (لم نجامعها) قال جماهير العلماء : معناه : لم نصاحبها ، ولم نجتمع نحن ولا هي ، بل كنا نطلقها ونفارقها .

قال القاضي : ويحتمل أن معناه : لم نطأها ، وهذا ضعيف ، والصحيح ما سبق ، فيحتج به على أن من عنده امرأة مرتكبة معصية ؛ كالوصل ، أو ترك الصلاة ، أو غيرهما . . ينبغي له أن يطلقها ، والله أعلم . انتهى « نوي » .

حتى قال بعضهم : وإن كان فقيراً لا يقدر على أن يعطيها مهرها ؛ لأن الموت مديناً . . أهون من أن يعاشر معها ، والله أعلم . انتهى « دهني » .

وقال محمد دهني أيضاً : قوله عليه السلام : « والمتفلجات » - بكسر اللام المشددة - جمع متفلجة ؛ كما مر ؛ وهي التي تطلب الفلج ؛ وهو - بالتحريك - : فرجة ما بين الثنايا والرباعيات ، والفَرْقُ بين السنين على ما في « النهاية » ، والمراد بهن : النساء اللاتي تفعلن ذلك بأسنانهن ؛ رغبةً للتحسين ، وقال بعضهم : هي التي تباعد ما بين الثنايا والرباعيات بترقيق الأسنان بالمبرد ، وقال القرطبي : والمتفلجات : جمع متفلجة ؛ وهي التي تفعل الفلج في أسنانها ؛ أي : تُعانيه حتى ترجع المصمَّتة الأسنان خِلقةً فلجاءً صنعةً .

وفي كتاب غير مسلم : (الواشرات) وهي جمع واشرة ؛ وهي التي تَشْرُ أسنانها ؛ أي : تصنع فيها أثراً ؛ وهي التحريزات التي تكون في أسنان الشبان ، تفعل ذلك المرأة الكبيرة ؛ تشبهاً بالشابة .

(١) سورة النساء : (٣٤) .

.....

وقد وقع في رواية الهوزني أحد رواة مسلم مكان (الواشمة والمستوشمة) :
(الواشية والمستوشية) بالياء المثناة تحت مكان الميم ؛ وهي من الوشي ؛ أي :
تَشِي المرأة نفسها بما تفعله فيها من التميمص والتفليج والأشر وغير ذلك ،
وبالميم أشهر .

وهذه الأمور كلها قد شهدت الآيات بلعن من يفعلها ، وبأنها من الكبائر ،
واختلف في المعنى الذي لأجله نهى عنها : ف قيل : لأنها من باب التدليس ،
وقيل : من باب تغيير خلق الله ، الذي يحمل الشيطان عليه ويأمر به ؛ كما قال
تعالى مخبراً عنه : ﴿ وَلَا مَرْئِيهِمْ فَلْيَغَيِّرْ خَلْقَ اللَّهِ ﴾ ^(١) ، وهو الذي أوماً إليه
في الحديث بقوله : « المغيرات خلق الله » ، وفيه تصريح بأن الوَضْلَ والوشم
والنمص وغيرها . . من جملة تغيير خلق الله تعالى الذي يفعله الإنسان بإغواء
من الشيطان ، والذي نهى الله عنه في كتابه المجيد .

وقال القرطبي في « تفسيره » (٣٩٢/٥) : ثم قيل : هذا المنهي عنه إنما هو
فيما يكون باقياً ؛ لأنه من باب تغيير خلق الله تعالى ؛ فأما ما لا يكون باقياً ؛
كالكحل والتزيين به للنساء . . فقد أجازاه العلماء مالك وغيره ، وكرهه مالك
للرجال ، وأجاز مالك أيضاً أن تَشِي المرأة يديها بالحناء .

والحاصل : أن كل ما يُفعل في الجسم ؛ من زيادة أو نقص ؛ من أجل الزينة
بما يجعل الزيادة أو النقصان مستمراً مع الجسم ، وبما يبدو منه أنه كان في أصل
الخلقة هكذا . . فإنه تلبس وتغيير منهى عنه ، وأما ما تزيّنَتْ به المرأة لزوجها ؛
من تحمير الأيدي أو الشفاه أو للعارضين بما لا يلتبس أصل الخلقة . . فإنه ليس
داخلاً في النهي عند جمهور العلماء .

(١) سورة النساء : (١١٩) .

.....

وأما قطع الإصبع الزائدة ونحوها . . فإنه ليس تغييراً لخلق الله ، وإنه من قبيل إزالة عيبٍ أو مرض ، فأجازه أكثر العلماء ، خلافاً لبعضهم ؛ كالطبري . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب اللباس ، باب المستوشمة ، ومسلم في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم فعل الواصلة ، وأبو داود في كتاب الترجل ، باب في صلة الشعر ، والترمذي في كتاب الأدب ، باب ما جاء في الواصلة ، وقال : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الزينة ، باب المتنمصات ، وأحمد .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المصنف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٣) - (٦٢١) - بَابُ : مَتَى يُسْتَحَبُّ الْبِنَاءُ بِالنِّسَاءِ ؟

(١٤٣) - (١٩٥٩) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ ح وَحَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ جَمِيعاً ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عُرْوَةَ ،

(٥٣) - (٦٢١) - (باب : متى يستحب البناء بالنساء ؟)

(١٤٣) - (١٩٥٩) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا وكيع بن الجراح) بن مليح الرؤاسي الكوفي ، ثقة ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(ح وحدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د ق) .

(حدثنا يحيى بن سعيد) القطان ، ثقة إمام ، من التاسعة ، مات سنة ثمان وتسعين ومئة (١٩٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(جميعاً) أي : كل من وكيع ويحيى بن سعيد رويا (عن سفیان) الثوري .
(عن إسماعيل بن أمية) بن عمرو بن سعيد بن العاص الأموي المكي ، ثقة ثبت ، من السادسة ، مات سنة أربع وأربعين ومئة (١٤٤ هـ) ، وقيل قبلها . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الله بن عروة) بن الزبير بن العوام أبي بكر الأسدي المدني ، ثقة ثبت فاضل ، من الثالثة ، بقي إلى أواخر دولة بني أمية ، وكان مولده سنة خمس وأربعين (٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ م ت س ق) .

(عن) أبيه (عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة فقيه مشهور ، من الثالثة ، مات قبل المئة سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : تَزَوَّجَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي شَوَّالٍ ، وَبَنَى بِي
فِي شَوَّالٍ ،
.....

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذان السندان من سباعاته ، وحكمهما : الصحة ؛ لأن رجالهما ثقات
أثبتات .

(قالت) عائشة : (تزوجني) أي : نكحني (النبي صلى الله عليه وسلم)
وعقد علي بعد موت خديجة ونكاح سودة وهو بمكة (لست سنين) من عمري ؛
كما في رواية مسلم .

أي : إنها في وقت نكاحها صغيرة بنت ست سنوات (في شوال ، وبنى بي)
أي : دخل علي بعد الهجرة بسبعة أشهر (في شوال) أيضاً (وأنا بنت تسع
سنين) من عمري ؛ كما في رواية مسلم ؛ أي : زُفِّتْ إليه وحُملت إلى بيته ،
يقال : بنى عليها ، وبنى بها ، والأول أفصح ، وأصله : أن الرجل كان إذا تزوج ..
بنى للعرس خباءً جديداً ، أو عَمَّرَهُ بما يحتاج إليه ، ثم كثر في كلامهم حتى كُنِيَ
به عن الدخول ، أفاده الفيومي .

وأخرج الإسماعيلي : من طريق عبد الله بن محمد بن يحيى عن هشام عن
أبيه أنه كتب إلى الوليد : إنك سألتني متى توفيت خديجة ؟ وإنها توفيت قبل
مخرج النبي صلى الله عليه وسلم من مكة بثلاث سنوات أو قريب من ذلك ،
ونكح النبي صلى الله عليه وسلم عائشة بعد وفاة خديجة ، وعائشة بنت ست
سنين ، ثم إن النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها بعدما قدم المدينة ، وهي بنت
تسع سنين .

قال الحافظ بعد الكلام الكثير : وإذا ثبت أنه بنى بها في شوال من السنة
الأولى من الهجرة .. قوي من قال : إنه دخل بها بعد الهجرة بسبعة أشهر ، وقد

فَأَيُّ نِسَائِهِ كَانَ أَحْظَىٰ عِنْدَهُ مِنِّي ، وَكَانَتْ عَائِشَةُ تَسْتَحِبُّ أَنْ تُدْخَلَ نِسَاؤُهَا فِي شَوَّالٍ .

وهاه النوي في « تهذيبه » ، وليس بواه إذا عددناه من ربيع الأول ، وجزمه بأن دخوله بها كان في السنة الثانية يخالف ما ثبت أنه دخل بها بعد خديجة بثلاث سنين .

وقال الدميّاطي في « السيرة » له : ماتت خديجة في رمضان ، وعقد على سودة في شوال ، ثم على عائشة ، ودخل بسودة قبل عائشة .

قالت عائشة : (فأَيُّ نِسَائِهِ) وأزواجه صلى الله عليه وسلم (كان أَحْظَى) أي : أكثر حظاً وأرفع منزلة (عنده) صلى الله عليه وسلم (مني ؟ !) تريد بهذا الكلام : رد ما اشتهر عند الناس من كراهية التزوج في شوال ؛ لأنه من أشهر الحج . انتهى « سندي » .

قال عروة - كما في رواية مسلم - : (وكانت عائشة تستحب) أي : تحب للاتباع لا لاعتقادٍ سغودٍ فيه (أن تُدْخَلَ) بالبناء للمجهول ، وقوله : (نِسَاؤُهَا) نائب فاعل ؛ أي : أن تُزَوَّجَ نِسَاءُ أَقَارِبِهَا وَيُبْنَىٰ عَلَيْهِنَّ (في) شهر (شوال) للاتباع .

ويصح بناؤه للفاعل ؛ من الإدخال ، والضمير المستتر فيه لعائشة ؛ أي : أن تُدْخَلَ عائشةُ نِسَاءَ أَقَارِبِهَا عَلَىٰ زَوْجِهَا فِي شَوَّالٍ وَتُزَفَّفَإِلَيْهِ ؛ اقتداءً بالنبي صلى الله عليه وسلم .

قولها : (تزوّجني في شوال ، وبني بي في شوال ، فأَيُّ نِسَائِهِ كَانَ أَحْظَى) عنده مني ؟ !) قال النووي : مرادها بهذا الكلام : ردُّ ما كانت عليه الجاهلية ، وما يُخَيِّلُهُ بعضُ العوامِ اليومَ من كراهية التزوج والتزويج والدخول في شوال ، ولهذا باطل لا أَضْلَ له ، وهو من آثار الجاهلية ، كانوا يَتَطَيَّرُونَ

.....
بذلك ؛ لما في اسم شوال من الإشالة والرَّفْع . انتهى منه .

وقولها : (فأَيُّ نساء رسول الله صلى الله عليه وسلم كان أحظي) أي : كان أكثر حظوة ونصيياً وأرفع منزلة (عنده) صلى الله عليه وسلم (مني ؟ !) تشير به إلى حظوتها برسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي رفعة منزلتها عنده صلى الله عليه وسلم .

يقال : حَظِي فلانٌ عند الناس يحظى - من باب رضي وتَعَب - حِظَّة - وِزَان عِدَّة - وحظوة - بضم الحاء وكسرهما - إذا أحبوه ورفعوا منزلته .

قوله : (قال) عروة : (وكانت عائشة تستحب) أي : تحب ؛ فالسين والتاء فيه زائدتان (أن تدخل) بضم التاء ؛ من أدخل الرباعي (نساءها) أي : نساء أقربائها اللاتي نكحن على أزواجهن (في شوال) للاتباع لا لاعتقادِ سعودٍ فيه .

قال القرطبي : قولها : (تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم في شوال ...) الحديث . إنما قالت عائشة هذا الكلام ؛ لتردِّد به قولَ من كان يكره عقد النكاح في شوال ، ويتشائمُ به من جهة أن شوالاً من الشول ؛ وهو الرفع ، ومنه : شالت الناقة ذنبها ، وقد جعلوه كنايةً عن الهلاك ؛ إذ قالوا : شالت نعامتهم ؛ أي : هلكوا .

فشوال معناه : كثير الشول ؛ فإنه للمبالغة ، فكأنهم يتوهمون أن كل من تزوج في شوال منهن شالَ الشَّنائُ بينها وبين زوجها ، أو شالتَ نفرتُها منها فلم تَحْضَلْ لها حظوةٌ عنده ، ولذلك قالت عائشة رَاَدَةَ الوَهْمِ : (فأَيُّ نساءه كان أحظي عنده مني ؟ !) أي : لم يَضُرَّني ذلك ولا نَقَصَ من حظوتي ، ثم إنها تبرَّكتْ بشهرِ شوال ، فكانت تُحِبُّ أن تُدْخَلَ نساؤها على أزواجهن في شوال

.....
الذي حصلَ لها فيه من الخيرِ برسول الله صلى الله عليه وسلم ومن الحظوةِ عنده ، ولمخالفةِ ما يقول الجُهَّال من ذلك .

ومن هذا النوع كراهةُ الجَهال عندنا اليومَ عقدَ النكاح في شهرِ المحرم ، بل ينبغي أن يُتَيَمَّنَ بالعقدِ والدخولِ فيه ؛ تمسُّكاً بما عَظَّمَ اللهُ ورسولُهُ من حرمةِ ، ورَدْعاً للجَهال عن جهالاتهم . انتهى من « المفهم » .

وفي « فتح الملهم » : قولها : (كان أَخْطَى عنده مني) أي : أقربَ إليه وأَسعدَ به أو أكثرَ نصيباً مني .

وفي « شرح النقاية » لأبي المكارم : كَرِهَ بعضُ الروافض النكاحَ بين العيدين .

وقال السيوطي في « حاشيته على مسلم » : روى ابنُ سعدٍ في « طبقاته » عن أبي حاتم قال : إنما كَرِهَ الناسُ أن يتزوَّجوا في شوال ؛ لطاعونٍ وقع فيه في الزمنِ الأول . انتهى .

قوله : (وكانت تَسْتَحِبُّ ...) إلى آخره ، قال النووي : فيه استحبابُ التزوج والتزويج والدخولِ في شوال ، وقد نصَّ أصحابنا على استحبابه ، واستدلوا بهذا الحديث .

وقال الشوكاني : والحديثُ إنما يدلُّ على استحبابِ ذلك في شوال ، إذا تبيَّن أن النبيَّ صلى الله عليه وسلم قَصَدَ ذلك لخصوصيةٍ له لا تُوجَدُ في غيره ، لا إذا كان وقوعُ ذلك اتفاقاً منه صلى الله عليه وسلم على طريق الاتفاق ، وكونه بعض أجزاء الزمان ؛ فإنه لا يدل على الاستحباب ؛ لأنه حكم شرعي يحتاج إلى دليل ، وقد تزوج صلى الله عليه وسلم نساءه في أوقات مختلفة على حسب الاتفاق ، ولم يتحر وقتاً مخصوصاً ، ولو كان مجرد الوقوع يفيد الاستحباب .. لكان كل

(١٤٤) - ١٩٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْحَاقَ ،
.....

وقت من الأوقات التي تزوج فيها النبي صلى الله عليه وسلم يستحب البناء فيه ، وهو غير مسلم . انتهى ، والله أعلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب استحباب الزوج والتزويج في شوال ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب ما جاء في الأوقات التي يستحب فيها النكاح ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، لا نعرفه إلا من حديث سفيان عن إسماعيل بن أمية ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب التزويج في شوال ، باب البناء في شوال .

ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث الحارث بن هشام رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٤٤) - ١٩٦٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا أَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ (الشامي نزيل بغداد ، يكنى أبا عبد الرحمن ، ويلقب شاذان ، ثقة ، من التاسعة ، مات في أول سنة ثمان ومئتين (٢٠٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(حدثنا زهير) بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي ، ثقة ثبت ، من السابعة ، مات سنة اثنتين أو ثلاث أو أربع وسبعين ومئة (١٧٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبي مولاهم المدني ، إمام المغازي ،

عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ،
عَنْ أَبِيهِ
.....

صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة (١٥٠ هـ) ، ويقال
بعدها . يروي عنه : (م عم) .

وقال ابن سعد : كان محمد بن إسحاق ثقةً ، ومن الناس من يتكلم فيه ممن
ليس من أهل الجرح والتعديل ، وذكره ابن حبان في « الثقات » ، وقال : تكلم
فيه رجلان : هشام ومالك ؛ فأما قول هشام .. فليس مما يجرح به الإنسان ،
وأما مالك .. فإن ذلك وقع منه مرة واحدة ، ثم عاد له إلى ما يحب ، ولم يكن
يقدر فيه من أجل الحديث ، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي صلى الله
عليه وسلم من أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وغيرها ، وكان
ابن إسحاق يتتبع هذا منهم من غير أن يحتج بهم . انتهى من « التهذيب » ،
راجع إليه ، وهو لا يضر السند وإن كان مدلساً . يروي عنه : (م عم) .

(عن عبد الله بن أبي بكر) بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني
القاضي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري النجاري المدني
القاضي ، اسمه وكنيته واحد ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات سنة عشرين ومئة
(١٢٠ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الملك بن الحارث بن هشام) المكي ، روى عن أبيه ، مقبول ،
من الثالثة . يروي عنه : (ق) ، والصواب : عن عبد الرحمن بن الحارث ، بدل :
عبد الملك بن الحارث .

(عن أبيه) الحارث بن هشام بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم

أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَزَوَّجَ أُمَّ سَلَمَةَ فِي شَوَّالٍ ، وَجَمَعَهَا إِلَيْهِ فِي شَوَّالٍ .

أبي عبد الرحمن المكي ، من مسلمة الفتح ، استشهد بالشام في خلافة عمر ، وله ذكر في « الصحيحين » أنه سأل عن كيفية مجيء الوحي رضي الله تعالى عنه . يروي عنه : (ق) .

وفي « التهذيب » : وللحارث ذكر في « الصحيح » في حديث عائشة أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم : كيف يأتيك الوحي . . . الحديث ، وقد رواه الإمام أحمد في « مسنده » ، والبخاري في « معجم الصحابة » من طريق أخرى فيها : عن عائشة عن الحارث بن هشام أخى أبي جهل عمرو بن هشام . انتهى « تهذيب » .

وهذا السند من ثمانية ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ولا يضر فيه ابن إسحاق ؛ لأن بعضهم وثقه ؛ كما مر آنفاً .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم تزوج أم سلمة) هند بنت أبي أمية المخزومية ونكحها (في شوال ، وجمعها) أي : ضمها (إليه) بالدخول (في شوال) .

وهذا الحديث انفرد ابن ماجه بإخراجه عن الحارث بن هشام ، وليس له شيء في الكتب الخمسة الأصول ، وهكذا رواه ابن أبي شيبة في « مسنده » ، وله شاهد في « صحيح مسلم » وغيره من حديث عائشة ، انظر الحديث الذي قبله .

ورواه محمد بن يزيد المستملي عن أسود بن عامر بإسناده إلا أنه قال : عبد الرحمن بن الحارث ، بدل : عبد الملك بن الحارث ، وهو أولى بالصواب .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، ولأن له شاهداً من حديث عائشة ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٤) - (٦٢٢) - بَابُ الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِأَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئاً

(١٤٥) - (١٩٦١) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ظَنَّهُ عَنْ طَلْحَةَ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ،

(٥٤) - (٦٢٢) - (بَابُ الرَّجُلِ يَدْخُلُ بِأَهْلِهِ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئاً)

(١٤٥) - (١٩٦١) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى) بن عبد الله بن خالد الذهلي النيسابوري ، ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ) - بفتح الجيم - البغدادي أبو سهل ، نزيل أنطاكية ، ثقة من أصحاب الحديث ، وكأنه ترك فتغير ، من صغار التاسعة ، مات سنة ثلاث عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) . يروي عنه : (خ ق) .

(حَدَّثَنَا شَرِيكٌ) بن عبد الله بن أبي شريك النخعي الكوفي القاضي ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان فاضلاً عادلاً عابداً شديداً على أهل البدع ، من الثامنة ، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين ومئة (١٧٨ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن منصور) بن المعتمر بن عبد الله السلمي الكوفي ، ثقة ثبت ، وكان لا يدلّس ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة (١٣٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(ظنه) أي : ظن منصور أن هذا الحديث رواه (عن طلحة) بن مصرف بن عمرو بن كعب الياامي - بالتحانية - الكوفي ، ثقة قارئ فاضل ، من الخامسة ، مات سنة اثنتي عشرة ومئة (١١٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن خيثمة) بن عبد الرحمن بن أبي سبرة - بفتح المهملة وسكون

عَنْ عَائِشَةَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَهَا أَنْ تُدْخِلَ عَلَى رَجُلٍ
أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ أَنْ يُعْطِيَهَا شَيْئًا .

الموحدة - الجعفي الكوفي ، ثقة ، وكان يرسل ، من الثالثة ، مات دون المئة بعد
سنة ثمانين . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من سباعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرها) أي : أمر عائشة أم المؤمنين
رضي الله تعالى عنها بـ (أن تدخل) من الإدخال (على رجل) وتزوّج وتجهز
له (امرأته) أي : زوجته ، لم أر من ذكر اسم هذا الرجل واسم هذه المرأة (قبل
أن يعطيها) أي : قبل أن يعطي امرأته (شيئاً) من مهرها قليلاً ولا كثيراً .

وفي الحديث : أنه لا يشترط في صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة
مهرها قبل الدخول ، قال العلامة الشوكاني : ولا أعرف في ذلك اختلافاً بين
العلماء . انتهى من « العون » .

قال أبو داود في « سننه » : وخيثة لم يسمع من عائشة ، وفي « العون » :
هذه العبارة لم توجد في جميع النسخ ، بل إنما وجدت في بعضها ، وخيثة
هذا هو ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي الكوفي . روى عن : أبيه ،
وعن علي ، وعن عائشة ، وعن أبي هريرة ، وجماعة ، ويروي عنه : إبراهيم ،
والحكم بن عتيبة ، وعمرو بن مرة ، وطلحة بن مصرف .

قال الأعمش : ورث خيثة مئتي ألف درهم ، وأنفقها على الفقراء . وثقه
ابن معين والعجلي .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب النكاح ، باب
في الرجل يدخل بامرأته قبل أن ينقدها شيئاً .

.....
فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه :
الاستدلال به للترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٥) - (٦٢٣) - باب : مَا يَكُونُ فِيهِ الْيَمْنُ وَالشُّؤْمُ

(١٤٦) - (١٩٦٢) - (١) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ سُلَيْمٍ الْكَلْبِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ عَمِّهِ مَخْمَرِ بْنِ مُعَاوِيَةَ

(٥٥) - (٦٢٣) - (باب : ما يكون فيه اليمن والشؤم)

(١٤٦) - (١٩٦٢) - (١) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي خطيبها ، صدوق مقرئ ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا إسماعيل بن عياش) بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حدثني سليمان بن سليم الكلبي) أبو سلمة الشامي القاضي بحمص ، ثقة عابد ، من السابعة ، مات سنة سبع وأربعين ومئة (١٤٧ هـ) . يروي عنه : (عم) .
(عن يحيى بن جابر) بن حسان الطائي أبي عمرو الحمصي القاضي ، ثقة ، من السادسة ، وأرسل كثيراً ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن حكيم بن معاوية) بن حيدة القشيري ، والد بهز بن حكيم المشهور ، صدوق ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

روى حكيم (عن عمه مَخْمَر) بوزن منبر (بن معاوية) النميري الصحابي الفاضل ، رضي الله تعالى عنه ، قليل الحديث . يروي عنه : (ق) .
وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا شَوْمَ ، وَقَدْ يَكُونُ الْيُمْنُ فِي ثَلَاثَةٍ : فِي الْمَرْأَةِ وَالْفَرَسِ وَالْدارِ » .

(قال) مِخْمَرٌ : (سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا شؤم) في شيء من الأشياء ؛ بأن يكون لشيء تأثير في الشر ، وهذا لا ينافي أن يكون الشيء سبباً عادياً للشر ؛ بجعل الله تعالى إياه كذلك .

والشؤم : بضم المعجمة وسكون الهمزة ، وقد تسهل فتصير واواً ، قال في « النهاية » : الواو في (الشؤم) همزة ، ولكنها خففت ، فصارت واواً ، وغلب عليها التخفيف حتى لم ينطق بها مهموزةً ، ولذلك أثبتناها ها هنا ، والشؤم ضد اليمن ، يقال : تشاءمت بالشيء ، وتيمنت به .

(وقد يكون اليمن) - بضم الياء وسكون الميم - وهو أن يكون الشيء سبباً عادياً للخير لا بمعنى التأثير فيه (في ثلاثة) أشياء : (في المرأة ، والفرس ، والدار) أي : قد تكون البركة في هذه الأشياء ؛ كما يكون الشؤم فيها ؛ فيُمنُّ المرأة : كونها صالحةً ، ويُمنُّ الفرس : كونه صالحاً للغزو عليه ، ويُمنُّ الدار : قربها إلى المسجد ، وصلاح جيرانها .

وشؤم المرأة : عدم ولادتها ، وسلطنة لسانها ، وتعرضها للريب ، وشؤم الفرس : ألا يغزى عليها ، وقيل : حرانها ، وغلاء ثمنها ، وشؤم الدار : ضيقها ، وسوء جيرانها وأذاهم ، وبعدها عن المسجد ، وشؤم الخادم : سوء خلقه ، وقلة تعهده لما فُوض إليه ، وقيل : المراد بالشؤم هنا : عدم الموافقة .

واعترض بعض الملاحدة هذا الحديث بحديث : « لا طيرة » .

فأجاب ابن قتيبة وغيره : بأن هذا مخصوص من حديث : « لا طيرة » أي : لا طيرة إلا في هذه الثلاثة . انتهى « تحفة الأحوذى » .

(١٤٧) - ١٩٦٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَاصِمٍ ، حَدَّثَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الأدب ، باب ما
جاء في الشؤم .
ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به
على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديثٍ مَخْمَرٍ بحديث سهل بن سعد رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٤٧) - ١٩٦٣ - (٢) (حدثنا عبد السلام بن عاصم) الجعفي الهِسْنَجَانِيُّ
- بكسر الهاء والمهملة وسكون النون بعدها جيم - الرازي ، مقبول ، من الحادية
عشرة . يروي عنه : (ق) .

(حدثنا عبد الله بن نافع) بن ثابت بن عبد الله بن الزبير الزبيري أبو بكر
المدني ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة بضع عشرة ومئتين (٢١٣ هـ) .
يروى عنه : (س ق) .

(حدثنا مالك بن أنس) الإمام في الفروع ، ثقة حجة ، من السابعة ، مات
سنة تسع وسبعين ومئة (١٧٩ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي حازم) سلمة بن دينار الأعرج التمار المدني القاضي ، مولى
الأسود بن سفيان ، ثقة عابد ، من الخامسة ، مات في خلافة المنصور . يروي
عنه : (ع) .

(عن سهل بن سعد) بن مالك بن خالد الأنصاري الخزرجي الساعدي
أبي العباس المدني ، له ولأبيه صحبة رضي الله تعالى عنهما ، مشهور ، مات

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ كَانَ : فَفِي الْفَرَسِ وَالْمَرْأَةِ
وَالْمَسْكَنِ ؛ يَغْنِي : الشُّؤْمَ » .

سنة ثمان وثمانين (٨٨ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن كان (الشؤم . . (ف) يكون (في
الفرس) فشؤمه : ألا يغزى عليه (و) في (المرأة) وشؤمها : عدم ولادتها (و)
في (المسكن) وشؤمها : ضيقها (يعني) النبي صلى الله عليه وسلم بقوله :
« إن كان » (الشؤم) أي : إن كان الشؤم ووجد ، وهذا تفسير لاسم كان في أول
الحديث .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجهاد ، باب ما
يذكر من شؤم الفرس ، ومسلم في كتاب السلام ، باب الطيرة والفأل وما يكون
فيه من الشؤم .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث مخمر بن معاوية .

قال السندي : « إن كان » أي : الشؤم ؛ يريد : أنها أسباب عادية لما يقع في
قلب المتشائم بهذه الأشياء ، وقيل : المعنى : لو كان الشؤم في شيء . . لكان
في هذه الأشياء ، لكنه غير ثابت في هذه الأشياء ، فلا ثبوت له أصلاً ، لكن
الجمع بين الروايات يؤيد الأول . انتهى منه .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث مخمر بن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى
عنهم ، فقال :

(١٤٨) - ١٩٦٤ - (٣) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ خَلْفٍ أَبُو سَلَمَةَ ، حَدَّثَنَا
بِشْرِ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْحَاقَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ،
عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَلَشُّومُ فِي ثَلَاثٍ : فِي
الْفَرَسِ »

(١٤٨) - ١٩٦٤ - (٣) (حدثنا يحيى بن خلف) الباهلي (أبو سلمة)
البصري الجوباري - بجيم مضمومة وواو ساكنة ثم موحدة - صدوق ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وأربعين ومئتين (٢٤٢ هـ) . يروي عنه : (م د ت ق) .
(حدثنا بشر بن المفضل) بن لاحق الرقاشي - بقاف ومعجمة - أبو إسماعيل
البصري ، ثقة ثبت عابد ، من الثامنة ، مات سنة ست أو سبع وثمانين ومئة
(١٨٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عبد الرحمن بن إسحاق) بن عبد الله بن الحارث بن كنانة المدني ،
نزيل البصرة ، ويُقال : عَبَّاد ، صدوق رمي بالقدر ، من السادسة . يروي عنه : (م
عم) .

(عن الزهري) ثقة ، من الرابعة ، مات سنة خمس وعشرين ومئة ، وقيل : قبل
ذلك بسنة أو سنتين . يروي عنه : (ع) .

(عن سالم) بن عبد الله بن عمر ، من الثالثة ، مات في آخر سنة ست ومئة
(١٠٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الشُّومُ) أي : الشر ، وهو ضد
اليمين ؛ أي : لو كان في شيء على عادة الجاهلية (في ثلاث) الصواب :
(في ثلاثة) لأن المعدود مذكر : (في الفرس) بالألف يُغزى عليه ، أو يكون حَرَّاناً ؛

وَالْمَرْأَةُ وَالِدَارِ .

قَالَ الزُّهْرِيُّ : فَحَدَّثَنِي أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَمْعَةَ أَنَّ جَدَّتَهُ زَيْنَبَ حَدَّثَتْهُ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ
.....

أي : بطيء الجري (و) في (المرأة) بالألا تلد ، وبأن تكون لَسْنَاءَ (و) في (الدار) بأن تكون ضيقة سيئة الجيران .

قال القرطبي : يعني : أن هذه الثلاثة أكثر ما يتشائم الناس بها ؛ لملازمتهم إياها ، فمن وقع في نفسه شيء من ذلك . . فقد أباح الشرع له أن يتركه وَيَسْتَبْدِلَ به غيره مما تطيب به نفسه ، ويسكن له خاطره ، ولم يلزمه الشرع أن يقيم في موضع يكرهه ، أو مع امرأة يكرهها ، بل قَدْ فُسِّحَ له في ترك ذلك كله ، لكن مع اعتقاد أن الله تعالى هو الفَعَّالُ لما يريد ، وليس لشيء من هذه الثلاثة أَثَرٌ - من التأثير - في الوجود ، وهذا على طَبَقِ ما ذَكَرْنَاهُ في المجذوم .

فإن قيل : هذا يجري في كل متطير به ، فما وجه خصوصية هذه الثلاثة بالذكر ؟ فالجواب : ما نبهنا عليه من أن هذه الثلاثة ضرورية في الوجود ، ولا بد للإنسان منها ومن ملازمتها غالباً ، فأكثر ما يقع التشاؤم بها ، فخصَّها بالذكر لذلك . انتهى من « المفهم » .

(قال الزهري) محمد بن مسلم بالسند السابق : (فحدثني أبو عبيدة) اسمه كنيته (ابن عبد الله بن زمعة) بن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي الأسدي ، مقبول ، من الثالثة ، وأبوه عبد الله بن زمعة ، صحابي مشهور (أن جدته) أي : جدة أبي عبيدة (زينب) بنت أم سلمة المخزومية ربيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم (حدثته عن أم سلمة) أم المؤمنين ، رضي الله تعالى عنهما .

أَنَّهَا كَانَتْ تَعُدُّ هَؤُلَاءِ الثَّلَاثَةَ وَتَزِيدُ مَعَهُنَّ السَّيْفَ .

وهذا السند من سبأياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات ، ومن لطائفه : أن فيه رواية صحابية عن صحابية ، وبنت عن والدتها .

(أنها) أي : أن أم سلمة (كانت تعد هؤلاء الثلاثة) الفرس والمرأة والدار (وتزيد) أي : وتذكر (معهن) أي : مع هؤلاء الثلاثة المذكورة سابقاً (السيف) وشؤمه : عدم الجهاد به ، فيكون مجموع ما فيه الشؤم في حديث أم سلمة أربعاً مع زيادة السيف .

فإن قلت : هذه الأحاديث تعارض حديث عموم نفي الطيرة والعدوى في قوله صلى الله عليه وسلم : « لا عدوى ولا طيرة » ، فما وجه الجمع بينهما ؛ أي : فما وجه التوافق بين حديث نفي العدوى والطيرة ، وبين قوله في هذه الأحاديث : « الشؤم في ثلاثة ... » إلى آخره ؟

قلت : قد جمعوا بينهما بوجوه :

منها : أن قوله صلى الله عليه وسلم : « الشؤم في ثلاثة ... » إلى آخره ، كان في أول الأمر ، ثم نسخ ذلك بقوله تعالى : ﴿ مَا أَصَابَ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ ... ﴾ الآية ^(١) ، حكاه ابن عبد البر .

وعورض بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال ، لا سيما مع إمكان الجمع ، وقد ورد في حديث ابن عمر عند البخاري نفي التطير ، ثم إثباته في الأشياء الثلاثة ، ولفظه : « لا عدوى ولا طيرة ، والشؤم في ثلاث : في المرأة ، والدار ، والدابة » .

ومنها : ما قال الخطابي : هو استثناء من غير الجنس ، معناه : إبطال مذهب

(١) سورة الحديد : (٢٢) .

.....

الجاهلية في التطير ، فكأنه قال : إن كانت لأحدكم دار يكره سكنها ، أو امرأة يكره صحبتها ، أو فرس يكره سيره . . فليفارقه .

ومنها : أنه ليس المراد بالشؤم في قوله : « الشؤم في ثلاثة » معناه الحقيقي ، بل المراد من شؤم الدار : ضيقها ، وسوء جيرانها ، ومن شؤم المرأة : ألا تلد ، وأن تحمل لسانها عليك ، ومن شؤم الفرس ألا يغزى عليه ، وقيل : حرانها ، وغلاء ثمنها ، ويؤيد هذا الجمع الأخير : ما أخرجه أحمد ، وصححه ابن حبان من حديث سعد مرفوعاً : « من سعادة ابن آدم ثلاثة : المرأة الصالحة ، والمسكن الصالح ، والمركب الصالح ، ومن شقاوة ابن آدم ثلاثة : المرأة السوء ، والمسكن السوء ، والمركب السوء » ، وفي رواية ابن حبان : « المركب الهنيء ، والمسكن الواسع » ، وفي رواية للحاكم : « ثلاثة من الشقاء : المرأة تراها فتسوؤك ، وتحمل لسانها عليك ، والدابة تكون قطوفاً ، فإن ضربتها . . أتعبتك ، وإن تركتها . . لم تلحق أصحابك ، والدار تكون ضيقة قليلة المرافق » . انتهى من « تحفة الأحوذى » .

وشارك المؤلف في رواية حديث ابن عمر : البخاري في كتاب الطب ، باب الطيرة ، باب لا عدوى ، وفي الجهاد ، باب ما يذكر من شؤم الفرس ، ومسلم في كتاب السلام ، باب الطيرة والفأل ، وأبو داود في كتاب الطب ، باب في الطيرة ، والترمذي في كتاب الأدب ، باب في الشؤم ، وقال أبو عيسى : هذا حديث صحيح ، والنسائي في كتاب الخيل ، باب شؤم الخيل .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث مخمر .

وأما حديث أم سلمة الذي فيه ذكر السيف . . فقد انفرد به ابن ماجه ، وهو

.....

صحيح أيضاً ؛ لصحة سنده ، وغرضه : بيان متابعة أبي عبيدة لسالم بن عبد الله ،
ولكنها متابعة ناقصة ؛ لأن أبا عبيدة روى عن أم سلمة بواسطة جدته ، وسالماً
روى عن عبد الله بن عمر ، فهي متابعة في الشاهد .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى اعلم

(٥٦) - (٦٢٤) - بَابُ الْغَيْرَةِ

(١٤٩) - (١٩٦٥) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شَيْبَانَ أَبِي مُعَاوِيَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَهْمٍ ،

(٥٦) - (٦٢٤) - (باب الغيرة)

(١٤٩) - (١٩٦٥) - (١) (حدثنا محمد بن إسماعيل) بن البخاري الحساني أبو عبد الله الواسطي الضرير ، صدوق ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت ق) .

(حدثنا وكيع) بن الجراح ، من التاسعة ، مات في آخر سنة ست أو أول سنة سبع وتسعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عن شيبان) بن عبد الرحمن التميمي مولا هم النحوي (أبي معاوية) البصري نزيل الكوفة ، ثقة صاحب كتاب ، يقال : إنه منسوب إلى نحوه ؛ بطن من الأزد ، لا إلى علم النحو ، من السابعة ، مات سنة أربع وستين ومئة (١٦٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن يحيى بن أبي كثير) صالح بن المتوكل الطائي اليمامي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة اثنتين وثلاثين ومئة ، وقيل قبل ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي سهم) - بالسين المهملة - ويقال فيه : أبو (سهم) بالشين المعجمة ، كذا وقع عند المؤلف ، والصواب : عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين ، أو أربع ومئة . يروي عنه : (ع) ، وأما أبو سهم - بالمعجمة وبالمهملة - فصحابي روى عنه النسائي ، اسمه يزيد بن أبي شيبه ، كذا في « التقريب » .

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « مِنْ الْغَيْرَةِ مَا يُحِبُّ اللَّهُ وَمِنْهَا مَا يَكْرَهُ اللَّهُ ؛ فَأَمَّا مَا يُحِبُّ .. فَالْغَيْرَةُ فِي الرِّبَةِ ، وَأَمَّا مَا يَكْرَهُ .. فَالْغَيْرَةُ فِي غَيْرِ رِبَةٍ » .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أبو هريرة : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من الغيرة) - بفتح المعجمة وسكون الياء - أي : منها (ما يحب) هـ (الله) ويرضاه (ومنها ما يكره) هـ (الله) ولا يرضاه عن صاحبها (فأما ما يحب) أي : فأما الغيرة التي يحبها الله تعالى .. (ف) هي (الغيرة) الواقعة (في الرية) أي : في محل الريه والتهمة بالفساد (وأما ما يكره) هـ ؛ أي : وأما الغيرة التي يكرهها الله .. (ف) هي (الغيرة) الواقعة (في غير رية) وتهمة بالفساد .

وعبارة السندي : (فالغيرة في الريه) أي : في مظنة الفساد ؛ أي : إذا ظهرت أمارات الفساد في محلها .. فالقيام بمقتضى الغيرة محمود ، وأما ما وقع منها بغير ظهور شيء من أماراتها .. فالقيام بها مذموم ؛ لما فيها من اتهام المسلمين بالسوء من غير سبب . انتهى منه بتصرف .

قوله : (فالغيرة في الريه) نحو أن يغار الرجل على محارمه إذا رأى منهم فعلاً محرماً ؛ كالخلوة بالأجنبي والمحادثة معه ؛ فالغيرة في ذلك ونحوه .. مما يحبه الله تعالى ، وفي الحديث الصحيح : « وما أحد أغير من الله ؛ من أجل ذلك حرم الزنا » .

قوله : (فالغيرة في غير رية) نحو أن يغار الرجل على أمه أن ينكحها زوجها ، وكذلك سائر محارمه ؛ فإن هذا مما يبغضه الله تعالى ؛ لأن ما أحله الله تعالى .. فالواجب علينا الرضا به ، فإن لم نرض به .. كان ذلك من

(١٥٠) - ١٩٦٦ - (٢) حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُهُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ،
.....

إيثار حمية الجاهلية على ما شرعه الله لنا . انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الجهاد ، باب في الخيلاء في الحرب ، والنسائي في كتاب الزكاة ، باب الاختيال في الصدقة ، ورواه ابن حبان في « صحيحه » في كتاب البر والإحسان ، باب الصدق والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، من حديث ابن عتيك الأنصاري ، والدارمي في كتاب النكاح ، باب في الغيرة عن جابر بن عتيك ، والطبراني ، وله شاهد في « مسند الإمام أحمد » من حديث عقبة بن عامر الجهني ، وعبد الرزاق في « مصنفه » ، والحاكم في « المستدرک » ، وصححه ووافقه الذهبي .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، ولأن له شواهد ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث عائشة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٠) - ١٩٦٦ - (٢) (حدثنا هارون بن إسحاق) بن محمد بن مالك الهمداني - بالسكون - أبو القاسم الكوفي ، صدوق ، من صغار العاشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي أبو محمد الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة (١٨٧ هـ) ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .
(عن هشام بن عروة) بن الزبير الأسدي المدني ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة خمس أو ست وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : مَا غَرْتُ عَلَى أَمْرَأَةٍ قَطُّ مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ
مِمَّا رَأَيْتُ مِنْ ذِكْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهَا ، وَلَقَدْ أَمَرَهُ رَبُّهُ أَنْ
يُبَشِّرَهَا
.....

(عن أبيه) عروة بن الزبير ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين .
(٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
(قالت) عائشة : (ما) نافية (غرت) من باب باع ؛ من الغيرة ؛ وهي الحمية
والأنفة ، يقال : رجل غيور وامرأة غيور بلا هاء ؛ لأن فعولاً يشترك فيه المذكر
والمؤنث ؛ نحو : صبور ؛ أي : ما أنفت (على امرأة) من أزواج النبي صلى الله
عليه وسلم (قط) أي : فيما مضى من عمري ، وقط : ظرف مستغرق لما مضى
من الزمان ملازم للنفي . . (ما غرت على خديجة) بنت خويلد .

و (ما) مصدرية أو موصولة ؛ أي : ما غرت قط على امرأة من أزواج النبي
صلى الله عليه وسلم غيرةً مثل غيرتي على خديجة ، أو غيرةً مثل الغيرة التي
غرتها على خديجة ؛ فإن غيرتي على خديجة أشد وأزيد من غيرتي على غيرها
منهن ، والحال أنها لقد هلكت وماتت قبل أن يتزوجني رسول الله صلى الله
عليه وسلم بثلاث سنين ؛ كما في رواية مسلم ، وإنما كانت غيرتي عليها أشد .

(مما رأيت) أي : لأجل ما رأيت وسمعت ؛ ف (مِنْ) في : (مِمَّا)
تعليلية ، و (ما) مصدرية ؛ أي : وإنما كانت غيرتي عليها أشد ؛ لأجل ما
رأيت وسمعت (من ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم لها) أي : لخديجة
رضي الله تعالى عنها ذكراً كثيراً ، وثنائيه عليها (و) الله (لقد أمره)
صلى الله عليه وسلم (ربه) عز وجل (أن يبشرها) أي : أن يبشر خديجة

بَيِّتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ - يَعْنِي : مِنْ ذَهَبٍ - قَالَ ابْنُ مَاجَهَ .

(بيت) وقصر (في الجنة) مخلوق (من قصب) أي : من ذهب على صورة قصب ؛ وهو البوص الفارسي (يعني) الله عز وجل أو النبي صلى الله عليه وسلم بقوله : « من قصب » أي : (من ذهب) قال أبو الحسن تلميذ المؤلف : (قاله) أي : قال هذا التفسير وزاده (ابن ماجه) مؤلف الكتاب رحمه الله تعالى .

قوله : (من ذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم) أي : من مدحه لها وثناؤه عليها ؛ بذكر فضائلها وما اتصل له من الخير بسببها وفي بيتها ؛ لأن من أحب شيئاً . . أكثر من ذكره ، ولذلك قال النبي صلى الله عليه وسلم : « إني رُزقت حبها » ، وكونه صلى الله عليه وسلم يُهدي لخلائل خديجة دليل على كرم خلقه وحسن عهده ، ولذلك كان يرتاح لِهَالَةِ بنتِ خويلد إذا رآها وينهض ؛ أي : يَهْشُ ؛ إكراماً لها وسروراً بها ، وفيه أن من حقوق الميت الإحسان إلى أصدقائه . انتهى من « المفهم » .

وفي الحديث إثبات الغيرة الطبيعية ، وأنها غير مستنكر وقوعها من فاضلات النساء عَمَّنْ دُونَهُنَّ ما لم يَحْدُثْ بسببها محرماً شرعاً ؛ من الحسد وغيره . انتهى من « القسطلاني » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب العمرة ، باب متى يحل المعتمر ، وفي كتاب مناقب الأنصار ، باب تزوج النبي صلى الله عليه وسلم خديجة وفضلها ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل خديجة أم المؤمنين ، والترمذي في كتاب المناقب ، باب فضل خديجة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

قوله : (من قصب) قال في « النهاية » : القصب في هذا الحديث : لؤلؤ

(١٥١) - ١٩٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ الْمِصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا
الْلَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ

مجوف واسع ؛ كالقصر المنيف ، والقصب من الجوهر : ما استطال منه في
تجوفه . انتهى « سندي » .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث أبي هريرة بحديث المسور بن مخرمة
رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥١) - ١٩٦٧ - (٣) حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ (بن مسلم التجيبي
(المصري) أبو موسى الأنصاري ، لقبه زغبة ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة
ثمان وأربعين ومئتين (٢٤٨ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(حدثنا الليث بن سعد) بن عبد الرحمن الفهمي مولاهم المصري ، ثقة
حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة خمس وسبعين ومئة (١٧٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عبد الله) بن عبيد الله بن عبد الله (بن أبي مليكة) - بالتصغير -
زهير بن عبد الله بن جدعان التيمي المدني ، ثقة فقيه ، من الثالثة ، مات سنة
سبع عشرة ومئة (١١٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن المسور بن مخرمة) بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري
أبي عبد الرحمن ، له ولأبيه صحبة ، مات سنة أربع وستين (٦٤ هـ) . يروي
عنه : (ع) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ :
« إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي أَنْ يُنْكَحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ
أَبِي طَالِبٍ ، فَلَا آذَنُ لَهُمْ ، ثُمَّ لَا آذَنُ لَهُمْ ، ثُمَّ لَا آذَنُ لَهُمْ »

(قال) المسور : (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو) أي : والحال
أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم (على المنبر) حالة كونه (يقول) في
خطبته : (إن بني هشام بن المغيرة) وهشام بن المغيرة : هو جد مخطوبة علي
التي هي بنت أبي جهل ؛ لأن أبا جهل اسمه عمرو بن هشام بن المغيرة ، ووالد
أبي جهل وبنوه أعمام المخطوبة (استأذنوني) أي : طلبوا مني الإذن لهم في
(أن ينكحوا) ويزوجوا (ابنتهم) التي هي ابنة أبي جهل لـ (علي بن أبي طالب ،
فلا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم ، ثم لا آذن لهم) كرهه للتأكيد .

قال الحافظ : كرر ذلك ، وفيه إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن ؛ كأنه أراد رفع
المجاز ؛ لاحتمال أن يحمل المنع على مدة بعينها ، فقال : « ثم لا آذن » أي :
ولو مضت المدة المفروضة تقديراً بعدها ، ثم كذلك أبداً . انتهى .

وقال القرطبي : كرهه تأكيداً لمنع الجمع بين فاطمة وبين ابنة أبي جهل ؛ لما
خاف النبي صلى الله عليه وسلم على فاطمة من أجل الغيرة ، ولما توقع من
مكايدة هذه الضرة ؛ لأن عداوة الآباء قد تؤثر في الأبناء . انتهى من « المفهم » .

قوله : « أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب » هكذا وقع في رواية
ابن أبي مليكة : أن سبب الخطبة : استئذان بني هشام بن المغيرة ، ووقع عند
الحاكم من طريق إسماعيل بن أبي خالد عن أبي حنظلة : أن علياً خطب بنت
أبي جهل ، فقال له أهلها : لا نزوجك على فاطمة ، فكان ذلك سبب استئذانهم .

ووقع في رواية عبيد الله بن أبي زياد عند ابن حبان في « صحيحه » : أن
علياً خطب ابنة أبي جهل على فاطمة ، فبلغ ذلك فاطمة ، فقالت لرسول الله

إِلَّا أَنْ يُرِيدَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ ، فَإِنَّمَا هِيَ
بَضْعَةٌ مِنِّي يَرِيبُنِي مَا رَابَهَا وَيُؤْذِينِي مَا آذَاهَا .

صلى الله عليه وسلم : إن الناس يزعمون أنك لا تغضب لبناتك ، وهذا علي
ناكح بنت أبي جهل .

وجاء أيضاً : أن علياً رضي الله تعالى عنه استأذن بنفسه ، فأخرج الحاكم
بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة ؛ وهو أحد المخضرمين قال : خَطَبَ عَلِيُّ بْنُ
أَبِي جَهْلٍ إِلَى عَمِّهَا الْحَارِثِ بْنِ هِشَامٍ ، فَاسْتَشَارَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،
فَقَالَ : « أَعَنْ حَسَبُهَا تَسْأَلُنِي ؟ ! » فَقَالَ : لَا ، وَلَكِنْ تَأْمُرُنِي بِهَا ؟ قَالَ : « لَا ؛
فَاطِمَةُ مَضْغَةٌ مِنِّي ، وَلَا أَحْسَبُ إِلَّا أَنَّهَا تَحْزَنُ أَوْ تَجْزَعُ » ، فَقَالَ عَلِيُّ : لَا آتِي
شَيْئاً أَنْتَ تَكْرَهُهُ (إِلَّا أَنْ يُرِيدَ) وَيُحِبُّ (عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي
وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ ؛ فَإِنَّمَا هِيَ بَضْعَةٌ مِنِّي) - بفتح الباء لا غير وسكون الضاد - أَي :
قطعة مني ؛ فَالْبَضْعَةُ : القطعة من اللحم ، وتجمع على بَضَاعٍ ؛ كَقَضْعَةٍ وَقِصَاعٍ ؛
مأخوذة من البَضْعِ ؛ وَهُوَ الْقَطْعُ .

وقد وقع في رواية علي بن حسين الآتية قريباً : « مضغة مني » والمضغة : قطعة
من اللحم قدر ما يمضغها الماضغ ؛ يعني بذلك : أنها كالجِزء منه ، يؤلمه ما
آلمها ؛ كما قال (يربيني) أي : يشوشني (ما رابها) أي : ما شوشها (ويؤذيني)
أي : يؤلمني وَيُتْعَبُنِي وَيَشُقُّ عَلَيَّ (ما آذاها) أي : ما آلمها وشق عليها .

قوله : « يربيني » - بفتح الياء - من راب الثلاثي ؛ من باب باع ، ووقع في
رواية البخاري : « يُرِيبُنِي مَا أَرَابَهَا » - بضم الياء - من أراب الرباعي ، قال الفراء :
كلاهما بمعنى واحد ، وقال إبراهيم الحربي : الريب : ما رابك وشوشك من كل
شيء خفت عقباه ؛ أي : يشوشني ما رابها ؛ أي : شوشها .

وذكر الحافظ في « الفتح » : أن فاطمة رضي الله تعالى عنها كانت أصيبت

(١٥٢) - ١٩٦٨ - (٤) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا أَبُو أَلِيمَانَ ،
أَنْبَأَنَا شُعَيْبٌ ،
.....

بموت أمها ، ثم بأخواتها واحدة بعد واحدة ، فلم يبق لها من تستأنس به ممن
يخفف عليها الأمر ؛ ممن تفضي إليه سرّها إذا حصلت لها الغيرة . انتهى .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب مناقب الصحابة ،
باب ذكر أصهار النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي مواضع كثيرة ، ومسلم في
كتاب فضائل الصحابة ، باب فضائل فاطمة رضي الله تعالى عنها ، وأبو داود
في كتاب النكاح ، باب ما يكره أن يجمع بينهم ، والترمذي في كتاب المناقب ،
باب فضل فاطمة ، وقال : هذا حديث حسن صحيح .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث أبي هريرة بحديث آخر للمسور بن مخزومة
رضي الله عنهم ، فقال :

(١٥٢) - ١٩٦٨ - (٤) (حدثنا محمد بن يحيى) الذهلي النيسابوري ،
ثقة متقن ، من الحادية عشرة ، مات سنة ثمان وخمسين ومئتين (٢٥٨ هـ) .
يروي عنه : (خ عم) .

(حدثنا أبو اليمان) الحكم بن نافع الحمصي مشهور بكنيته ، ثقة ثبت ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وعشرين ومئتين (٢٢٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا شعيب) بن أبي حمزة الأموي مولاهم ، واسم أبيه : دينار أبو بشر
الحمصي ، ثقة عابد ، قال ابن معين : من أثبت الناس في الزهري ، من السابعة ،
مات سنة اثنتين وستين ومئة (١٦٢ هـ) ، أو بعدها . يروي عنه : (ع) .

عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ أَنَّ الْمِسُورَ بْنَ مَخْرَمَةَ ، أَخْبَرَهُ أَنَّ
 عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ خَطَبَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ وَعِنْدَهُ فَاطِمَةُ بِنْتُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ
 عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، فَلَمَّا سَمِعَتْ بِذَلِكَ فَاطِمَةُ . . أَتَتْ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
 فَقَالَتْ : إِنَّ قَوْمَكَ يَتَحَدَّثُونَ أَنَّكَ لَا تَغْضَبُ لِبَنَاتِكَ ، وَهَذَا عَلِيُّ نَاكِحاً
 ابْنَةَ أَبِي جَهْلٍ ، قَالَ الْمِسُورُ : فَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَمِعَتْهُ
 حِينَ تَشْهَدُ

(عن الزهري) قال الزهري : (أخبرني علي بن الحسين) بن علي بن
 أبي طالب الملقب بزين العابدين الهاشمي المدني ، ثقة عابد ثبت فقيه ، من
 الثالثة ، مات سنة ثلاث وتسعين (٩٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
 (أن المسور بن مخرمة) رضي الله تعالى عنهما (أخبره) أي : أخبر مسور
 لعلي بن الحسين .

وهذا السند من سدايساته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .
 (أن علي بن أبي طالب) رضي الله تعالى عنه (خطب بنت أبي جهل)
 اسمها العوراء (وعنده) أي : والحال أن عند علي (فاطمة بنت النبي
 صلى الله عليه وسلم ، فلما سمعت بذلك) أي : بخطبة علي بنت أبي جهل
 (فاطمة . . أتت النبي صلى الله عليه وسلم ، فقالت) فاطمة : (إن قومك)
 قريشاً يا والدي (يتحدثون) فيما بينهم (أنك) يا والدي (لا تغضب
 لبناتك ، وهذا) الرجل الذي زوّجتنه (علي) بدل من اسم الإشارة ، أو
 عطف بيان له . . يُريد أن يكون (ناكحاً ابنة أبي جهل ، قال المسور) بن
 مخرمة : (فقام النبي صلى الله عليه وسلم) على المنبر خطيباً ، قال المسور :
 (فسمعتُ) صلى الله عليه وسلم (حين تشهد) أي : حين أتى بالشهادتين
 في خطبته .

ثُمَّ قَالَ : « أَمَّا بَعْدُ : فَإِنِّي قَدْ أَنْكَحْتُ أَبَا الْعَاصِ بْنَ الرَّبِيعِ فَحَدَّثَنِي فَصَدَّقَنِي ،
وَإِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ بَضْعَةٌ مِنِّي وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَفْتَنُوهَا ، وَإِنَّهَا وَاللَّهِ لَا
تَجْتَمِعُ بِنْتُ رَسُولِ اللَّهِ وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ أَبَدًا » ،

(ثُمَّ) بعد الشهادتين (قال : أَمَّا بَعْدُ) أي بعدما ذكرْتُ من الحمدلة
والشهادتين : (ف) أقول لكم أيها الحاضرون : (إِنِّي قَدْ أَنْكَحْتُ)
وزَوَّجْتُ بنتي زينبَ أكبر بناته (أبا العاص) لَقِيطَ (ابن الربيع) بن
عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف العشميَّ (فَحَدَّثَنِي) أبو العاص
بأنِّي أُرْسِلُ لك بِنْتُكَ إلى المدينة حين بَقِيَ على الشرك (فَصَدَّقَنِي)
ذلك الوَعْدَ بإرسالها إليَّ في المدينة ، ولعل هذا إشارة له إلى أن
أبا العاص لما أُسِرَ يومَ بدر . . أطلقه رسولُ الله صلى الله عليه وسلم
على أن يُرْسِلَ زوجته زينبَ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فوفى
بذلك وأَرْسَلَهَا ، وقوله : « ووعدني . . » إلى آخره ، من زيادة مسلم في
« صحيحه » .

(وَإِنَّ فَاطِمَةَ بِنْتَ مُحَمَّدٍ بَضْعَةٌ مِنِّي) أي : قطعة مني ، يُؤذيني ما آذاها
(وَأَنَا أَكْرَهُ أَنْ تَفْتَنُوهَا) في دينها ، والخطابُ لبني هشام بن المغيرة ولعليَّ بن
أبي طالب .

وفي رواية مسلم : « أَنْ يَفْتَنُوهَا » (وَإِنَّهَا) أي : وإن القصةَ وجملهُ القسم في
قوله : (وَاللَّهِ) معترضةً بين إن وخبرها ، أتى بها لتأكيد الكلام (لَا تَجْتَمِعُ بِنْتُ
رَسُولِ اللَّهِ) صلى الله عليه وسلم (وَبِنْتُ عَدُوِّ اللَّهِ عِنْدَ رَجُلٍ وَاحِدٍ) أي : في
عصمته (أَبَدًا) أي : أمدًا وعوضاً ، وأبدأ ظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان ،
وفي هذا دليل على أن ولد الحبيب حبيب ، وولد العدو عدو إلى أن يتيقن
خلاف ذلك . انتهى من « المفهم » .

قَالَ : فَنَزَلَ عَلَيَّ عَنِ الْخُطْبَةِ .

(قال) المسور بالسند السابق : (فنزل علي) بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه ؛ أي : تنازل واستقال علي (عن الخطبة) وتركها ؛ أي : عن خطبة بنت أبي جهل وغيرها ، ولم يتزوج على فاطمة ولا تسرى عليها حتى ماتت ، رضي الله تعالى عنها .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الجمعة ، باب مَنْ قال في الخُطبة بعد الثناء ، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة ، باب في فضائل فاطمة ، وأبو داود في كتاب النكاح ، باب ما يُكره أن يُجمعَ بينهم من النساء .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستشهاد به .

تتمة

قال القرطبي : أبو العاص هو زوج ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنه ، واسمه لقيط عند الأكثر ، وقيل : هُشيم ، أو مَهْشَمُ بن الربيع بن عبد العزى بن عبد الشمس بن عبد مناف ، وأُمُّه هالة بنتُ خُوَيْلِدٍ أَخْتُ خديجة لأبيها ، كان النبي صلى الله عليه وسلم قد أنكحه زينبَ ، وهي أكبر بناته ، وذلك بمكة ، فأحسن عشرتها وكان محباً لها ، وأرادت منه قريش أن يطلقها ، فأبى ، فشكر له النبي صلى الله عليه وسلم ذلك .

ثم إنه حَضَرَ مع المشركين ببدرٍ ، فَأُسِرَ وحُمِلَ إلى المدينة ، فبعثت فيه زينبُ قِلادتها ، فَرُدَّتْ عليها ، وأُطْلِقَ لها ، وكان وَعَدَ النبي صلى الله عليه وسلم أن يُزِيلَها إليه ، ففعلَ ، وهاجرت زينب ، فبقي هو بمكة على شُرْكِهِ إلى أن خرج في غيرِ لقريش تاجراً ؛ وذلك قُبيل الفتح بيسير ، فعرضَ لتلك العير زيدُ بن

.....

حارثة في سرية من المسلمين من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فأخذها ، وأفلت أبو العاص هارباً إلى أن جاء إلى المدينة ، فاستجار بزينب ، فأجارتها ، وكلم النبي صلى الله عليه وسلم الناس في رد جميع ما أخذ من تلك العير وفعلوا ، وقال : إنه يرزأ أموال قريش ويُسليم ، ففعل ذلك ، فلذلك شكره النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « حَدَّثَنِي ، فَصَدَّقَنِي ، ووعدني ، فوفى لي » . انتهى من « المفهم » .

وفي قوله : « حَدَّثَنِي ، فَصَدَّقَنِي ... » إلى آخره ، إشارة إلى مدحه بحسن معاملته ، وتعريضٌ لعليّ .



وجملته ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٧) - (٦٢٥) - بَابُ الَّتِي وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(١٥٣) - ١٩٦٩ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا كَانَتْ تَقُولُ :
أَمَّا تَسْتَحِي الْمَرْأَةُ أَنْ تَهَبَ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(٥٧) - (٦٢٥) - (باب التي وهبت نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم)

(١٥٣) - ١٩٦٩ - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا عبدة بن سليمان) الكلابي الكوفي ، ثقة ثبت ، من صغار الثامنة ، مات سنة سبع وثمانين ومئة ، وقيل بعدها . يروي عنه : (ع) .

(عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة) .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أنها) أي : أن عائشة (كانت تقول : أما) الهمزة للاستفهام الإنكاري (تستحي المرأة) من (أن تهب نفسها للنبي صلى الله عليه وسلم !؟) وهذا تقبيح منها على من فعلت ذلك ، وتنفير للنساء عنه ، أوجبه غيبتها ، وإلا . . فقد علمت أن الله تعالى أباح هذا للنبي صلى الله عليه وسلم خاصة ، وأن النساء كلهن لو ملكن رقهن ورقابهن للنبي صلى الله عليه وسلم . . لكن معذورات في ذلك ومشكورات عليه ؛ لعظيم بركتيه ولشرف منزلة القرب منه .

وبالجملة : فإذا حُقق النظر في أحوال أزواجه صلى الله عليه وسلم . . علم أنه لم يَحْضَلْ أحدٌ في العالم على مثل ما حَصَلَتْ عليه ، وكيفيك من ذلك مخالطة اللحوم والدماء ، ومُشابكة الأعضاء والأجزاء ، وناهيك بها مراتب فاخرة ، لا جَرَمَ هن أزواجه المخصوصات به في الدنيا والآخرة . انتهى من « المفهم » .

حَتَّى أَنْزَلَ اللَّهُ : ﴿ تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ ﴾

وقوله : (حتى أنزل الله) عز وجل غاية للقول المذكور : ﴿ تَرْجِي مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤَيِّ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ (١) ، ﴿ تَرْجِي ﴾ وتؤخر ﴿ مَنْ نَشَاءُ مِنْهُنَّ ﴾ تأخيرها عن المضاجعة معها ﴿ وَتُؤَيِّ ﴾ أي : تضم ﴿ إِلَيْكَ مَنْ نَشَاءُ ﴾ ضمها إليك بالمضاجعة معها ﴿ وَمَنْ أَبْتَغَيْتْ ﴾ وطلبت الرجوع إليها بالمضاجعة ﴿ مِمَّنْ عَزَلْتَ ﴾ أي : عطلتها من المضاجعة معها .. ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ﴾ في ابتغائها .

واختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على ثلاثة أقوال :

الأول : أنه إباحة له صلى الله عليه وسلم في ترك القسم ، ومعنى الإرجاء والإيواء : أن يؤخَّرَ مَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ وَيَبْتَئَ مع مَنْ شَاءَ ، وهذا قول الجمهور .

والثاني : أنه إباحة له صلى الله عليه وسلم في طلاق بعض أزواجه وإمساك بعض ، وأنه كان همَّ بطلاق بعضهن ، فقلن له : لا تطلقنا ، وأقسم لنا ما شئت ، فكان يقسم لبعض قسماً مستويًا ، وهن اللاتي آواهن ؛ ومنهن : عائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، ويقسم للباقي ما شاء ، وهن اللاتي أرجاهن ؛ وهن : سودة ، وجويرية ، وصفية ، وميمونة ، وأم حبيبة ، وكان يقسم لهن ما شاء ، وتوفي صلى الله عليه وسلم وقد آوى جميعهن إلا صفية ، وهذا وهم ، والصواب : إلا سودة ؛ فإنها هي التي وهبت نوبتها لعائشة ، وهذا يدل على أن القسم ليس واجباً عليه ، وهو أحد القولين .

والثالث : أن الآية في الواهبات ، وهو تخيير له صلى الله عليه وسلم أن يقبل من شاء منهن ويرد من شاء ، وحديث عائشة يؤيد هذا القول الأخير والذي

(١) سورة الأحزاب : (٥١) .

قَالَتْ : فَقُلْتُ : إِنَّ رَبَّكَ لَيْسَارُعٌ فِي هَوَاكَ .

قبله ، واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة ، هذا ملخص ما في « فتح الباري » .
واتفقت أقوال أهل السير على أنه صلى الله عليه وسلم لم يعمل بهذه
الرخصة في ترك القسم ، وإنما يُقسَمُ لهن جميعاً ؛ أي : فلَمَّا أنزلت هذه الآية . .
(قالت) عائشة : (فقلتُ) لرسول الله صلى الله عليه وسلم : (إِنَّ رَبَّكَ لَيْسَارُعٌ)
ويُبادر (في) إنزالِ (هواك) ومرضاتك ؛ أي : يُخَفِّفُ عنك ويوسِّع عليك في
الأمور ، ولهذا خيَّرَكَ ؛ تعني : ما أرى الله إلا مُوجداً لك ما تريد وترضى بلا
تأخير ، مُنزِلاً لما تُحبُّ وترضى .

قال الأبى : وهذا إكرام أبرزته الغيرة والإدلال ، وإلا . . فإضافة الهوى إلى
رسول الله صلى الله عليه وسلم . . مباحد ؛ لما يَجِبُ على الخلق من تعظيمه
صلى الله عليه وسلم وتوقيره ، ولو أَبْدَلْتُ « هواك » بـ « مرضاتك » . . كان أولى
وأحق . انتهى .

قلتُ : إِنَّ البساطةَ فيما بينَ الزوجين لا حاجة فيها إلى هذه الدقة والتكلفِ
في الكلام ، وإنما هو إدلالٌ من الزوجة على زوجها صلى الله عليه وسلم ،
وليس من سوء الأدب في شيء ؛ لأنه صلى الله عليه وسلم لم يَكُنْ لِيَكْرَهَهُ ، بل
رُبَّمَا يَسْتَحْسِنُ أمثاله منها . انتهى « تكملة » .

وقولها : (فقلتُ : إن ربك ليسارع في هواك) كناية عن ترك ذلك التنفير
والتقبيح ؛ لما رأَتْ من مسارعة الله تعالى في مرضاة النبي صلى الله عليه
وسلم ؛ أي : كنت أنفَرُ النساءَ عن ذلك ، فلما رأيتُ الله عز وجل أنه يسارع في
مرضاة النبي صلى الله عليه وسلم . . تركتُ ذلك ؛ لما فيه من الإخلال بمرضاته
صلى الله عليه وسلم .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب

(١٥٤) - ١٩٧٠ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَشِيرٍ بَكْرُ بْنُ خَلْفٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَا : حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا مَعَ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ وَعِنْدَهُ ابْنَتُهُ لَهُ
.....

هل للمرأة أن تهب نفسها لأحد ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب جواز هبتها
نوبتها لضرتها .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ،
وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث أنس بن مالك رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٥٤) - ١٩٧٠ - (٢) (حدثنا أبو بشر بكر بن خلف) البصري ختن
المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات بعد سنة أربعين ومئتين . يروي عنه : (د
ق) .

(ومحمد بن بشار) بن عثمان العبدي البصري أبو بكر بNDAR ، ثقة ، من
العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قالوا : حدثنا مرحوم بن عبد العزيز) بن مهران العطار الأموي أبو محمد
البصري ، ثقة ، من الثامنة ، مات سنة ثمان وثمانين ومئة (١٨٨ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

(حدثنا ثابت) بن أسلم البناني أبو محمد البصري ، ثقة عابد ، من الرابعة ،
مات سنة بضع وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(قال) ثابت : (كنا جلوساً مع أنس بن مالك وعنده) أي : وعند أنس
(ابنة له) أي : لأنس .

فَقَالَ أَنَسٌ : جَاءَتْ أُمْرَأَةٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَتْ نَفْسَهَا عَلَيْهِ
فَقَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ هَلْ لَكَ فِيَّ حَاجَةٌ ؟ فَقَالَتْ ابْنَتُهُ : مَا أَقَلَّ حَيَاءَهَا ،
فَقَالَ : « هِيَ خَيْرٌ مِنْكَ ، رَغِبْتُ فِي رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَعَرَضَتْ
نَفْسَهَا عَلَيْهِ » .

وهذا السند من رباعياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(فقال أنس : جاءت امرأة) من المسلمات لم أر من ذكر اسمها (إلى النبي
صلى الله عليه وسلم) في عهده (فعرضت نفسها عليه) صلى الله عليه وسلم ؛
أي : وهبتها له (فقالت) تلك المرأة في عرض نفسها عليه : (يا رسول الله ؛
هل لك فيَّ) أي : في زواج نفسي (حاجة ؟) أي : رغبة .

(فقالت ابنته) أي : ابنة أنس الحاضرة عنده عندما حدث بهذا الحديث :
(ما أقلَّ حياءها !) أي : أي شيء جعل حياء تلك المرأة قليلاً ؟! تعجباً من عرض
نفسها عليه صلى الله عليه وسلم ، والمقصود : التعجب من قلة حياءها ؛ حيث
عرضت نفسها على الرجل (فقال) أنس لابنته : (هي) أي : تلك المرأة (خير
منك) يا بنتي ؛ حيث (رغبت في) زواج (رسول الله صلى الله عليه وسلم)
إياها (فعرضت نفسها عليه) صلى الله عليه وسلم ، فقالت : يا رسول الله ؛ هل
لك رغبة في زواجي محبةً له .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب النكاح ، باب
عرض المرأة نفسها على الرجل الصالح ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب
عرض المرأة نفسها على من ترضى .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عائشة .



.....

ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٨) - (٦٢٦) - بَابُ الرَّجُلِ يَشْكُ فِي وَلَدِهِ

(١٥٥) - ١٩٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ قَالَا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ مِنْ بَنِي فِزَارَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
.....

(٥٨) - (٦٢٦) - (باب الرجل يشك في ولده)

هل هو منه أم من غيره ؟



(١٥٥) - ١٩٧١ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ الصَّبَّاحِ (بن سفيان الجرجاني ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (د ق) .

(قالوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ (بن حزن المخزومي المدني ، من الثانية ، من كبار التابعين ، مات بعد التسعين . يروي عنه : (ع) .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قال) أَبُو هُرَيْرَةَ : (جاء رجل من بني فِزَارَةَ) وكان أعرابياً ، قال الحافظ في « الفتح » : إن اسمه ضمضم بن قتادة ، أخرج حديثه عبد الغني بن سعيد في « المبهمات » من طريق قطبة بن عمرو بن هرم أن مدلوكة حدثه أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بني عجل ، وبنو فِزَارَةَ قبيلة مشهورة من العرب (إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال) ذلك

يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ غُلَامًا أَسْوَدَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ ؟ » ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَمَا أَلْوَانُهَا ؟ » ، قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : « هَلْ فِيهَا مِنْ أَوْرَقٍ ؟ » ،

الأعرابي : (يا رسول الله ؛ إن امرأتي) وزوجتي (ولدت غلاماً) أي : ولداً ذكراً (أسود) أي : على خلاف لوني ، أراد بذلك : التعريض بنفي الولد عن نفسه ؛ كما هو المبين في رواية مسلم بقوله : (وهو حينئذ يعرض بأن ينفية) ، وزاد في حديث ابن عمر الآتي بعد هذا الحديث : (وإنا أهل بيت لم يكن فينا أسود قط) والمراد : إظهار الشك في كون الولد منه .

واستدل به الجمهور على أن التعريض بالقذف ليس قذفاً ، ولا يجب به الحد حتى يصرح بالنفي ؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم يعده قاذفاً .

وروي عن المالكية أنه يجب به الحد إذا كان يفهم منه القذف ، وأجابوا عن حديث الباب بأنه لم يكن قذفاً ولا تعريضاً به ، وإنما كان سؤالاً ، والتعريض إنما يجب به الحد إذا كان على سبيل المواجهة والمشاتمة ، والصحيح أنه لا يتم به استدلال الجمهور .

نعم ؛ يدل على مذهبهم أن الشريعة فرقت بين التصريح والتعريض في أمر الخطبة ، فيجوز التعريض بها في العدة ولا يجوز التصريح ، فليكن أمر القذف كذلك ، بل هو أولى ؛ لأن الحدود تُدْرَأُ بالشبهات ، والله أعلم .

(فقال) له (رسول الله صلى الله عليه وسلم : هل لك من إبل ؟ قال) الرجل : (نعم) لي إبل (قال) له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (فما ألوانها ؟ قال) الرجل : ألوانها (حمر ، قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (هل فيها) أي : في إبلك الحمر (من أورك ؟) أي : إبل لونها كلون الرماد ، يجمع على ورق ؛

قَالَ : إِنَّ فِيهَا لَوْزَقًا ، قَالَ : « فَأَنْتَى أَتَاهَا ذَلِكَ ؟ » ، قَالَ : عَسَى عِرْقٌ نَزَعَهَا ،
قَالَ : « وَهَذَا لَعَلَّ عِرْقًا نَزَعَهُ » ،
.....

كحمر وأحمر ، ومؤنثه ورقاء ؛ كحمرء ، وقال القرطبي : الأورق : الأسمر الذي
يميل إلى الغبرة .

(قال) الرجل : (إن فيها) أي : إن في إبلي (لورقاً) جمع أورك ، وقيل :
الأورق : هو الذي فيه سواد ليس بصافٍ ، ومنه قيل للرماد : أورك ، وللحمامة
ورقاء (قال) له النبي صلى الله عليه وسلم : (فَأَنْتَى أَتَاهَا) وجاءها (ذلك)
الورق ؟ أي : فمن أين أتى ذلك الأورق في إبلك ؟

(قال) الرجل : (عسى عرق نزعه) أي : أصل من أصولها نزعه ؛ أي :
نزع ذلك الأورق وجذبه ؛ أي : لعل عرقه وأصله جذبه في الشبه ؛ أي : جذب
هذا الأورق إليه ؛ والعرق هنا : الأصل من النسب ؛ تشبيهاً بعرق الثمرة ،
ومنه يقال : فلان عريق في الأصالة ؛ أي : أن أصله متناسب ، ومنه قولهم :
فلان معرق في النسب والحسب وفي اللؤم والكرم ؛ أي : مُشَبَّهٌ عِرْقُهُ وَأَصْلُهُ
في ذلك .

ومعنى نَزَعَهُ : جَذَبَهُ إِلَيْهِ عِرْقُهُ فِي الشَّبَهِ وَأَظْهَرَ لَوْنَهُ عَلَيْهِ ، وَيُقَالُ : نَزَعَ الْوَلَدُ
إِلَى أَبِيهِ ، وَنَزَعَ لَهُ ، وَنَزَعَهُ أَبُوهُ ، وَالْمَعْنَى : لَعَلَّ أَنْ يَكُونَ فِي أَصُولِهَا مَا هُوَ بِاللَّوْنِ
الْمَذْكُورِ ، فَاجْتَذَبَهُ إِلَيْهِ ، فَجَاءَ عَلَى لَوْنِهِ ، فَ (قَالَ) رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَسَلَّمَ : (وَهَذَا) الْغُلَامُ الْأَسْوَدُ الَّذِي وَلَدَتْهُ امْرَأَتُكَ (لَعَلَّ عِرْقًا) مِنْ عِرْقِهِ ؛
أَي : أَصْلًا أَسْوَدَ مِنْ أَصُولِهِ (نَزَعَهُ) أَي : جَذَبَهُ إِلَيْهِ .

وفي هذا الحديث فوائد ؛ منها : أن الزوج لا يجوز له الانتفاء من ولده بمجرد
الظن ، وأن الولد يلحق به ولو خالف لونه ، ومنها : أن الشبهة ليست حجة
شرعية ، فلا تعتبر القيافة في الأنساب ، ومنها : صحة القياس والاعتبار بالنظير ؛

وَاللَّفْظُ لِابْنِ الصَّبَّاحِ .

(١٥٦) - ١٩٧٢ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ،

لأن النبي صلى الله عليه وسلم قاس اختلاف الألوان في الآدميين باختلافها في الإبل ، ومنها : أن الرجل ينبغي أن يشاور شيخه أو أستاذه في أمور أسرته وأهله ، ومنها : أن الاحتياط للأنساب وإلحاقها بالإمكان أمر شرعي .

قال أبو الحسن تلميذ المؤلف : قال لنا ابن ماجه بالسند السابق : (واللفظ) أي : ولفظ الحديث المذكور (لابن الصباح) لا لأبي بكر ابن أبي شيبة ؛ فإنه روى معنى هذا الحديث لا لفظه ، وفي هذه النسخة من المتن تحريف والصواب ما قلنا في محله تأمل .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الطلاق ، باب إذا عَرَّضَ بنفي الولد ، ومسلم في كتاب اللعان ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب إذا شك في الولد ، والترمذي في كتاب الولاء والهبة ، باب ما جاء في الرجل ينتفي من ولده ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب إذا عَرَّضَ بامرأته وشك في ولده وأراد الانتفاء منه .

فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث أبي هريرة بحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٥٦) - ١٩٧٢ - (٢) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة سبع وأربعين ومئتين (٢٤٧ هـ) . يروي عنه : (ع) .

حَدَّثَنَا عَبَّاءُ بْنُ كُلَيْبٍ اللَّيْثِيُّ أَبُو غَسَّانَ ، عَنْ جُوَيْرِيَةَ بْنِ أَسْمَاءَ ، عَنْ نَافِعٍ ،
عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْبَادِيَةِ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنَّ امْرَأَتِي وَلَدَتْ عَلَيَّ فِرَاشِي غُلَامًا
.....

(قال : حدثنا عباءة) - بتخفيف الموحدة وبعد الألف همزة - وفي
أكثر نسخ ابن ماجه : (عبادة) بدل عباءة ، وهو تحريف من النساخ (ابن
كليب الليثي أبو غسان) الكوفي . روى عن جويرية بن أسماء ، ويروي
عنه : (ق) ، وأبو كريب ، صدوق له أوهام ، من العاشرة ، وقال المزي في
« التهذيب » : وعباءة هذا قال فيه أبو حاتم : صدوق في حديثه إنكار ، وقال
عبد الرحمن بن أبي حاتم : أخرجه البخاري في « الضعفاء » ، وقال أبي :
يحول من هناك .

(عن جويرية) تصغير جارية (ابن أسماء) بن عبيد الضبعي - بضم المعجمة
وفتح الموحدة - البصري ، صدوق ، من السابعة ، مات سنة ثلاث وسبعين ومئة
(١٧٣ هـ) . يروي عنه : (خ م د س ق) .

(عن نافع) مولى ابن عمر ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة سبع عشرة ومئة أو
بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عمر) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عباءة بن كليب ،
وهو ضعيف ، ولكن الحديث صحيح ؛ لأن له شاهداً من حديث أبي هريرة
المذكور قبله ، رواه الشيخان في « صحيحيهما » وأصحاب « السنن الأربعة » .

(أن رجلاً من أهل البادية) وهو ضمضم بن قتادة الفزاري المذكور في
حديث أبي هريرة المذكور (أتى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال) له :
(يا رسول الله ؛ إن امرأتي ولدت علي فراشي) أي : علي نكاحي (غلاماً

أَسْوَدَ ، وَإِنَّا أَهْلُ بَيْتٍ لَمْ يَكُنْ فِيْنَا أَسْوَدُ قَطُّ ، قَالَ : « هَلْ لَكَ مِنْ إِبْلِ ؟ » ،
 قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَمَا أَلْوَانُهَا ؟ » ، قَالَ : حُمْرٌ ، قَالَ : « هَلْ فِيهَا أَسْوَدُ ؟ » ،
 قَالَ : لَا ، قَالَ : « فِيهَا أَوْرَقُ ؟ » ، قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : « فَأَتْنِي كَانَ ذَلِكَ ؟ » ،
 قَالَ : « عَسَى أَنْ يَكُونَ نَزَعُهُ عِرْقٌ » ، قَالَ : « فَلَعَلَّ أَبْنَكَ هَذَا نَزَعُهُ عِرْقٌ » .

أَسْوَدَ ، وَإِنَّا) معاشر الفزاريين (أهل بيت لم يكن فينا أسود قط) أي : في
 زمن من الأزمنة الماضية (قال) رسول الله صلى الله عليه وسلم للأعرابي
 السائل : (هل لك من إبل ؟ قال) الأعرابي : (نعم) لي إبل (قال) رسول الله
 صلى الله عليه وسلم للرجل : (فما ألوانها ؟) أي : ألوان تلك الإبل التي
 كانت لك .

(قال) الرجل : إِبْلِي (حمر) جمع أحمر وحمراء ؛ أي : ألوانها الحمرة
 (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للرجل : (هل فيها) أي : في إبلك
 الحمر (أسود ؟ قال) الرجل : (لا) أي : ليس فيها أسود (قال) النبي
 صلى الله عليه وسلم للرجل : هل (فيها) أي : في إبلك (أورك ؟) أي :
 إبل لونه كلون الرماد (قال) الرجل : (نعم) فيها أورك (قال) النبي
 صلى الله عليه وسلم للرجل : (فأتنى كان ذلك) الأورك ؟ أي : فمن أين
 أتاه ذلك الأورك ؟

(قال) الرجل : (عسى أن يكون) ذلك الأورك (نزعه) أي : جذبه إلى شبهه
 (عرق) أي : أصل من أصول الإبل ؛ أي : لعل عرقه وأصله جذبه في الشبه ؛
 أي : جذب هذا الأورك إليه (قال) النبي صلى الله عليه وسلم للأعرابي :
 (فلعل ابنك هذا) الذي قلت : إنه أسود (نزعه) وجذبه (عرق) أي : أصل
 من أصولكم الذي كان على لون هذا الولد من السواد .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح بما قبله من حديث

.....

أبي هريرة ، وإن كان سنده ضعيفاً ؛ لما مر آنفاً ، فالحديث : ضعيف السند ،
صحيح المتن ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٥٩) - (٦٢٧) - بَابُ الْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرِ

(١٥٧) - (١٩٧٣) - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : إِنَّ عَبْدَ بْنَ زَمْعَةَ وَسَعْدًا اخْتَصَمَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ابْنِ أُمِّةٍ زَمْعَةَ ، فَقَالَ سَعْدٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ أَوْصَانِي أَخِي

(٥٩) - (٦٢٧) - (باب الولد للفراش وللعاهر الحجر)

(١٥٧) - (١٩٧٣) - (١) (حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة ، حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة) رضي الله تعالى عنها .
وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(قالت) عائشة : (إن عبد بن زمعة) - بسكون الميم ، وقيل : بفتحها ، والراجح : الأول - وهو عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس القرشي أخو سودة أم المؤمنين ، رضي الله تعالى عنهما ، ووهم من جعله : عبد الله بن زمعة بن الأسود ؛ فإنه غيره ، وكان زمعة بن قيس والد سودة مات قَبْلَ فَتْحِ مَكَّةَ ، وأسلم ابنه عبدٌ هذا يوم الفتح ، وكان من سادات الصحابة ؛ كما في « الإصابة » .

(وسعد) بن أبي وقاص مالك بن أهيب الزهري المدني ، أحد العشرة المبشرة وآخرهم موتاً ، رضي الله تعالى عنه (اختصما) أي : تخاصما وارتفعوا (إلى النبي صلى الله عليه وسلم في ابن أمة زمعة) بن قيس ؛ أي : في ولد اسمهُ عبدُ الرحمن بن زمعة ، وذكره ابنُ عبد البر في الصحابة ، وذكر عن الزُّبَيْرِ بْنِ بَكَّارٍ أَن لَهُ عَقَبًا بِالْمَدِينَةِ ؛ كما في « الاستيعاب » .

(فقال سعدٌ) بن أبي وقاص : (يا رسول الله ؛ أوصاني أخِي) عتبة - بضم العين وسكون المثناة فوق - ابن أبي وقاص ، وهو الذي شجَّ رسولَ الله

إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمَّةٍ زَمْعَةَ فَأَقْبِضْهُ ، وَقَالَ عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ :
أَخِي وَابْنُ أُمَّةٍ أَبِي وَلِدَ عَلَى فِرَاشِ أَبِي ، فَرَأَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
شَبَّهُهُ بِعُتْبَةَ ، فَقَالَ : « هُوَ لَكَ يَا عَبْدُ بْنُ زَمْعَةَ ؛ الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ ، وَأُخْتَجِبِي
عَنْهُ يَا سَوْدَةُ » .

صلى الله عليه وسلم يومَ أحد ، فكسر رباعيته ، وروى معمر عن عثمان الجزري
عن مقسم أن عتبة لما كسر رباعية رسول الله صلى الله عليه وسلم . . دعا عليه ،
فقال : « اللهم ؛ لا يحولُ عليه الحولُ حتى يموت كافراً » فما حال عليه الحول
حتى مات كافراً ، كذا في « عمدة القاري » (٤٠٠ / ٥) ، وأخطأ مَنْ عَدَّهُ في
الصحابة الحافظان الشهابُ والبدْرُ .

فقال أخِي في إيصائه إِلَيَّ : (إِذَا قَدِمْتُ مَكَّةَ أَنْ أَنْظُرَ إِلَى ابْنِ أُمَّةٍ زَمْعَةَ) قال
السندي : (أَنْ أَنْظُرَ) أن مصدرية ، وما بعده فعل مضارع ، ويحتمل : أن تكون
تفسيرية لما في الإيصاء من معنى القول ، وما بعدها صيغة أمر (فاقبضه) أي :
فاقبض ذلك الولد إليك ؛ لأنه ولدي (وقال عبد بن زمعة) : هو ؛ أي : هذا الولد
(أخِي) أي : أَخْ لِأَبِي لِي (وابن أُمَّةٍ أَبِي ولد على فراش أبي) أي : ولد والحال
أن تلك الأمة مستفرشة لأبي .

(فرأى النبي صلى الله عليه وسلم شبهه) أي : شبه ذلك الغلام (بعتبة) بن
أبي وقاص أخِي سعد (فقال) النبي صلى الله عليه وسلم مع رؤية شبهه بعتبة بن
أبي وقاص : (هو) أي : هذا الولد (لك) أي : لأبيك زمعة (يا عبد بن زمعة ؛
الولد للفراش) أي : ملحق لصاحب الفراش الذي هو زمعة ، وللعاهر ؛ أي :
للزاني وهو عتبة ابن أبي وقاص . . الحجر ؛ أي : الخيبة من الولد فلا يلحق به
(و) مع إلحاقه بزمعة بسبب الفراش قال لأم المؤمنين بنت زمعة : (احتجبي
عنه) أي : عن هذا الولد (يا سودة) بنت زمعة ، فلا يدخل عليك ؛ فإنه ليس

.....

في الحقيقة لأبيك زمعة ، وإن ألحق به بسبب الفراش ؛ لأنه يشبه عتبة بن أبي وقاص .

قوله : (وابن أمة أبي) قال الحافظ : لم أقف على اسمها ، لكن ذكر مصعب الزبيري وابن أخيه الزبير في نسب قريش أنها كانت أمة يمانية زانية ، وقد عدَّ ابن جرير أسماء بغايا الجاهلية التي تُسمى صواحب رايات ، فذكر في جملتها سريفة جارية زمعة ، فيمكن أن تكون هي هي . انتهى « تفسير ابن جرير » (٥١/١٨) تحت قوله تعالى : ﴿ أَتَأْتِي لَا يَتَكَبَّرُ إِلَّا زَانِيَةً ﴾ ^(١) .

قوله : (فرأى النبي صلى الله عليه وسلم شبهه بعتبة) بن أبي وقاص . . مرتب على محذوف ؛ كما في رواية مسلم ؛ تقديره : (فنظر رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى شبهه) أي : إلى شكله وصورته وقَدَرِه ؛ ليعرف من يشبهه من المتداعيين (فرأى النبي صلى الله عليه وسلم شبهه بعتبة) شبهاً بيناً لا خفاء فيه (فقال) رسول الله صلى الله عليه وسلم لعبد بن زمعة بن قيس : (هو) أي : هذا الولد (لك) أي : لأبيك .

قوله : (الولد للفراش) أي : لمن استفرش الموطوءة ، قال العيني : إنما قال هذا عقب حكمه لعبد بن زمعة ؛ إشارة إلى أن حكمه لم يكن بمجرد الاستلحاق ، بل بالفراش .

قال القرطبي : قوله : « الولد للفراش » يدل على أن الشبه لا يُعمل به في الإلحاق عند وجود ما هو أقوى منه ؛ فإنه ألغاه هنا ، وحكم بالإلحاق لأجل الفراش ؛ كما حكاه في حديث اللعان ؛ لأجل اللعان ، وأما في حديث القافة . . فليس له هناك معارض هو أقوى منه فأعمل ، والفراش هنا : كناية عن الموطوءة ؛ لأن الواطئ

(١) سورة النور : (٣) .

يستفرشها ؛ أي : يُصَيِّرُها كالفراش ؛ ويعني به : أن الولد لاحقٌ بالواطئ .
قال النووي : معنى قوله : « الولد للفراش » : أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشاً له ، فأنت بولد مدة الإمكان منه . . لحقه الولد ، وصار ولداً يجري بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة ، سواء كان موافقاً في الشبه أم مخالفاً ، ومدة إمكان كونه منه : ستة أشهر من حين إمكان اجتماعهما .
وأما ما تصير به المرأة فراشاً ؛ فإن كانت زوجة . . صارت فراشاً بمجرد عقد النكاح ، ونقلوا في هذا الإجماع ، وشرطوا إمكان الوطء بعد ثبوت الفرش ، فإن لم يمكن ؛ بأن نكح المغربي مشرقيةً ، ولم يفارق واحد منهما وطئه ، ثم أتت بولدٍ لسته أشهر أو أكثر . . لم يلحقه ؛ لعدم إمكان كونه منه ، لهذا قول مالك والشافعي والعلماء كافةً ، إلا أبا حنيفة ، فلم يشترط الإمكان ، بل اكتفى بمجرد العقد .

قوله : « وللعاهر » أي : وللزاني « الحجر » - بمهملةٍ ثم جيمٍ مفتوحتين - أي : الخيبة والحرمان من الولد الذي يدعيه ، والعاهر : الزاني ؛ وهو اسم فاعل من عَهَرَ الرجلُ المرأةَ يَعْهَرُ ؛ من باب فتح ؛ إذا أتاها للفجور ، وقد عَهَرَتْ ؛ من باب تعب ، وتعهرت ؛ إذا زنت ، والعهر : الزنا .

والمعنى : أي : وللزاني الخيبة ولا حق له في الولد ، وعادة العرب جرت بأن تقول لمن خاب : (له الحجر ، وبفيه الحجر) ، أو بأن تقول : (له الحجر ، وبفيه الأثلب) وهو التراب ، ونحو ذلك ؛ كقولهم : (امتلأت يداه تراباً) أي : خيبةً .

قال القرطبي : وكأن هذا المعنى هو الأشبه بمساق الحديث وبسببه « واحتجبي عنه يا سودة » أي : عن ابن زمعة بن قيس ، اسم الولد عبد الرحمن بن زمعة ، واسم الأمة سريفة ، وكانت من بغايا قريش ؛ أي : تَسْتَرِي منه يا سودة بنتُ زمعة ؛

.....

هي زوجة النبي صلى الله عليه وسلم ، رضي الله تعالى عنها ؛ أي : احتجبي منه احتياطاً ؛ لأنه ليس بأخيك شهباً ، وإن كان أخاك شرعاً ، فلم ير ذلك الولد سودة قط ؛ أي : أبداً .

قال ابن القيم : وأمره صلى الله عليه وسلم سودة - وهي أخته - بالاحتجاب عنه . . يدل على أصل ؛ وهو تبعض أحكام النسب ، فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره ، ولا يكون أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها ؛ لمعارضة الشبه للفراش ، فأعطى الفراش حكمه ؛ من ثبوت الحرمة وغيرها ، وأعطى الشبه حكمه ؛ من عدم ثبوت المحرمية لسودة .

وهذا بابٌ من دقيق العلم وسره لا يلحظه إلا الأئمة المطلعون على أغواره ، المعنيون بالنظر في مأخذ الشرع وأسراره ، ومن نبا فهمه عن هذا وغلظ عنه طبعه . . فلينظر إلى الولد من الرضاعة ؛ كيف هو ابن في التحريم لا في الميراث ، ولا في النفقة ، ولا في الولاية ، وهذا ينفع في مسألة البنت المخلوقة من ماء الزاني ؛ فإنها بنته في تحريم النكاح عليه عند الجمهور ، وليست بنته في الميراث ، ولا في النفقة ، ولا في المحرمية .

وبالجملة : فهذا من أسرار الفقه ، ومراعاة الأوصاف التي تترتب عليها الأحكام وترتيب مقتضى كل وصف عليه ، ومن تأمل الشريعة . . أطلعت من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها . انتهى من « شرحه على أبي داود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب البيوع وغيره من أبواب كثيرة ؛ ككتاب الحدود ، باب للعاهر الحجر ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب الولد للفراش ، وأبو داود في كتاب الطلاق ، باب الولد للفراش ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب إلحاق الولد بالفراش ، والدارمي ، ومالك ، وأحمد .

(١٥٨) - ١٩٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَضَى بِالْوَلَدِ لِلْفِرَاشِ .

وهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث عائشة بحديث عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٨) - ١٩٧٤ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي يَزِيدَ (المكي مولى آل قارظ بن شيبه ، ثقة كثير الحديث ، من الرابعة ، مات سنة ست وعشرين ومئة (١٢٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن أبيه) أبي يزيد المكي حليف بني زهرة ، يقال : له صحبة ، وهو والد عبيد الله ، ووثقه ابن حبان ، من الثانية . يروي عنه : (د ت ق) .
(عن عمر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالولد للفراش) .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث عائشة بحديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٥٩) - ١٩٧٥ - (٣) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « أَوْلَدُ لِلْفَرَّاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ » .

(١٥٩) - ١٩٧٥ - (٣) (حدثنا هشام بن عمار) بن نصير السلمي الدمشقي ، صدوق مقريء ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه (خ عم) .

(حدثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب) بن حزن المخزومي المدني .

(عن أبي هريرة) رضي الله تعالى عنه .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات .

(أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : الولد للفراش) أي : حق لصاحب الفراش (وللعاهر) أي : وللزاني (الحجر) أي : الخيبة والحرمان من الولد ، وإن حصل الشبه له .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : البخاري في كتاب الحدود ، باب للعاهر الحجر ، ومسلم في كتاب الرضاع ، باب ما جاء أن الولد للفراش ، والترمذي في كتاب الرضاع ، باب ما جاء أن الولد للفراش ، قال : وفي الباب عن عمر ، وعثمان ، وعائشة ، وأبي أمامة ، وعمر بن خارجة ، وعبد الله بن عمرو ، والبراء بن عازب ، وزيد بن أرقم ، قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح ، والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم .

وقد رواه الزهري عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة ، والنسائي في كتاب الطلاق ، باب إلحاق الولد بالفراش إذا لم ينفه صاحب الفراش ،

(١٦٠) - ١٩٧٦ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، حَدَّثَنَا شَرْحَبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا أَمَامَةَ الْبَاهِلِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ :

والدارمي ، وعبد الرزاق ، وأحمد ، والطبراني ، والبيهقي ، والحميدي .
فهذا الحديث في أعلى درجات الصحة ؛ لأنه من المتفق عليه ، وغرضه :
الاستشهاد به لحديث عائشة .



ثم استشهد المؤلف ثالثاً لحديث عائشة بحديث أبي أمامة رضي الله تعالى
عنهما ، فقال :

(١٦٠) - ١٩٧٦ - (٤) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ (بن نصير السلمي الدمشقي
الخطيب ، صدوق مقرب ، من كبار العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين
(٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ (بن سليم العنسي - بالنون - أبو عتبة الحمصي ،
صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، من الثامنة ، مات سنة إحدى
أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(حَدَّثَنَا شَرْحَبِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ (بن حامد الخولاني الشامي ، صدوق فيه لين ،
من الثالثة . يروي عنه : (د ت ق) .

(قال سمعت أبا أمامة الباهلي (صدي بن عجلان الصحابي المشهور
رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ، مات سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي
عنه : (ع) .

وهذا السند من ربايعاته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .
حالة كون أبي أمامة (يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

«الْوَلَدُ لِلْفِرَاشِ وَلِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ» .

الولد للفرّاش (أي : لصاحبه (وللعاهر) أي : للزاني (الحجر) أي : الخيبة
والحرمان من الولد وإن أشبهه .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ودرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ،
ولأن له شواهد من الأحاديث السابقة في الباب ، وغرضه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : أربعة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والبواقي للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٠) - (٦٢٨) - بَابُ : فِي الزَّوْجَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ

(١٦١) - (١٩٧٧) - (١) حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ ، عَنْ عِكْرَمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ
.....

(٦٠) - (٦٢٨) - (بَابُ : فِي الزَّوْجَيْنِ يُسَلِّمُ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ)

(١٦١) - (١٩٧٧) - (١) (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ) بن موسى الضبي أبو عبد الله البصري ، ثقة رمي بالنصب ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ جُمَيْعٍ) - بالجيم مصغراً - العجلي الكوفي ، ضعيف ، من الثامنة . يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا سِمَاكُ) - بكسر السين وتخفيف الميم - ابن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري الكوفي أبو المغيرة ، صدوق وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن ، من الرابعة ، مات سنة ثلاث وعشرين ومئة (١٢٣ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

(عن عكرمة) أبي عبد الله البربري الهاشمي مولاهم مولى ابن عباس ، ثقة ثبت عالم بالتفسير ، من الثالثة ، مات سنة أربع ومئة (١٠٤ هـ) ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه حفص بن جميع ، وهو ضعيف ، من الثامنة ، وفيه أيضاً سماك بن حرب ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة .

أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمَتْ ، فَتَزَوَّجَهَا رَجُلٌ
قَالَ : فَجَاءَ زَوْجُهَا الْأَوَّلُ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ؛ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَسْلَمْتُ مَعَهَا
وَعَلِمْتُ بِإِسْلَامِي ، قَالَ : فَأَنْتَزَعَهَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ
زَوْجِهَا الْآخِرِ وَرَدَّهَا إِلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ .

(أن امرأة) لم أر من ذكر اسمها (جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم ،
فأسلمت) تلك المرأة (فتزوجها رجل) من المسلمين ، لم أر من ذكر اسمه
(قال) أبو أمامة : (فجاء زوجها الأول) الذي كانت معه قبل الإسلام (فقال :
يا رسول الله ؛ إنني قد كنت أسلمت معها) يوم أسلمت (وعلمت) هي
(بإسلامي) معها (قال) أبو أمامة : (فانتزعها) أي : فأخذها (رسول الله
صلى الله عليه وسلم من) عند (زوجها الآخر) - بكسر الخاء - أي : الثاني
(وردها إلى زوجها الأول) الذي كانت معه قبل إسلامهما .

قوله : (فانتزعها) أي : أبطل النكاح الثاني ؛ لأنه وقع غير صحيح . انتهى
« سندي » .

والحديث يدل على أن الزوجين إذا أسلما معاً . . فهما على نكاحهما ،
ولا يسأل عن كيفية وقوعه قبل الإسلام ؛ هل وقع صحيحاً أم لا ما لم يكن
المبطل قائماً ؛ كما إذا أسلما وقد نكحها ، وكانت هي محرماً له بنسب أو
رضاع .

والحديث دليل أيضاً على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته بإسلامه . . فهي
في عقد نكاحه وإن تزوجت ، فهو تزوج باطل تنزع من الزوج الآخر .

قال القاري ناقلاً عن المظهري : إذا أسلما قبل انقضاء العدة . . ثبت
النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد ؛ كالكتابين والوثنيين ، أو كان
أحدهما على دين ، والآخر على دين آخر ، وسواء كانا في دار الإسلام ، أو

(١٦٢) - ١٩٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ خَلَّادٍ وَيَحْيَى بْنُ حَكِيمٍ

في دار الحرب ، أو أحدهما في أحدهما ، والآخر في الآخر ، وهذا مذهب الشافعي وأحمد .

وقال أبو حنيفة : تحصل الفرقة بينهما بأحد ثلاثة أمور : انقضاء العدة ، أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه ، أو بنقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب ، أو بالعكس ، وسواء عنده - أي : عند أبي حنيفة - الإسلام قبل الدخول أو بعده . انتهى ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب إذا أسلم أحد الزوجين ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في الزوجين المشركين يسلم أحدهما ، قال أبو عيسى : هذا حديث صحيح سمعت عبد بن حميد يقول : سمعت يزيد بن هارون يذكر عن محمد بن إسحاق هذا الحديث .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح المتن ؛ للمشاركة ، ضعيف السند ؛ لما قد عرفت آنفاً ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث ابن عباس بحديث آخر له رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٢) - ١٩٧٨ - (٢) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ (بن خلاد) بن كثير الباهلي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة أربعين ومئتين (٢٤٠ هـ) . يروي عنه : (م د س ق) .

(ويحيى بن حكيم) المقوم أبو سعيد البصري ، ثقة حافظ عابد مصنف ، من العاشرة ، مات سنة ست وخمسين ومئتين (٢٥٦ هـ) . يروي عنه : (د س ق) .

قَالَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَنبَأَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ دَاوُودَ بْنِ
الْحَصِينِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
رَدَّ ابْنَتَهُ
.....

كلاهما (قالوا : حدثنا يزيد بن هارون) بن زاذان السلمي مولاهم أبو خالد
الواسطي ، ثقة متقن عابد ، من التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) .
يروي عنه : (ع) .

(أنبأنا محمد بن إسحاق) بن يسار المطلبى مولاهم المدني ، نزيل العراق ،
إمام المغازي ، صدوق يدلّس ، من صغار الخامسة ، مات سنة خمسين ومئة
(١٥٠ هـ) ، ويقال بعدها . يروي عنه : (م عم) .

(عن داوود بن الحصين) الأموي مولاهم أبي سليمان المدني ، ثقة إلا في
عكرمة ، من السادسة ، مات سنة خمس وثلاثين ومئة (١٣٥ هـ) . يروي عنه :
(ع) .

(عن عكرمة) البربري الهاشمي مولاهم مولى ابن عباس ، ثقة ، من الثالثة ،
مات سنة أربع ومئة ، وقيل بعد ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن ابن عباس) رضي الله تعالى عنهما .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

قال ابن القيم : وأما تضعيف حديث داوود بن الحصين عن عكرمة . . فمما لا
يلتفت إليه ؛ فإن هذه الترجمة صحيحة عند أئمة الحديث لا مطعن فيها ، وقد
صحح الإمام أحمد والبخاري والناس حديث ابن عباس هذا ، وحكموا له على
حديث عمرو بن شعيب . انتهى من « شرحه على أبي داوود » .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته) زينب رضي الله تعالى عنها ،
وهي أكبر بناته .

عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بَعْدَ سَنْتَيْنِ بِنِكَاحِهَا الْأَوَّلِ .

(على أبي العاص بن الربيع بعد) مضي (سنتين) بين هجرتها وإسلامه ؛ أي : ردها عليه (بنكاحها الأول) من غير نكاح جديد ولا مهر ، وفي رواية أبي داود زيادة : (لم يحدث شيئاً) ، ولأحمد : (ولم يحدث شهادة ولا صداقاً) . وروى أبو داود هذا الحديث بأسانيد كثيرة ، ثم قال : (قال محمد بن عمرو الرازي في حديثه : بعد ست سنين ، وقال الحسن بن علي الحلواني : بعد سنتين) ، ووقع في رواية : (بعد ثلاث سنين) .

وأشار الحافظ إلى الجمع بينها ، فقال : المراد بالست : ما بين هجرة زينب وإسلامه ، وبالسنتين أو الثلاث : ما بين نزول قوله تعالى : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ ﴾ ^(١) وقدمه مسلماً ؛ فإن بينهما سنتين وأشهرًا .

قال المنذري : وأخرجه الترمذي وابن ماجه ، وفي حديث الترمذي : (بعد ست سنين) . وفي حديث ابن ماجه : « بعد سنتين » ، وقال الترمذي : ليس بإسناده بأس ، ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث ، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين من قبل حفظه ، وحكي عن يزيد بن هارون أنه ذكر حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : (أن النبي صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بن الربيع بمهر جديد ونكاح جديد) ، وقال : حديث ابن عباس أجود إسناداً ، والعمل على حديث عمرو بن شعيب المذكور بعد هذا الحديث . وقال الخطابي : وهذا أصح ؛ فإنه يحتمل أن تكون عدتها قد تناولت ؛ لا اعتراض سبب حتى بلغت المدة المذكورة في الحديث ؛ إما الطولي ، وإما القصري .

وقال ابن عبد البر : قصة أبي العاص مع امرأته لا تخلو من أن تكون قبل

(١) سورة الممتحنة : (١٠) .

(١٦٣) - ١٩٧٩ - (٣) حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنْ حَجَّاجٍ ،
.....

نزول تحريم المسلمات على الكفار ، فتكون منسوخة بما جاء بعدها ، أو تكون حاملاً ، واستمر حملها حتى أسلم زوجها ، أو مريضة لم تحض ثلاث حيضات حتى أسلم ، أو تكون ردت إليه بنكاح جديد . انتهى كلامه ، انتهى « شرح ابن القيم على أبي داود » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطلاق ، باب إلى متى ترد إليه زوجته إذا أسلم بعدها ، والترمذي في كتاب النكاح ، باب في الزوجين المشركين يسلم أحدهما .

فدرجة هذا الحديث : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستشهاد به لحديثه الأول .



ثم استشهد المؤلف ثانياً لحديث ابن عباس الأول بحديث عبد الله بن عمرو رضي الله تعالى عنهم ، فقال :

(١٦٣) - ١٩٧٩ - (٣) (حدثنا أبو كريب) محمد بن العلاء الهمداني الكوفي .

قال أبو كريب : (حدثنا أبو معاوية) محمد بن خازم التميمي السعدي ، ثقة ثبت ، من التاسعة ، مات سنة خمس وتسعين ومئة (١٩٥ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن حجاج) بن أرطاة - بفتح الهمزة - ابن ثور بن هبيرة النخعي الكوفي القاضي أحد الفقهاء ، صدوق كثير التدليس والخطأ ، من السابعة ، مات سنة خمس وأربعين ومئة (١٤٥ هـ) . يروي عنه : (م عم) .

عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَدَّ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ عَلَى أَبِي الْعَاصِ بْنِ الرَّبِيعِ بِنِكَاحٍ جَدِيدٍ .

(عن عمرو بن شعيب) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، من الخامسة ، مات سنة ثمان مائة (١١٨ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن أبيه) شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ، صدوق ، ثبت سماعه من جده ، من الثالثة . يروي عنه : (عم) .

(عن جده) عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما . وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الصحة ، ولكن فيه حجاج بن أرطاة ، وهو كثير التدليس والخطأ ؛ كما مر آنفاً .

(أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد) وفي رواية الترمذي زيادة : (ومهر جديد) لكن يخالفه حديث ابن عباس الماضي ؛ ففيه : أنه صلى الله عليه وسلم ردها عليه بالنكاح الأول بعد سنتين ، ولم يحدث نكاحاً ، وهو أصح من حديث عمرو بن شعيب هذا ، قال : وأيضاً لم يسمعه حجاج من عمرو بن شعيب ؛ كما قاله أبو عبيد ، وإنما حمّله عن العزمي ، وهو ضعيف ، وقد ضَعَّفَ حديث عمرو هذا جماعة من أهل العلم ، كذا في « النيل » .

قال الترمذي : والعمل على حديث عمرو بن شعيب عند أهل العلم ؛ أي : من حيث إن هذا الحديث يقتضي أن الرد بعد العدة يحتاج إلى نكاح جديد ؛ فالرد بلا نكاح لا يكون إلا قبل العدة ، قاله أبو الطيب المدني ، وهو - أي : حديث عمرو بن شعيب - قول مالك بن أنس ، والأوزاعي ، والشافعي ، وأحمد ، وإسحاق .

.....

وقال محمد بن الحسن في « موطئه » : إذا أسلمت المرأة وزوجها كافر في دار الإسلام .. لم يفرق بينهما حتى يعرض على الزوج الإسلام ، فإن أسلم .. فهي زوجته ، وإن أبى أن يسلم .. فرق بينهما ، وكانت فرقتها تطليقة واحدة ، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي . انتهى .

ومن جمع بين الحديثين .. قال : معنى حديث ابن عباس : ردها عليه على النكاح الأول في الصداق والحباء ، ولم يحدث زيادة على ذلك ؛ من شرط ولا غيره ، فحينئذ لا ينافي العقد الجديد ، وقد أشار إلى مثل هذا الجمع ابن عبد الله .

وقيل : إن زينب لما أسلمت وبقي زوجها على الكفر .. لم يفرق بينهما النبي صلى الله عليه وسلم ؛ إذ لم يكن قد نزل تحريم نكاح المسلمة على الكافر ، فلما نزل قوله تعالى : ﴿ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ ... ﴾ الآية ^(١) ، أمر النبي صلى الله عليه وسلم ابنته أن تعتد ، فوصل أبو العاص مسلماً قبل انقضاء العدة ، فقررها النبي صلى الله عليه وسلم بالنكاح الأول ، فيندفع الإشكال .

قال ابن عبد البر : وحديث عمرو بن شعيب تعضده الأصول ، وقد صرح فيه بعقد جديد ، والأخذ بالصريح أولى من الأخذ بالمحتمل ، ويؤيده مخالفة ابن عباس لما رواه ؛ كما حكى ذلك عنه البخاري .

قال الحافظ : وأحسن المسالك في تقرير الحديثين : ترجيح حديث ابن عباس ؛ كما رجحه الأئمة ، وحمله على تطاول العدة فيما بين نزول آية التحريم وإسلام أبي العاص ، ولا مانع من ذلك . انتهى ، انتهى من « تحفة الأحوذى » .

(١) سورة الممتحنة : (١٠) .

.....

فإذا عرفت كيفية الجمع بين الحديثين .
فحديث عبد الله بن عمرو : صحيح المتن ، ضعيف السند ، وغرضه :
الاستشهاد به .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : ثلاثة أحاديث :
الأول للاستدلال ، والأخيران للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦١) - (٦٢٩) - بَابُ الْغِيلِ

(١٦٤) - ١٩٨٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ نَوْفَلٍ الْقُرَشِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ،
.....

(٦١) - (٦٢٩) - (باب الغيل)

والغيل - بفتح الغين وسكون الياء - : أن يجامع زوجته وهي ترضع ، وفي كثير من النسخ : (عن الغيال) . انتهى « سندي » .



(١٦٤) - ١٩٨٠ - (١) حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ إِسْحَاقَ (السَّيْلَحِينِيُّ) - بمهملة مماله ، وقد تصير الياء ساكنة وفتح اللام وكسر المهملة ثم تحتانية ساكنة ثم نون - نسبة إلى سيلحين ؛ موضع في سواد العراق . انتهى « كوكب » ، أبو زكريا أو أبو بكر ، نزيل بغداد ، صدوق ، من كبار العاشرة ، مات سنة عشر ومئتين (٢١٠ هـ) . يروي عنه : (م عم) .
(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ (الغافقي) - بمعجمة ثم فاء فقف - أبو العباس المصري ، صدوق ربما أخطأ من السابعة ، مات سنة ثمان وستين ومئة (١٦٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى (القرشي) الأسدي أبي الأسود المدني يتيم عروة ، ثقة ، من السادسة ، مات سنة بضع وثلاثين ومئة (١٣٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .
(عن عروة) بن الزبير بن العوام الأسدي المدني ، ثقة ، من الثالثة ، مات سنة أربع وتسعين (٩٤ هـ) . يروي عنه : (ع) .

عَنْ عَائِشَةَ ، عَنْ جُدَامَةَ بِنْتِ وَهَبٍ الْأَسَدِيَّةِ أَنَّهَا قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « قَدْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْهَى عَنِ الْغِيَالِ »

(عن عائشة) أم المؤمنين رضي الله تعالى عنها .

(عن جدامة) بضمة الجيم (بنت وهب) ويقال : بنت جندب ، ويقال : بنت جندل (الأسدية) أخت عكاشة بن محصن لأمه رضي الله تعالى عنها ، روت عن النبي صلى الله عليه وسلم في النهي عن الغيلة ، وروت عنها عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم ، وكان إسلامها قديماً ، وهاجرت مع قومها إلى المدينة ، وقال الواقدي : كانت تحت أنس بن قنادة ممن شهد بدرًا وقتل يوم أحد . انتهى من « تهذيب التهذيب » . يروي عنها : (م عم) .

وهذا السند من سبائياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات أثبات ، ومن لطائفه : أن فيه رواية صحابية عن صحابية .

(أنها) أي : أن جدامة (قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : قد أردت) وهممت (أن أنهي) الناس (عن الغيال) وهو بمعنى الغيلة ؛ كما تقدم آنفاً .

قال أهل اللغة : الغيلة - بكسر الغين المعجمة - ويقال لها : الغيل - بفتح الغين مع حذف الهاء - والغيال - بكسر الغيال - كما ذكره مسلم في الرواية الأخيرة ، وقال جماعة من أهل اللغة : الغيلة بالفتح : المرة الواحدة ، وأما بالكسر . . فهي اسم من الغيل ، وقيل : إن أريد بها وطء الموضع . . جاز الغيلة بالكسر والغيلة بالفتح . واختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث ؛ وهي الغيل : فقال : مالك في الموطأ والأصمعي وغيره من أهل اللغة : أن يجمع الرجل امرأته وهي مرضع ، يقال منه : أغال الرجل وأغِيلَ ؛ إذا فعلَ ذلك .

وقال ابن السكيت : هي أن ترضع المرأة وهي حامل ، يقال منه : غالت

فَإِذَا فَارِسُ وَالرُّومُ يُغِيلُونَ فَلَا يَقْتُلُونَ أَوْلَادَهُمْ » ، وَسَمِعْتُهُ يَقُولُ وَسُئِلَ عَنِ الْعَزْلِ فَقَالَ : « هُوَ الْوَأْدُ الْخَفِيُّ » .

وأغيلت ، وعلى الأول . . فوجه كراهته : خوف مضرته ؛ لأن الماء يكثر اللبن وقد يغيره ، والأطباء يقولون في ذلك اللبن : إنه داء ، والعرب تكرهه وتتَّقِيه ، ولأنه قد يكون منه حمل ولا يُفطن له أوَّلاً ، فيرجع إلى إرضاع الحامل المتَّفَقِ على مضرَّته .

قال ابن حبيب : سواء أنزل الرجل أو لم ينزل ؛ لأنه إن لم ينزل . . فقد تنزل المرأة ، فيضر ذلك باللبن ؛ أي : لقد هممت وأردت أن أنهي الناس وأزجرهم عن الغيال ؛ أي : عن جماع المرضع ، فنظرت وفكرت في أحوال غير العرب الذين يصنعون الغيلة من الروم وفارس (فإذا فارس والروم يغيلون) - بضم الياء - من أغال الرباعي ؛ أي : يجامعون مرضعات أولادهم (ف) رأيتهم أنهم (لا يقتلون أولادهم) الرضعاء ؛ أي : لا يضرّون أولادهم الرضعاء بتلك الغيلة شيئاً من الضرر ، فتركت النهي عن الغيلة ، وهذا بيان لتركه النهي ورجوعه بتحقيق عدم الضرر في أناس كثير ؛ كفارس والروم .

قال النووي : وفي الحديث جواز الغيلة ؛ فإنه صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها ، وبين سبب ترك النهي ، وفيه جواز الاجتهاد له صلى الله عليه وسلم . قال الأبّي : ووجه الاجتهاد فيه : أنه لما علم برأي أو استفاضة أنه لا يضر فارس والروم . . قاس العرب عليهم ؛ للاشتراك في الحقيقة . انتهى .

قالت جدامة : (وسمعت) صلى الله عليه وسلم (يقول : و) الحال أنه قد (سئل عن العزل) أي : عن حكمه ؛ هل يجوز أم لا ؛ أي : عن إنزال المنّي خارج الفرج (فقال) صلى الله عليه وسلم في جواب سؤالهم : (هو) أي : العزل الذي سألتهموني عنه (الوأد الخفي) أي : كالوَأْد ؛ أي : كوأد البنات

.....

ودفنهن حيات ، جعل العزل بمنزلة الوأد ؛ لأن من يعزل عن امرأته إنما يعزل هرباً من الولد ، إلا أنه خفي ؛ يعني : أن العزل يشبه الوأد ؛ وهو دفن البنت حية ، وكان بعض العرب يفعل له ؛ خشية الإملاق ، أو خوف العار ، ووجه الشبه : تفويت الحياة ، والموؤدة المذكورة في القرآن هي البنت المدفونة حية . انتهى .

وفي « المرقاة » : شبه صلى الله عليه وسلم إضاعة النطفة التي أعدها الله تعالى ليكون الولد منها بالوأد ؛ لأنه يسعى في إبطال ذلك الاستعداد بعزل الماء عن محله . انتهى .

قال الحافظ : واستند ابن حزم في تحريم العزل إلى حديث الباب ؛ أي : حديث جدامة بنت وهب ، وهذا معارض بحديثين عند النسائي وغيره ؛ ففي حديث جابر قال : كانت لنا جوارى ، وكنا نعزل ، فقالت اليهود : إن تلك الموؤدة الصغرى ، فسئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك ، فقال : « كذبت اليهود ، لو أراد الله خلقه . . لم تستطع رده » .

وجمع بينه وبين حديث جدامة : بحمل حديث جدامة على التنزيه ، ومنهم من ادعى أنه منسوخ . انتهى « فتح الملهم » باختصار .

قال بعضهم : وهذا التشبيه ؛ كقوله : « الرياء الشرك الخفي » .

قال السندي : أراد النهي عن ذلك ؛ لما اشتهر عند العرب أنه يضر بالولد ، ثم رجع عن ذلك حتى تحقق عنده عدم الضرر في بعض الناس ؛ كفارس والروم ، وهذا يقتضي أنه فُوض إليه في بعض الأمور ضوابط ، فكان ينظر في الجزئيات وأندراجها في الضوابط . انتهى « سندي » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : مسلم في كتاب النكاح ، باب

(١٦٥) - ١٩٨١ - (٢) حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُهَاجِرٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَاهُ الْمُهَاجِرَ بْنَ أَبِي مُسْلِمٍ

جواز الغيلة وكراهة العزل ، وأبو داود في كتاب الطب ، باب في الغيل وجواز العزل ، والترمذي في كتاب الطب ، باب ما جاء في الغيلة ، قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح غريب ، والنسائي في كتاب النكاح ، باب الغيلة ، ومالك ، والبيهقي ، وأحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ثم استشهد المؤلف لحديث جدامة بحديث أسماء بنت يزيد رضي الله تعالى عنهما ، فقال :

(١٦٥) - ١٩٨١ - (٢) (حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عَمَّارٍ) بن نصير السلمي الدمشقي الخطيب المقرئ ، صدوق ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) . يروي عنه : (خ عم) .

(حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْزَةَ) بن واقد الحضرمي أبو عبد الرحمن الدمشقي القاضي ، ثقة رمي بالقدر ، من الثامنة ، مات سنة ثلاث وثمانين ومئة (١٨٣ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عن عمرو بن مهاجر) بن أبي مسلم دينار الأنصاري أبي عبيد الدمشقي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة تسع وثلاثين ومئة (١٣٩ هـ) . يروي عنه : (د) .

(أنه سمع أباه المهاجر بن أبي مسلم) دينار الشامي الأنصاري مولى أسماء بنت يزيد ، مقبول ، من الثالثة . يروي عنه : (د ق) .

يُحَدِّثُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ بْنِ السَّكَنِ وَكَانَتْ مَوْلَاتَهُ أَنَّهَا سَمِعَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : « لَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ سِرًّا ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ؛ إِنَّ الْغَيْلَ لَيُذِرُكَ الْفَارِسَ عَلَى ظَهْرِ فَرَسِهِ حَتَّى يَصْرَعَهُ » .

(يحدث عن أسماء بنت يزيد بن السكن) الصحابية المشهورة رضي الله تعالى عنها (وكانت) أسماء (مولاته) أي : مولاة المهاجر وسيدته التي أعتقته . وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الصحة ؛ لأن رجاله ثقات .

(أنها) أي : أن أسماء (سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا تقتلوا أولادكم) الرضعاء (سرًّا) أي : قتلاً سرّاً لا يظهر لكم ، نهى عن الغيل ؛ بأنه مضر بالولد الرضيع ، وإن لم يظهر أثره في الحال ، حتى ربما يظهر أثره بعد أن يصير الولد رجلاً فارساً فيسقطه ذلك الأثر عن فرسه فيموت . انتهى (سندي) .

(فوالذي نفسي) وروحي (بيده) المقدسة (إن الغيل) أي : جماع المرضعة (ليدرك) ويلحق أثره الرجل الكبير (الفارس) أي : المقاتل على فرسه ، والحال أنه (على ظهر فرسه حتى يصرعه) أي : حتى يسقطه عن ظهر فرسه ؛ يقول صلى الله عليه وسلم : إن المرضع إذا جومعت وحملت . . فسد لبنها ، ونَهَكَ الولد ؛ أي : هزل الولد إذا اغتذى بذلك اللبن ، فيبقى ضاوياً ، فإذا صار رجلاً وركب الخيل فركضها . . أدركه ضَعْفُ الْغَيْلِ ، فزال وسقط عن مُثُونِهَا ، فكان ذلك كالقتل له ، إلا أنه سِرٌّ لا يُرَى ولا يشعر به . انتهى كلام الخطابي .

قال في « النهاية » : والمراد : النهي عن الغيلة ؛ وهو أن يجامع الرجل امرأته وهي مرضعة ، وربما حملت ، واسم ذلك اللبن : الْغَيْلُ - بفتح الغين - فإذا حملت . . فسد لبنها ؛ يريد أن من سوء أثره في بدن الطفل ، وإفساد مزاجه ، وإرخاء قواه . . أن ذلك لا يزال ماثلاً فيه إلى أن يشتدَّ وَيَبْلُغَ مَبْلَغَ الرجال ،

.....
فإذا أراد مُنازلة قرنٍ في الحرب .. وَهَنَ عنه وانكسرَ ، وسببُ وَهْنِهِ وانكساره ..
الغَيْلُ . انتهى كلامه ، انتهى من « العون » .

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : أبو داود في كتاب الطب ، باب في
الغيل ، والإمام أحمد .

فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده ، وغرضه : الاستشهاد به .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا حديثين :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٢) - (٦٣٠) - بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تُؤْذِي زَوْجَهَا

(١٦٦) - (١٩٨٢) - (١) حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ الْأَعْمَشِ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ

(٦٢) - (٦٣٠) - (بَابُ : فِي الْمَرْأَةِ تُؤْذِي زَوْجَهَا)

(١٦٦) - (١٩٨٢) - (١) (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بن عثمان العبدي البصري ، ثقة ، من العاشرة ، مات سنة اثنتين وخمسين ومئتين (٢٥٢ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ) - بوزن محمد بهمة - ابن إسماعيل البصري أبو عبد الرحمن ، نزيل مكة ، صدوق سيئ الحفظ من صغار التاسعة ، مات سنة ست ومئتين (٢٠٦ هـ) . يروي عنه : (ت س ق) .

(حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن سعيد الثوري الكوفي ، حجة إمام ، من السابعة ، مات سنة إحدى وستين ومئة (١٦١ هـ) . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران الكاهلي الكوفي ، ثقة ، من الخامسة ، مات سنة سبع أو ثمان وأربعين ومئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ) رافع الغطفاني الأشجعي مولاهم الكوفي ، ثقة ، وكان يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة سبع أو ثمان وتسعين (٩٨ هـ) ، وقيل : سنة مئة . يروي عنه : (ع) .

(عَنْ أَبِي أُمَامَةَ) صدي - بالتصغير - ابن عجلان أبي أمامة الباهلي الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، سكن الشام ، ومات بها سنة ست وثمانين (٨٦ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الحسن ؛ لأن فيه مؤمل بن إسماعيل ، وهو صدوق سيئ الحفظ .

قَالَ : أَتَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ امْرَأَةٌ مَعَهَا صَبِيَّانِ لَهَا قَدْ حَمَلَتْ أَحَدَهُمَا وَهِيَ تَقُودُ الْآخَرَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « حَامِلَاتُ وَالِدَاتِ رَحِمَاتٌ ، لَوْلَا مَا يَأْتِينَ إِلَى أَزْوَاجِهِنَّ . . دَخَلَ مُصْلِيَاتُهُنَّ الْجَنَّةَ » .

(قال) أبو أمامة : (أتت النبي صلى الله عليه وسلم امرأة معها صبيّان لها) لم أر من ذكر اسمها ، وصبيّان بصيغة التثنية (قد حملت أحدهما وهي تقود) الصبيّ (الآخر ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم) حين رآها : هن ؛ أي : النساء (حاملات) أولادهن في بطونهن ، ذائقات ثِقَلٍ حملهن (والدات) أولادهن ، ذائقات شدة الطلق وألم الولادة ؛ يعني : يحملن أولادهن في بطونهن بأنواع من التعب ، ويلدنهن ثانياً كذلك (رحيمات) أي : شقيقات لهم يرحمّهن ثالثاً (لولا ما يأتين إلى أزواجهن) أي : لولا ما يفعلن بأزواجهن من الإذيات لهم ؛ بسلطات اللسان . . (دخل مصلياتهن الجنة) والمعنى : لو أنهن صلين الصلوات ، وتركن الأذى لأزواجهن . . لدخلن الجنة ، إلا أنهن كثيرات الأذى ، قليلات الصلاة .

وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، لكن رواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » عن سلام بن سليم عن منصور عن سالم به ، ورواه أبو بكر ابن أبي شيبة في « مسنده » من طريق سالم بن أبي الجعد بزيادة ، وأحمد بن منيع في « مسنده » .

قلت : ورواه الإمام أحمد في « مسنده » من حديث أبي أمامة الباهلي أيضاً ، والحاكم ، وصححه على شرط الشيخين ، ووافقه الذهبي ، والطبراني .
فدرجته : أنه صحيح ؛ لصحة سنده وللمشاركة فيه ، وغرضه بسوقه : الاستدلال به على الترجمة .



(١٦٧) - ١٩٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْأَضْحَاكِ ، حَدَّثَنَا
إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ
مُرَّةَ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ

ثم استشهد المؤلف لحديث أبي أمانة بحديث معاذ بن جبل رضي الله
عنهما ، فقال :

(١٦٧) - ١٩٨٣ - (٢) حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ الْأَضْحَاكِ (بن أبان
الْعُزْضِيُّ - بضم المهملة وسكون الراء بعدها معجمة - أبو الحارث الحمصي ،
نزِيلُ سَلَمِيَّةَ - بتقديم الميم على الياء التحتية - بلد من نواحي حمص ، متروك ،
كذبه أبو حاتم ، من العاشرة ، مات سنة خمس وأربعين ومئتين (٢٤٥ هـ) .
يروي عنه : (ق) .

(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عِيَّاشٍ (بن سُليم - مصغراً - العنسي - بالنون - أبو عتبة
الحمصي ، صدوق في روايته عن أهل بلده ، مغلط في غيرهم ، من الثامنة ،
مات سنة إحدى أو اثنتين وثمانين ومئة (١٨٢ هـ) . يروي عنه : (عم) .

(عن بَحِيرِ) بفتح الموحدة وكسر المهملة مكبراً (ابنِ سعد) السَّحُولِيُّ -
بمهملتين أولاهما مفتوحة وثانيتهما مضمومة - نسبة إلى سَحُولٍ ؛ قرية باليمن ،
أبي خالد الحمصي ، ثقة ثبت ، من السادسة . يروي عنه : (عم) .

(عن خالد بن معدان) الكَلَاعِي - بفتح الكاف - الحمصي أبي عبد الله ،
ثقة عابد يرسل كثيراً ، من الثالثة ، مات سنة ثلاث ومئة (١٠٣ هـ) ، وقيل بعد
ذلك . يروي عنه : (ع) .

(عن كثير بن مُرَّةَ) الحضرمي أبي شجرة الحمصي ، ثقة ، من الثانية ، ووهم
من عده في الصحابة . يروي عنه : (عم) .

(عن معاذ بن جبل) بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبي عبد الرحمن

قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « لَا تُؤْذِي أُمَّرَأَةً زَوْجَهَا إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنْ الْحُورِ الْعِينِ : لَا تُؤْذِيهِ قَاتِلُكَ اللَّهُ ؛ فَإِنَّمَا هُوَ عِنْدَكَ دَخِيلٌ أَوْشَكٌ أَنْ يُفَارِقَكَ إِلَيْنَا » .

الصحابي المشهور رضي الله تعالى عنه ، من أعيان الصحابة ، شهد بدرًا وما بعدها ، وكان إليه المنتهى في العلم بالأحكام والقرآن ، مات بالشام سنة ثمان مائة (١٨ هـ) . يروي عنه : (ع) .

وهذا السند من سداسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه : عبد الوهاب بن الضحاك ، وهو متروك متفق على ضعفه .

(قال) معاذ : (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لَا تُؤْذِي أُمَّرَأَةً) بصيغة النفي (زَوْجَهَا) في الدنيا . . (إِلَّا قَالَتْ زَوْجَتُهُ مِنْ الْحُورِ) أي : من نساء أهل الجنة ؛ جمع حوراء ؛ وهي الشديدة بياض العين الشديدة سوادها (الْعِينِ) - بكسر العين - جمع عيناء ؛ بمعنى : الواسعة العين (لَا تُؤْذِيهِ) بصيغة النهي مجزوم بحذف النون ؛ لأنه نهى مخاطبة (قَاتِلُكَ اللَّهُ) - بكسر الكاف - أي : قَتَلَكَ أَوْ لَعَنَكَ أَوْ عَادَاكَ ، وقد يرد للتعجب ؛ كَتَرَبَتْ يَدَاهُ ، وقد لا يراد به الوقوع ، ومنه : قَاتَلَ اللَّهُ سَمُرَةَ ، كَذَا فِي « الْمَجْمَع » .

(فَإِنَّمَا هُوَ) أي : الزوج (عِنْدَكَ دَخِيلٌ) أي : ضَيْفٌ وَنَزِيلٌ ؛ يعني : هو كالضيف عليك ، وَأَنْتَ لَسْتَ بِأَهْلٍ لَهُ حَقِيقَةً ، وَإِنَّمَا نَحْنُ أَهْلُهُ ، فَيَفَارِقُكَ وَيَلْحَقُ بِنَا . وفيه أَنَّ الْآخِرَةَ هِيَ الدَّارُ الصَّافِيَةُ عَنِ الْكَدْرِ ، حَتَّى إِنَّ أَهْلَ الْمَرْءِ فِي تِلْكَ الدَّارِ لَا يُرِيدُونَ التَّعَبَ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا ، قَالَ تَعَالَى : ﴿ وَاتَّخَذَتِ الْآخِرَةُ هِيَ دَارَ الْقَرَارِ ﴾ ^(١) ، (أَوْشَكَ) وَقُرْبَ (أَنْ يَفَارِقَكَ) حال كونه واصلاً (إِلَيْنَا) يعني : إِلَى الْآخِرَةِ .

(١) سورة غافر : (٣٩) .

.....

وشارك المؤلف في رواية هذا الحديث : الترمذي في كتاب الرضاع ، باب حدثنا الحسن بن عرفة ، وقال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ، ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أَسْلَمَ ، وله عن الحجازيين مناكير ، وقال الخزرجي في « الخلاصة » : وثقه أحمد وابن معين ودُحيم والبخاري وابن عدي في أهل الشام ، وضعّفوه في الحجازيين .

قال في « التحفة » : فالظاهر أن هذا الحديث حسن ؛ فإن الرواة غير إسماعيل بن عياش ثقات مقبولون ؛ لأن الترمذي روى عن الحسن بن عرفة عن إسماعيل بن عياش . . . إلى آخر السند .

فسند الترمذي حكمه : الصحة ، وأما سند ابن ماجه . . فحكمه : الضّعف ؛ لأنه روى عن عبد الوهاب بن الضحّاك ، وهو متفق على ضعفه .

فدرجة هذا الحديث على سند ابن ماجه : صحيح المتن ، ضعيف السند ؛ لما تقدم في الراوي عنه وإن كانت روايته عن الشاميين هنا ، وغرضه بسوقه : الاستشهاد به .



وجملة ما ذكره المؤلف في هذا الباب : حديثان :
الأول للاستدلال ، والثاني للاستشهاد .

والله سبحانه وتعالى أعلم

(٦٣) - (٦٣١) - بَابُ : لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ

(١٦٨) - (١٩٨٤) - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَزَوِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يُحَرِّمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ » .

(٦٣) - (٦٣١) - بَابُ : لَا يَحْرِمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ

(١٦٨) - (١٩٨٤) - (١) حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُعَلَّى بْنِ مَنْصُورٍ (أَبُو عَوَانَةَ الرَّازِي ، نَزِيلُ بَغْدَادَ ، صَدُوقٌ ، صَاحِبُ حَدِيثٍ ، مِنْ الْحَادِيَةِ عَشْرَةِ . يَرْوِي عَنْهُ : (ق) .

(حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي فَرْوَةَ (الْفَزَوِيُّ) - بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الرَّاءِ - الْمَدَنِيُّ الْأُمَوِيُّ مَوْلَاهُمْ ، صَدُوقٌ ، كُفَّ بَصْرُهُ فَسَاءَ حِفْظُهُ ، مِنَ الْعَاشِرَةِ ، مَاتَ سَنَةَ سِتٍّ وَعِشْرِينَ وَمِئَةً (١٢٦ هـ) . يَرْوِي عَنْهُ : (خ ت ق) .

(حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بْنُ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ الْعُمَرِيُّ الْمَدَنِيُّ ، أَخُو عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، ضَعِيفٌ عَابِدٌ ، مِنَ السَّابِعَةِ ، مَاتَ سَنَةَ إِحْدَى وَسَبْعِينَ وَمِئَةً (١٧١ هـ) ، وَقِيلَ بَعْدَهَا . يَرْوِي عَنْهُ : (م عَم) .
(عَنْ نَافِعٍ) مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ .

(عَنْ ابْنِ عُمَرَ) رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا .

وهذا السند من خماسياته ، وحكمه : الضعف ؛ لأن فيه عبد الله بن عمر بن حفص العمري ، وهو متفق على ضعفه .

(عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « لَا يَحْرِمُ الْحَرَامُ الْحَلَالَ ») أَي : لَا يَحْرِمُ وَطْءُ الزَّنا الْحَرَامَ أُمَّ الْمَرْأَةِ الْمَزْنِي بِهَا ؛ أَي : بِنِكَاحِ أُمِّهَا الْحَلَالَ لَهُ ؛ أَي :

.....
الأجنبية عنه ؛ بأن لم تكن عمّة له أو خالّة ؛ أي : لأن وطء الزنا لا يُؤثّر تحريماً ولا تحليلاً ، فلا يتعلق به حكم من الأحكام .

قال السندي : قوله : « لا يحرم الحرام الحلال » يحتمل أن المراد : أن حرمة المصاهرة لا تثبت بالحرام ، ويحتمل : أن المزني بها تحل له إذا نكحها . انتهى .
وهذا الحديث انفرد به ابن ماجه ، ولكن رواه الدارقطني في « سننه » عن إسماعيل بن محمد الصفار عن جعفر بن أحمد بن سالم عن إسحاق بن محمد الفروي ، وعبدُ الرزاق ، والخطيبُ البغدادي في « تاريخ بغداد » في ترجمة جعفر بن أحمد ، قال الدارقطني عنه : ثقة ، وأبو نعيم في « أخبار أصبهان » .
فدرجة هذا الحديث : أنه حسن ؛ لأن له شواهد ، وسنده ضعيف ؛ لما تقدم ، وغرضه : الاستدلال به على الترجمة .



ولم يذكر المؤلف في هذا الباب إلا هذا الحديث .



فجملة ما ذكره المؤلف في هذا المجلد :
من الأبواب : ثلاثة وستون باباً .

ومن الأحاديث : مئة وخمسة وسبعون حديثاً ، منها : أربعة للاستئناس ،
وثلاثة وستون للاستدلال ، وسبعة للمتابعة ، والباقي : للاستشهاد .

والله وليُّ التوفيق

إلى هنا انتهى المجلد الحادي عشر من هذا السِّفر المفتخر
ويليه المجلد الثاني عشر بإذن مكور الشمس ومنور القمر ، وأوله : كتاب الطلاق
قال المؤلف تجاوز الله عن سيئاته وضاعف له حسناته : فرغت من رقم هذا
المجلد بمدد من الله سبحانه ، يوم الجمعة بتاريخ (٢٢) ذو الحجة (١٤٣٢ هـ)
وقت المغرب ، الموافق لـ (١٨) تشرين الثاني نوفمبر سنة (٢٠١١ م) .
وكان تاريخ الأوب لتأليف هذا الشرح يوم السبت (٨) شعبان من سنة
(١٤٣٢ هـ) .



والحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين ،
وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .
اللهم إني أعوذ بك من الهم والحزن ، والعجز والكسل ، والجبن والبخل ،
وضلع الدّين وغلبة الرجال ، وأعوذ بك من عذاب القبر وعذاب النار ، ومن فتنة
المحيا والممات ، ومن فتنة المسيح الدجال .



فهرس الأحاديث الضعيفة

| م | الرقم العام للحديث | حكمه | غرضه | موضعه |
|-----|--------------------|-------------------|----------------|-----------|
| ٢١٦ | ١٨٣٤ | ضعيف منكر موضوع | استثناسي (١) | ٦٢ - ٦٣ |
| ٢١٧ | ١٨٦٢ | ضعيف متناً وسنداً | استثناسي (٢) | ١٣٩ - ١٤٠ |
| ٢١٨ | ١٨٩٤ | ضعيف | استثناسي (٣) | ٢٣٥ - ٢٣٦ |
| ٢١٩ | ١٩٤٩ | ضعيف | استثناسي (٤) | ٣٩٢ - ٣٩٤ |



محتوى المجلد الحادي عشر

| | |
|-----|--------------------------------------------------|
| ١١ | كتاب النكاح |
| ١٢ | باب : ما جاء في فضل النكاح |
| ٢٣ | باب : النهي عن التبتل |
| ٣٠ | باب : حق المرأة على الزوج |
| ٣٦ | باب : حق الزوج على المرأة |
| ٤٣ | باب : أفضل النساء |
| ٥١ | باب : تزويج ذات الدين |
| ٥٦ | باب : تزويج الأبكار |
| ٦٢ | باب : تزويج الحرائر والولود |
| ٦٦ | باب : النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها |
| ٧٥ | باب : لا يخطب الرجل على خطبة أخيه |
| ٨٤ | باب : استئمار البكر والثيب |
| ٩٢ | باب : من زوج ابنته وهي كارهة |
| ١٠٠ | باب : نكاح الصغار يزوجهن الآباء |
| ١٠٧ | باب : نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء |
| ١٠٩ | باب : لا نكاح إلا بولي |
| ١١٩ | باب : النهي عن الشغار |

| | |
|--------------------------------------------------------------------------------------|-----|
| باب : صداق النساء | ١٢٥ |
| باب : الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك | ١٤١ |
| باب : خطبة النكاح | ١٤٨ |
| باب : إعلان النكاح | ١٥٧ |
| باب : الغناء والدف | ١٦٣ |
| باب : المخنثين | ١٨١ |
| باب : تهنئة النكاح | ١٨٧ |
| باب : الوليمة | ١٩٢ |
| باب : إجابة الداعي | ٢٠٦ |
| باب : الإقامة على البكر والشيب | ٢١٦ |
| باب : ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله | ٢٢٣ |
| باب : التستر عند الجماع | ٢٣٠ |
| باب : النهي عن إتيان النساء في أدبارهن | ٢٣٨ |
| باب : العزل | ٢٤٧ |
| باب : لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها | ٢٥٤ |
| باب : الرجل يطلق امرأته ثلاثاً فتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول ؟ | ٢٥٩ |
| باب : المحلل والمحلل له | ٢٦٦ |
| باب : يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب | ٢٧٤ |

| | |
|------------------------------------------------|-----|
| باب : لا تحرم المصّة ولا المصتان | ٢٨٥ |
| باب : رضاع الكبير | ٢٩٥ |
| باب : لا رضاع بعد فصال | ٣٠١ |
| باب : لبن الفحل | ٣١٠ |
| باب : الرجل يسلم وعنده أختان | ٣١٦ |
| باب : الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة | ٣٢١ |
| باب : الشرط في النكاح | ٣٢٦ |
| باب : الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها | ٣٣٣ |
| باب : تزويج العبد بغير إذن سيده | ٣٤٢ |
| باب : النهي عن نكاح المتعة | ٣٤٦ |
| باب : المحرم يتزوج | ٣٥٦ |
| باب : الأكفاء | ٣٦٤ |
| باب : القسمة بين النساء | ٣٦٩ |
| باب : المرأة تهب يومها لصاحبها | ٣٧٦ |
| باب : الشفاعة في التزويج | ٣٨٣ |
| باب : حسن معاشرة النساء | ٣٨٨ |
| باب : ضرب النساء | ٤٠٠ |
| باب : الواصلة والواشمة | ٤١٠ |
| باب : متى يستحب البناء بالنساء ؟ | ٤٢٤ |

| | |
|--------------------------------------------------|-----|
| باب : الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئاً | ٤٣٣ |
| باب : ما يكون فيه اليمن والشؤم | ٤٣٦ |
| باب : الغيرة | ٤٤٥ |
| باب : التي وهبت نفسها للنبي ﷺ | ٤٥٨ |
| باب : الرجل يشك في ولده | ٤٦٤ |
| باب : الولد للفراش وللعاهر الحجر | ٤٧١ |
| باب : في الزوجين يسلم أحدهما قبل الآخر | ٤٨٠ |
| باب : الغيل | ٤٨٩ |
| باب : في المرأة تؤذي زوجها | ٤٩٦ |
| باب : لا يحرم الحرام الحلال | ٥٠١ |



| | |
|-------------------------------|-----|
| فهرس الأحاديث الضعيفة | ٥٠٥ |
| محتوى المجلد الحادي عشر | ٥٠٧ |



